جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

نموذج محاسبي مقترح لترشيد قرارات الإختيار من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية.

(دراسة ميدانية : سوق الخرطوم للأوراق المالية 2017م)

A Proposed Accounting Model for Rationalizing Selection Decisions Among Accounting Policies and the Different Sources of Financing for Achieving the Strategic Targets of the Company

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل

إعداد الطالب: عبد الملك القاسم أحمد

إشراف الدكتور: بابكر إبراهيم الصديق محمد

أستاذ المحاسبة المشارك

1438هـ- 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

(فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ) (٨٨)

سورة يوسف الآية ٨٨

صدق الله العظيم

الأهـــــداء

إلى كل من أمر الله ببرهما , والإحسان إليهما والشكر لهما أحياًءوأمواتاً قال الله جل ذكره وثناوه:چ ڃ ڃ ڄ ڄ ڃ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڌ ڌ ڎ ڎ ڎچسورة لقمان الآية (14)

إلى أخواني محمد وحسن وأزهري وعادل وأحمد وعماد والطيب وعبد العزيز والى جميع أفراد الأسرة.

إلى جميع سكان المحمية غرباً وشرقاً مسقط رأسي , حيث الطفولة والوجد والشوق .

إلى دولة تركيا ومدينة بورتسودان ومدينة سنكات العظيمة حيث زوجتي وصهري(ندى عثمان خورشيد باشا).

إلى بناتي وفلذات كبدي شهد (ثمانية سنوات) ووعد (خمسة سنوات).

ألى الممتحن الخارجي الأستاذ الدكتور/ عبد الماجد عبد الله حسن أحمد وألى الممتحن الداخلي الأستاذ المشارك/ مصطفي نجم البشاري, الذين قاموا بتقييم الدراسة فتزينت الدراسة وتشرفت بهم.

إلى جميع من علماً حرفاً بمرحلة الأساس حيث استاذ ود الملك , وإلى جميع اساتذتي,الأستاذ الدكتور/ الهادي آدم محمد إبراهيم , والدكتور عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن , والدكتور بشير بكري عجيب وزملائي بكلية التجارة , جامعة النيلين وفقهم الله تعالى.

إلى من تكبد مشاق الطباعة والتعديلات الأخ الخلوق / محمد حسن اللازم

إلى كل من ساهم في مسيرتي العلمية مادياً ومعنوياً أهدي إليهم جميعاً هذا الجهد .

الباحث .

الشكر والـــــتقـــــدير

الشكر والحمد أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى القائل في كتابه العزيز:چوإذ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ إبراهيم الآية(7)

وقال الله تعالى چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک چسورة البقرة 172.

وقال الله تعالي :چ ې ې

چسورة النساء 147.

فالشكر لله , والحمد لله , والصلاة لله , والركوع لله , والسجود لله , والصوم لله , والحج لله , والعمرة لله , والتوكل على الله , والخوف من الله , والرهبة من الله , والخشية من الله , والتوبة لله , والرجوع إلى الله , ولا إله إلاالله ولاحول ولاقوة إلا بالله العلي العظيم.

ونصلى ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين والرسول الآمين المبعوث رحمة للعالمين , عبده المصطفى ونبيه المجتبى , ورسوله المرتضى , أمام المتقين , وأمام الخاشعين , وأمام الصائمين , وأمام المحسنين , سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

والشكر موصول إلى الدكتور/**بابكر ابراهيم الصديق محمد** أستاذ المحاسبة المشارك , لقيامه بالإشراف على هذه الرسالة فالدكتور بابكر إبراهيم الصديق محمد غني عن التعريف فهو معروف للوسط المحاسبي بحسن خلقه , وسماحة طبعه , وحسن تعامله مع الدارسين والطلاب وقد كان الدكتور/**بابكر ابراهيم الصديق محمد** بمثابة الأخ وكان عظيم التعاون وقد كان حكيماً في إرشاداته وتوجيهاته.

الباحث.

فهرست الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
البسملة	ii
الاستهلال	iii
الأهداء	iv
الشكر والتقدير	v

فهرس الموضوعات	vi
فهرس الجداول	xiii
فهرس الأشكال والرسوم البيانية	xv
فهرس الملاحق	xv
مستخلص الدراسة	xvi
Abstract	xvii
المقدمة	1
الأطار المنهجي	2
الدراسات السابقة	9
الفصل الأول : مفهوم المحاسبة ودور المنظمات المهنية في إصدار المعايير	29
المبحث الأول : نشاة المحاسبة ومراحل تطورها	30
مفهوم المحاسبة	30
نشأة المحاسبة وتطورها التاريخي.	31
تطور المحاسبة وفقاللتطور العلمي للمحاسبة	32
مرحلة تكوين وتطوير الجانب الفني للمحاسبة	32
مرحلة الإهتمام بالمحاسبة مهنياوأكاديميا	33
مرحلة المحاسبة كنظام للمعلومات	34
مرحلة المحاسبة عن المسؤلية الأجتماعية	35
تطور المحاسبة وفقالحضارات البلدان المختلفة	35
المحاسبة في ظل الحضارة الأشورية	35
المحاسبة في ظل الحضارة البابلية والسومرية	36
المحاسبة في ظل الحضارة الفرعونية	36
المحاسبة في ظل الحضارة الأسلامية	38
المبحث الثاني: دور الإتحادات المهنية في أصدار المعايير	50
مفهوم المعايير المحاسبية	50
أهمية المعايير المحاسبية	52
أهداف أصدار معايير المحاسبة الدولية	53
خصائص المعايير المحاسبية	53
الإتحادات والمنظمات المهنية المحاسبية	54

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA)	54
هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)	57
مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)	59
معهد المحاسبين القانونين في أنكلترا وويلز (ICAEW)	61
الجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA)	63
لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)	64
الإتحاد الدولي للمحاسبين (IASC)	65
المجمع العربي للمحاسبين القانونين	67
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الأسلامية (AAOIFI)	67
مجلس المحاسبين القانونين (السودان)	67
المبحث الثالث : القوائم المالية	69
مفهوم مستخدمي القوائم المالية	69
مفهوم القوائم المالية	71
قائمة الدخل	72
قائمة المركز المالي	75
قائمة التدفقات النقدية	82
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	85
الفصل الثاني : مفهوم السياسات المحاسبية وأنواعها	90
المبحث الاول : مفهوم السياسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية	91
تعريف السياسة	91
تعريف السياسة المحاسبية	91
السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في حساب الإهلاك	94
السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون	99
معيار المحاسبة الدولي رقم (2) المخزون	105
المبحث الثاني : سياسات معالجة أسعار الصرف وفروقات الصرف ومفهوم التضخم	108
مفهوم التضخم	108
أنواع التضخم	110
أسباب التضخم	113
معيار المحاسبة رقم (29) التقرير المالي في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع	118
أثر التضخم على القوائم المالية	120

أثر التضخم على قائمة الدخل	120
أثر التضخم على قائمة المركز المالي	122
أثر التضخم على قائمة التدفقات النقدية	126
أثر التضخم على قائمة التغيرات في حقوق الملكية	129
مفهوم سعر الصرف وأنواعه	130
أنواع سعر الصرف وفقاللمفهوم الإقتصادي	130
أنواع سعر الصرف وفقاللمفهوم المحاسبي	131
العوامل المؤثرة في سعر الصرف	132
سياسات معالجات فروقات أسعار الصرف	133
معيار المحاسبة الدولي رقم (21) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	134
الفصل الثالث : مصادر التمويل وأهداف الشركة الإستراتيجية	138
المبحث الأول : مفهوم التمويل وأنواعه ومصادره	139
مفهوم التمويل	139
علاقة التمويل بالعلوم الأخري	141
أنواع التمويل	142
أنواع التمويل من حيث المصدر	143
أنواع التمويل من حيث الحجم والنظرة القومية	149
أنواع التمويل من حيث المدى الزمني	150
المبحث الثاني: مصادر التمويل عبر الصيغ الإسلامية	154
التمويل بالمرابحة	154
مفهوم المرابحة	154
انواع المرابحة	155
معيار المحاسبة المالية رقم (2) المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء	155
مخاطر التمويل بالمرابحة	157
مزايا التمويل بالمرابحة	158
التمويل بالمضاربة	158
مفهوم المضاربة	158
أنواع المضاربة	160
حكم مشروعية المضاربة	161
رحلة الشتاء والصيف	161

المضاربة عند سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم	161
معيار المحاسبة المالية رقم (3) التمويل بالمضاربة	162
مخاطر التمويل بالمضاربة	163
مزايا التمويل بالمضاربة	164
التمويل بالمشاركة	164
مفهوم المشاركة	164
أنواع المشاركة	165
معيار المحاسبة المالية رقم (4) التمويل بالمشاركة	165
مخاطر التمويل بالمشاركة	167
مزايا التمويل بالمشاركة	168
التمويل بالسلم ومعيار التمويل بالسلم الموازي رقم (7)	168
مفهوم السلم	168
مشروعية السلم	169
معيار التمويل بالسلم والسلم الموازي رقم (7)	169
مخاطر التمويل بالسلم	170
فوائد التمويل بالسلم	171
مفهوم البيع	171
مشروعية البيع	172
أركان البيع	172
مفهوم الربا وانواعه	176
مفهوم الربا	176
أنواع الربا	177
المبحث الثالث: أهداف الشركة الأستراتيجية والقرارات الأستراتيجية	179
أهداف الشركة الأستراتيجية	179
القرارات الأستراتيجية	181
مفهوم القرار	182
مراحل أتخاذ القرار	183
عملية صنع القرار وصلتها بالمعلومات	184
العوامل التي تؤثر في إتخاذ القرار	185
أنواع القرارات	185

أنواع القرارات بحسب قوتها	185
أنواع القرارات بحسب متخذها	185
أنواع القرارات بحسب درجة الأفصاح عنها	186
أنواع القرارات بحسب المجال	186
قرارات الإدارة	186
مفهوم التخطيط	187
انواع التخطيط	187
عناصر الخطة	188
القرارات الإقتصادية	190
مفهوم الاقتصاد	190
مفهوم الاقتصاد الجزئي	190
مفهوم الاقتصاد الكلي	190
السياسة الإقتصادية الكلية	191
أهداف السياسة الإقتصادية الكلية	191
القرارات المالية	192
تعريف القرارات المالية	192
العوامل المحددة للقرارات المالية	192
العوامل المؤثرة في إتخاذ القرارات المالية	193
القرارات التسويقية	193
مفهوم التسويق	193
مفهوم قرارات التسويق	194
القرارات الإستثمارية	195
مفهوم الإستثمار	195
أهداف الأستثمار	197
العوامل المؤثرة في الإستثمار	197
أدوات الإستثمار	198
صناديق الأستثمار	199
إتخاذ القرارات الأستثمارية في ظل العائد والمخاطرة	201
مخاطر الإستثمار	202
الفصل الرابع : الدراسة الميدانية	206

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية	207
المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة الميدانية	227
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة	257
المبحث الرابع: النموذج المحاسبي المقترح	258
إعتبارات بناء النموذج	285
فروض النموذج	285
توصيف النموذج	286
النموذج المحاسبي المقترح لترشيد القرارات	287
الخـــاتـــمة	**289**
أولا: النتائج	290
ثانيا: التوصيات	292
المراجع	294
الملاحق	312

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/4)	الاستبانات الموزعة والمستلمة	227
(2/2/4)	معامل المصداقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة	232
(3/2/4)	التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	234
(4/2/4)	التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	235
(5/2/4)	التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة حسب متغير التخصصات العلمية	236
(6/2/4)	التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني	238
(7/2/4)	التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة حسب متغيرالوظيفية	239
(8/2/4)	التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الخبرة العملية	241
(9/2/4)	التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الاولى	242
(10/2/4)	التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الثانية	246

(11/2/4)	التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الثالثة	250
(12/2/4)	التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الرابعة	253
(1/3/4)	الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الاولى	285
(2/3/4)	الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	260
(3/3/4)	الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	263
(5/3/4)	الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة	251
(6/3/4)	نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاراء الفرضية الاولى	267
(7/3/4)	نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاراء الفرضية الثانية	271
(8/3/4)	نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاراء الفرضية الثالثة	274
(9/3/4)	نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاراء الفرضية الرابعة	277

فهرست الأشكال والرسوم البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/ 2/1)	أهداف القوائم المالية	88
(2/2/1)	العلاقة بين قائمة الدخل والقوائم المالية الآخرى	89
(1/2/2)	خطوات اتخاذ القرار	184
(2/2/2)	عناصر الخطة	188
(1/2/4)	شكل بياني لاجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	234
(2/2/4)	شكل بياني لاجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي	235
(5/2/4)	شكل بياني لاجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير التخصصات العلمية	237
(4/2/4)	شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	238
(5/2/4)	شكل بياني لاجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير الدرجة الوظيفية	240
(6/2/4)	التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة	241

فهرست الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملاحق	رقم الصفحة
1	مقدمة الأستبيان	1
2	الإستبيان	2
3	أسماء المحكمين وعنوانهم	8

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة موضوع نموذج محاسبي مقترح لترشيد قرارات الإختيار من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية .

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد السياسات المحاسبية وتحديد مصادر التمويل الداخلية او الخارجية , التي يفضل أستخدامها في ظل عوامل بيئية او سياسية او أقتصادية معينة :

تنبع أهمية الدراسة من الدور المتعاظم للمحاسبة , والتمويل والإهتمام المتزايد من قبل الأكاديمين والمهنيين لمعرفة آثار أستخدام السياسات ومصادر التمويل المتعددة على القوائم المالية واهداف الشركة الإستراتيجية .

هدفت الدراسة الى معرفة الظروف الإقتصادية والسياسية والبيئية المحيطة ودراسة ومعرفة السياسات المحاسبية ومصادر التمويل الأفضل استخدامها في ظل الأوضاع السياسية والإقتصادية المختلفة .

أتبعت الدراسة المنهج الإستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

تمثلت أهم فرضيات الدراسة بأن هناك عوامل إقتصادية تتطلب استخدام إحدى طرق التمويل الإسلامي لتحقيق اهداف الشركة الإستراتيجية.

وأن هناك عوامل إقتصادية تتطلب إتباع أحدى الطرق والسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أثبتت صحة فرضيات الدراسة تتمثل أهمها في الآتي:

1. هنالك ظروف أقتصادية وسياسية تتطلب أستخدام إحدى مصادر التمويل المختلفة.
2. هنالك ظروف إقتصادية تتطلب استخدام إحدى السياسات المحاسبية المختلفة.
3. هناك حاجة لبناء نموذج محاسبي لترشيد قرارات الإختيار من بيان السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة.

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها :

1. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات فيما يتعلق بمصادر التمويل والسياسات المحاسبية لمعرفة آثار أستخدامها من الزوايا المختلفة.
2. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المحاسبية المتعقلة بالظروف البيئية والسياسية والإقتصادية المحيطة بالشركة وتحليل آثارهما على القوائم والتقارير المالية.
3. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المحاسبية فيما يتعلق بأهداف الشركة الإستراتيجية وبناء النماذج المحاسبية بما يحقق تلك الآهداف الإستراتيجية .

Abstract

Entitled: Proposed Accounting Model for Rationalizing Selection Decisions from Among Accounting Policies and the Different Sources of Financing For Realizing Strategic Targets of the Company.

The study has tackled a subject of a proposed accounting model for rationalizing selection decisions from among accounting policies and the different sources of financing for realizing

the strategic targets of the .The thesis of the study is represented in specifying the accounting policies as well as specifying the domestic and external sources of finance whose use is preferred in the light of a certain environmental political and economic factors.

The importance of the study stems from growing role of accounting and financing along with the growing attention from the part of academicians and the professionals for knowing the effects of using policies and the multiple sources of financing on financial lists and the strategic targets of the company.

The study aimed at figuring out the surrounding economic political and environmental conditions and the study and knowledge of accounting policies and the best means of financing to use in the light of the different political and economic conditions. The study has adopted induction and inference approach , the historic and the descriptive analytical approach .

There are economic factors that require following up one of the methods and accounting policies for realizing the strategic targets of the company.

The study has concluded with many outcomes that proved correctness of the thesis of the study top of which is represented in the following:

There are political conditions that require the use of one of the different financing sources.

There are political conditions that require the use of one of the different accounting policies.

There is a need for building up an accounting model for rationalizing selection decision from among accounting policies and the different financing policies.

The study has recommended many recommendations of which:

- The need for conducting further studies with regards to the sources of finance and the accounting policies to figure out the effects of using them from different aspects.
- The need for conducting further studies with regards to the environmental, political and economic conditions surrounding the company and analyze their impacts on the lists and financial reports .
- The need for conducting further accounting studies with regards to the strategic targets of the company and building up accounting models towards realizing these targets.

المـــقـــــدمـــــــــة

وتشتمل على الآتي :

أولاً : الإطار المنهجي.

ثانياً : الدراسات السابقة.

أولاً : الإطار المنهجي ويشتمل على الآتي :

تمهيد :

لقد تطورت المحاسبة مع التطورات الإقتصادية والتجارية عبر الزمن , وبما أن المحاسبة علم إجتماعي فإنها تتأثر بالبيئة السياسية , والإقتصادية, والقانونية والضريبية التي تنشأ فيها .

ومع تطور المحاسبة وبروز شركات المساهمة, وظهور أسواق الأوراق المالية, وصناديق الإستثمار , وصدور معايير المحاسبة المالية , التي تشتمل في طياتها العديد من السياسات المحاسبية , ومع حاجة الشركة إلى تمويل مشاريعها الإستثمارية , من بين مصادر التمويل المختلفة , أصبح هناك حاجة ماسة تتطلب البحث , والدراسة ؛ لبناء نموذج محاسبي يساعد إدارة الشركات في ترشيد قرارات الاختيار من بين السياسات المحاسبية المختلفة , والتي من

شأنها أن تعطي نتائج متباينة , ومن بين مصادر التمويل المختلفة والتي تعطي نتائج متباينة أيضاً .

وحتى تتمكن الشركة من إتخاذ القرارات وفقاً لأهدافها الإستراتيجية , فإن هناك حاجة لدراسة كآفة المتغيرات المتعلقة والمحيطة بالموضوع ؛ لكل ماتقدم قام الباحث باختيار موضوع :(نموذج محاسبي مقترح لترشيد قرارت الإختيار من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية).

مشكلة الدراسة : Problem of the Study:

تسعى إدارة الشركات في واقع الأمر إلى تحقيق أهداف الشركة من تحقيق الربحية, والإستمرارية , وفي سبيل تحقيق ذلك تواجه الإدارة مجموعة من المتغيرات , بعضها يتعلق بمصادر التمويل , وبعضها يتعلق بالسياسات المحاسبية , ولكي تتمكن الإدارة من المفاضلة بين الطرق والسياسات المحاسبية , أو من بين مصادر التمويل المختلفة , بما يتوافق مع تحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية , فإن الأمر يحتاج إلى دراسة كل المتغيرات المحيطة ببيئة الشركة السياسية , والإقتصادية , والإدارية , والمالية , والمحاسبية ؛ ومن هنا برزت الحاجة لوضع نموذج محاسبى مقترح لترشيد قرار الإختيار من بين بدائل السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة تأسيساً على ماتقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. ماهي العوامل الإقتصادية التي تتطلب استخدام إحدى طرق التمويل الإسلامي لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية؟
2. ماهي العوامل البيئية والإقتصادية والسياسية التي تتطلب استخدامإحدى مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية.
3. ماهي السياسات والطرق المحاسبية التي يجب إتباعها من قبل الشركات والمشروعات التجارية من وقت إلى آخر في ظل التغيرات السياسية والإقتصادية, والإجتماعية المحيطة بالشركة.
4. إلى أي مدى يمكن بناء نموذج محاسبي يسهم في تحديد السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة , لاستخدامها من قبل الشركة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية.

أهمية الدراسة :Importance of the Study

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي :

الأهمية العلمية (النظرية) :

أ- أهمية دراسة ومعرفة السياسات المحاسبية ؛ التي يجب على الشركة اختيارها في ظل الظروف الإقتصادية المختلفة , لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية.

ب- أهمية دراسة ومعرفة مصادر التمويل المختلفة ؛ التي يجب على الشركة اختيارها في ظل الظروف الإقتصادية المختلفة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية.

ج- الدور المتعاظم للمحاسبة والإهتمام المتزايد من قبل الإكاديمين والمهنيين لمعرفة آثار استخدامالسياسات المحاسبية , ومصادر التمويل المتعددة , على القوائم المالية وأهداف الشركة .

الأهمية العملية (التطبيقية) :

أ. زيادة متطلبات المستخدمين للحصول على البيانات والمعلومات المحاسبية الملائمة المعدة على أسس محاسبية معينة , وعلى أساس ثابت , لإمكانية عقد المقارنات الزمانية , والمكانية .

ب. أهمية وضع نموذج محاسبي من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة , من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة بما يتماشى مع أهداف الشركة الإستراتيجية.

أهداف الدراسة : Objectives of the Study

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. دراسة ومعرفة معايير المحاسبة الدولية بصفة عامة ودراسة ومعرفة معايير المحاسبة الدولي رقم (2) المخزون ورقم (29) المتعلق بالتضخم ورقم (21) أثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وعلاقتهما بالنموذج المحاسبي المقترح.

2. دراسة ومعرفة معايير المحاسبة المالية للمؤسسات والمصارف الأسلامية وعلاقتهما بالنموذج المحاسبي المقترح.
3. دراسة الظروف الإقتصادية , والسياسة , والبيئة المحيطة بالشركات , ودراسة ومعرفة مصدر التمويل الأفضل في ظل أوضاع إقتصادية أو سياسية معينة , وكذا الحال بالنسبة للسياسات المحاسبية.
4. إقتراح نموذج محاسبي لترشيد قرارات الإختيار من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة , لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية .

منهج الدراسة :Method of the Study

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار صحة الفرضيات يقوم الباحث بإتباع المناهج الآتية :

1. المنهج الإستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة واستخلاص النتائج والتوصيات.
2. المنهج الإستقرائي لاختبار فروض البحث والتأكد من صحة فروض البحث أو عدم صحتها.
3. المنهج التاريخي للدراسات السابقة .
4. استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات اللازمة , وتحليلها لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

فرضيات الدراسة : Hypotheses of the Study

لتحقيق أهداف الدراسة يسعى الباحث لاختبار مدى صحة الفرضيات الآتية :

1. هناك عوامل اقتصادية تتطلب استخدام إحدى طرق التمويل الإسلامي لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية.
2. هناك عوامل بيئية , وإقتصادية , وسياسية , تتطلب استخدام إحدى مصادر التمويل المختلفة.
3. هناك عوامل بيئية , واقتصادية , وسياسية , تؤثر في التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة .

4. هناك عوامل اقتصادية تتطلب إتباع إحدى الطرق والسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية.

مصادر الدراسة :

تتمثل مصادر الدراسة في الآتي :

1. المصادر فوق الأولية: وهي :

أ. القرآن الكريم.

ب. كتب صحاح السنة النبوية.

2. المصادر الأولية: وهي :

أ- أداة الملاحظة من خلال استقراء الدراسات , والبحوث السابقة , والكتب والمراجع , وإبداء الآراء واستنتاج العلاقات .

ب- أداة المقابلة : من مقابلة العديد من أهل الإختصاص , وأخذ الإرشاد والموجهات العامة والإستفسارات والاستفادة منها .

ج- أداة الإستبيان: من خلال جمع البيانات الشخصية والعلمية المتعلقة بإختبار فرضيات الدراسة.

3. المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والرسائل العلمية والإنترنت.... ألخ.

نظريات الدراسة : Studies theory

لتحقيق أهداف الدراسة يستخدم الباحث النظريات التالية :

1/ نظرية المحاسبة المعيارية :

تقوم هذه النظرية على أساس مايجب أن تكون عليه الإدارة عند اختيارها لسياسة محاسبية معينة دون غيرها , أو كما يطلق عليها :(المحاسبة التي يجب أن تكون), وفى هذا الشأن يستخدم الباحث السياسات المحاسبية التي يجب أن تكون , ولكن في ظل ظروف بيئة , وسياسية , واقتصادية , معينة بالإضافة إلى مصادر التمويل المختلفة.

2/ نظرية الإشارة : Signaling Theory

تقوم هذه النظرية على أساس أن الإدارة تقوم بتغيير السياسات المحاسبية , لإصدار إشارات(Signals) معينة في بيانات القوائم والتقارير المالية , لتحسين الوضع المالي للشركة أو المنشأة .

3/ النظرية الشرطية :Contingency Theory

تقوم هذه النظرية على أساس أن الإدارة تقوم بتغيير السياسات المحاسبية تبعاً للشروط والقيود المفروضة على المنشأة , وبمعني آخر فإن النظرية الشرطية تفترض أن إحتمال وقوع حدث معين , هو السبب الرئيسي , لقيام الإدارة بتغيير أو اختيار سياسة محاسبية دون غيرها.

4/ النظرية السلوكية: Behaviorism Theory:

تقوم هذه النظرية على أساس أ ن الإدارة تقوم بإختيار وتغيير السياسات المحاسبية, لإعداد القوائم والتقارير المالية بدافع التأثير على سلوك مستخدمي القوائم والتقارير المالية.

5/نظرية الوكالة والتعاقدات Agency and Contract Theory :

تقوم هذه النظرية على أساس أن الشركة هي منظومة من العلاقات التعاقدية , التي تنشأ بين مجموعة الأطراف ذات المصالح المتعارضة.

ويرجع هذا التعارض نتيجة لإختلاف بيانات الوكيل والأصيل , أو عدم تماثلها , حيث يسعي كل طرف إلى تعظيم ثروته الذاتية , حتى ولو كان ذلك على حساب الإطراف الأخرى , وبالتالي فإن الإدارة تقوم بتغيير السياسات المحاسبية لتحقيق أغراض تعاقدية.

6/ نظرية ردود الأفعال الحكومية:Political and Regulation

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة الشركة تقوم بتغيير السياسات المحاسبية المتبعة بهدف تخفيض الأرباح , وذلك من أجل تجنب التكاليف السياسية , والتي تنتج عند تحقيق الشركة أرباح عالية لفترات طويلة نسبياً , مما يجعلها عرضة للإهتمام , والنقد المستمر, من قبل الجهات الحكومية , والإشرافية , وجمعيات حقوق المستهلك وغير ذلك.

حدود الدراسة : Limits of the Study:

1. حدود زمانية: تتمثل في الدراسة الميدانية 2017م .
2. حدود مكانية : تتمثل في عينة من الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

هيكلة الدراسة: Structure of the Study:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وأربعة فصول بالإضافة إلى الخاتمة التي تشتمل على النتائج والتوصيات وذلك على النحو الآتي:

المقدمة تتكون من الآتي:

أولاً : الاطار المنهجي.

ثانياً : الدراسات السابقة.

الفصل الأول: بعنوان: مفهوم المحاسبة ودور المنظمات المهنية في إصدار المعايير

ويتكون من المباحث الآتية:

المبحث الأول: نشأة المحاسبة ومراحل تطورها.

المبحث الثاني: الإتحادات والمنظمات المهنية ودورها في إصدار المعايير.

المبحث الثالث: القوائم المالية .

الفصل الثاني: بعنوان: مفهوم السياسات المحاسبية وأنواعها ويتكون من المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم السياسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية .

المبحث الثاني: سياسات معالجة أسعار فروقات الصرف ومفهوم التضخم

الفصل الثالث : بعنوان : مصادر التمويل وأهداف الشركة الأستراتيجية .

ويتكون من المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم التمويل وأنواعه ومصادره .

المبحث الثاني: مصادر التمويل عبر صيغ التمويل الإسلامية .

المبحث الثالث: أهداف الشركة الإستراتيجية والقرارات الإستراتيجية.

الفصل الرابع: بعنوان الدراسة الميدانية

ويتكون من المباحث الآتية :

المبحث الأول : نبذة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية

المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة الميدانية .

المبحث الثالث : تحليل ومنافشة نتائج وفرضيات الدراسة .

المبحث الرابع : النموذج المحاسبي المقترح .

بالإضافة إلى ماسبق تشتمل الدراسة على الخاتمة التي تتكون من الآتي:

أولاً: النتائج.

ثانياً : التوصيات.

كما تشتمل الدراسة على قائمة المراجع والملاحق.

ثانياً : الدراسات السابقة وتتمثل في الأتي :

1/ دراسة طارق عبد العال حماد(1997م) نموذج مقترح لترشيد قرار الإختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي في ضوء الخصائص وأهداف الوحدات الإقتصادية. (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن الإجابة عن أسباب تفضيل بعض الوحدات الإقتصادية لبدائل محاسبية معينة دون الأخرى.

---

[1]) أ. طارق عبد العال حماد , نموذج مقترح لترشيد قرار الإختبار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي في ضوء خصائص وأهداف الوحدات الإقتصادية ,(مصر : جامعة عين شمس , كلية التجارة , الدراسات العليا , رسالة دكتوراه في فلسفة المحاسبة غير منشورة , 1997م .

كما طرحت هذه الدراسة سؤالاً رئيسياً حول ماهي المعايير التي تسرتشد بها المنشأة عند الإختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبى عندما لايوجد إلزام قانوني بإتباع طريقة محاسبية معينة.

هدفت الدراسة إلى وضع نموذج يبلور المتغيرات المؤثرة في قرار الإختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي في صورة قابلة للإختيار وبما يحقق أهداف الوحدة الإقتصادية وماتتمتع به من خصائص .

اكتسبت الدراسة أهميتها من كون الأدب المحاسبي يحتاج إلى نظرية لشرح وتفسير الدوافع الكامنة وراء تفضيل الوحدات الإقتصادية لطرق محاسبية معينة من بين الطرق المحاسبية المتعارف عليها علمياً وعملياً , وبالتالي الإجابة عن التساؤلات التي يقوم بعرضها المدخل الإيجابي دائماً .

تمثلت منهجية الدراسة في ثلاثة عناصر رئيسية , وقد تمثل العنصر الأول في النموذج الإيجابي Positive model لشرح وتفسير والتنبوء بسلوك إدارة الوحدة الإقتصادية في أختيار وتفضيل طرق محاسبية محددة .

وتمثل العنصر الثاني في أداة البحث باستخدامنظرية تكلفة الوكالة , وتمثل العنصر الثالث في وسيلة البحث : من خلال قيام الدراسة ببناء هيكل نظرى لابعاد مشكلة البحث ومزج الهيكل النظرى بدراسة تطبيقية .

قامت الدراسة بإختيار فرض الحوافز Compensation (bonus) plan :

الذي ينص على أنه : (تفضل الوحدات الإقتصادية التي يوجد بها خطط حوافز تعتمد على الربح اختيار بدائل القياس والتقييم المحاسبي التي من شانها زيادة صافى الربح) علاوة على ذلك قامت الدراسة بإختبار عدة فروض وهي فرض هيكل التمويل Capital Structure, , فرض حجم المنشأة Firm size, فرض الوفورات الضريبية Tax savings, فرض الربحية (نجاح المنشأة) Profitability .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في صحة الفرضية الأولى : خطة الحوافز Compensation (bonus) plan, وصحة فرض هيكل التمويل Capital structure,

وصحة الفرض الوفورات الضريبية Tax savings وصحة فرض الربحية profitability وكما توصلت الدراسة إلى عدم صحة فرض حجم المنشأة Firm Size .

أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة الإهتمام بتدريس نظرية الإختيار المحاسبي من جميع جوانبها ضمن مقررات مرحلة البكالريوس.

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تمتاز بلفت نظر الاكاديمين والمهنين لحل المشاكل الإقتصادية والمحاسبية من خلال بناء النماذج الرياضية حيث استعانت الدراسة بالعديد من الدراسات العربية والإجنبية.

تجدر الإشارة أن هذه الدراسة قدمت نموذجاً تفسيرياً جيداً لأسباب اختيار إدارة الشركات للطرق والسياسات المحاسبية على ضوء خصائص الوحدة الإقتصادية وتتميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة , في كون أن دراسة الباحث تتناول نموذجاً مقترحاً يشتمل على كل من السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة.

2/ دراسة نجوى محمد بحر الدين:(2003م) أثر التضخم على القوائم المالية في الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية . (2)

تناولت الدراسة أثر التضخم على القوائم المالية في الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية , حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل أثر الوحدات الإقتصادية لإرتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) عند إعداد القوائم المالية.

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تغيرات الأسعار بغرض بيان أثر إرتفاع المستوى العام للأسعار على عناصر القوائم المالية.

وبيان أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات بهدف إتخاذ القرارت الاقتصادية الرشيدة .

---

[2]) نجوى محمد بحر الدين , أثر التضخم على القوائم المالية في الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية , رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين, 2003م.

تتبع أهمية الدراسة في كون أن البيانات المحاسبية أصبحت مدخلاً إستراتيجياً في عملية صنع القرار ,وفى كون أن الدراسة تناولت نموذجاً محاسبياً مقترحاً لتعديل القوائم المالية بالتغير في المستوى العام للأسعار.

قامت الدراسة على إختيار الفروض والمبادي والمعايير المحاسبية التي تلائم ظاهرة التضخم , والبعض الآخر يحتاج الى تعديل لتواكب حالات تغيرات الأسعار .

استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي والمنهج التاريخي بالإضافة الى إجراء دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة القوائم والتقارير المالية للشركات المسجلة للأورق المالية.

توصلت الدراسة على عدة نتائج أهمها أن هناك قصوراً في محاسبة التكلفة التاريخية في ظل أرتفاع المستوى العام للأسعار وأوصت الدراسة بضرورة دراسة مفاهيم المحافظة على رأس المال في ظل ظروف التضخم.

عليه يرى الباحث أن هذه الدراسة تعتبر من أميز وأفضل الدراسات التي قدمت في هذا المجال , وقد اسهمت هذه الدراسة في أثراء المكتبة العلمية بالمعرفة المتعلقة بالتضخم وأثره على القوائم المالية , حيث أصبحت الدراسة مرجعاً أساسياً للباحثين والدارسين في هذا المجال, وتتميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة , في أن دراسة البلحث تتناول نموذجاً محاسبياً يعالج آثار التضخم باستخدام السياسات المحاسبية المتعارف عليها, بالإضافة إلى مصادر التمويل المختلفة.

3/ دراسة عبد الناصر نمر عبد الرحمن (2005م) , القياس المحاسبي للمخزون السلعي وأثره على نتيجة الاعمال في المنشآت التجارية والصناعية. (3)

تناولت هذه الدراسة بيان مدى تأثير القياس المحاسبى للمخزون السلعي على نتيجة الأعمال في المنشآت التجارية والصناعية في فلسطين.
تمثلت مشكلة الدراسة في ظهور العديد من المشاكل والتحديات أمام المحاسبين عند قياسهم لأصول وممتلكات الشركات , بالإضافة إلى المخزون السلعي.

---

[3]) عبد الناصر نمر عبد الرحمن وادي , القياس المحاسبي للمخزون السلعي وأثره على نتيجة الأعمال في المنشأت التجارية والصناعية , رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا,2005م

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى بيان أثر القياس المحاسبي للمخزون السلعي , على نتيجة الأعمال في المنشآت التجارية والصناعية في ظل المتغيرات المستمرة في مستويات الأسعار.

برزت أهمية الدراسة في توضيح الإرشادات التي تساعد على الإختيار لأفضل البدائل المحاسبية على المخزون السلعي للجهات والهيئات المهنية والعلمية.

قامت الدراسة على فرضية أن هناك أثر للعوامل الخاصة المتعلقة بظروف الشركة تؤثر على قرار اختيار طريقة التقييم للمخزون السلعي منها حجم الربح الخاضع للشركة والطرق المتبعة في الشركات المماثلة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت في ذلك على أداة المقابلة والإستبيان لجمع البيانات في وقت واحد.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها , يعتبر المخزون السلعي من أهم عناصر القوائم المالية سواء في المنشآت التجارية أو الصناعية وأن الخطأ في تقييمه يؤثر على القوائم المالية للفترات المالية الحالية والمستقبلية.

أوصت الدراسة بضرورة إعداد معايير محاسبية لقياس المخزون السلعي والإلتزام بتطبيقها من قبل كآفة المنشآت للحد من التلاعب في نتائج الأعمال أو التهرب الضريبي.

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت موضوعاً مهماً وهو الذي يتعلق بالقياس المحاسبي للمخزون السلعي وهو أحد موضوعات دراسة الباحث.

وتتميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة في أن دراسة الباحث تتناول العديد من السياسات المحاسبية الأخرى مثل سياسات إهلاك الاصول الثابتة بالإضافة إلى مصادر التمويل المختلفة.

4/ دراسة على محمد سلطان الوحيدى 2006م : نموذج مقترح للقياس المحاسبي لزيادة فعالية البيانات المحاسبية في بورصة عمان للاوراق المالية. (4)

---

[4]) أ. على محمد سلطان الوحيدى , نموذج مقترح للقياس المحاسبي لزيادة فعالية البيانات المحاسبية في بورصة عمان للاوراق المالية , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة أمدرمان الإسلامية, 2006م.

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في مدى توفر البيانات المحاسبية , وكفايتها , في التقارير والقوائم المنشورة في بورصة عمان للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج يصلح للتطبيق , في بورصة عمان للاوراق المالية, اعتمدت على المنهج الإستقرائي والإستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

تمثلت أهم فرضيات الدراسة في أنه يتوقف تنشيط بورصة عمان للاوراق المالية على سلوك كل من المعلومات المحاسبية والمعلومات السوقية.

تمثلت أهمية الدراسة في الحاجة الملحة لإنشاء سوق للأوراق المالية بعمان نتيجة لإزدياد عدد الشركات المساهمة .

توصلت الدراسة الى صحة الفرضيات المقترحة وأوصت الدراسة بضرورة الإعلان الربع سنوى عن الوضع المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت موضوعاً جيداً , المتمثل في نموذج مقترح للقياس المحاسبي لزيادة فعالية البيانات المحاسبية في بورصة عمان للأوراق المالية , ويكمن الاختلاف في كون أن نموذج دراسة الباحث يتناول تحديد السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة الافضل أستخدامها في ظل أوضاع سياسة واقتصادية معينة.

5/ دراسة عادل الأمين القاسم أحمد (2007م) : أثر دوافع الإدارة لإختيار الطرق والسياسات المحاسبية على بيانات القوائم المالية في الشركات السودانية. (5)

تناولت الدراسة دوافع الإدارة لإختيار الطرق والسياسات المحاسبية على بيانات القوائم المالية في الشركات السودانية , وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة كيفية اختيار السياسة المحاسبية والدوافع الإدارية التي تدفع الإدارة بإختيار طريقة محاسبة معينة.

هدفت الدراسة إلى تحديد الأثر الذي تحدثه الدوافع الإدارية عند اختيار سياسة محاسبية معينة على بيانات القوائم المالية وتطبيق ذلك على الشركات السودانية.

---

[5]) عادل الأمين القاسم أحمد , أثر دوافع الإدارة لإختيار الطرق والسياسات المحاسبية على بيانات القوائم المالية في الشركات السودانية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا, جامعة النيلين,2007م.

وتنبع أهمية الدراسة من التدقيق الذي إتباعه للوصول إلى أفضل الخيارات , من بين الطرق والسياسات المحاسبية المتعددة .

قامت الدراسة على فرضية مفادها أن الدوافع الإدارية تؤثر في اختيار السياسات المحاسبية , والتي تؤثر بدورها على نتائج القوائم المالية.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن الدوافع الإدارية تعتبر مؤشر كبير لإستخدام سياسة محاسبية معينة , كما أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الإدارة بالتشاور مع جميع أقسام المنشأة عند اختيار سياسية محاسبية معينة , حتى يتحقق هدف المنشأة.

مما سبق يرى الباحث أن الدراسة توصلت الى نتائج جيدة , كما أوصت الدراسة يتوصيات بالغة الأهمية , وتتميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة في كون أن دراسة الباحث تناولت تحديد الطرق والسياسات المحاسبية الأفضل استخدامها في ظل ظروف سياسية واقتصادية معينة.

6/ دراسة سلافة محمد إبراهيم عمر النحاس:(2008م) , دور استخدام المدخل الإيجابي في تحديد أسباب اختيار الشركات الصناعية السعودية المساهمة للطرق والسياسات المحاسبية. (6)

تناولت الدراسة دور استخدامالمدخل الإيجابي في تحديد أسباب اختيار الشركات السعودية المساهمة للطرق والسياسات المحاسبية البديلة .

حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد الممارسات المحاسبية في أى منشأة يثير التساؤل حول كيفية الاختيار من بين البدائل والسياسات المحاسبية.

هدفت الدراسة إلى علاج المشكلة من خلال دراسة النظرية الإيجابية من خلال دراسة ميدانية لشركة الشرق الأوسط لصناعة الورق بالمملكة العربية السعودية بجدة (مبكو)

---

[6]) سلافة محمد أبراهيم عمر النحاس, دور استخدام المدخل الإيجابي في تحديد أسباب أختيار الشركات الصناعية السعودية للطرق والسياسات المحاسبية , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين, 2008م ,

قامت الدراسة على إختبار فرض الحوافز الإدارية , وفرض قيود الدين , وفرض الحجم وفرض الوفورات الضريبية.

تتبع أهمية الدراسة من مساعدة الإدارة بالقدرة على تفسير وتحليل كافة النتائج المتحصل عليها من النشاط الذي تقوم به من خلال توفير نموذج تنبؤياً بالإجراءات المحاسبية مراعياً الظروف المحيطة.

استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والإستنباطي واعتمدت على أداة الإستبيان في عملية جمع البيانات .

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن وضع الملاك حدوداً عليا ودنيا , يؤثر على الإدارة في الإختيار بين البدائل والطرق المحاسبية.

أوصت الدراسة بضرورة أهتمام الباحثين في مجال المحاسبة باستخدامالمدخل الإيجابي (الواقعي) كمنهج معاون في بناء معايير المحاسبة.

مما سبق يرى الباحث من هذه الدراسة توصلت إلى نتيجة مهمة من خلال تحديد أسباب إختيار الشركات الصناعية السعودية المساهمة للطرق والسياسات المحاسبية إلى أن الدراسة لم تتناول مصادر التمويل المختلفة وهو مايميز دراسة الباحث عنها.

7/ دراسة آدم محمد أحمد عمر(2008م) : أثر طرق القياس والتقويم المحاسبي على قرارات منح التمويل المصرفي في السودان. (7)

تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد طرق القياس والتقويم المحاسبى التي تستخدمها المنشآت الإقتصادية , في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بغرض الحصول على التمويل المصرفى.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إعتماد المصارف على المعلومات المحاسبية , ومدى إلمامها بالطرق والسياسات المحاسبية , التي تستخدمها المنشآت الإقتصادية , فى توفير المعلومات المحاسبية , وبرزت أهمية الدراسة من أجراء الدراسة التطبيقية على البيئة السودانية , لشرح وتفسير دوافع المنشآت الإقتصادية لتفضيل طرق محاسبية معينة دون أخرى .

---

[7]) أ. آدم محمد أحمد عمر , أثر طرق القياس والتقويم المحاسبي على قرارت منح التمويل المصرفي في السودان , رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2008م .

استخدمت الدراسة عدة مناهج من بينها المنهج المقارن لإجراء مقارنة بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي لتحديد البديل الأمثل لأغراض الحصول على التمويل المصرفي.

توصلت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية لاتلقى أهمية كبرى لدى المصارف على الرغم من أهميتها في منح التمويل المصرفى.

أوصت الدراسة بضرورة استخدامالمنشآت الإقتصادية لبدائل محاسبية معينة , لأغراض التمويل , تتمثل في طريقة القسط الثابت وطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO وطريقة الرسملة لمعالجة نفقات الأصول الثابتة وتكاليف القروض.

مما سبق يرى الباحث ان هذه الدراسة تناولت موضوعاً هاماً وهو اثر طرق القياس والتقويم المحاسبي على قرارات منح التمويل المصرفي في السودان , كما توصلت الدراسة في كون أن دراسة الباحث تناولت موضوع السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة وفقاً لتحقيق الاهداف الاستراتيجية وليس قرارات منح التمويل المصرفي فقط.

8/ دراسة أسماعيل عبد الله موسي عبد الرحمن (2009م) : أطار محاسبي مقترح لترشيد الإختيار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي وفقاً للمدخلين المعياري والإيجابي . (8)

تناولت الدراسة وضع إطار محاسبي لترشيد قرارات الإختيار المحاسبي , حيث تمثلت مشكلة الدراسة في إختلاف تطبيق بدائل القياس والتقويم المحاسبي بالشركات نتيجة لتأثير الإدارة بالعوامل الإقتصادية والبيئية عند اختيارها لتلك البدائل بالعوامل من جهة , وعدم وجود إطار محاسبي يرشد الإختيار المحاسبي من جهة أخرى .

---

[8]) أسماعيل عبد الله موسى عبد الرحمن ,أطار محاسبي مقترح لترشيد الإختبار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي وفقاً للمدخلين المعيارى والإيجابي , رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2009م.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على قرارات اختيار البدائل المحاسبية وتحديد مدى التجانس والتباين في تطبيق تلك البدائل , للإعتماد عليها , في صياغة إطار محاسبي لترشيد الاختيار من بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي.

تكمن أهمية الدراسة في كونها قامت بتوصيف جيد لمفاهيم الإطار المحاسبي المقترح وفروضه ووظائفه وخطوات تطبيقه.

قامت الدراسة على إختبار فرضية أن العوامل الإقتصادية (تكاليف التعاقد, التكاليف السياسية) , تؤثر على اختبار بدائل القياس والتقويم المحاسبي المطبقة بالشركات السودانية في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

أوصت الدراسة بضرورة إستكمال مجلس المحاسبين القانونين السودانيين إصدار معايير المحاسبة السودانية لتحقيق حدة التباين والإختلاف في تطبيق بدائل القياس والتقويم المحاسبي بالشركات السودانية.

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تعتبر دراسة مميزة وقد قدمت معرفة علمية ممتازة , فيما يتعلق ببدائل القياس والتقويم المحاسبي, وتتكامل هذه الدراسة مع دراسة الباحث في الإستفادة من التوصيف الجيد الذى قدمته الدراسة لمفاهيم الإطار المحاسبي المقترح , في بناء النموذج المحاسبي المقترح لدراسة الباحث.

9/ دراسة إبتسام أحمد موسي محمد(2011م) : أثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على وعاء ضريبة أرباح الأعمال. (9)

تكمن مشكلة هذه الدراسة في معرفة مدى تأثير التغير في الطرق والسياسات المحاسبية على وعاء ضريبة أرباح الأعمال وعلى تقويم الأداء.

---

[9]) أبتسام أحمد موسى محمد , أثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على وعاء ضريبة أرباح الأعمال في المنشأت التجارية بالسودان , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين, 2011م .

وهدفت الدراسة إلى مساعدة السلطات الضريبية في دراسة وفهم القوائم المالية واتخاذ القرارات المتعلقة بالضريبة .

وتنبع أهمية الدراسة في تسهيل الصعوبات التي يواجهها ديوان الضرائب نتيجة لتباين القوائم المالية.

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفى التحليلي وأداة الإستبيان لجمع البيانات.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المرونة الممنوحة للأدارة العليا للمنشأت في اختيار السياسات المحاسبية أدت الى التاثير على وعاء ضريبة أرباح الأعمال.

أوصت الدراسة بضرورة تطبيق مبدأ الثبات في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية.

مماسبق يرى الباحث أن هذه الدراسة نجحت في توضيح أثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على وعاء ضريبة الأرباح وتلتقي هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تحديد السياسات المحاسبية التي تؤثر في تحديد وعاء الضريبة , وتتميز دراسة الباحث عنها , من خلال تناول دراسة الباحث على بعض السياسات المحاسبية الأخرى مثل سياسات أسعار الصرف ومصادر التمويل المختلفة.

10/ دراسة عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن التغيير الإدارى للسياسات المحاسبية (الآثار , الداوفع , المعالجة) ,(1432هـ/2012م) (10)

[10]) عبد الرحمن عبد الله عبد الله , التغيير الإدارى للسياسات المحاسبية (الآثار , الدوافع , المعالجة), (الخرطوم: جامعة السودان , كلية الدراسات العليا , رسالة دكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل غير منشورة , 1432هـ , 2012م .

تمثلت مشكلة الدراسة في التغيير الإدارى للسياسات المحاسبية الآثار والدوافع والمعالجة

.

وهدفت الدراسة إلى دراسة ومعرفة أثر التغيير الإداري للسياسات المحاسبية على كفاءة تقويم الاداء المالي للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وعلى قرارات المستخدمين.

وتتبع أهيمة هذه الدراسة في إسهامها في تفسير سلوك الأدارة في اختيار وتغيير الطرق والسياسات المحاسبية عبر الفترات المالية باستخدام المدخل الإيجابي في المحاسبة.

قامت الدراسة بإختبار فرضية أن " هناك عوامل اقتصادية تؤثر على سلوكية الإدارة في تغيير السياسات المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

استخدمت الدراسة عدة نظريات منها نظرية الإشارة , النظرية الشرطية , النظرية السلوكية , نظرية ردود الأفعال الحكومية

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن : (التغيير الإداري للسياسات المحاسبية يؤثر على كفاءة تقويم الأداء المالي لشركات العينة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية).

كما أوصت الدراسة بضرورة وضع معايير لعملية المراجعة بالسودان ووضع قانون لحوكمة الشركات بالسودان.

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تعتبر من أميز الدراسات التي تم إعدادها مؤخراً , حيث تناولت الدراسة عدة متغيرات المتعلقة بالسياسات المحاسبية , وفق أسلوب علمي رصين , كما أن الدراسة حددت الآثار , والدوافع , والمعالجة للتغير الإداري للسياسات المحاسبية , وبمعنى آخر أنها نجحت في تحقيق أهداف الدراسة, وتتميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة في كون أن دراسة الباحث تتناول موضوع مصادر التمويل المختلفة بجانب السياسات المحاسبية.

11/ دراسة زهير عبد السلام محمد أحمد حمد أثر التضخم على معلومات القوائم المالية فى أسواق المال , بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية (1433هـ/2012م) (11)

تناولت هذه الدراسة موضوع التضخم وأثره على معلومات القوائم المالية في أسواق المال , وتمثلت مشكلة الدراسة في كون أن الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تتجاهل أثر إرتفاع المستوى العام في الأسعار عند إعداد القوائم المالية تتجاهل أثر إرتفاع المستوى العام في الأسعار عند إعداد القوائم المالية , مما يترتب على ذلك ضعف مصداقية وعدالة معلومات هذه القوائم.

تبلورت أهم أهداف الدراسة في بيان أثر التضخم على عناصر القوائم المالية وبيان إمكانية إيجاد نموذج لتعديل عناصر القوائم المالية بطريقة تأخذ في الإعتبار أثر التغيير في المستوى العام للأسعار.

واستمدت أهمية هذه الدراسة من خلال إقتراح توفير معلومات ملائمة بغرض مساعدة المستخدمين في اتخاذ قرار بيع أو شراء الأوراق المالية.

استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي كما أستخدمت أسلوب العينة الطبقية العشوائية , وتمثلت أهم فروض الدراسة في أن التضخم يؤثر على بنود القوائم المالية التقليدية التاريخية مما يجعلها مضللة للمستخدمين.

وخلصت الدراسة غلى نتيجة فحواها أن هناك قصوراً واضحاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (15) , المعالجة المحاسبية لتغيير الأسعار باعتبار أن معيار المحاسبة الدولى رقم (15) تناول المعالجة المحاسبية التي تعكس أثر تغير الأسعار بصفة عامة ولم يشير هذا المعيار الى أتباع وسيلة محددة متفق عليها لمعالجة أثار تغيير الأسعار.

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت موضوعاً هاماً يتمثل في أثر التضخم على معلومات القوائم المالية في أسواق المال ,وقد قدمت الدراسة إطاراً نظرياً علمياً ممتازاً للمفاهيم الاساسية للتضخم , وتتميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة , في أن دراسة الباحث تتناول العديد من السياسات المحاسبية المتعلقة بالتضخم ومصادر التمويل المختلفة .

---

[11]) زهير عبد السلام محمد أحمد حمد , أثر التضخم على معلومات القوائم المالية فى أسواق المال , بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية ,ر سالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , (1433هـ/2012م).

12/ دراسة : محمود أحمد جبريل حماد , (2013م) : دور معايير المحاسبة الدولية في ضبط الممارسات المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. (12)

تناولت هذه الدراسة موضوع دور معايير المحاسبة الدولية في ضبط الممارسات المحاسبية , وتمثلت مشكلة الدراسة في الكشف عن الأسس والقواعد التي تؤدى ضبط الممارسات المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تطبيق معايير محاسبية دولية تلبى إحتياجات مجموعة من الدول ذات المنافع المشتركة.

أستخدمت الدارسة المنهج الوصفي باستخدامأسلوب العينة الميسرة لمعرفة دور معايير المحاسبة الدولية في ضبط الممارسات المحاسبية.

تمثلت أهمية الدراسة في الكشف عن آثار معايير المحاسبة الدولية على الأنظمة المحاسبية , ومدى مساهمتها في توفير المعلومات الملائمة عن أنشطة المؤسسات الإقتصادية.

توصلت الدراسة إلى نتيجة فحواها أن إلزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى توحيد القوائم المالية.

أوصت الدراسة بضرورة إعداد معايير محاسبية محلية , مشتقة من المعايير المحاسبية الدولية , لتتلائم مع البيئة المحلية.

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة قدمت إطاراً جيداً لدور معايير المحاسبة الدولية في ضبط الممارسات المحاسبية , وتتميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة في أن دراسة الباحث تسعى لوضع نموذج محاسبي يعتمد على دراسة معايير المحاسبة الدولية.

---

[12]) محمود أحمد جبريل حماد , دور معايير المحاسبة الدولية في ضبط الممارسات المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية , رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين, 2013م.

13/ دراسة وعد هاشم محمد إبراهيم (2013م) : أثر تعدد بدائل القياس والتقويم المحاسبي على أرباح الشركات . (13)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة العلاقة بين التعدد في بدائل القياس والتقويم المحاسبي وكفاءة وفاعلية القرارات الإستثمارية .

وهدفت الدراسة إلى ألقاء مزيد من الضوء على مفاهيم بدائل القياس والتقويم المحاسبي المختلفة وإبراز المميزات والسلبيات لكل بديل.

واكتسبت الدراسة أهميتها من الحاجة إلى تفعيل دور المهتمين والباحثين ومساعدتهم في إجراء البحوث والدراسات العلمية والعملية التي تفيد في صياغة أطر علمية وفقاً لمتطلبات عملية القياس والتقويم المحاسبي الأفضل.

استخدمت الدارسة المنهج الإستقرائي والإستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفى التحليلي واعتمدت على الإستبانة كأداة لجمع البيانات.

قامت الدراسة على اختبار فرضية أن التعدد في بدائل القياس والتقويم المحاسبي يؤثر على فعالية الأداء المالي بمنشآت الأعمال.

اختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج مرتبطة بفرضيات البحث أهمها أن التباين في القيم المقاسة في صافي الربح أو الخسارة بسبب تباين بدائل القياس والتقويم المحاسبي يقلل من فعالية الأداء بالمنشاة والربحية .

أوصت الدراسة بضرورة صياغة نموذج يجمع بين القياس وفق القيم التاريخية والقيم الجارية في ظروف تقلبات الأسعار العامة والخاصة.

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت موضوعاً جيداً وهو أثر تعدد بدائل القياس والتقويم المحاسبي على أرباح الشركات , وتتكامل هذه الدراسة مع دراسة الباحث , فيما توصلت إليه الدراسة من توصيات تتمثل في ضرورة صياغة نموذج يجمع بين القياس وفق القيم التاريخية والقيم الجارية وهو ماتهدف إليه دراسة الباحث.

---

[13]) أ. وعد هاشم محمد إبراهيم , أثر تعدد بدائل القياس والتقويم المحاسبى على أرباح الشركات , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2013م .

14/ دراسة خالد يوسف إبراهيم (2014م): نموذج مقترح لترشيد قرار الإختيار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي في ضوء العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل. (14)

تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد بدائل القياس والتقويم المحاسبي وفى المرونة التي تتصف بها المعايير المحاسبية , مما وفرت للإدارة الحرية في الإختيار من بين بدائل القياس والتقويم المحاسبى.

هدفت الدراسة إلى صياغة نموذج يعمل على ترشيد قرار اختيار بدائل القياس والتقويم المحاسبي في ضوء العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل.

وتتبلور أهمية الدراسة من أهمية النموذج الذي يساعد ويمكن الأطراف ذات الصلة بالشركات للتنبوء بالسلوك المحاسبي المحتمل إتباعه بواسطة الإدارة للتأثير على الدخل.

استخدمت الدراسة أداة المقابلة وأداة الإستبيان , وتوصلت الدراسة إلى أن عامل المدفوعات الضريبية , وخطة الحوافز والمكافات الإدارية , او شكل الملكية هي أكثر العوامل التي تؤثر في تمهيد الدخل.

أوصت الدراسة بضرورة إهتمام إدارة سوق الخرطوم للأوراق المالية بتوفير قاعدة بيانات مكتملة عن الشركات المسجلة بالسوق , بحيث تشتمل على الجوانب المالية وغير المالية

مما سبق يرى الباحث ان دراسة الباحث تتميز عن هذه الدراسة في كون أن دراسة الباحث تتلخص في وضع نموذج محاسبي يشتمل على السياسات المحاسبية ومصادر التمويل من وجهة القرارات الإستراتيجية للشركة.

15/ دراسة أمانى أبراهيم محمد (2014م) : التمويل النقدي بإستخدام الصيغ الإسلامية في الأداء المالى للمصارف. [15]

---

[14]) خالد يوسف إبراهيم صالح , نموذج مقترح لترشيد قرار الإختيار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبى فى ضوء العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل , رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2014م .

تناولت الدراسة التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية وأثره في الأداء المالى للمصارف بالتطبيق على مصرفين سودانيين (2003م – 2012م)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر التمويل النقدى والسيولة وبين التمويل النقدى وحقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

وتتبع أهمية الدراسة من المساهمة في إفادة الدارسين والباحثين بمعلومات عن التمويل النقدي عبر الصيغ الإسلامية للتمويل لدى المصارف الإسلامية.

استخدمت الدارسة المنهج الإستقرائي , والإستنباطي , والمنهج الوصفى التحليلي, لإجراء دراسة حالة على مصرفين سودانيين .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج التي أكدت صحة الفرضيات من وجود علاقة بين التمويل النقدى ونسبة السيولة , وبين التمويل النقدي وحقوق الملكية.

أوصت الدراسة بضرورة تفعيل التمويل النقدي باستخدام الصيغ ورفع نسبته في التمويل لماله من دور إيجابي , على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

مما سبق يرى الباحث أن الدراسة ودراسة الباحث قد تناولتا موضوع صيغ التمويل الاسلامي , وأن هذه الدراسة تناولت صيغ التمويل الإسلامي من حيث أثرها فى الاداء المالي , أما دراسة الباحث فتتناول صيغ التمويل الاسلامي من حيث كونها مصدراً للتمويل لاستثمارات الشركة.

---

[15]) أمانى أبراهيم محمد حمد النتيفة , التمويل النقدي باستخداماالصيغ الإسلامية وأثره في الآداء المالى للمصارف , رسالة دكتوراه في الإقتصاد , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2014م .

16/ دراسة محمود عبد الله (2015م) : أساليب التحليل الإستراتيجي ودورها في تخفيض التكاليف من الشركات الصناعية. (16)

تناولت الدراسة موضوع أساليب التحليل الإستراتيجي ودورها في تخفيض التكاليف في الشركات الصناعية , حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن مدى امكانية تطبيق أساليب التحليل الإستراتيجي في تخفيض التكاليف الصناعية بالمنشأت الصناعية بالسودان.

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم أساليب التحليل الإستراتيجي للتكاليف ومدى تطبيقها في السودان.

تمثلت أهمية الدراسة في مساهمتها في أثراء المعرفة المتعلقة بأساليب التحليل الإستراتيجي , إذ يوجد هناك نقص شديد في الكتابات والبحوث في هذا المجال.

قامت الدراسة باختبار العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين تطبيق أسلوب تحليل سلسة القيمة وتخفيض التكاليف للشركات الصناعية السودانية.

استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي , والإستنباطي , والتاريخي, والمنهج الوصفى التحليلي , وأداة الإستبيان في جمع البيانات الأولية.

توصلت الدراسة التي صحة الفرضيات المقترحة من خلال إثبات أن تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة يؤدي إلى تخفيض التكاليف للشركات الصناعية السودانية.

اشتملت خاتمة الدراسة على عدة توصيات منها ضرورة عمل الشركة على التحسين المستمر لتخفيض التكاليف , أثناء عملية الإنتاج من خلال التخلص من الأعطال الإنتاجية .

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تلتقي مع دراسة الباحث في موضوع أساليب التحليل الإستراتيجي, والقرارات الإستراتيجية , ويكمن الإختلاف فى أن الدراسة أعلاه تناولت تخفيض التكاليف وأن دراسة الباحث تناولت السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة.

---

[16]) أ. محمود عبد الله جمعة أبو عنجة , أساليب التحليل الأحصائي ودورها في تخفيض التكاليف في الشركات الصناعية , رسالة دكتوراه في التكاليف والمحاسبة الإدارية. غير منشورة , كلية الدراسات العليا, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2015م .

17/ دراسة عبد الرسول حامد (2015م) : أثر التضخم على بيانات القوائم المالية لشركات المقاولات . (17)

تناولت الدراسة أثر التضخم المالي على بيانات القوائم المالية لشركات المقاولات , حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل شركات المقاولات للتضخم عند إعداد قوائمها المالية مما يؤدى الى عدم مصداقية وعدالة بياناتها المالية والقرارات التي تعتمد عليها .

تنبع أهمية الدراسة في بيانها لمدى تأثير القوائم المالية لشركات المقاولات بظاهرة التضخم المالى .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم في صدق وعدالة القوائم المالية المعدة والمنشورة في شركات المقاولات .

أستخدمت الدارسة المنهج الإستقرائي , والإستنباطي , والمنهج الوصفى التحليلي , وأداة الملاحظة , وأداة الإستبيان ؛ لجمع البيانات .

قامت الدراسة على اختبار فرضية : أن التضخم المالي يؤدى إلى زيادة درجة المخاطر المالية المرتبطة بالتدفقات النقدية لشركات المقاولات.

توصلت الدراسة الى أن استخدامالتكلفة التاريخية في ظروف التضخم المالي يؤدي إلى عدم تعبير المركز المالى بصدق عن البنود المدينة والدائنة , مما يؤكد صحة فرضيات الدراسة .

أوصت الدراسة بضرورة مراعاة التغيَّر في الأسعار عند إعداد القوائم المالية لشركات المقاولات في ظروف التضخم المالي , وتشجيع شركات المقاولات على اعتماد القيمة الجارية , لإعداد قوائمها المالية في ظروف التضخم المالى بدلاً من استخدام التكلفة التاريخية .

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت موضوعاً هاماً وهو أثر التضخم على بيانات القوائم المالية لشركات المقاولات , وهو أحد الموضوعات التي تناولتها دراسة الباحث , وتتميز دراسة الباحث عنها , من خلال تناول سياسات أسعار الصرف وسياسات الإهلاك والمخزون السلعي.

---

[17]) عبد الرسول حامد مهدى أحيمر , أثر التضخم على بيانات القوائم المالية لشركات المقاولات , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا, جامعة النيلين, 2015م .

18/ دراسة الزين عبد الله (2016): الإستحقاقات المحاسبية الإختيارية وأثرها في التنبوء بالإرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف. (18)

تناولت الدراسة الإستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبوء بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف , دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2009م – 2014م.

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف إهتمام مستخدمي القوائم المالية في تقييم أثر المستحقات الإختيارية المحاسبية على قيمة المصرف ؛ والتنبوء بالأرباح المحاسبية على قيمة المصرف , والتنبوء بالأرباح المحاسبية لترشيد قراراتهم الإستثمارية المختلفة.

استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي , والمنهج الوصفى التحليلي , لإجراء الدراسة التطبيقية.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها؛ أن الإستحقاقات المحاسبية الإختيارية للمصارف السودانية أثرت طردياً على كل من إجمالي أصول المصرف , القيمة السوقية للمصرف , الإيرادات الإجمالية للمصرف , والتنبوء بالأرباح المحاسبية للمصرف أوصت الدراسة بضرورة وجود ضوابط من قبل الجهات المنظمة , لوضع المعايير المحاسبية بهدف الى ترشيد التقديرات المحاسبية.

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تلتقي مع دراسة الباحث فيما توصلت إليه الدراسة من توصيات التي تتمثل في ضرورة وضع معايير محاسبية بهدف ترشيد التقديرات المحاسبية وهو ماتسعى إلى تحقيقه دراسة الباحث .

19/ دراسة مختار أدريس(2016م) : معايير إعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. [(19)]

---

[18]) الزين عبد الله بابكر عبد الله , الإستحقاقات المحاسبية الإختيارية وأثرها في التنبوء بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف , رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, 2016م.

تناولت الدراسة معايير إعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورهما في الحد من ممارسات إدارة الأرباح .

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود الإختلافات الجوهرية في تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية بين الدول المختلفة , وتأثيرها على الشركات المساهمة وممارسات إدارة الإرباح.

هدفت الدراسة إلى دراسة واختبار أثر تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في إنتاج معلومات ذات جودة عالية.

تمثلت أهمية الدراسة في بيان السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية بهدف الحد من التلاعب في إدارة الأرباح .

استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي , والإستنباطي , وأداة الإستبيان ؛ في جمع البيانات الأولية , بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها؛ أن الإدارة تهتم بالتقارير عن أرقام الربح المحاسبي أكثر من الإهتمام بتقديم معلومات عادلة عن المنشأة .

أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في معايير المحاسبة السودانية , لجعلها أكثر قدرة على مواجهة ظاهرة إدارة الأرباح.

مما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تلتقي مع دراسة الباحث في كون أن هناك سياسات محاسبية معينة يؤدي استخدامها الى زيادة الأرباح , وسياسات محاسبية معينة أخرى يؤدي استخدامها إلى تخفيض الأرباح , إلا أن هذه الدراسة لم تتناول مصادر التمويل وهو مايميز دراسة الباحث عنها .

---

[19]) مختار أدريس أبوبكر آدم, معايير إعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح , رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2016م.

الفصل الأول

مفهوم المحاسبة ودور المنظمات المهنية في إصدار المعايير

يتكون من المباحث الأتية :

المبحث الأول : نشأة المحاسبة ومراحل تطورها

المبحث الثاني : الإتحادات والمنظمات المهنية ودورها في إصدار المعايير

المبحث الثالث : القوائم المالية .

المبحث الأول

نشاة المحاسبة ومراحل تطورها

يتناول الباحث في هذا الجزء بعض الأسياسيات المتعلقة بعلم المحاسبة من حيث المفهوم و النشأة و مراحل تطور المحاسبة في ظل الحضارات المختلفة علي النحو التالي :

أولاً : مفهوم المحاسبة : Accounting concept

1. مفهوم المحاسبة لغة: المحاسبة لغة هي الحساب،والحساب في اللغة يأتي بمعاني متعددة،منها العد،ومنها الجزاء والثواب ، منها الكثير الكافي ،قال سبحانه وتعالي چ...

چأل عمران(37)، أي بغير عدد،وقال الله سبحانه وتعالي چ

چ سورة الغاشية،أي علينا جزاؤهم علي أعمالهم

وقال سبحانه وتعالي چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چسورة النبأ 36 أي عطاء كثيراً كافياً[20]، والحساب مفرد ، مصدر حسب ،حاسب و الجمع حسابات[21].

2. مفهوم المحاسبة إًصطلاحاً:

تعرف المحاسبة بأنها(علم يشتمل علي مجموعة من المبادي و الأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات عند حدوثها،وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها،ثم تبويب , وتصنيف , هذه العمليات , وتلخيصها)[22].

وتعرف المحاسبة بأنها: (عملية تحديدIdentifying , و قياس Measuring, وتوصيل communicating البيانات و المعلومات الإقتصادية،للإستفادة منها في إتخاذ القراراتDecision)[23].

و تعرف المحاسبة بأنها:(علم يختص بتجميع البيانات الإقتصادية عن المنشأة بقصد توفير تقارير مالية تقدم للمستفيدين من خدماتها من أطراف داخلية أو خارجية)[24].

---

[20] 1 ـ الانترنت: الخميس 2017/8/17 م الساعة 2:21 مwww.dorar.net

[21] ـ الانترنت: الخميس 2017/8/17 م الساعة 2:25مwww.almaamy.com

[22] ـ د/ خالد أمين عبدالله و آخرون ، **أصول المحاسبة**, (عمان:مركز الكتب الأردني،1993 م) , ص 13.

[23] - Amerian Accounting AssociatingRoger H , Hermason and james Don and R.F. salmonson,Accouting principles , Boston:Bpi,1989,p3.

[24] ـ أ. د ـ محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية ,** (عمان:دار وائل للنشر,2007) , ص25 .

وتعرف المحاسبة بأنها :(فن The Art تسجيل Recording , وتصنيف Classifying , و تلخيصSummarizing , العمليات التجارية Transaction أو الاحداث المالية Finacial Even ثم التقرير عنها[25]).

مما سبق يري الباحث ، أن المحاسبة هي: علم إجتماعي ، يهدف إلي توفير البيانات و المعلومات الملائمة،لإتخاذ القرارات الاقتصادية ، والإدراية والتمويلية و الاستثمارية.

وتعتمد في ذلك علي مجموعة من الفروض و المبادي المحاسبية العلمية والتي هي بدورها تحكم عملية التسجيل والتبويب والترحيل واعداد الحسابات الختامية ، والقوائم والتقارير المالية.

ثانياً: نشأة المحاسبة وتطورها التاريخي: Section One Evolution and Development Of Accounting

إن المحاسبة علم اجتماعي يتعلق بالنشاط الإنساني ، وبالتالي نشأت المحاسبة مع نشأة الإنسان، و تطورت مع تطور ظروف الإنسان الإجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية.

عليه يري الباحث أنه يمكن إرجاع نشأة المحاسبة في النشاط الإنساني الأول، و في صورتها البسيطة إلي أبينا أدم عليه السلام ، و القرون الأولى , ثم تطورت المحاسبة مع مرور الزمن ، نتيجة لتفاعل عدة عوامل ، إجتماعيةSocial, إقتصاديةEconomic , فكريةIntellectual,قانونيةLegal, و سياسيةPolitical.

أما فيما يتعلق بالتطور التاريخي للمحاسبة ، فيوجد العديد من الكتاب والباحثين الذين تناولوا التطور المحاسبي وفقاً للتطور العلمي للمحاسبة ، كما يوجد العديد من الكتاب والباحثين الذين تناولوا التطور المحاسبي وفقاً لتطور المحاسبة في الحضارات المختلفة.

تأسيساً علي ماذكر يتناول الباحث تطور المحاسبة وفقا للأتي:

1 . تطورالمحاسبة وفقاً للتطور العلمي للمحاسبة.

2. تطور المحاسبة وفقاً لحضارات البلدان المختلفة.

أولاً : تطور المحاسبة وفقاً للتطور العلمي للمحاسبة:

---

[25] - Ahmed Riahi _ Belkaoui,Accounting Theory, London=Thomson learning , 2000 , fourth Edition ,p32

يقسم تطور المحاسبة وفقاً للتطور العلمي للمحاسبة إلي أربعة مراحل أساسية،تتمثل في الآتي:

المرحلة الأولي: مرحلة تكوين وتطوير الجانب الفني للمحاسبة:

تمثل هذه المرحلة أهمية كبيرة في علم المحاسبة بإعتبار أن تكوين الجانب الفني للمحاسبة له أثره البالغ في المحاسبة ، حيث لايزال الجانب الفني في المحاسبة يعمل به حتي الان.

و تتميز المرحلة الأولي بالآتي(26):

1. المحافظة علي الأموال والممتلكات:

حيث كانت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات لمتابعة ممتلكاتهم واثبات التعديلات التي تطرأ علي هذه الممتلكات.

و قد كان الهدف الاساسيهو المحافظة علي الاموال FundsوالممتلكاتPropertieS و حمايتها من السرقاتStealing والاختلاساتLarceny وتحصيل و اثبات المستحقات.

حيث تمثل دور المحاسب في دور الوكيل المالي Steward و مهمة التنظيم المحاسبي كانت هي استخداموسائل المراقبة الداخلية التي تمكن من المحافظة علي الممتلكات و إخلاء مسئولية الوكلاء Stewardship عن أدائهم في مواجهة موكليهم.

2. ضبط عمليات الاثبات والتسجيل بالدفاتر:

نسبة لإزدياد نطاق الأعمال و المعاملات التبادلية ، ظهرت الحاجة إلي نظام لضبط عملية التسجيل في الدفاتر والحسابات فظهرت نظرية القيد المزدوجDouble Entry Theory و نظرية تشخيص الحسابات Personalization Theory Of AccountS حيث كان الهدف فيهذه المرحلة تحديد المركز المالي ، فلم يكن هناك حاجة إلي إعداد حساب الأرباح والخسائرProfit and Loss Accountأو قائمة الدخلIncome Statement، وكان يكتفي فقط بتحديد نتائج الأعمال الدورية عن طريق مقارنة صافي الأصول في أول و أخر الفترة الذي يعرف بمنهج الميزانياتBalance sheet view.

---

[26]- د.عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** , (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1990 م) , ص 16 .

المرحلة الثانية: مرحلة الإهتمام بالمحاسبة مهنيا وأكاديمياً:

في هذه المرحلة تطورت المحاسبة مهنياً ، و أكاديمياً ، وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر ، حيث تميزت هذه المرحلة بإعداد و مراجعة القوائم المالية ، و ظهور مفهوم الشخصية الإقتصاديةEconomic Entityو ظهور مصطلحات محاسبة جديدة مثل القيمة العادلة Fair value و معدل العائد العاديNormal Rate of Return ولقد كان السبب الأساسي ، في ظهور هذه المرحلة العديد من العوامل التي يمكن بيانها فيما يلي[27]:

(أ) ظهور الثورة الصناعية: إن ظهور الثورة الصناعيةIndustrial Revolutionأدي إلى زيادة حجم المشروعات التجارية ، مما صاحب هذا الإزدياد ضرورة البحث عن مصادر تمويل متعددة للإستثمارات المطلوبة ، و من هنا ظهرت أهمية التطبيقات المحاسبية التي تأخذ في الإعتبار وجهة نظر الدائنين للحفاظ علي مصالحهم و حمايتها.

(ب) ظهور شركات المساهمة: حيث أدي ظهور شركات المساهمة Joint-Stockcompanies إلي تجميع رؤوس الأموال الضخمة ، كما أدي إلي ظهور خاصية إنفصال الملكية عن الإدارة ، كما أدي ظهور شركات المساهمة إلي تدخل الحكومات بسن تشريعات تضمن حد أدني من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها للأطراف الخارجية، بل أصبح من الضروري مراجعة القوائم المالية التي تنشرها الشركات المساهمة من قبل المراجع الخارجي[28].

(ج) صدور قوانين ضرائب الدخل: حيث أصدرت العديد من الدول قوانين، وتشريعات ضريبية ، ساهمت بشكل كبير فتح مجال عمل جديد للمحاسبين.

فأًصبح المحاسب المسؤل الأول عن إنتاج البيانات و المعلومات المالية ، ومن ثم أصبح ينظر للمحاسب كخبير أو مستشار مالي للشركات في العديد من المجالات مثل الضرائبTaxes و نظم الرقابة Control systemsوترويج المشروعاتProjectsPromotion و دراسات الجدويFeasibility Studyو في مجالات الائتمانCredit .

---

[27])**المرجع السابق** ، ص 19 .

[28] - الإنترنت: الجمعة 2017/8/18، الساعة 3:10م www.acc4arab.com

كما كان لصدور قوانين الضرائب تأثير إيجابي للمحاسبة حيث بدأ الاهتمام أكثر بتحديد الدخل المحاسبي بإعتباره نقطة البدء في حساب الدخل الضريبي [29].

(د) الإهتمام بالمحاسبة مهنياً: ففي هذه المرحلة ظهرت مجموعة من المنظمات و الجمعيات، وقد كان الهدف من تكوين هذه المنظمات المهنية وضع أسس و قواعد كلية للمحاسبة ، و من هذه الجمعيات جمعية المحاسبين في اسكتلندا في عام 1854 م ، ثم تلى ذلك مجمع المحاسبينو المراجعين بانجلترا وويلز في عام 1880م.

(هـ) إسهامات الإدارة العلمية:لقد ساهم الكتاب الإداريون الأوروبيون و الأمريكيون في تطور المحاسبة ، حيث أوضحوا أن للمحاسبة دوراً أساسيا في مجال قياس التكلفةcost و الإنتاجproduceو تقييم أداء العملPerformance30.

المرحلة الثالثة: مرحلة المحاسبة كنظام للمعلومات:

في هذه المرحلة أصبح ينظر إلي المحاسبة علي أنها نظام للمعلومات بحيث يشتمل علي ثلاث مجالات، حيث يتمثل النظام الأول فيجانب المخرجاتoutput الذي يتكون من البيانات والتقارير المالية والمحاسبية.

ويتمثل المجال الثاني في المدخلات Input الذي يتطلب تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم عملية اثبات الأحداث الإقتصادية.

ويتمثل المجال الثالث في عملية تشغيل البيانات أوالمعالجة Processingالخاصة بالبيانات المالية من التبويب والترحيل والترصيد.

وفي هذا المرحلة ظهرت المحاسبة الإدارية Managerial Accounting التي كانت وليدة لقرن العشرين ، حيث أصبحت المحاسبة الإدارية توفر بيانات و معلومات هامة بالنسبة للإدارة في عملية التخطيط Planning,والرقابةControl وإتخاذ القرارات الإستثمارية Investment Decision[31].

---

[29] ـ د. عباس مهدي الشيراي ، **مرجع سابق,** ص 21.
[30] ـ الإنترنت: الجمعة 2017/8/18م الساعة 3:18مساء https:llfacalty.ksu.edu
[31] ـ الإنترنت :الجمعة 2017/8/18 م الساعة 3:25 ، www.almohasen.com

المرحلةالرابعة: مرحلة المحاسبة عن المسئولية الإجتماعية:

تعتبر هذه المرحلة مرحلة المحاسبة عن المسئولية الإجتماعيةSocial Responsibility Accountingأحدث مراحل التطور المحاسبي ، وتشير هذه المرحلة بأن هناك مجموعة من المستخدمين مثل الإدارة Administration،حملة الأسهم Share Holders،العاملين Workers، الدائنينCreditors المقرضين Lenders،الجهات الضريبيةTax Authorities...الخ؛ وان هؤلاء المستخدمين ذو مصالح متعارضة ، لذا يجب علي المحاسبة أن تنحو منهجاً شمولياً Global، بحيث تغطي احتياجات كافة الفئات في المجتمع[32].

ثانياً : تطور المحاسبة وفقا لحضارات البلدان المختلفة:

في هذا الجزء يتناول الباحث تطور المحاسبة في الحضارات المختلفة عليالنحو الآتي:

(أ) المحاسبة في ظل الحضارة الأشورية: The Accounting During Ashprot'sCivilization

الأشوريون هم عشائر وقبائل قديمة من سلالة أشور بن سام بن نوح عليه السلام ، وعلي نبينا أفضل الصلاة والسلام ، سكنوا بلاد مابين النهرين العراق وسوريا وتركيا كما يوجد بعض منها في إيران ولكن باعداد قليلة، و هم من أقدم الشعوب التي إعتنقت المسيحية منذ القرن الأول الميلادي[33].

و تمتاز المحاسبة في ظل الحضارة الأشورية بالخصائص الآتية:

(1) إنتشار اسلوب المقايضة بين القبائل و الأقوام المنتجة والمستهلكة.

(2) اقتصار عملية التبادل علي العشرين وحدة(إذاستخدمت العشرين وحدة كوحدة قياس) .

(3) استخدامالرموز والنقوش والرسوم في عمليات الاثبات و تعداد الجنود وأصنافهم ودرجاتهم و النفقات التي تصرف عليهم في شكل أجور ومرتبات حيث غابت في تلك الفترة الكتابة أو الخط أو الحرف ، يذكر أن الاجور والمرتبات كانت تتمثل في السلع العينية والثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية والحجار الكريمة[34].

---

[32] ـ د. عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سابق** ، ص 27.

[33] ـ الإنترنت: الخميس 2017/8/17 م الساعة 3:27م ، www.annahar.com

[34] ـ د. كمال عبدالعزيز النقيب ، **مقدمة في نظرية المحاسبة** , (عمان : دار وائل للنشر ،2004 م) ص ص27 – 28 .

(ب) المحاسبة في ظل الحضارة البابلية والسومرية: The AccountingDuring Babelion's civilization

نشأت في البدء الحضارة السومرية في جنوب بلاد الرافدين، دجلة و الفرات ويرجع أصل السومريين إلي أبيهم سومر وهو من سلالة سام بن سيدنا نوح عليه السلام أيضاً .

بعد مضي 2000عام قبل الميلاد أطلق علي أراضي سومر اسم بلاد بابل،أو البابلية و تعني كلمة بابل باللغة الأكدية(بوابة الإله) وحضارة بابل حضارة عريقة تضرب جذورها في عمق التاريخ, حيث تم ذكرها في القرآن الكريم.

ودولة بابل أسسها الملك حمورابي في عام 1964 قبل الميلاد وقد كان إقتصاد الحضارة البابلية يعتمد علي الزراعة بجانب الخياطة والنسيج[35].

إمتازت الحضارة البابلية والسومرية بالخصائص الآتية:

(1) استخداماالحبوب الزراعية مادة للمقايضة واستخداماالأغنام وسيلة لتقدير أثمان البضائع.

(2) استخداماألواح من الطين ذات مقاسات مختلفة بمثابة سجلات معاملات محاسبية.

(3) قيام حكومة حمورابي بسن تشريعات لتنظيم المعاملات المالية ، والتبادلات التجارية [36] والتي من بينها المادة السابعة التي تشير إلي أن كل من يشتري ذهباً أو فضة أوشاة أو حماراً بدون شهود أو عقود يعتبر سارقاً ويجب أن يعدم.

(ج) المحاسبة في ظل الحضارة الفرعونية: The Accounting During Pharon's civilization

تعتبر الحضارة الفرعونية من أقدم الحضارات ، و أعظمها في العالم حيث استطاعوا بناء حضارة أذهلت العلماء فبعض أسرار الإهرامات و الفلك لم تكشف حتي الان بالرغم من التطور التقني والتكنولوجي.

يذكر أن كلمة فرعون هي عبارة عن لقب يطلق علي حاكم البلاد في تلك الحقبة ، حيث كان يطلق في الفترة ماقبل الفراعنة لقب (ملك) على حاكم البلاد في عهد الممالك ، مثله مثل لقب (كسرى) الذي كان يطلق على ملوك الفرس ، ولقب (قيصر) الذي كان يطلق علي ملوك

---

[35] ـ الإنترنت ، الخميس2017/8/13 م الساعة 6:12 م ، www.wikipedia.org

[36] ـ د/ كمال عبدالعزيز النقيب , **مرجع سابق** ، ص29.

الروم ، ولقد ظهر لقب (فرعون) في الفترة الخامسة في حقبة تاريخ مصر (1570 ـ 1069) قبل الميلاد[37].

وتعبر الحضارة الفرعونية عن جزء أصيل من الحضارة المصرية القديمة ، و قد كان السبب الأساسي في زوال الفراعنة مجموعة العوامل الداخلية والخارجية المتمثلة في الآتي:

أولاً : العوامل الداخلية وتتمثل في الأتي:

(1) الظلم والإستبداد للشعب والرعية.
(2) كثرة الفساد والرشاوي والمحسوبية.
(3) الإنقلابات علي الحكم.

ثانياً العوامل الخارجية و تتمثل في الأتي:

(1) حروب الهكسوس.
(2) حروب الآشوريين.
(3) حروب الأخمينيون.
(4) حروب الإسكندر الأكبر.
(5) حروب الروم.

و تمتاز المحاسبة في ظل الحضارة الفرعونية بالأتي(38) :

(1) إجراء عمليات حسابية وتسجيل أحداث مالية للأنشطة الإقتصادية المتعلقة بالبناء والتشييد.

(2) مسك سجلات المخازن لتنظيم حركة المخزونات من وارد وصادر ورصيد(أساس نظام الجرد المستمر) لتسجيل كميات الإنتاج الزراعي والثروات الذهبية.

(3) القيام بعمليات التحليل المالي والمقارنة بين مختلف المقاطعات ، اذ تتم المقارنة بين عمليات الخزن و كميات الثروات لكل مقاطعة.

(4) ظهور المراجعة من خلال إلزام المحاسب بأن يعد تقرير عام في نهاية كل سنة علي أن يقرأ المحاسب التقرير بصوت مرتفع في إجتماع عام بحضور الحاكم و مستشاريه و هذه تمثل البدايات الحقيقية لعملية المراجعة والتي تعنيAudineمن أصل الكلمة اللاتينية تعني(يستمع).

---

[37] ـ الإنترنت: الجمعة 2017/8/18 م الساعة ، 5:00 م ، www.wikepedia.org
[38] . د/ كمال عبدالعزيز النقيب **,مرجع سابق,** ص33.

(د) المحاسبة في ظل الحضارة الإسلامية:

يتناول الباحث تطور المحاسبة في ظل الحضارة الإسلامية من خلال تطور المحاسبة في عهد سيدنا يوسف عليه السلام و ان كانت فترته الزمنية قبل الإسلام ، و من خلال تطور المحاسبة في عهد النبوة الخاتمة وذلك علي النحو الأتي :

أولاً :المحاسبة في عهد سيدنا يوسف عليه السلام :

ففي تلك الفترة تطورت المحاسبة تطورا كبيرا، يرجع ذلك عندما قام سيدنا يوسف عليه السلام بتفسير الرؤيا، التي رآها الملك، إذ قال يوسف عليه السلام بعدما رأى الملك رؤيته :﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾{يوسف 55}، أي أجعلني وزيرا للمالية والاقتصاد الوطني : ﴿إِنِّي حَفِيظٌ﴾ أي حاسب، كاتب، أي محاسب: ﴿عَلِيمٌ﴾أي بالشؤون الاقتصادية، والإدراية .

وقد قام سيدنا يوسف عليه السلام بالآتي :

أ. إنشاء وتأسيس أول مخزون استراتيجي : من خلال قيامه بحفظ المنتجات الزراعية في السنين الخصبة لمقابلة السنين الجدبة .

حيث أنشأ المخازن والمستودعات اللازمة لذلك، والتي قام بإدارتها، والإشراف عليها، وقد كان عليه السلام أول من كتب في القراطيس .[39] والقرطاس هو الصحيفة أو الورقة البيضاء التي يكتب عليها .

ب. قيامه بعملية التخطيط طويل الأجل، إذ أن التخطيط طويل الأجل هو الذي تبلغ فترته خمسة سنوات فأكثر ، وقد قام عليه السلام بالتخطيط لمدة أربعة عشرة عاما،ثم عاما آخر ؛ فوائده وخيراته تستمر لعدة أعوام ، مستحدثا في ذلك الخطة العشرينية[40].

---

[39] أبو عبداللهمحمدبنأحمدبنأبيبكربنفرحالأنصاريالخزرجيشمسالدينا القرطبي (المتوفى : 671هـ)،**الجامع لأحكام القرآن**(تفسيرالقرطبي)، (القاهرة : دارالكتبالمصرية، 1384هـ - 1964 م)،الطبعةالثانية،تحقيق : أحمدالبردونيوإبراهيمأطفيش . صص 212 – 216 .

[40] الشيخ / عبدالحميد الكاروري ، جمهورية السودان ، قناة السودان الفضائية القومية ، **خطب الجمعة المنبرية** ، 2014م.

ج. قام عليه السلام بإنشاء أول بطاقة تموينية ، بهدف الضبط الداخلي (مستحدثا وحدة المراجعة الداخلية) لعملية صرف الحبوب، والطعام، حيث كان يعطي عليه السلام في سنين المجاعة كل فرد حمل بعير واحد فقط .

لذلك قال إخوة يوسف عليه السلام لإبيهم عليه السلام : ﴿.. وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ ..﴾، {يوسف 65}.

والمعنى أي دعنا يا أبانا، نأخذ أخينا بنيامين، فنزداد من الطعام حمل بعير، لأنه كان يعطي لكل راكب بعير، حمل بعير واحد، فإذا زاد عدد الركاب ازداد الطعام.

د. أن سيدنا يوسف عليه السلام هو أول من قام بالعملية التخزينية للحبوب،والزروع ؛ بطريقة علمية، قال الله سبحانه و تعالى :﴿ .. فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ .. ﴾ ، {يوسف 47}.

حيث قام يوسف عليه السلام بتخزين الزرع بسنبله، يذكر أن هذه الطريقة هي الطريقة العلمية الأنسب للتخزين نسبة للآتي :[41]

أ. أن الزرع والحبوب يبقى لأطول فترة ممكنة، محافظاً على قيمته الغذائية بعكس البذور المجردة من سنابلها .

ب. أن الزرع والحبوب المحفوظ في سنبله ؛ أقل عرضة من خطر السوسة، حيث يقوم السنبل بحماية البذور من ذلك الخطر، بعكس البذور المجردة من سنابلها.

مما سبق يتضح أن ما قام به سيدنا يوسف عليه السلام يعبر عن أعمال مختلفة، منه ما هو إداري، ومنه ما هو اقتصادي، ومنه ما هو محاسبي .

وبما أن علم المحاسبة له علاقة وطيدة مع العلوم الأخرى، والتي من بينها علم الإدراة، والاقتصاد . فيمكن القول بأن سيدنا يوسف عليه السلام هو أول محاسب عرفه التاريخ إذ يرجع عهده إلى آلاف السنين قبل الهجرة والميلاد .

---

[41] الأنترنت الأربعاء 2017/9/6م الساعة 2:30 مساء موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنةwww.eajaz.org و www.ansarsunna.com،www.Quran-m.com

ثانياً : مرحلة المحاسبة في عهد النبوة الخاتمة :

ظهرت هذه المرحلة في عهد النبوة الخاتمة، نبوة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث تطورت المحاسبة في هذه المرحلة إلى أقصى حد ممكن ؛ من ناحية وضع القواعد الكلية، أماالناحية الفنية فإن المحاسبة في حالة تطور مستمر.

حيث ظهرت في هذه الفترة القواعد الكلية، التي تمثل فروض علمية للمحاسبة، وكذلك المبادئ المحاسبية لها . وتسمى هذه المرحلة بمرحلة تكوين الجانب العلمي للمحاسبة، كما تسمى أيضا بالمرحلة الذهبية من مراحل تطور المحاسبة.

فقد بينت آيات القرآن الكريموأحاديث السنة النبوية، وهما المصدران الأوليان من مصادر المعرفة، فقد بينت الآيات والأحاديث فروض ومبادئ المحاسبة، كقواعد كلية تتسم بالثبات، بينما تركت التفاصيل والفروع لتتلائم وتتكيف مع الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية المتغيرة مما أعطى ذلك صفة المرونة في المحاسبة , ففى تلك الفترة ظهرت مجموعة من الفروض المحاسبية , والمبادئ المحاسبية .

أولاً : الفروض المحاسبية التي ظهرت في ظل الحضارة الإسلامية : تتمثل في الآتي:

1. فرض الاستمرارية :

يشير فرض الاستمرارية إلى أن المشروع وحدة اقتصادية ، يجب أن تستمر بالقيام بالأعمال اللازمة ، لتحقيق أهداف المشروع . وأن حياة المشروع غير مرتبطة بحياة الملاك، فغالبا ما تكون حياة المشروع أطول من حياة الملاك .[42]

تأسيساً على ما تقدم فيجب أن ينظر إلى حياة المشروع بأنها مستمرة إلى فترة طويلة نسبيا، وأن تصفية المشروع هو القرار الاستثنائي، وبالتالي فإن فرض استمرارية المشروع يحتم على القائمين على أمر مشروع بالآتي :

---

[42] د. رضوانحلوةحنان،**تطورالفكر المحاسبي**، (عمان : مكتبةدارالثقافةللنشروالتوزيع، 1998م)،صص 399-402 .

أ- إن فرض الاستمرارية يشير إلى ضرورة القيام بعملية الانتاج،ومتابعة النشاط الأساسي إلى أقصى جهد ممكن، يرجع السبب لقول النبي صلى الله عليه وسلم : { إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةً، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لاَ يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ.} [43]، والفسيلة هي النخلة الصغيرة.

ب- إن فرض الاستمرارية يحتم بضرورة القيام بعملية التخطيط قصيرة الأجل، والتخطيط طويل الأجل كالذي قام به سيدنا يوسف عليه السلام .

ج- إن فرض الاستمرارية يحتم القيام بالأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف المشروع، مثل إبرام العقودات، والدخول في الالتزامات (الخصوم)، بشرط الوفاء بها، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ.. ﴾ {الأنعام 1}.أي الوفاء بالعقود التي بين العبد وربه، وعقود المعاملات التى هي بين الأفراد والمشروعات .

د- إن فرض الاستمرارية يحتم القيام بجميع الأعمال الضرورية، الجائزة شرعا ، من البيع النقدي، والبيع الآجل (المدينون)، والشراء النقدي، والشراء الآجل(الدائنون)، مع وجوب اجتناب الربا قال تعالى :﴿.. وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ..﴾ {البقرة275} .

هـ- إن فرض الاستمرارية يحتم القيام بأداء العمل والاخلاص فيه، سواء كان من قبل الأفراد، أوالمؤسسات (إدارة، موظفين، عمال، وغيرهم)، للوصول إلى درجة الإتقان (الجودة الشاملة) : حيث قال صلى الله عليه وسلم : { إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلاً أَنْ يُتْقِنَهُ } ، أي يحسنه ، ويجوده .[44]

و - إن فرض الاستمرارية يحتم على الإدارة ومعدي الحسابات (المحاسبون)، بالقيام بالأعمال اللازمة، كإعداد القوائم والتقارير المالية، وعلى المحاسبين أن يعدوا القوائم الماليةبصورة عادلة، وصادقه تعبر عن الوضع الحقيقي للمنشأة، من غير إلحاق الضرر بأحد أطراف المجتمع ،

---

[43] أخرجهالإمام أحمد، **مسند الإمام أحمد** ، برقم (13004)، (191/3)،حديثصحيح،عنطريقانسبنمالكرضياللهعنه .

[44] أخرجةالطبراني،**المعجم الوسيط**، (القاهرة : دار الحرمين، 1415هـ)،(275/1) برقم (897)،حسنهالألبانيفي**صحيح الجامع**برقم (1880) .

كالمستخدمين (الإدارة، الملاك، العاملين، الدائنين، المقرضين، الجهات الضريبية، والجهات الحكومية الأخرى ... الخ .)، لأن هؤلاء المستخدمين ذو مصالح متعارضة.[45]

وذلك من باب المحاسبة عن المسؤولية الاحتماعية، لذلك يجب على المحاسب ألا ينحاز لأحد منهم (أي فئة المستخدمين) عند إعداده للقوائم والتقارير المالية .

ويرجع السبب في ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم:{ لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ }.[46]

والفرق بين الضرر والضرار هو أن الضرر يتمثل في قيام الشخص بأعمال تؤذي الآخرين ؛ ويتحقق منها مصلحة مادية .

أما الضرار فيتمثل بقيام الشخص بأعمال تؤذي الآخرين ؛ ولا يتحقق منها مصلحة مادية .

2. فرض الشخصية المعنوية :

يشير فرض الشخصية المعنوية على ضرورة اعتبار الشركة كيان مستقل عن الملاك . وأن للشركة ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية عن الشركاء في حالة استمرارية المشروع .[47]

وقد بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما استتعمل النبي صلى الله عليه وسلم ، رجلًا اسمه : ابن اللتبية ، ليقوم ابن اللتبية بجمع الصدقات (الزكاة) .

فلما جاء ابن اللتبية إلى الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (.. هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي ..)

فقام النبي صلى الله عليه وسلم ، وصعد المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال : { مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبْعَثُهُ فَيَأْتِي يَقُولُ هَذَا لَكَ وَهَذَا لِي، فَهَلاَّ جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، فَيَنْظُرُ أَيُهْدَى لَهُ أَمْ لاَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لاَ يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلاَّ جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعِرُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتَيْ إِبْطَيْهِ أَلاَ هَلْ بَلَّغْتُ ثَلاَثًا.} [48]

---

[45] د. عباسمهديالشيرازي،**مرجع سابق**،ص27 .

[46] أخرجهالإمامالكبنأنس،**موطأ الإمام مالك**، (القاهرة : داراحياءالتراثالعربي،عامالنشرغيرموضح)،روايهيحياالليثي، (745/2) برقم (1429)،وصححهالالبانيفيالارواءبرقم (896) .

[47] د. رضوانحلوةحنان،**مرجع سابق**،صص 378-382 .

[48] أخرجهالإمامالبخاري،**الجامع الصحيح**، (القاهرة : دارالشعب، 1407هـ / 1987 م)،برقم (7/74) .

ففي هذا الحديث عدة فوائد نذكر منها :

أ- رفض النبي صلى الله عليه وسلم مبدأ ضم جزء من أموال المسلمين لأحد من العاملين أو الموظفين، باعتبار أن أموال المسلمين (المال العام) يجب أن يتم فصلها عن الأموال الشخصية،وأن أموال المسلمين تعتبر كيانًا مستقلًا عن الإدارة.

ب- إن تعيين أو استعمال النبي صلى الله عليه وسلم لإبن اللتبية يشير إلى انفصال الإدارة عن الملكية، وأن الموظف الذي يتم تعيينه يجب أن يراعي ذلك، لأن ابن اللتبية تم استعماله كرجل إداري على أموال المسلمين وهو لا يملكها .

تأسيساً علي ما تقدم فإن فرض الشخصية المعنوية الذي بينه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يسمح للوحدات الاقتصادية بالآتي :

أ. اختيار اسم عام أو خاص للوحدة الاقتصادية، بما يتفق مع الأعراف والقوانين السائدة، واختيار اسم عام للوحدات العامة.

ب. انفصال الملكية عن الإدارة، وأن للشركة ذمة مالية مستقلة.

ج. إثبات العمليات المالية بالدفاتر المحاسبية من وجهة نظر المؤسسة أو المنشأة أو الشركة.[49]

د . القيام بعملية التقاضي باسم الشركة كما أن الشركة يمكن أن تقاضى من قبل الآخرين.[50]

هـ. القيام بالدخول في إبرام العقود، والمكاتبات باسم الشركة.

و. أن الأصول هى ملك للشركة ككل، وليس للشركاء فقط، لأن هناك دائنون، ومقرضون قد ساهموا بالتمويل، لشراء بعض الأصول، فعند التصفية يجب مراعاة ذلك.

3. فرض الدورية واستثناآتة:

(أ) مفهوم فرض الدورية :

---

[49] د. رضوانحلوةحنان،**مرجع سابق**،ص 378.
[50] د. عباسمهديالشيرازي،**مرجع سابق**،ص 182.

يقصد بفرض الدورية تقسيم حياة المشروع المستمرة إلى فترة غير محددة من الزمن ؛ إلى فترات مالية دورية، بهدف إعداد الحسابات الختامية، والقوائم والتقارير المالية، لإتخاذ القرارات الإدارية، والاقتصادية، والاستثمارية الرشيدة.

كما يهدف تقسيم حياة المشروع المستمرة إلى فترات مالية طويلة نسبياً لمعرفة أثر العمليات، والمعاملات المالية، على أرباح وخسائرالمشروع بالإضافة إلى المركز المالي.[51]

وفي هذا الشأن قسم الإسلام حياة المشروع المستمرة إلى فترة غير معلومة من الزمن، إلى فترات دورية، تمثل كل فترة منها سنة مالية .

تجدر الإشارة أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هو من أول من جاء بفرض الدورية في علم المحاسبة، حيث قال النبى صلى الله عليه وسلم: {مَنِ اسْتَفَادَ مالاً فَلاَ زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَ رَبِّهِ } [52]

والحول هو فترة زمنيه تتكون من اثني عشر شهراً، أي سنة كاملة، وفترة الحول أو السنة التي جاء بها الإسلام، في ذلك الوقت، تعتبر من القواعد الكلية، و الثابتة، والتى يجب على الإنسان الاسترشاد والاستهداء بها .

وتعتبر فترة الحول أو السنة التي جاء بها الإسلام من أنسب الفترات المالية للآتي:

أ. أن فترة الحول (السنة) تتعاقب فيها جميع فصول السنة من ربيع، وخريف، وصيف، وشتاء ؛ مما يعطي صورة صادقة عن نشاط وأداء المشروع.

ب. تكتمل الدورة الاقتصادية لمعظم المشروعات التجارة في ظلال سنة مالية.[53]

ج. إن فترة الحول (السنة) تعتبر الأنسب من حيث التكلفة والمدة الزمنية، فإذا كان القوائم والتقارير المالية يتم إعدادها في فترة أقل من سنة ؛ فإن التكاليف سوف تكون باهظة ، وإذا كان

---

[51] **المرجع السابق**،صص 262-263.

[52] أخرجهمحمدبنعيسىأبوعيسىالترمذي، **سنن الترمذي** (بيروت : دارإحياءالتراثالعربي،عامالنشرغيرموضح)،برقم (631)،تحقيقشاكر + الألباني،وصححهاالألبانيفي**صحيح بن ماجة** برقم (1792).

[53] د. رضوانحلوةحنان، **مرجع سابق**،ص 402 .

القوائم والتقارير المالية يتم إعدادها لأكثر من سنة مالية ؛ فإن المدة الزمنية سوف تكون طويلة نسبيا لإتخاذ القرارات.

د. إن معظم القوانين الضريبية التي جاءت ما بعد الوحي أدركت مناسبة، وملائمة فترة الحول للمشروعات التجارية، والصناعية، والمالية، لذلك نجد معظم القوانين الضريبية تنص على أن الضريبة تؤخذ سنويا.[54]

(ب) استثنآت فرض الدورية:

إن فرض حولان الحول ليس على إطلاقه ؛ لأن هناك بعض المشروعات الاقتصادية تكتمل الدورة الاقتصادية لهم في فترة مالية أقل من سنة، وقد نجد البعض الآخر يزيد عن فترة السنة .

ففي خصوص ذلك قال تعالى عن زكاة الزروع والثمار :﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ.. ﴾ {الانعام 141}، فالزرع يزكى يوم حصاده، ووفق شروطه، ولا يشترط في زكاة الزروع والثمار حولان الحول.

أما بالنسبة للمنشآت التجارية التي تتخذ من شراء وبيع الثمار حرفة لها ؛ فيشترط لها حولان الحول بعكس المزارع نفسه.

4. فرض التقييم على أساس التكلفة الجارية:

(أ) مفهوم فرض التقييم على أساس التكلفة الجارية:

إن فرض التقويم على أساس التكلفة الجارية أو الأسعار السائدة من الفروض المحاسبية المهمة، التي جاء بها الإسلام .

ومعنى هذا الفرض أن التقرير عن الأحداث الاقتصادية، والعمليات المالية، المتمثل في القوائم والتقارير المالية، يجب أن يكون على أساس الأسعار الجارية، أوالسائدة في السوق.

وفي هذا الشأن يجب التفرقة بين عملية إثبات العمليات بالدفاتر المحاسبية، وبين التقرير عنها في نهاية الفترة المالية.

فالإثبات في الدفاتر المحاسبية يتم في وقت حدوث العملية المالية، بعد قياسها نقدياً، وعلى أساس التكلفة التاريخية .

أما التقويم عند التقرير في نهاية الفترات المالية، فيكون على أساس التكلفة الجارية (أي الأسعار السائدة فى السوق)، في حالة حدوث تقلبات في الأسعار[55].

---

[54] أخرجهمحمدبنعيسىأبوعيسىالترمذي، **سنن الترمذي** (بيروت : دارإحياءالتراثالعربي،عامالنشرغيرموضح)،برقم (631)،تحقيقشاكر + الألباني،وصححهالألبانيفي**صحيح بن ماجة**برقم (1792).

تأسيسا على ماتقدم فإن فرض التقويم على أساس التكلفة الجارية ينقسم إلى قسمين على النحو الآتي :

القسم الأول : إثبات المعاملات المالية بالثمن الأول ؛ أي على أساس التكلفة التاريخية، بعد قياسها بوحدة النقد .

القسم الثاني : في حالة تقلبات الأسعار ارتفاعًا أو انخفاضًا، يجب التقرير عن العمليات المالية والأحداث الاقتصادية على أساس التكلفة الجارية .

أما فيما يتعلق بالقسم الأول فإنه يجب إثبات العمليات المالية عند حدوث العملية وحينئذ فإن التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية يتفقان .

و أما من حيث القياس بوحدة النقد ؛ فقد أوضح النبي صلى الله عليه وسلم جواز ذلك، وقد سار عليه فقهاء المسلمين على مر العصور؛ باعتبار النقود وسيلة للتعامل بين الناس عامة، والتعامل في النشاط التجاري خاصة .[56]

حيث قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : { فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ؛ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ - يَعْنِي فِي الذَّهَبِ - حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًاوَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ؛ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ }.[57]

ففي هذا الحديث أرسا النبي صلى الله عليه وسلم، مبدأ اعتبارالنقد وسيلة للتعامل، من خلال ربط النبي صلى الله عليه وسلم الزكاة (أحد إركان الدين الإسلامي العظيم) بالدرهم والدينار، المصكوكان من الذهب والفضة.

---

[55]د.بشير بكري عجيب ، **مداخلة علمية** ، مناقش داخلي ، ملتقى التأصيل المعرفي الأول،**الفروض والمبادئ المحاسبية ومدي اتساقها مع المبادئ الاسلامية** ،تقديم : أ.عبدالملك القاسم احمد،مركز بحوث القرآن و السنة النبوية ،جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية ، 2010م

[56]د. عصاممحمدإبراهيمالبحيصي،**المحاسبة في الإسلام**، (غزة : الجامعةالاسلامية، 1996م) ,ص 37 .

[57]أخرجهأبوداودالسجستاني، **سنن أبي داود**، (بيروت : دارالكتابالعربي،عامالنشرغيرموضح)،(10/2)،برقم (1575)،وصححهالألبانيفي**صحيح وضعيف سنن أبي داود**،برقم(1573).

أما فيما يتعلق بالقسم الثاني وهو التقرير عن الأحداث المالية المثبتة بالدفاتر بالثمن الأول، وهو الثمن التاريخي لها، وفي حالة تقلبات الأسعار، يجب التقرير على أساس التكلفة الجارية .

يرجع ذلك الأمر للأثر الذي ذكره ميمون بن مهران[58] حيث قال : { إِذَا حَلَّتْ عَلَيْكَ الزَّكَاةُ ، فَانْظُرْ مَا كَانَ عِنْدَكَ مِنْ نَقْدٍ، أَوْ عَرْضٍ لِلْبَيْعِ، فَقَوِّمْهُ قِيمَةَ النَّقْدِ، وَمَا كَانَ مِنْ دَيْنٍ فِي مَلاَءَةٍ فَاحْسِبْهُ ، ثُمَّ اطْرَحْ مِنْهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنَ الدَّيْنِ، ثُمَّ زَكِّ مَا بَقِيَ}[59]

فقول ميمون بن مهران : (..فَقَوِّمْهُ قِيمَةَ النَّقْدِ ..) أي قّومه وفقا للتكلفة الجارية، أو الأسعار السائدة في السوق .

مما سبق يتضح للباحث أن فرض التقييم على أساس التكلفة الجارية، لايتعارض مع أساس التكلفة التاريخية، أو القياس النقدي، بل يشملهما .

(ب) كيفية التقرير على أساس التكلفة الجارية :

أما من حيث كيفية التقرير على أساس التكلفة الجارية، فلم يحدد الإسلام الكيفية التي يتم بها التقرير ولم يحدد عدد القوائم والتقارير المالية المطلوبة، يرجع ذلك للمرونة، وترك تحديدها لأهل الذكر { وهم المحاسبون في هذا الشأن } لتتلاءم مع التطورات المستمرة، في كل زمان ومكان .

عليه يمكن إعداد قوائم وتقارير مالية، على أساس الثمن الأول، أي على أساس التكلفة التاريخية، ومن ثم إعداد القوائم والتقارير المالية على أساس التكلفة الجارية ؛ في حالة حدوث تقلبات في الأسعار جنبًا إلى جنب.

تجدر الإشارة أنه يمكن إمساك دفاتر محاسبية خاصة ؛ لتسجيل العمليات المالية بالتفصيل من حيث الكميات، والأوزان، وجودة السلع، وذلك لبعض المشروعات ؛ إذا تطلب الأمر ذلك، علًما بأن الزكاة تؤخذ نقدًا في بعض الأموال، وتؤخذ عينًا في حالات أخرى .

---

[58] ميمونبنمهرانمنأئمةالتابعين،وهوإمامحجه،عالمالجزيرة،ولدعاممولتسيدناعليرضياللهعنهسنه 40 هـ . راجعالامامالذهبي،**سيرأعلام النبلاء**، (مؤسسةالرسالةللنشر : 1405هـ / 1985م)،الجزءالخامسص71 .

[59] أبوعبيدالقاسمبنسلام،**كتاب الأموال**،(بيروت : دارالفكر،عامالنشرغيرموضح)،تحقيقخليلمحمدهراس،ص521.

مما تقدم يتبين أن الفروض المحاسبية التي كانت في المرحلة الثانية، وهي مرحلة عهد النبوة الخاتمة، كانت على النحو الآتي :

1- فرض الاستمرارية .2- فرض الشخصية المعنوية .

3- فرض الدورية واستثناآته .4- فرض التقييم على أساس التكلفة الجارية .

ثانياً : المبادي المحاسبية المقبولة قبولا عاما في المرحلة الثانية في ظل الحضارة الإسلامية :

تجدر الإشارة أن في هذه الفترة ظهرت مبادئ محاسبية كثيرة ، عليه فإن الباحث سوف يتناول مبدأين فقط من مبادئ المحاسبةعلى النحو الآتي :

المبدأ الأول: مبدأ الموضوعية :

يقصد بمبدأ الموضوعية في المحاسبة التأكد بالوسائل المادية من حدوث الأحداث الاقتصادية المراد إثباتها بالدفاتر المحاسبية .

وفي هذا الشأن أنزل الله تعالى آية كاملة في القرآن الكريم، وهي أطول آية في القرآن الكريم، وتسمى بآية الدين[60]. قال تعالى فيها ﴿.. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ..﴾ {البقرة 282}. وفي هذه عدة فوائد نذكر منها :

أ- أن الله سبحانه وتعالى أمر بالكتابة، بهدف الحصول على المستند المادي، الذي يعتبر المقدمة الضرورية لصحة العملية المالية المثبتة بالدفاتر " فائدة محاسبية "، وحسما للخلاف الذي ربما ينشأ بين المتعاملين فيما بعد " فائدة قانونية" .

ب- إن الله تعالى أشار إلى الواقع الخارجي المستقل عن الاشخاص، ففي قوله تعالى : ﴿ .. وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ .. ﴾ ، حيث أمر الله سبحانه وتعالى الكاتب (أي المحامي أو من يقوم مقامه)

---

[60] الباحثمحمد عبدالمنعمبخيت،ماجستير المحاسبة،سمنار اتأعمالالسنة،**الموضوعية في محاسبة الزكاة**،الدفعةالثانية،كليةالدر اساتالعليا،جامعةالنيلين،2006م.

وهو طرف خارجي . يرجع السبب إلى أن القرينة أو المستند المتحصل عليه بواسطة جهة خارجية، يعتبر أقوى من القرينة أو المستند المتحصل عليه من جهة داخلية .[61]

ج- أن الحصول على المستندات يعتبر أمرًا موضوعيًا، حيث البعد عن التحيز الشخصي، وقابلية القياس للتحقق والتأكد من صحة العمليات المالية عند المراجعة.[62]

المبدأ الثاني : مبدأ الافصاح التام :

يقصد بمبدأ الافصاح التام إعلام وإبلاغ مستخدمي القوائم والتقارير المالية بالبيانات والمعلومات المحاسبية الضرورية عن طريق الوسائل المتعارف عليها، والتي تختلف من فترة إلى أخرى .

واعلام وإبلاغ المستخدمين يعتبر أمانة، يجب أن تؤدى، وشهادة يجب عدم كتمانها، قال تعالى : ﴿.. فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ .. ﴾ { البقرة 283 }.

الفوائد من الآية السابقة :

أ- ضرورة قيام المحاسبون ، والإدارة وهم المؤتمنون من قبل الملاك، وحملة الاسم، بإعلام وإبلاغ المستخدمين بالبيانات والمعلومات الضرورية ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ ، في حدود الاستطاعة ، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها .

ب- ضرورة عدم كتمان الشهادة، المتمثلة في البيانات والمعلومات اللازمة، والضرورية، من جانب المحاسبين، قال تعالى : ﴿..وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾. { البقرة 283 } .

---

[61] عرفالبعضأنالموضوعية " تشيرإلىالواقعالخارجيالمستقلعنالأشخاصالذينيلاحظونه " Ijiri , Y .and Jaedicke , R.K.. " Reliability and Objectivity of Accounting Measurements " in; the Accounting Review , July 1966.p.476 .
نقلاعند.رضوانحلوةحنان،**مرجع سابق**،ص 433 .

[62] د. رضوانحلوةحنان،**مرجع سابق**،صص 433-434.

ج- لم يحدد الإسلام الكيفية التى يتم بها الافصاح المحاسبي، وترك ذلك إلى العرف المحاسبي، الذي يتفق عليه مجموعة المختصين من المنظمات والجمعيات (أهل الذكر) ، يذكر أن العرف الذي لا يخالف الشرع يعتبر ديناً يدان به الله تعالى .

مما سبق يرى الباحث أن الفروض والمبادئ المحاسبية التي ظهرت في ظل حضارات البلدان المختلفة , المتمثلة في وضع قواعد كلية للمحاسبة (فروض ومبادئ محاسبية) ؛ كانت حصيلتها (إلا القليل منها) , ومعظمها, متفقة مع الفروض والمبادئ المحاسبية في ظل المحاسبة في الحضارة الإسلامية , كما يرى الباحث أن الاختلاف بين الحضارات المختلفة مع الحضارة الإسلامية لن يستمر طويلاً، فما أن تمر فترة زمنية إلا وتجد جميع الحضارات قد اتفقت مع الحضارة الإسلامية، إن شاء الله تعالى ، قال تعالي : { سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ} فصلت {53}.

المبحث الثاني

دور الإتحادات المهنية المحاسبية في إصدار المعايير

إن عملية إصدار المعايير في مجال المحاسبة أو أي مجالات أخرى , ليس بالأمر السهل , بإعتبار أن عملية إصدار المعايير تتعلق بمكونات إجتماعية , واقتصادية, وتكاليف سياسية , وتحتاج إلى مخزون علمي وافر , لمصدري هذه المعايير , ففي مجال المحاسبة , لم يكن في الأمد البعيد , مايعرف بمعايير المحاسبة بالشكل الذي نعرفه اليوم , وإن كان هناك قواعد وأسس كثيرة أرسأ دعائمها الإسلام .

وعلى الرغم من ذلك, لم تجد من يستنبطها , أي القواعد والأسس المحاسبية التي أرساء دعائمها الإسلام ويضعها ويربط الواقع معها , بشكل يتماشى مع المفاهيم والمصطلحات العلمية , التي تتغير هي نفسها مع تغير البيئة الثقافية والإجتماعية والإقتصادية .

وبما أن عملية إصدار المعايير , تمثل الهدف الأسمى , في العلم المختص , حيث يكون بعد تحقيق ذلك الهدف , هو هدف التحسين والتطوير , والتجويد المستمر , فإن معايير المحاسبة الدولية , أسهم في إصدارها العديد من المنظمات والإتحادات المهنية المحاسبية , عليه يتناول الباحث في هذا المبحث مايلي :

1. مفهوم المعايير المحاسبية وأهدافها وخصائصها .
2. الإتحادات والمنظمات المهنية المحاسبية .

أولاً : مفهوم المعايير المحاسبية وأهدافها وخصائصها :

1. مفهوم المعايير المحاسبية :

(أ) **مفهوم المعيار لغة** : مأخوذة من الفعل عار يعير , معايرة والجمع أعيار , ويأتي الفعل والاسم بمعاني متعددة . [63]

فمن معاني الفعل , عار : ذهب وأخذ , وسوى , وتقول عار الفرس : أي ذهب من صاحبها مسرعة متفلتة , ويقال المرأة تستعير المتاع أو الثوب , أي تأخذه ثم ترجعه لصاحبه , ويقال , عايرت به أي سويت به .

ومن معاني الاسم , العير , القافلة من الإبل أو الحُمُر , والعيب , والشئ الظاهر , قال الله تعالى جل ثناوه ژ ژ ژ94
سورة يوسف, فالعير القافلة من الإبل أو الحُمُر , ويقال رحل ظاهر الأعيار أي ظاهر العيوب , ويقال عيار الأذن , أي اللحم الناتئ المرتفع من الأذن , الظاهر منها , ويقال ذاك الرجل عير القوم , أي سيدهم لما ظهر عنهم بالجود والكرم , وعيار الذهب : أي وحدة قياس لدرجة نقاء الذهب, والمعيار , أى المقياس , والمكيال .

ب. مفهوم المعايير المحاسبية اصطلاحاً:

---

[63]) الأنترنت : الأثنين 2017/6/26م 7:58 مساء , معجم المعاني www.almaany.com

تعرف المعايير المحاسبية بأنها :(عبارة عن مجموعة من القواعد والنظم التي تحكم وتنظم عمل المحاسبة والمحاسبين). [64]

وتعرف المعايير المحاسبية بأنها :(نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق , أو مراجعة الحسابات) [65]

وتعرف المعايير المحاسبية بأنها : (قواعد محددة يتم بموجبها تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة , وإيصال نتائج القياس لمستخدمي القوائم المالية, لغرض إتخاذ القرارات الإقتصادية.)[66]

وتعرف المعايير المحاسبية بأنها :(القاعدة الأساسية لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة , ونتائج أعمالها , وإيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها)[67]

كما تعرف المعايير المحاسبية بأنها :(القواعد التي تشتمل على القوانين والتشريعات التي تحكم إعداد القوائم المالية). [68]

تاسيساً على ماذكر يرى الباحث أن معايير المحاسبة هي النماذج التي أعدتها المنظمات المهنية المحاسبية سواء كانت نماذج القوائم المالية. أو نماذج لاستخدام السياسات المحاسبية , ومثال لإحدى نماذج القوائم المالية هو نموذج قائمة التدفقات النقدية (المعيار رقم (7)) حيث أوضح هذا النموذج ,وصفاً دقيقاً لبدء القائمة بالأنشطة التشغيلية , ثم الإستثمارية , ثم التمويلية , إنتهاء بالنقدية ومايعادلها في نهاية السنة المالية .

عليه فأن كل شركة تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق ذلك الوصف أو النموذج الموضح سابقاً , تكون قد أمتثلت لمعايير المحاسبة الدولية .

---

[64]) د. محمد الأمين تاج الاصفياء , **نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية الغربية**, (الرياض : دار المحترف السعودي,1432هـ),ص147

[65]) د. حسين القاضي , ود مامون حمدان , **المحاسبة الدولية ومعاييرها**, (دمشق : 2012م) , ص 123

[66]) د. محسن بابقى عبد القادر , **المحاسبة الدولية** , (صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا , 2013م) , ص 62

[67]) د. عزيزة عبد الرازق , **المحاسبة والمراجعة الدولية** , (القاهرة : جامعة القاهرة , عام النشر غير موضح),ص159.

[68]) فردريك كارول , أن فروست , وجاري ميك , **المحاسبة الدولية** .(الرياض : دار المريخ للنشر , 2004م) , ص84 .

وإذا إتبعت المنشأة سياسة محاسبية متعارف عليها , مثال ذلك , طريقة القسط الثابت , على أساس متجانس لعدة سنوات , ثم عدلت المنشأة عن هذه الطريقة بالتغيير إلى طريقة أخرى , بإعتبار أن التغيير يخدم أهداف المنشأة , فأتت الشركة بمتطلبات الأفصاح اللازمة , كالإفصاح عن هذا التغيير , وبيان الأثر المترتب على القوائم المالية , فتكون بذلك الشركة قد أتبعت معايير المحاسبة الدولية , بإعتبار أن طريقة القسط الثابت تمثل نموذجاً لحساب الإهلاك, تتضمنه وأقرته معايير المحاسبة الدولية .

2. أهمية المعايير المحاسبية :

تتمثل في الآتي :

(أ) توفير الأسس والقواعد التي يمكن على أساسها تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة .

(ب) إيصال نتائج القياس الى مستخدمي القوائم المالية , بشكل موثوق به, باعتبار أن المستخدمين يثقون في البيانات المالية المعدة على أسس وقواعد معروفة ومحددة .

(ج) تحديد الطريقة الملائمة للقياس , وتوحيد الممارسة المحاسبية وإعداد القوائم المالية ذات القابلية للمقارنة [69]

(د) التنيسق فيما بين القواعد المحاسبية بما يحقق أهداف المحاسبة من توصيل البيانات المالية الملائمة للمستخدمين.

(هـ) استخدام المعيار كمقياس لتقييم نوعية وكفاءة العمل المهني ولتحديد مدى الوفاء بالمسئولية المهنية. [70]

(و) يحسن ادارة الحكومة والجهات الاشرافية وتوفير المعلومات الملائمة للمستخدمين. [71]

3. أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية :

يتمثل الهدف من إصدار المعايير المحاسبية الدولية في الآتي :

---

[69]) فارس جميل الصوفى , **المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالى**,(عمان : دار جليس الزمان ,2012م) , ص 70.
[70]) د. محسن بابقى عبد القادر , **مرجع سابق**, ص ص 62- 63
[71]) د. مفتاح على السائح , **المحاسبة الدولية ,** (بلد النشر غير موضح:دار التقدم العلمي , 2010م) , ص ص 61 -62

1. توجيه سلوك المنشأت والأفراد نحو تطبيق سياسات محاسبية ملائمة مع أهداف المنشأة الإقتصادية .
2. توفير نماذج متعددة لعرض البيانات المالية على أساسها حتى يتحقق التماثل وقابلية القوائم والتقارير المالية للمقارنة .
3. التوصل لأسس وقواعد تمكن من تصنيف فجوة الإختلاف بين الممارسات المهنية المحاسبية بين المحاسبين والتقليل منها .

4. خصائص المعايير المحاسبية :

تتمثل الخصائص الرئيسية الواجب توافرها في في المعايير المحاسبية فى الآتي :

1. صياغة المعايير في ضوء أهداف المحاسبة وبصفة خاصة توفير المعلومات المحاسبية لخدمة مستخدمى القوائم والتقارير المالية , بقطاعتهم المختلفة .
2. ملاءمة المعايير للبيئة التي ستطبق فيها **Relevancy and suitability**

من خلال وضع تصور شامل ودراسة وتحليل الظروف السياسية والإقتصادية والجوانب المحيطة بالمنشآت التجارية , ثم وضع المعايير على ضوء ماتسفر عنه ظروف وإحتياجات البيئة المحاسبية .

3. سهولة فهم المعايير وقبولها : Understandability and Acceptability

من خلال إشراك كافة الأطراف ذات العلاقة من الدارسين , والباحثين , والمهتمين , وأساتذة الجامعات , والمهنيين , والمستفيدين , والمتأثرين بها حتى يدلي كلٍ بدلوه , فتزيد وتعم الفائدة , بالأضافة إلى التفاعل معها , وقبولها , وعدم محاربتها , مع مراعاة وضعها بأسلوب سهل إلى حدٍ ما , حتى يتمكن الإستفادة القصوى منها .

4. أتساق المعايير : **Consistency** : فعندما يتم إصدار معايير معينة في تاريخ محدد , ثم يتم إصدار معايير أخرى فى تواريخ لاحقة , لابد أن تكون هذه المعايير السابقة غير متعارضة , أو مايسمى بإتساق المعايير , ولن كان الإتساق لن يتحقق بشكل نهائي , وعلى الرغم من ذلك يظل الإتساق من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعايير [72]

---

[72]) مأمون مهدى سبيل , **تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثرها في جذب الإستثمارات الأجنبية للأسواق المالية بالدول النامية** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2009م , ص 122.

5. محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية :

تتمثل في الآتي: [73]

أ- عدم إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالكامل على مستوى دول العالم , يرجع ذلك لاختلافات البيئية والثقافية.

ب- أن المعايير المحاسبية الدولية دائمة التغيير وذلك بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات **Standing interpretation Committee(SIC)**

ج- أختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير , حيث يعتبر تطبيق المعايير صعباً للدول النامية , إضافة إلى الجهود الكبيرة التي تبذل في ترجمة المعايير المحاسبية الدولية الى العديد من لغات العالم بخلاف اللغة الإنجليزية التى كتبت ووضعت بها .

ثانياً : الإتحادات والمنظمات المهنية المحاسبية :

تتمثل أهم الإتحادات والمنظمات المهنية المحاسبية التي ساهمت في تطور المحاسبة واصدار المعايير المحاسبية في الآتي :

أولاً : المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين : American Institute of certified public Accounting :

في عام 1887م تم تأسيس المعهد الامريكي للمحاسبين القانونين American Institute of certified public Accounting ويطلق عليه إختصاراً (AICPA) [74]

1.رسالة المعهد : تتمثل في الآتي :

أ- تطوير معايير المحاسبة المهنية من أجل خدمة الأعضاء في مجال مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية .

ب- الإشراف على قوانين تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ومتابعتها والاشراف على شروط مزاولة المهنة , حيث يعتبر المعهد رائد في وضع معايير المراجعة , لماله السبق في

---

[73]) د. خالد جمال الجعارات , **معايير التقارير المالية الدولية ,** (الشارقة : إثراؤ للنشر , 2007م) ص ص 27 – 28.

[74]) د. رضوان حلوة حنان , **مرجع سابق** , ص 51 .

وضع معايير المراجعة , التي تسمى بمعايير المراجعة الدولية, من خلال مجلس معايير المراجعةAuditing Standards Board. [75]

ج- إعداد وتصميم اختبارات الزمالة (CPA) التي تعقد في جميع أنحاء الولايات الامريكية الخمسون .

2. جهود المعهد في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة :

للمعهد المحاسبين القانونين الامريكي(AICPA) جهود جبارة في تطوير مهنة المحاسبة تتمثل أهمها فيما يلي :

أ- إصدار مجلة دورية شهرية بأسم (مجلة مهنة المحاسبة Journal of Accounting تتناول المشاكل المحاسبية وحلولها.

ب- للمعهد لجنتان يتبعان له , هما : اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة ولجنة معايير التدقيق , وهاتان اللجنتان مخولتان , بإصدار بيانات تمثل موقفه وتعتمد من الأعضاء إذا لم تتعارض مع مجلس معايير المحاسبة المالية FASB() .

ج. في عام 1934م وبعد تفشى أساليب محاسبية تضلل المستخدمين إعتمد المعهد مصطلح مبادئ محاسبية مقبولة Accepted Accounting Principle حيث اعتمد المعهد ست قواعد محاسبية منها :

القاعدة الأولى : قاعدة تحقق الإيراد بالبيع بعدم أظهار أرباح غير محققة .

القاعدة الثانية: قاعدة عدم جواز إضافة الأرباح الرأسمالية , إلى أرباح العمليات العادية للمشروع .

د. من أهم ماتميز به تلك الفترة الإهتمام بمبدأ الثبات في إتباع النسق, Consistency Principle حيث وافق المعهد بأن تختار الإدارة الطريقة المحاسبية الملائمة, في التطبيق , شريطة الثبات عليها , وفي حالة تغيير الطريقة المحاسبية, يجب الإفصاح التام Full Disclosure.

---

[75]) الأنترنت : الخميس 2017/6/22م الساعة 10:26 www.m.facebook.com//RQACC

هـ. في عام 1936م اعتمد المعهد مصطلح المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً Generally Accepted Accounting Principle ويطلق عليه (GAPP) اختصاراً , بهدف توحيد الممارسة العملية المحاسبية .

و. في عام 1938م كون المعهد لجنة الإجراءات المحاسبية Committee on Accounting procedure

التي تهدف التي تصنيف مجالات الإختلاف في التقارير والقوائم المحاسبية , وقد أصدرت اللجنة توصيات بأسم بحوث المحاسبة . Accounting Research Bulletin

ز. قدمت لجنة تابعة للمعهد , وهي لجنة المصطلحات المحاسبية Committee on Terminology المشكلة في عام 1949م أربعة منشورات , بأسم مصطلحات المحاسبة . Accounting Terminology Bulletin محاولة توحيد مضمون المفاهيم المختلفة مثل مفهوم التكلفة والنفقة والأصول والخصوم . [76]

ح. في عام 1959م واستجابة للتغيرات الإقتصادية , والقانونية , والإجتماعية , بعد الحرب العالمية الثانية كون المعهد لجنة جديدة باسم هيئات المبادئ المحاسبية Accounting Interpretation بهدف توصيل التوصيات إلى المحاسبين الممارسين ووضعها حيز التطبيق .

ط. بعد ذلك أصدرت الهيئة (APB) أربعة بيانات APB Statement في موضوعات مختلفة , ومن ناحية أخرى كلف المعهد باحثين بإجراء دراسات تنشر عن طريق المعهد بأسم (دراسة في بحوث المحاسبة) Accounting Research Study وقد بلغت دراسات الباحثين حتى عام 1973م (15 دراسة) في موضوعات مختلفة . [77]

ي. على الرغم من المجهودات التي قامت بها هئية المبادئ المحاسبية (APB) فقد اعتبر معهد المحاسبين القانونين الامريكي (AICPA) أن الهيئة(APB) فشلت في تطوير إطار عمل فكري للمعايير والمبادئ المحاسبية .

---

[76]) د. رضوان حلوة حنان , **مرجع سابق** , ص ص 52 – 53 .
[77]) المرجع السابق , ص 54 .

ك. في عام 1973م تم حل هيئة المبادئ المحاسبية (APB) وحل محلها مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board (FASB) ليقوم بذات الدور الذي يتمثل في إنشاء وتطوير معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية. [78]

ثانياً : هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية : Securities and Exchange Commission

هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية , هي هيئة أمريكية يطلق عليها البعض أسم لجنة الإستثمارات والبورصة ويطلق عليها (SEC) أختصاراً .

وقد تم تكوينها عقب الأزمة الإقتصادية الكبرى التي أجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية , والتي أخذت في بدايتها من سوق الأوراق المالية , في نيويورك (wall Street) , حيث أصدر الكونجرس في عام 1934م قراراً بإنشاء هيئة الأوراق المالية والبورصة(SEC) فأعطاها الخصائص الآتية :

1. المسئولية الرسمية عن تنفيذ القوانين الفيدرالية للأوراق المالية واقتراح القوانين الخاصة بالأوراق المالية. [79]
2. منح القانون بموجب قانون 1933م – 1934م الهئية السلطة لتحديد معايير المحاسبة الواجب أتباعها من قبل الشركات الخاضعة لدائرة نفوذ الهيئة وهي الشركات التي تتعامل في البورصة .
3. تعتبر الهئية (SEC) وكالة تابعة للحكومة الإتحادية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي ظل القوانين العديدة التى تشرف على تنفيذها هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC) أصبح لها نفوذ كبير في مجال نماذج القوائم المالية والمعالجات المحاسبية التي تحتفظ بها الهيئة.

وقد تمثلت أهم الأعمال التي قامت بها الهيئة (SEC) في الأتي :

---

[78]) المرجع السابق , ص 60 .
[79]) الأنترنت : الجمعة : 3:20 مساء 2017/6/22م WWW.m.wikipedia.org

1. خلال الفترة 1936م إلى عام 1938م جادلت الهيئة بشدة بالنسبة لمدى حقها في إعلان مجموعة من المبادئ المحاسبية , لكي تتبعها جميع الشركات التي تسجل تقاريرها لديها.
2. في عام 1938م تراجعت الهيئة بعض الشئ عن موقعها , وسمحت لمهنة المحاسبة , بأن تكون القائدة لنفسها , في إعداد المبادئ المحاسبية . [80]
3. مارست الهيئة (SEC) ضغوطاً على معهد المحاسبين القانونين الأمريكي (AICPA) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) , لتخفيض مجالات الإختلاف في الممارسة المحاسبية .
4. أبدت الهيئة (SEC) رغبتها في التعاون مع مجلس المحاسبة المالية (FASB) فأصدرت في عام 1973م , النشرة (150) ASR NO 150حيث قررت تلك النشرة (أن الهيئة تعتبر أن المبادئ والمعايير والأسس التي ينشرها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)تلقى تأييداً معها من جهتها
5. سمحت الهيئة (SEC) بأن يقود القطاع الخاص في تطوير معايير التقارير المالية , ولكن الهيئة (SEC) أحتفظت لنفسها أيضاً الإستمرار في التعرف على مجالات إحتياج المستمثر للمعلومات المالية الملائمة .
6. على الرغم من تعاون هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في نشرات محاسبية عديدة , مثال ذلك , اصدار الهيئة (SEC) في عام 1978م نشرة رقم (253) و(258) ASR NO253:258 أوضحت بضرورة إتباع نموذج المحاسبة على أساس التكلفة الكلية Full – cost في مجال محاسبة البترول , في الوقت الذى تطلبه فيه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) باستخدام طريقة الجهود الناجحة عبر المعيار رقم (19) .

إلا أن المجلس (FASB) أصدر في عام 1979م المعيار رقم (25) أرجأ فيه استخدام طريقة الجهود الناجحة . [81]

ثالثاً : مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board

---

[80]) إلدون سن : (هندريكسن , **النظرية المحاسبية** ,(الأسكندرية : جامعة الأسكندرية , 1982م) , ص 233.
[81]) المرجع السابق , ص ص 233 – 235.

ويدعى إختصاراً (FASB) هو منظمة خاصة , غير هادفة للربح أنشاء في عام 1973م من قبل معهد المحاسبين القانونين الأمريكي (AICPA) حيث حلمحل هيئة المبادئ المحاسبية (ABP) يذكر أن الأسباب التى أدت إلى حل هيئة المبادئ المحاسبية (ABP) تتمثل في الآتي :

1. إستمرار الشركات في إتخاذ معالجات محاسبية بديلة , سمحت للشركات بإظهار عائد أعلى للسهم الواحد نتيجة إندماج الشركات وحيازة استثمارات متبادلة .
2. غياب المعالجات المحاسبية الملائمة لمشكلات محاسبية حديثة , مثل التأجير الطويل الأجل للأصول الثابتة , كأسلوب جديد للتمويل Leasing, وأسلوب التصريف وفق نظام Franchising .
3. الإفصاح عن عدد من حالات الغش والدعاوى القضائية , التي أظهرت عجز الطرق المحاسبية في توضيح البيانات اللازمة .
4. فشل هيئة المبادئ المحاسبية (APB) في تطوير إطار عمل فكرى للمعايير والمبادئ المحاسبية .

(أ) رسالة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) :

تكمن رسالة مجلس معايير المحاسبة المالية في إنشاء وتطوير معايير المحاسبة المالية والتقارير التي تعزز القوائم المالية , الصادرة عن الجهات غير الحكومية , ويقوم المجلس (FASB) منذ تأسيسه بإتباع مجموعة من الخطوات عند اصدار المعايير , حيث تعتبر هذه الخطوات كمنهج متبع والتي تتمثل في الآتي :[82]

(ب) تنظيم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) :

يمتاز تنظيم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بثلاثة أبعاد رئيسية , لم تكن موجودة في هيئة المبادئ المحاسبية (ABP) تتمثل في الآتي : [83]

البعد الأول : التشكيل : حيث جاء التشكيل على النحو الآتي :

---

[82]) د. عباس معهدي الشيرازي , مرجع سابق , ص ص 131 – 133.

[83]) Richard G.Shroeder , Levis D.mc cullers and myrtle clark , Accounting Theory : Text and reading , Third editior , john wiley and sons , New york , 1987 , pp.1-24. نقلاً من د. عباس مهدى الشيرازي , مرجع سابق , ص 130.

القاعدة التأسيسة مكونة من ست تنظيمات وهيئات تكون مسئولة عن البرنامج Sponsoring Organizations وهي :

1. جمعية المحاسبين الأمريكين (AAA) .
2. معهد المحاسبين القانونين الأمريكي نفسه (AICPA).
3. أتحاد المحللين الماليين Financial Analyst Foundation.
4. معهد المديرين الماليين Executive InstituteFinancial
5. الجمعية الوطنية للمحاسبين (NAA)
6. جمعية الاوراق المالية Securities Industry Association

البعد الثاني : أسلوب العمل :

أما عن أسلوب العمل المتبع في مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فيتكون من ثلاثة خطوات أساسية وهي :

1. يتم تعيين فريق عمل نوعي من الباحثين المختصين لكل مشروع مقترح ، حيث يقوم فريق العمل بإعداد مذكرة مناقشة Discussion Memorandum تتناول القضايا الإساسية المتعلقة بالمعيار المقترح..
2. يتم عقد جلسة Public hearing لمناقشة الردود الواردة للمجلس ، فإذا تبين أنه ليس هنالك حاجة إلى إصدار معيار , أو بيان , في جلسة الإجتماع, حول المشكلة المطروحة , يتم إستبعاد المشروع من جدول أعمال المجلس.

أما إذ كان هناك حاجة ماسة , يقوم فريق العمل بإعداد مسودة أولى exposure draft لمشروع المعيار المقترح ، يتم فيه تحديد النطاق وتاريخ السريان ، ثم توزيع المسودة على كافة الأطراف المعنية ، مع طلب ردود كتابية.

3. يتم إعداد الصياغة النهائية لمشروع المعيار المقترح وإصداره رسمياً ، بناءاً على الردود الكتابية التي تحتوي التعليقات على المسودة الأولى ، هذ إذا لم تكن الردود الكتابية في

حاجة إلى التعديلات جوهرية ، فإنه تتخذ نفس الإجراءات السابقة ، ثم يتم التصويت ويأخذ رأي الأغلبية [84].

(ج) إصدارات مجلس المعايير المحاسبة (FASB)

يصدر المجلس أربعة أنواع من الدراسات تتمثل في الأتي (85):

1) معايير المحاسبة المالية (SFAS) Statements Of Financial Accounting Standards.
2) مجموعة شروحات أو تفسيرات .interpretation
3) مجموعة نشرات فنية technical bulletin .
4) بيان حول مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC) Statement of financial concept.

رابعاً : معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز Institute of Chartered Accountants In England and Wales:

تم تأسيس معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز عام 1980م , في لندن بالمملكة المتحدة ، ويطلق عليه إختصار (ICAEW) وترجع أهميته في إنتشار دائرة هيمنة توصياته ، من البلدان التي كانت خاضعة للتاج البريطاني.

(أ) رسالة معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز (ICAEW):

تتمثل رسالة معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز في الآتي :

1) تقديم برامج تأهيلية مهنية في مجال المحاسبة ، والتمويل , والأعمال التجارية , ويعتبر برنامج (ACA) لتأهيل المحاسبين القانونيين ، أكثر أحد برامج التعليم ، والتطوير المهني تقدماً في العالم.
2) تقديم المعرفة والرؤى, والأفكار, والخبرات التقنية , لتطوير مهنة المحاسبة ، وتزداد مظلتة يوماً بعد يوم ، وهو عضو مؤسس للتحالف العالمي للمحاسبة ، الذي يجمع تحت

---

[84]) د. عباس مهدي الشيرزاوي ، **مرجع سابق** , ص ص 131 – 133.
[85]) د. رضوان حلوة حنان ، **مرجع سابق** , ص ص 60 – 63 .

مظلته 775 ألفاً من المحاسبين ، المهنيين الرواد ، في أكثر من 165 بلداً حول العالم[86].

(ب) جهود معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز (ICAEW):

ويقوم معهد المحاسبين القانونيين بإصدار العديد من التوصيات والمجلات الدورية تتمثل أهمها مايلي (87):

1) يصدر المعهد منذ عام 1938م دورية شهرية بإسم مهنة المحاسبة Accountancy Recommendations of Accounting Principles، كما يصدر نشرات بإسم توصيات حول مبادئ المحاسبة . أصدر المعهد التوصية رقم (18) بإسم عرض الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر Presentation of Balance sheet And profit And loss Account.
2) عندما إرتفعت الاسعار في بداية الخمسينيات أثر حرب كوريا أصدر المعهد في عام 1952م توصيات تتعلق بتغييرات القوة الشرائية للنقود وأثرها على القوائم المحاسبية.
3) في عام 1960م أصدر المعهد التوصية رقم (22) بإسم معالجة المخزون السلعي والبضاعة تحت التشغيل في الحسابات المالية. Treatment of stock in trade and work in progress in progress financial Accounts.

ولقد إنتقد البعض هذه التوصيات نتيجة العديد من السلبيات التي تحملها والتي تتمثل أهمها فيما يلي [88]:

1) أن التوصيات لم تكن إلزامية وإنما كانت مرشداً عاماً لأعضاء المعهد .
2) لم تصدر التوصيات نتيجة بحث علمي عميق لحل المشكلة المحاسبية ، وإنما كانت حلولاً عاجلة للمشاكل المحاسبية السائدة في الممارسة المهنية .

---

[86]) الإنترنت : السبت 2017/6/24م ، 2:17 م www.zawya.com
[87]) د. رضوان حلوة حنان ، **مرجع سابق** ، ص ص 47 - 48.
[88]) Glautier M.W.E and undertown B, accounting theory and practice , fourth edition pitman publishing London 1991 pp63 – 64. نقلاً من د. حلوان حنان , **مرجع سابق** , ص 48.

3) لم تؤد التوصيات إلى تضييق فجوة الأختلاف , الناجمة من استخدام الطرق المحاسبية البديلة مثل التوصية رقم (22) التي أقرت استخدام خمسة طرق لحساب تكلفة المخزون ذات النتائج المختلفة.

خامساً : الجمعية الامريكية للمحاسبة American Accounting Association (AAA):

الجمعية الأمريكية للمحاسبة هي منظمة علمية تضم في عضويتها بالدرجة الأولى أساتذة المحاسبة في الجامعات ، تصدر عنها (مجلة المحاسبة) The Accounting Review منذ عام 1926م , وهي مجلة دورية ربع سنوية ، تتمتع بمكانة علمية مرموقة حيث تبادل الآراء , والأفكار النِّيرة ، ومناقشة نتائج البحث العلمي [89]،وتتمثل أهم جهود الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) في الآتي [90]:

1) في عام 1957م تقرير صادر من الجمعية الأمريكية للمحاسبة ، أعده المؤلف باتون وليتلون ، حيث أوضحوا فيه أن هناك أربعة فروض للمحاسبة ، كما تم فيه تعريف الإيراد على أنه القيمة المالية , لأجمالي الإنتاج , الذي يتم تصريفه خلال الفترة ، وأن الأصول هي إجمالي الخدمات المتوقع الإستفادة منها مستقبلاً Aggregates of Services Potentials ، وإن المصروفات والخسائر ، هي تكاليف تم إستنفاذها expired خلال الفترة وإن حقوق الملكية هي الحقوق المتبقية Residual Claims في أصول الوحدة المحاسبية[91].

2) في عام 1964م قامت الجمعية بتعيين لجنة الهدف منها , تطوير وبناء إطار متكامل لنظرية المحاسبة ، حيث أصدرت اللجنة تقريراً (بعنوان النظرية الأساسية للمحاسبة) Statement of Basic Accounting Theory (ASOBAT) وكان ذلك في عام 1966م ، وقد كان التقرير شاملاً إلى حد ما.

---

[89]) د. رضوان حلوة حنان ، **مرجع سابق** ، ص 58.
[90]) عباس مهدي الشيرزاوي ، **مرجع سابق** ، ص 83.
[91](William A. paton and A.C Litteton an introduction corporate accounting standards American accounting association 1940. نقلاً من د. عباس مهدى الشيرازى , مرجع سابق , ص 83.

حيث تضمن الاتي :

1. أهداف المحاسبة Objectives of Accounting
2. معايير للمعلومات المحاسبيةStandards For Accounting Information
3. إرشاد لعملية توصيل المعلومات Guideline for comminuting

ففي مجال الأهداف حيث أوضح التقرير أن من أهداف المحاسبة التقرير عن المسئولية الإجتماعية للوحدة المحاسبية ، Social Functions and Controls

كما أكد التقرير على قدره المعلومات المحاسبية على التنبؤ productive Ability.

أما عن المعايير التي أوضح التقرير أنها تمثل الأساس الذي يرجع إليه الحكم على مدى جودة المعلومات المحاسبية فقد كانت على النحو التالي :

1) معيار الملائمة Relevance.
2) معيار القابلية للتحقق Verifiability.
3) معيار التحرر من التحيز Freedom From Bias.
4) معيار القابلية للقياس الكمي Quanta Ability.

وأما بالنسبة للإرشادات التي يرى التقرير أنها تعتبر معياراً للحكم على عملية توصيل المعلومات المحاسبية فقد كانت أهمها على النحو التالي:

1) الإفصاح عن المعلومات البيئية Environmental information.
2) توحيد الممارسات Uniformity of practices.
3) ثبات الممارسات المحاسبية من فترة إلى أخرى Consistency of practices.

سادساً: الإتحاد الدولي للمحاسبين: International Federation of Accountants

هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة , تأسس عام 1977م ومقره في نيويورك بالولايات المتحدة , ويضم في عضويته 79 تنظيماً , تنتمي إلى 57 دولة , وتتلبور رسالة المعهد في أصدار معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد وآداب المهنة وقد قدم الإتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC) نجاحات

متعددة في توصيل رسالته , حيث أصدر معايير دولية لرقابة الجودة, وقواعد دولية لإخلاقيات المهنية , ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام [92].

سابعاً : لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) International Accounting Standards Committee

هي منظمة تطوعية غير ربحية ، مستقلة مركزها لندن تم إنشائه في عام 1973م ، بمعرفة التنظيمات المحاسبية المهنية الرائدة في الدول الأتية [93]:

1) أستراليا Australia
2) كندا Canada
3) فرنسا France
4) ألمانيا German
5) اليابان Japan
6) المكسيك Mexico
7) هولندا Holland
8) المملكة التحدة United Kingdom
9) أيرلندا Ireland
10) الولايات الامريكية المتحدة United States Of America

(أ) إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC):

يتولى إدارة هذه اللجنة مجلس يتكون من ممثلين لثلاث عشر دولة إضافة لما يزيد عن أربعة منظمات ذات إهتمام بالتقارير المالية.

(ب) عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC):

إزدادت عضوية هذه اللجنة بشكل واسع ، فمنذ عام 1983م أصبحت جميع المنظمات الاعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين ، أعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) .

---

[92]) د. رضوان حلوة حنان ، **مرجع سابق** ، ص 69.
[93]) د. رضوان حلوة حنان ، **مرجع سابق** ، ص 65.

في بداية عام 1996م بلغ عدد اعضاء (116) تنظيماً في 58 دولة

(ج) رسالة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC):

تتمثل رسالة اللجنة في الأتي

1) إصدار معايير المحاسبة المالية , التي يتم الإسترشاد بها عند إعداد وعرض القوائم المالية , بما يحقق المصلحة العامة ، على أن تكون هذه المعايير ملائمة ومقبولة دولياً.
2) العمل على التحسين والتوفيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات والسياسات المحاسبية ، المرتبطة بالقياس المحاسبي وعرض القوائم المالية.

(د) هيئات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC:

تضم لجنة معايير المحاسبة الدولية الهيئات والتنظيمات الاتية [94]:

1) مجلس معايير المحاسبة الدولية IASC Board
2) المجموعة الإستشارية للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC consultative Group المجلس الإستشاري consultative Board.
3) اللجنة الدائمة للترجمة Standing Interpolation committee (SIC).
4) جماعة العمل الإستراتيجي Strategy working party.

تاسيساً على ماسبق يرى الباحث أن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ، لقد نجحت في مهمتها ورسالتها ، فقد اصدرت حتى الآن إحدى وأربعون معيلاً محاسبياً (IAS) حظيت ولقيت قبولاً دولياً ، حتى أن العديد من الهيئات والمنظمات من بورصات الأسواق المالية ، التي لا تنضم إلى عضوية اللجنة ، توصي بتطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة من اللجنة .

---

[94]) مأمون مدني مهدي سبيل ، **مرجع سابق** , ص 27.

ثامناً : المجمع العربي للمحاسبين القانونيين : The Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

في عام 1984م تأسس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA) , وتكمن رسالة المجمع في المساهمة في التنمية الإدارية في الوطن العربي , من خلال طرح برنامج عربي مهني معتمد (ACPA) بالتعاون مع جامعة كامبردج وقد إنضم المعهد للعديد من الهيئات والمنظمات من بينهم مجلس معايير المحاسبة الدولية. [95]

تاسعاً : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (Accounting (AAOIFI And Auditing organization for Islamic Financial Institutions

تأسست الهيئة بموجب أتفاقية التأسيس التي وقعها عدد من المؤسسات المالية الإسلامية , بتاريخ 1 صفر 1410هـ الموافق 26 فبراير 1990م في الجزائر .

وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411هـ الموافق 27 مارس 1991م في البحرين .

وتتمثل رسالة الهيئة في تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية .

تأسيساً على ما سبق يرى الباحث أن الهيئة نجحت إلى حد كبير في توصيل رسالتها , في تنمية المجتمع , من خلال جهودها , التي كانت محصلتها , إصدار العديد من معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات والمصارف الإسلامية التي من بينها معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء , ومعيار التمويل بالمضاربة بالاضافة الى العديد من المعايير الأخري ذات العلاقة. [96]

عاشراً : مجلس المحاسبين القانونيين (السودان) :

تأسس مجلس المحاسبين القانونين فى عام 1988م إثر قرار صادر من وزارة المالية على النحو الآتي (97):

---

[95]) الأثنين : 2017/6/26م 11:01صباحاً . www.ar.m .wikipedia.org

[96]) الأثنين : 2017/6/26م 11:01صباحاً .www.ar.m .wikipedia.org

[97]) د. مصطفى نجم البشاري ، **مدخل إلى معايير المحاسبة** ، (الخرطوم : مطابع العملة ، 2007م) ، ص ص 111 – 122.

1. وزير المالية 2. المراجع العام 3. النائب العام
4. أمين عام المجلس القومي للتعليم العالي .
5. مدير المركز القومي للدراسات المحاسبية
6. عدد (12) عضواً يتم انتخابهم بواسطة الجمعية العمومية للمحاسبين وقد أصدرت اللجنة **معايير المحاسبة الآتية :**

1. معيار المحاسبة رقم (1) العرض والأفصاح عن السياسات المحاسبية ومعايير الإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية .
2. معيار المحاسبة رقم (2) تقييم المخزونات والأفصاح عنها في ظل التكلفة التاريخية .
3. معيار المحاسبة رقم (3) الإهلاك.
4. معيار المحاسبة رقم (4) بيان التدفق النقدي.

مما سبق يرى الباحث أن مجلس المحاسبين القانونيين وفق إلى حد ما , فيما أصدره من معايير , مقارنة بضعف الإمكانيات المادية , كما أن اللجنة بحاجة إلى ضم المزيد من عضويتها من الأكاديمين , والمهتمين بمهنة المحاسبة من أساتذة الجامعات والباحثين , بالإضافة إلى الدعم المادي اللازم والتفرغ شبه الكامل حتى يتمكن المجلس من أداء رسالته , المختصة بتطوير مهنة المحاسبة بالسودان , وإصدار المعايير المحاسبية بشكل يتلائم مع البيئة السودانية .

المبحث الثالث

القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام , بهدف تقديم البيانات والمعلومات الملائمة للمستخدمين , عليه فإن الباحث سوف يتناول في هذا الجزء مفهوم مستخدمي القوائم المالية أولاً , ثم يتناول مفهوم القوائم المالية .

أولاً : مفهوم مستخدمي القوائم المالية : ينقسم مستخدمي القوائم المالية القوائم المالية من حيث علاقتهم بالمنشأة إلى قسمين أساسين:

القسم الأول : هم المستخدمون من ذوي المصلحة المباشرة فى المشروع ومن أمثلتهم , الملاك الحاليون , والمرتقبون , والدائنون والموردون الحاليون , والمرتقبون , والجهات الضريبية والعاملون .

القسم الثاني : هم المستخدمون من ذوي المصلحة غير المباشرة ومن أمثلتهم , المحللون الماليون , والكتاب المحاسبون , والمحاميون , واتحادات العمال , والجهات الإعلامية . [98]

كما يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية , من حيث إمكانية وقدرة الحصول على الإطلاع على القوائم المالية إلى قسمين أساسين أيضاً :

القسم الاول : ويتمثل في الفئة الإدارية بكآفة مستوياتها بالوحدة الإقتصادية .

القسم الثاني : يتمثل في كآفة الأطراف الخارجية , من المقرضين والموردين والجهات الحكومية .[99]

تأسيساً على ماسبق يمكن بيان مفهوم مستخدمي القوائم المالية كل على حده , على النحو التالي :

---

[98]) د. محمود السيد الناغي , **دراسات في نظرية المحاسبة** , (المنصورة : المكتبة العصرية , 2011م), ص 288.

[99]) أ. نجوى محمد بحر الدين , **أثر التضخم على القوائم المالية** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2013م , ص 48 .

1. **إدارة المشروع :** تعتبر إدارة المشروع من أهم المستخدميين الداخليين للقوائم والتقارير المالية , وتهتم الإدارة بالبيانات المتعلقة بالربحية , وكذلك البيانات التي تساعدها , في إتخاذ القرارات الاقتصادية , والاستثمارية , والتمويلية .

2. الملاك (أو حملة الأسهم) :

ويحتاج الملاك إلى البيانات المالية التي تساعدهم في تقييم أداء الإدارة ومدى كفاءتها في استخدام موارد المشروع الإقتصادية , ومعرفة معدل توزيع الأرباح للعام الحالى , ومقارنته للأعوام السابقة , ويحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم إتخاذ قرار الشراء , أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع. [100]

3. **المستثمرون المرتقبون :** يحتاج المستثمرون المرتقبون إلى بيانات ومعلومات , تمكنهم من تقييم سعر السهم , والتنبوء بالقيمة السوقية المستقبلية , وكذلك بيانات تفيد في تقييم قدرة المنشأة , على توليد تدفقات نقدية داخلية , إذ يواجه المستثمرون المرتقبون قرار شراء حصة من رأس مال الشركة من عدمه .

4. المقرضون الحاليون والمرتقبون :

يواجه المقرضون الحاليون والمرتقبون قرارات تتعلق بالإقراض , أو عدم إقراض المنشأة , وكذلك في وضع الشروط الملائمة لهم في حالة الإقراض , وهم بالتالي في حاجة إلى بيانات, ومعلومات مالية, تمكنهم من معرفة قدرة المنشأة على السداد, في المواعيد المحددة , وكذلك المعلومات الخاصة بحجم المنشأة ومركزها المالي , ونسبة أصولها إلى حقوق الملكية . [101]

5. الموردون الحاليون والمرتقبون :

ويحتاج هولاء إلى البيانات والمعلومات, التي تساعدهم في الحكم على مدى توفر السيولة , وتقييم قدرة المنشاة على سداد الإلتزامات في مواعيدها , بهدف إتخاذ قرارات تتعلق بالاستمرار, في توريد البضائع للمنشأة , أو الأيقاف.

---

[100]) أ.د أمين السيد أحمد لطفي , **نظرية المحاسبة , منظور التوافق الدولى** , (الأسكندرية : الدار الجامعية , 2006) , ص 7 .

[101]) د. فؤاد السيد المليجي , ود ناصر نور الدين وآخرون , **دراسات في معايير المحاسبة المالية** , (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي,2016م) , ص 7 .

6. **العاملون بالمنشأة :** تتمثل فئة العاملون بالمنشأة في الموظفين والعمال , ويهتم هولاء بالبيانات والمعلومات التي تساعدهم في قدرة المنشأة على الاستمرار , وكذلك معرفة توزيعات الأرباح التي تخصهم , وحقوقهم المعاشية والتأمينية, ومدى قدرة الشركة على دفع مكافآت أكثر , والمقارنة فيما بين منافع التقاعد بين الشركات المماثلة . [102]
7. **الجهات الحكومية** : تتمثل في ديوان الزكاة لمعرفة الوعاء الزكوي , وديوان الضرائب لمعرفة الوعاء الخاضع للضريبة , وكذلك المعلومات المتعلقة بطبيعة ونشاط المنشأة , التي تساعد في عملية وضع الخطط الاستراتيجية والاقتصادية القومية .
8. **العملاء أو الزبائن :** ويحتاج هؤلاء إلى بيانات ومعلومات تساعدهم في قرارات الإرتباط بشراء السلع والخدمات من المنشأ المعنية , من حيث إمكانية استمرار التعامل مع المنشاة , أو البحث عن منشآت بديلة , حيث يهتم العميل أو الزبون بنوعية الخدمة وجودتها , وسرعة الحصول عليها ويكون إهتمام العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الشركة أكثر , عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى مع الشركة.
9. **الجهات والطوائف الأخرى :** حيث تعدد فئة مستخدمي القوائم المالية , فتشتمل على طوائف عديدة مثل الجهات الإعلامية , والباحثون , والخبراء , والاقتصاديون , والمحامون , والمحللون الماليون , ويحتاج كل واحد من هؤلاء من وضع رأيه الفني الخاص به , وفى مجاله . [103]

ثانياً : مفهوم القوائم المالية Financial Statements Concepts:

يقصد بمفهوم القوائم المالية الأساسية الأربعة ؛ المطلوب إعدادها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم **(1) , عرض القوائم المالية Presentation of Financial Statements**

الصادر من لجنة معايير المحاسبة الدولية , حيث أوضح المعيار أن مكونات القوائم المالية **Components of Financial Statements** تتمثل في الأتي :[104]

---

[102]) أنور محمد الخليفة محمد أحمد , **أثر التضخم على قرارات الإستثمار طويلة الأجل** , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2007م , ص ص 40 – 41 .
[103]) أ. نجوى محمد بحر الدين , **مرجع سابق** , ص 48.
[104]) أ. د محمود أبو نصار , و د. جمعة حميدات , **معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية** , (عمان , دار النشر غير موضح , 2014م) , ص 23 .

1. **قائمة الدخل Income statement.**
2. قائمة المركز المالى **Statements of Financial position.**
3. قائمة التدفقات النقدية **Statement of cash flows**
4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية **Statements of change in Equity**

تأسيساً على ماتقدم يتناول الباحث مفهوم القوائم المالية وفقاً للأتي :

أولاً : قائمة الدخل Income statements

1. مفهوم قائمة الدخل: Income Statement Concept

يرتكز مفهوم قائمة الدخل على بندين أساسين هما : الدخل Income والمصروف Expenses , ويعرف الدخل وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية : (بأنه الزيادة في المنافع الإقتصادية خلال الفترة المحاسبية , والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية , عدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك , وتكون في شكل تدفقات واردة أو زيادة في الأصول أو تخفيض في الإلتزامات). (105)

وتعرف قائمة الدخل بأنها : (بيان مالي يوضح مقدار الدخل Amount Of Income الذى حققته الشركة , خلال فترة زمنية محددة, عادة ماتكون سنة مالية)[106]

يذكر أن الدخل يتضمن كل من الإيرادات أو المكاسب , بحيث يتحقق الإيراد من النشاطات التجارية العادية , بينما تمثل المكاسب في المنافع التي تنشأ من النشاطات غير العادية للمنشاة , ووفقاً لذلك فإنه يمكن أعداد قائمة الدخل وفقاً لأحد مفهومين أساسين للربح المحاسبى. [107]

(أ) المفهوم الأول : مفهوم الربح من العمليات التجارية :

---

[105]) **المرجع السابق** , ص 44 .

[106] (Belverd E. Needles, dr, and Henry R.Anderson , and demes C.caldwell , Principle of Accounting , Printed in the USA , Boston : Hougtn misslin Company 1984 , p 36.

[107]) د. الهادي أدم محمد , **نظرية المحاسبة** , (الخرطوم : مطابع السودان للعملة , 2011م) , ص 118.

ووفقاً لهذا المفهوم تضمن قائمة الدخل عنصر الإيراد Revenues والمصروف Expenses ذات الطبيعية المتكررة , حيث يتم إستبعاد كآفة البنود غير المتكررة , أو التي لاتتربط بالنشاط التشغيلي , للفترة المالية الحالية , ومن أمثلة البنود التي لاترتبط بالنشاط الجاري :

1. البنود الخاصة بإتخاذ قرار لإيقاف أحد خطوط الإنتاج أو التوزيع .
2. نتائج تصحيح أخطاء القياس المحاسبي عن فترات سابقة .
3. البنود المتلعقة بالتغيير في إتباع المبادئ المحاسبية

(ب) المفهوم الثاني : مفهوم الربح الشامل

ووفقاً لهذا المفهوم فان قائمة الدخل تشتمل على جميع البنود التي حدثت خلال الفترة المالية , وأدت إلى تغيُّر حقوق الملكية , ولكن بعد استبعاد العمليات الرأسمالية

2. مكونات قائمة الدخل :

تتمثل مكونات قائمة الدخل في الأتي [108]

أ- **الإيرادات** Revenues : ويقصد بها جميع العمليات التي ينتج عنها الحصول أو إستحقاق مبالغ إيرادية [109]

ومن أمثلة الإيردات مايلي [110]

1	**إيرادات الإستثمار**	Investment Revenues
2	**إيرادات إيجار**	Rent Revenues
3	**خصم مكتسب**	discount
4	**إيرادات أسهم**	Shares Revenues
5	**إيرادت عمولات**	Commission Revenues

ب- **المصروفات :**Expenses ويقصد بها جميع العمليات التي ينتج عنها دفع أو أستحقاق نفقات إيرادية . [111]

---

[108]) د. محمد السيد الناغى , **الإتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة** , (المنصورة: المكتبة العصرية , 2007م ,ص ص116- 118.
[109]) أ.د حسين القاضى ود . مأمون توفيق حمدان , **نظرية المحاسبة** , (دمشق : دار النشر غير موضح ,2001م), ص 144.
[110]) **المرجع السابق** , ص 144.

ومن أمثلة المصروفات مايلي : [112]

1	**خصم مسموح به**	Allowance Revenues
2	**مرتبات وأجور**	Salaries and Wages
3	**مصاريف تلفون**	Telephone Expense
4	**مصاريف إيجار**	Rent expense
5	**مصاريف إعلان تذكيرى**	Reminder advertise expense
6	**مصاريف تخزين**	Storage expense
7	**أتعاب مراجعة**	Auditor Fees
8	**مصاريف أنترنت**	Internet expense
9	**مصاريف إعلان**	expenseAdvertisements
10	**مصاريف أخرى**	Other expense

ج- صافى الدخل أو الخسارة :

ويشير إلى المحصلة النهائية بعد خصم جميع المصروفات المتعلقة بالفترة المالية سواء كانت مصاريف تمويلية, أو بيعية , أو تسويقية , , حيث يتم خصم جميع المصاريف من مجمل الربح.

أهداف قائمة الدخل : Income statement objective **:** حدد معيار المحاسبى الدولى رقم (1) عرض القوائم المالية Presentation Finical Statements أهداف قائمة الدخل على النحو الأتي : [113]

أ- تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تساعد وتمكن من عملية التنبوء , والمقارنة بين القوائم المالية للمشروع , والقوائم المالية الأخرى للمشروعات والمنشآت كما تساعد في تقييم القوة الإيرادية للمشروع ذات القطاع المماثل .

---

[111]) **المرجع السابق** , ص 144.

[112]) أ. عبد الملك القاسم أحمد , **الأصول العلمية والعملية في مبأدئ المحاسبة** , ,(الخرطوم : دار المصطفى للنشر , 2016م) , جـ 1 ص ص 69 , 78 ..

[113]) أ. د محمود أبو نصار , ود جميعة حيمدات , **مرجع سابق** , ص 45- 46 .

ب- تقديم بيانات ومطلوبات تساعد المستخدمين في الحكم على مقدرة الإدارة في استغلال موارد المشروع , بشكل فعال ومرضي , من أجل تحقيق أحد الأهداف الأساسية للمشروع المتمثل في تعظيم القوة الإيرادية.

ج- توفير البيانات والمعلومات الحقيقية والتفسيرية , بالنسبة للعمليات التشغيلية , والأحداث الاقتصادية الأخرى , والتي تساعد في تقييم الأداء المالي للمنشاة .

د- التقرير أو الإبلاغ عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع ؛ والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية في الحكم على المنشأة أو المشروع بشكل عام , ومعرفة مدى مساهمة المشروع في قيامه بمسئولياته الإجتماعية.

هـ- تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المنشأة , ومعرفة الملاك لنتائج استثماراتهم في المنشأة [114]

3. **محددات قائمة الدخل :** Income Statement Insufficiency على الرغم من الفوائد العظيمة لقائمة الدخلIncome Statement فإن هناك أوجه قصور عديدة مرتبطة بالبيانات والمعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل , والتي تحد من الفوائد المرجوة منها , ومن أمثلة هذه المحددات مايلي :

أ- وجود بنود لايمكن قياسها بشكل موثوق : حيث تشتمل قائمة الدخل على بنود لايمكن قياسها بشكل موثوق , مثل المكاسب والخسائر غير المتحققة عن زيادة جودة المنتج , او تحسن الخدمة المقدمة للعملاء أو زيادة كفاءة ومهارة العنصر البشري , والعكس صحيح.

ب- تأثر أرقام الدخل بالسياسات والطرق المحاسبية المستخدمة : وينتج هذا التأثر, من خلال تعدد السياسات والطرق المحاسبية التي تدخل في إحتساب تقييم المخزون ومصروفات القائمة , ومن أمثلة ذلك تعدد واختلاف طرق احتساب استهلاك الأصول الثابتة .

ج- تأثر القائمة بمقاييس الحكم الشخصي : ومن الأمثلة على تأثير الحكم الشخصي في تحديد أرقام الدخل , تقدير نسبة الديون المشكوك فيها , وتقدير العمر الإفتراضي للأصول الثابتة [115]

---

[114]) أ. دمحمود أبونصار , ودجميعةحيمدات , **مرجعسابق** , صص 45- 46 .

ثانياً : قائمة المركز المالي Statement of Finical Position

1. مفهوم قائمة المركز المالي Statement of Finical Concept

تعرف قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية (Balance Sheet) بأنها: (بيان لممتلكات المنشأة من الأصول المختلفة , وما عليها من إلتزامات وحقوق ملكية في لحظة زمنية معينة , هي لحظة أعدادها) . [116]

وتعرف قائمة المركز المالى بأنها : (عبارة عن تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمنشأة وذلك في لحظة زمنية , هي تاريخ إعداد القائمة). [117]

وتعرف الميزانية بأنها : (كشف يستخرج من دفاتر المنشأة في نهاية المدة التجارية لبيان أصولها وخصومها في ذلك التاريخ). [118]

وتعرف الميزانية بانها : (القائمة التي يجب أن تفصح عن ثروة الشركة عند نقطة زمنية معينة , وتعرف الثروة بأنها القيمة الحالية لكل الموارد مطروحاً منها القيمة الحالية لكل الموارد)[119]

2. مكونات قائمة المركز المالي :

تتكون قائمة المركز المالي من جانبين هما : جانب الأصول Assets , وجانب الخصوم Liabilities, ورأس المال Capital الذى يشير إلى الحقوق الملكية .

(أ) **تصنيق الأصول :** Classification of Assets

تصنف الأصول Assets وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (1) عرض القوائم المالية Presentation of financial Statements إلى الآتي :

1. **الأصول الثابتة غير الملموسة :**Intangible Assets تعرف بالأصول الثابتة غير الملموسة بأنها : (أصول غير نقدية , ليس لها وجود مادي , وتستمد قيمتها من

---

[115]) **المرجع السابق** ص 47.

[116]) أحمد بسيوني شحاتة , **المحاسبة المالية لشركات الأموال في القطاع الخاص وقطاع الاعمال العام** , (الأسكندرية : الدار الحامعية , 1999م) ص 380

[117]) د. الهادي أدم محمد إبراهيم , **مرجع سابق** , ص 123 .

[118]) د. خليل الرفاعي ود. خالد الخطيب ومحمد أبو عبيدة , **أصول المحاسبة** , (عمان : دار المستقبل , 2010م) , ص 286.

[119]) ريتشارد شرويدر , ومارتل كلارك , وجاك كاثي , (الرياض : دار المريخ , 2006م) , تعريب د. خالد على أحمد , و أ.أبراهيم ولد محمد فال , ص 260.

الخدمات , أو المنافع , أو الحقوق , أو الإمتيازات , التي تقدمها المنشأة , التي تقتنيها , وإفتقاد الوجود المادي ,يعد شرطاً لازماً) [120]

وتعرف الأصول الثابتة غير الملموسة بأنها: (الممتلكات أو الحقوق التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس, ولكنها ذات قيمة أو فائدة للمنشأة) [121]

ومن أمثلة الأصول الثابتة غير الملموسة , شهرة المحل Good will والعلامة التجارية Trade mark , وبراءة الإختراع Patents بالإضافة إلى حقوق الملكية الفكرية .

تجدر الإشارة أن الأصول الثابتة غير المملوسة Intangible Assets يتطلبها المعيار المحاسبى الدولى رقم 38 , الأصول غير الملموسة .

2. الأصول الثابتة الملموسة: Fixed Assets

تعرف الأصول الثابتة الملموسة[122] بأنها : (جميع ممتلكات المنشأة التي يمكن التحقق من وجودها مادياً , وتولد خدمات لأكثر من فترة محاسبية واحدة (سنة) , وهذه الخدمات تساعد في إنتاج إيرادات للمنشأة). [123]

وتعرف الأصول الثابتة بأنها:(ممتلكات تقنينها المنشأة للمساعدة في تحقيق النشاط , وليس بغرض إعادة بيعها , ويستمر استخدامها عادة لمدة تزيد عن الفترة المالية للمنشأة) [124]

وتعرف الأصول الثابتة بأنها :(الموارد الإقتصادية Economic Resources المملوكة من قبل الشركة , والتي من المتوقع أن تعود بالفائدة Benefitsعلى فترات مستقبلية)[125]

وتعرف الأصول الثابتة بأنها :(الممتلكات التي تمتلكها المنشأة لغرض الاستخدامفي عمليات المنشأة , وليس بقصد إعادة بيعها)[126]

---

[120]) د. أحمد حسين على حسين , وأخرون , **المحاسبة المتوسطة – في الأصول الثابتة والإستثمارات والإلتزامات ومشاكل قياس الدخل** , (الأسكندرية : الدار الجامعية , 2002م), ص 110.

[121]) د. وابل بن على الوابل , **أسس المحاسبة** ,(الرياض : وابل بن على الوابل , 1422هـ) , ص 4 .

[122]) د. نبيل الحلبى , واخرون , **المحاسبة في المنشأت الفردية , أصول القياس المحاسبى سلسة كتب المحاسبة (2)** ,(عمان : دار الأمل للنشر , 1998م), ص 7 .

[123]) أ. عبد الملك القاسم أحمد , **مرجع سابق** , ص ص 69 – 87 .

[124]) د. محمود السيد الناغي , **دراسات في نظرية المحاسبة** , (المنصورة : المكتبة العصرية , 2011م), ص 152.

[125] (Lanny M. Saloomon . Accounting Principle and larry m walther and Linda M.Plunket and Richard j.vargo , Fourth Edition p 13.

ومن أمثلة الأصول الثابتة الملموسة , الأراضى Lands , المبانيBuildings , الماكينات , Machines , الأثاثات Furniture , السيارات Vehicles, المعدات , Equipment , ويطلق على الأصول الثابتة الملموسة مصطلح الأصول غير المتداولة – Non CurrentAssets أيضاً .

3. **الأصول المتداولة :** Current Assets **:** هي الأموال أو الممتلكات التي تتحصل عليها المنشاة بهدف إعادة بيعها , ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية , في تصنيف الأصل على أنه متداول , عندما ينطبق عليه واحد ممايلي: [127]

أ- عندما تحتفظ المنشأة بالأصل , بهدف تحصيله أو بيعه , أو أستخدامه , خلال الدورة التشغيلية للفترة المالية الحالية للمنشأة .

والدورة التشغيلية هي عبارة عن المدة الزمنية المقدرة لشراء المواد الخام وتحويلها إلى سلعة وبيعها ,وتحصيل قيمتها نقداً .

ب- عندما يكون الغاية الأساسية من إحتفاظ المنشأة بالأصل , هو المتاجرة به خلال فترة قصيرة , بشرط أن لاتزيد الفترة عن (أثني شهر) من تاريخ الميزانية العمومية.

ج- عندما يكون الأصل عبارة عن نقدية أو مايعادلها , ولايوجد قيود على استخدامه.

د- تجدر الإشارة إلى أن بضاعة آخر المدة , والمدينون التجاريون؛ يتم إعتبارهم ضمن الأصول المتداولة , حتى إذا كان من غير المتوقع تحققهم وتحويلهم لنقد خلال 12 شهر من تاريخ العملية [128]

ومن أمثلة الأصول المتداولة مايلي : [129]

---

[126]) وابل بن على الوابل , **مرجع سابق** , ص 307.
[127]) أ. عبد الملك القاسم أحمد , **مرجع سابق** , ص ص 32 – 33 .
[128]) أ. د محمود أبو نصار , ود. جمعة حميدات, **مرجع سابق** , ص ص 32 , 34 .
[129]) أ. د محمود أبو نصار , ود. جمعة حميدات , **مرجع سابق** ,ص ص 32 , 34 .

(أ) النقدية والنقدية المكافئة Cash and Cash Equivalents وتتمثل النقدية في الصندوق Cash , والبنك Bank وأما النقدية المكافئة فتتمثل في الإستثمارات قصيرة الأجل – Short Investment.

(ب) الإستثمارات المالية المحتفظ بها لاغراض المتاجرة Trading Investment:

ويتناولها معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية : الإعتراف والقياس, ومعيار المحاسبة الدولي رقم (9) الأدوات المالية الأصول المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة , عند إعداد القوائم المالية .

(ج) بضاعة آخر المدة : Inventory :

(د) الذمم المدينة : Account Receivables : وتشمل على المدينون Debtors وأورق القبض Notes Receivables .

(هـ) المصاريف المدفوعة مقدماً : Prepaid Expenses

(4) الأصول الأخرى : Other Assets:

وتتمثل الأصول الأخرى في البنود التي لاينطبق عليها فئات الأصول السابق ذكرها , مثل المصاريف المدفوعة مقدماً , طويلة الأجل بشكل لاتعتبر جزء من الدورة التشغيلية , والضرائب المؤجلة , وإيرادات كسب الدعاوي القضائية .

(ب) الخصوم : Liabilities:

تعريف الخصوم بأنها : (تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع إقتصادية , ناتجة عن تعهدات حالية لشركة معينة , بتحويل أصول أو تقديم خدمات أخرى في المستقبل نتيجة لصفقات أو أحداث سابقة).[130]

1. تصنيف الإلتزامات : Classification of Liabilities يتم تصنيف الإلتزامات إلى مايلي :

---

[130]) أ.د أمين السيد أحمد لطفى , نظرية المحاسبة , **مرجع سابق** , ص 198.

(أ) الإلتزامات المتدوالة : Current Liabilities :

تعرف الإلتزامات المتداولة بانها : (هي الديون Debte والتعهداتObligation التي يتوقع الوفاء بها خلال سنة واحدة, أو ضمن الدورة التشغيلية الحاليةCurrent operating cycle أيهما أطول) . [131]

يصنف الإلتزام على أنه متداول , إذا انطبق عليه أحد الحالات الآتية : [132]

1. يستحق السداد خلال الفترة التشغيلية للفترة المالية للمنشأة .
2. يستحق السداد خلال فترة اثني عشر شهراً من تاريخ إعداد الميزانية.
3. يحتفظ بها لغايات المتاجرة .
4. لاتستطيع المنشأة تأجيل سداده لمدة تتجاوز اثني شهر شهراً .

ومن أمثلة الإلتزامات المتدوالة : Current Liabilities **مايلي**

أ- الدائنون وأوراق الدفع

ب- مرتبات وأجور مستحقة

ج- ضرائب مستحقة

د- الإيرادات المقبوضة مقدماً

هـ- قروض قصيرة الأجل

(ب) الإلتزامات غير المتداولة Non – Current Liabilities

ويشار إليها أحياناً بأسم الخصوم الثابتة Fixed Liabilities

ومن أمثلتها أوراق دفع طويلة الأجل Long – Notes Payable

وقروض طويلة الأجل : Long – Loans :

(ج) بنود حقوق الملكية : Stockholder Equity:

---

[131] (Belverd E.Needles jr , and Henery R.Anderson , and james c.caldwell, principle of Accouting , op .cit , p 426.

[132]) أ.د محمود أبو نصار , ود جمعة حيمدات , **مرجع سابق** , ص ص 39 – 40 .

تعرف حقوق الملكية بأنها: (رأس المال المدفوع معدلاً , بقيمة كل من نتيجة النشاط من ربح أو خسارة والإحتياطات , والمخصصات والارباح غير الموزعة). [133]

وتعرف حقوق الملكية أيضاً بأنها:(الحصة المتبقية في أصول الشركة, بعد استنزال الإلتزامات). [134]

وتعرف حقوق الملكية بأنها:(الموراد المستثمرة بواسطة الملاك , وهي تساوي مجموع الأصول مطروحاً منها الإلتزامات , وتعتبر حقوق الملكية بمثابة حق متبقي , لأن حقوق الدائنين تأتي في المقدمة قانوناً , عند التصفية) [135]

تتمثل حقوق الملكية في رأس المال Capital ومافي حكمه أو قيمة مايمتلكه المساهمين من أصول المنشأة ومن أمثلتها :

1) رأس مال الأسهم Share Capital
2) الأرباح المحتجزة Retained Earnings
3) الإحتياطى الإجباري Tegal Reserve
4) أسهم الخزينة Treasury Stock
5) حقوق الأقلية Non – Controlling interests (136)

(د) فوائد وأهداف قائمة المركز المالي: Statement of financial position Objectivesتقدم قائمة المركز المالي العديد من البيانات والمعلومات التي تفيد مستخدمي القوائم المالية , يمكن ذكر أهمهما فيما يلي :

1. تقديم بيانات تساعد في معرفة قدرة المنشاة على سداد الديون , تتمثل في بنود النقدية ومايعادلها .
2. تقديم بيانات عن أصول المنشأة الثابتة غير الملموسة وتفيد في معرفة مركز المنشأة التنافسي , ومدى تحقيق سمعة طيبة .

---

[133]) د. محمود السيد الناغي , **مرجع سابق** , ص 153.
[134]) ريتشارد شرويدر , ومارتل كلارك , وجاك كاثى , **مرجع سابق** , ص 275.
[135]) فالتر ميجس , وروبيرت ميجس , **المحاسبة المالية ,** (الرياض : دار المريخ , 1408هـ) , ص 48
[136]) **المرجع السابق** , ص ص 36 – 39 .

3. تقديم بيانات تعبر عن حجم نشاط المنشاة , ونوعية مواردها الإقتصادية (الأصول) وهيكلة الإلتزامات المترتبة عليها , وحقوق المساهمين او الملاك من تلك الموارد الإقتصادية .

(هـ) محددات قائمة المركز المالي: Statement of financial position Insufficiency : هنالك العديد من المحددات أو أوجه القصور التي تأخذ على قائمة المركز المالي , منها مايلي :

1. التعبير عن معظم الأصول والإلتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية .
2. الخضوع لتاثيرات التقدير والحكم الشخصي .

ثالثاً : قائمة التدفقات النقدية : Cash Flow Statement:

(1) التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية : [137]

نشأت قائمة التدفقات النقدية , فى صورتها الأولى في صورة تحليل مبسط , كان يطلق عليه (قائمة مصادر الوارد والمنصرف) Where – Got and where – Gone Statementsوالتي كانت تشتمل فقط على عمليات عرض للزيادة أو النقصان في بنود ميزانية الشركة .

بعد ذلك وبعد مرور عدة سنوات تطورت لتصبح قائمة الأموال المخصصة The Fund Statement

في عام 1961م قام معهد المحاسبين القانوني الأمريكي(AICPA) بتمويل بحث بعنوان (تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة)

في سنة 1963م قام مجلس المبادئ المحاسبية Accounting Principles Board (APB) بإصدار نشرة محاسبية فيما يختص بإعداد وعرض قائمة الأموال المخصصة , وأوصى المجلس بتعديل اسم القائمة إلى قائمة مصادر واستخدامات الأموال) على أن تعرض القائمة ضمن القوائم المالية ولكن بشكل إختياري .

---

[137]) دونالد كيسو , وجيرى ويجانت , **المحاسبة المتوسطة** , (الرياض : دار المريخ , عام النشر غير موضح) , تعريب د. أحمد حامد حجاج , ط 2 , ص ص 1224 – 1225 .

في عام 1971م جاءت نشرة (APB) رقم (19) , تنص على إلزامية عرض قائمة التدفقات النقدية , ضمن القوائم المالية الأساسية , وكانت تحمل اسم (قائمة التغيرات في المركز المالي)

وقد كانت القائمة تهتم بالتغير في رأس المال العامل Working Capital

في عام 1981م أوصى معهد المديرين الماليين بأن استخدام الشركات للمنهج النقدي , أو النقد والنقد المعادل Cash & Cash Equivalents في عام 1984م أوصى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي الـ(FASB) American Institute of certificated publicAccountants بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية , التي تعكس المتحصلات النقدية للوحدة المحاسبية .

في 1987م أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي الـ(FASB) المعيار رقم (95) , الذى بدأ تطبيقه على القوائم المالية السنوية عن الفترات المالية المنتهية بعد 15 يوليو 1988م .

تلاه معايير المحاسبة الدولى رقم (7) قائمة التدفقات النقدية Cash Flows Statements , والذى أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية المعدة من الأول من تموز عام 1994م .
(138)

(2) **أهداف قائمة التدفقات النقدية Cash Flows Statement**لقد حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكى الـ (FASB) في معيار المحاسبة الصادر من قبله رقم (95) , أهداف قائمة التدفقات النقدية في هدفين أساسين , هما :

أ- تزويد مستخدمي القوائم المالية , ببيانات ومعلومات عن النقد المستلم , والنقد المدفوع خلال الفترة المالية , وبالتالي المساعدة في تقييم قدرة الشركة في الحصول على التمويل اللازم من النقدية أو مايشابهه , بإعتبار أن التدفقات النقدية التاريخية , تساعد كأساس لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية .

ب- مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الإجابة على التسأولات الآتية :

(أ) من أين تم الحصول على النقدية خلال الفترة المالية.

---

[138]) محمد الامين الحسن الامين , **قائمة التدفقات ودورها في أتخاذ القرارات** , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2013م , ص 24.

(ب) أين يتم أنفاق النقدية التي تم الحصول عليها خلال الفترة المالية.

ج- مساعدة مستخدمي القوائم المالية في معرفة سيولة الشركة. [139]

تجدر الإشارة أن لقائمة التدفقات النقدية أهدافاً أخرى تتمثل فيما يلى :[140]

أ- تقدم لمستخدمي القوائم المالية البيانات والمعلومات التي تمكن من تقييم التغييرات في صافي أصول المنشأة .

ب- تقدم لمستخدمى القوائم المالية بيانات ومعلومات تساهم في تحسين قابلية المقارنة بين تقارير الأداء بين المنشآت .

ج- تعطى مؤشرات لمبالغ وتوقيت درجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية , وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي , والربح النقدي , ومعرفة مدى الفجوة بين الرقميين , كما أنها تساهم في تفسيره.

(3) مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة أرباح المنشأة :

أن قائمة التدفقات النقدية , يمكن أن تعطي مؤشرات لتقييم جودة أرباح المنشأة من خلال مجموعة من النسب , يمكن أشتقاقها من القائمة , والتي يمكن ذكر أهمها على النحو الآتي :

أ- نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات:

ويتم إيجادها في طريق الآتي :

التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات.

وتوضح نسبة التدفقات النقدية من المبيعات : Sales to Sales:

---

[139]) أ.د عبد الناصر إبراهيم نور , د. أيهاب نظمي إبراهيم , **المحاسبة المتوسطة** ,(عمان: دار الميسرة , 2014م) , ص 73.

[140]) .د محمود أبو نصار , ود. جمعة حميدات , **مرجع سابق** , ص 97 .

أنه كلما أرتفعت هذه النسبة , كلما دل ذلك على جودة وكفاءة المنشأة في تحصيل النقدية من المبيعات . [141]

ب- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي :

ويتم إيجادها عن طريق الآتي :

(صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة) / المتوسط المرجح للأسهم العادية

وتوضح هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية , وتعكس قدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية . [142]

(4) تبويب قائمة التدفقات النقدية: Classification of cash flows:

يتم تبويب Classification التدفقات النقدية , من خلال تبويب المتحصلات النقدية Cash receipts, والمدفوعات النقدية Cash Payment بحسب مصادرها , من الأنشطة التشغيلية والإستثمارية , والتمويلية , على النحو الآتي : [143]

1. **الأنشطة التشغيلية Operating activities :** وتشتمل على المتحصلات النقدية , من بيع السلع والخدمات , والمدفوعات النقدية للموردين , وعمليات إقتناء المخزون السلعي والمصروفات .
2. **الأنشطة الإستثمارية : Investing activities:** وتشمل على المتحصلات النقدية Cash Inflows من بيع الأصول الثابتة , والإستثمارات المالية , والمدفوعات النقدية . Cash out flows لعمليات شراءالأصول الثابتة, وشراء الإستثمارات المالية.
3. **الأنشطة التمويلية : Financing activities :**

---

[141]) محمد الأمين الحسن الأمين , **مرجع سابق** , ص 34.
[142]) محمد الأمين الحسن , **مرجع سابق** , ص 35.
[143]) د. مسعد الشرقاوى , **مبأدى المحاسبة المالية , الجزء الأول** , (القاهرة : المكتبة المصرية للنشر , عام النشر غير موضح) , ص 347.

وتشمل على المتحصلات النقدية Cash Inflow , من بيع أسهم رأس المال المنشأة , أو قبول أوراق دفع طويلة الأجل , والمدفوعات النقدية Cash out flows , مثل التوزيعات النقدية على المساهمين كعائد على السهم , أو سداد إلتزامات أوراق الدفع طويلة الأجل , أو شراء أسهم رأس مال المنشأة نفسها (أسهم الخزانة Treasury Stock). [144]

رابعاً : قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of Change in Equity :

أ. مفهوم قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

هي القائمة التي تبين مبالغ ومصادر المتغيرات في حقوق المساهمين في عمليات راس المال مع أصحاب المشروع وتشتمل على البنود الآتية :

1. الأسهم الممتازة : **Preferred Share.**
2. الأسهم العادية بالقيمة الأسمية Common Share(at pav)
3. الإحتياطي القانوني : Compulsory Reserves
4. علاوة الإصدار (رأس المال الإضافي) Additional paid – in Capital
5. الأرباح المجمعة : Retained Earning[145]

وعرفت أيضاً بانها (قائمة تبين التغيرات على حقوق الملاك نتيجة قرارتهم وقرارت الإدارة) [146]

كما عرفت بأنها :(بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الأرباح ومسحوبات الملاك , على الوضع المالي للمنشأة , خلال الفترة, وتبين رصيد حقوق الملكية آخر الفترة) مماسبق يرى الباحث أن قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي :(بيان يوضح صافي الدخل والنشاطات التشغيلية , والإستثمارية والتمويلية , على بنود حقوق الملكية لأول الفترة , بما في ذلك حقوق الأقلية) .

---

[144]) د. مسعد الشرقاوى , **مرجع سابق** , ص ص 347 , 349 .
[145]) د. محمد أبو نصار , ود . محمود الخلايلة , **مبادئ المحاسبة** , (عمان : معهد الدراسات المصرفية , 1999م) صص.35 – 36.
[146]) د. سامح محمد رضا رياض , **أكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية** , (الرياض : معهد الإدارة العامة , مركزالبحوث, 2010م) , ص 14.

وقد أشار معيار المحاسبة الدولى رقم(1) عرض القوائم المالية Presentation of Financial statement على إلزامية إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية بحيث تظهر هذه القائمة مايلي.[147]

1) أرباح العام أو أجمالى الدخل الشامل مبيناً بشكل منفصل , وتوضيح المبالغ التي تعود إلى الحقوق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية).
2) آثار التطبيق بأثر رجعي , لكل مكون من مكونات حقوق الملكية , أو إعادة العرض بأثر رجعي , المحترف بها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (8) السياسات المحاسبية , والتغيرات في التقديرات المحاسبية , والأخطاء .
3) التسويات لمبالغ البنود الواردة , ضمن حقوق الملكية بين القيمة المثبتة في بداية الفترة المالية , ونهاية الفترة المالية , بشكل منفصل , بحيث تشتمل على الآتي :
   أ- فائض إعادة التقييم أو عجز إعادة التقييم .
   ب- أرباح العام.
   ج- توزيعات الأرباح للمالكين أو المساهمين.
   د- الإحتياط القانوني.
   هـ- رأس مال الأسهم وإصدارات الأسهم الجديدة , أو تخفيضها .
   و- صافى الزيادة أو النقصان في حقوق الأقلية .

(ب) أهداف قائمة التغيرات في حقوق الملكية : Statement of change in Equity objectives: تتمثل أهداف قائمة التغيرات في حقوق الملكية فيما يلى [148]

أ- حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي , من خلال توضيح وبيان مصادر التغيرات المتعددة في حقوق الملكية.
ب- توضيح التغيرات التي تطرأ في رأس المال المدفوع PAID – IN Capital حيث تعتبر نوع من أنواع قوائم التدفقات Flow Statement للبنود المكونة لحقوق الملكية من رأس المال المدفوع , والأرباح المحتجزة وأرباح العام.

---

[147]) أ. د. محمود أبو نضار , و د. جمعة حميدان , **مرجع سابق** , ص 55.
[148]) رضوان حلوة حنان , **مرجع سابق** , ص 123 – 124.

تأسيساً على ماتقدم يرى الباحث أن القوائم المالية الأساسية لها أهداف متعددة , وترتبط ببعضها البعض , بإعتبار أنهما يمثلون نتاج عمليات وأحداث إقتصادية لمنشأة واحدة ومن دفتر واحد.

الشكل التالي يوضح أهداف كل قائمة على حده.

الشكل رقم :(1/ 1/2) : أهداف القوائم المالية

أسم القائمة	أهم الأهداف والفوائد
1. قائمة الدخل	1. تقديم بيانات تساعد في تقييم القوة الإيرادية للمشروع 2.تقديم بيانات تساعد في تقييم قدرة المنشاة لاستغلال الموارد المتاحة للمنشاة (الأصول) 3 تقديم بيانات تساعد فى تقييم مدى إلتزام المنشأة بمسؤلياتها الإجتماعية
2. قائمة المركز المالي	1. تقديم بيانات تساعد فى قدرة المنشاة على سداد إلتزاماتها. 2.تقديم بيانات تساعد في تقييم ومعرفة مركز المنشأة التنافسى 3. تقديم بيانات تساعد في تقييم نوعية الموارد الإقتصادية ونسبتها إلى حقوق الملكية
3.قائمة التدفقات النقدية	1. تقديم بيانات تساعد في تقييم التدفقات النقدية الداخلة , ونسبتها إلى التدفقات الخارجة. 2. تقديم بيانات تساعد في الأثار النقدية للأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية . 3. تقديم بيانات تساعد في تقييم التغيرات من صافى أصول المنشأة.
4. قائمة التغيرات في	1. تقديم بيانات تساعد في تقسيم مدى قدرة المنشأة على توزيعات الأرباح

حقوق الملكية	المساهمين . 2. تقديم بيانات تساعد في تقييم مدى قدرة المنشأة على تكوين المخصصات . 3. تقديم بيانات تساعد في تقييم مدى تأثر الاصول الرأسمالية للمنشأة بتقلبات الأسعار .

المصدر : إعداد الباحث مايو /2017م

والشكل التالى يوضح علاقة قائمة الدخل بالقوائم المالية الأخرى

الشكل رقم (2/2/1) : العلاقة بين قائمة الدخل والقوائم المالية الآخرى .

البيان	نوع العلاقة
1.علاقة قائمة الدخل بقائمة المركز المالي	تقديم بيانات تساعد في مقدرة المنشأة الكسبية ومدى إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة من موارد المشروع
2.علاقة قائمة الدخل بقائمة التدفقات النقدية	تقديم بيانات تساعد في تفسير الفجوة بين صافى الربح وصافى التدفقات النقدية
3.علاقة قائمة الدخل بقائمة التغيرات في حقوق الملكية	تقديم بيانات تساعد في تحديد توزيعات الأرباح للمساهمين وتكوين الأرباح المحتجزة والإحتياطات

المصدر : إعداد الباحث مايو /2017م

مما سبق يلاحظ الباحث أن القوائم المالية الأساسية توفر بيانات ومعلومات مالية , معقولة للمستخدمين , بما يحقق أهداف المحاسبة من توصيل البيانات والمعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات الإقتصادية , والإستثمارية , كما أنها توفر بيانات تساعد في عملية التخطيط الإستراتيجي القومي , إذا ماتم تحليل القوائم المالية مرتبطة مع بعضها البعض.

الفصل الثاني

مفهوم السياسات المحاسبية وانواعها

يتكون من المباحث الأتية :

المبحث الأول : مفهوم السياسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية.

المبحث الثاني : سياسات معالجة أسعار فروقات الصرف ومفهوم التصخم .

مفهوم السياسات المحاسبيه واثرها على القوائم المالية

1. تعريف السياسة : policy :

(أ) تعريف السياسة لغة : من الفعل ساس , يسوس , سياسة , بمعني دبر , وأهتم , وراعى , وتولى , يقال ساس الرجل الدواب : أى اهتم بتربيتها وترويضها والإعتناء بها وساس الرجل الناس : أى : تولى تدبير أمور الناس وتصريفها . [149]

(ب) تعريف السياسة إصطلاحاً :

هي مجموعة القواعد والإجراءات والطرق والأساليب التي يصدرها الشخص , بهدف معالجة الأمور وتسييرها . [150]

(ج) تعريف السياسة المحاسبية : Accounting Policy:

هنالك عدة تعاريف للسياسة المحاسبية منها : فقد عرفت بأنها : (المعايير الصادرة عن هيئات مهنية معترف بها). [151]

---

[149]) الإنترنت : الثلاثاء : 2017/6/20م الساعة 10:30ص معجم المعاني ,www.almaany.com .
[150]) الإنترنت : الثلاثاء : 2017/6/20م الساعة 10:30ص معجم المعاني ,www.madoo3.com.

وعرفت بأنها : (عبارة عن المبادئ المحددة والقواعد والأعراف والأحكام والممارسات المتبعة لدى المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية).[152]

وعرفت بأنها :(مجموعة من أدوات التطبيق العملي ؛ التي تستخدمها وفق المبادئ والأعراف والقواعد المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً).[153]

وعرفها الدكتور عباس مهدى الشيرازى بأنها :(هي مجموعة أدوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية).[154]

مما سبق يرى الباحث أن السياسات المحاسبية هي مجموعة القواعد التي تستند عليها المعالجات المحاسبية , وأن هذه القواعد قد تعارف عليها جمهور كبير من المحاسبين , حيث أصبحت متفق عليها ومقبولة قبولاً عاماً , كما أنها تمتاز بالآتي:

1. يستخدمها المحاسبون , منذ أزمان بعيدة , وكانت وليدة الحاجة .
2. يحتاج إليها في عمليات الإثبات بالدفاتر والسجلات المحاسبية.
3. يحتاج إليها عند إعداد القوائم والتقارير المالية , في نهاية الفترة المالية .
4. إختيار أي سياسة محاسبية دون الأخرى , ينتج عنه تأثيرات متباينة على الدخل والقوائم المالية.

2. تعدد البدائل والسياسات المحاسبية:

إن من المشاكل التي تثار حول الفكر المحاسبي تعدد وإختلاف البدائل والسياسات المحاسبية , والتي تعتبر كلها بدائل أو سياسات متعارف عليها , ومقبولة قبولاً عاماً بين المحاسبين , ومن أمثلة تعدد السياسات المحاسبية في المجالات المختلفة مايلي:[155]

(أ) في مجال الإستهلاك :

---

[151] Mccullers.D.L, and shroeder.R. Accounting Theory – Text and Reading, (New york: john wiley and sons, 1987, p 23.نقلاً من د. عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن , مرجع سابق ص 56 .

[152] د.يوسف محمود جربوع , ود سالم عبد الله حلس, **المحاسبة الدولية** : (عمان , مؤسسة الوراق للنشر , 2002م), ص 206.

[153] د. فارس جميل الصوفي , **المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالى** ,(عمان : دار جليس الزمان , 2012م), ص 62 .

[154] د. عباس مهدي الشيرازي , **نظرية المحاسبة** , (الكويت : ذات السلاسل , 1990م) , ص 100.

[155] **المرجع السابق** , ص ص 31 – 32 .

1. طريقة القسط الثابت .
2. طريقة وحدات الإنتاج.
3. طريقة القسط المتناقص.
4. طريقة مجموعة أرقام السنوات.
5. طريقة القسط المتزايد .
6. طريقة النفاذ .
7. طريقة التحميل الفورى.
8. طريقة وحدات الإنتاج.
9. طريقة الدفعات السنوية .
10. طريقة إعادة التقدير.
11. طريقة الإستبدال.
12. طريقة إستهلاك المجموعات المتماثلة .
13. طريقة إستهلاك المجموعات غير المتماثلة.

(ب) : في مجال المخزون السلعي :

1. طريقة التمييز المحدد .
2. طريقة الوارد اخيراً صادر أولاً .
3. طريقة الوارد أولاً ,صادر أولاً .
4. طريقة متوسط التكلفة.
5. طريقة أساس التكلفة المتغيرة .
6. طريقة أساس التكلفة الكلية .
7. طريقة صافي القيمة البيعية .

(ج): في مجال الإيرادات :

1. تحقيق الإيرادات على أساس اتمام الإنتاج .
2. تحقق الإيرادات أثناء الإنتاج.

3. تحقق الإيرادات عند البيع.
4. تحقق الإيرادات عند التحصيل.

(د) : في مجال الربح .

1. أساس الربح الشامل .
2. أساس ربح النشاط الجاري .
3. أساس الربح قبل الضرائب .
4. أساس الربح بعد الضرائب. [156]

(هـ) : في مجال تكاليف الأبحاث والتطوير:

1. طريقة الإحتياطي من المورد **Reserve recognition**
2. طريقة الجهود الناجحة**Successful efforts**
3. طريقة التكلفة الكلية **full cost**

(و) : في مجال القوائم المالية الموحدة :

1. طريقة الملكية .
2. طريقة التكلفة .
3. طريقة السوق.

(ز) أما في مجال أسس القياس والتقييم المحاسبي فهناك أيضاً سياسات محاسبية متعددة , من أمثلتها :

1. في مجال رسملة الناتج من الأصول المستأجرة .
2. مجال معالجة أثر تقلبات الأسعار.
3. مجال نظرية التكاليف.
4. مجال التفرقة بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية.
5. مجال المحاسبة عن المسئولية الإجتماعية . [157]

---

[156]) **المرجع السابق** , ص ص 31 – 32 .
[157]) **المرجع السابق** , ص ص 31 – 32 .

مما سبق يلاحظ الباحث تعدد السياسات المحاسبية , لمعالجة الظاهرة الواحدة , كما أن هذا التعدد يعطي نتائج متباينة , ويؤثر على الدخل المحاسبي , والقوائم المالية , عليه ولتحقيق أهداف البحث فأن الباحث يقتصر على دراسة الآتي :

1. السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في حساب الإهلاك.
2. السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون.

أولاً : السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في حساب الإهلاك:

(أ) تعريف الإهلاك لغة : Depreciation: الهلاك من الفعل هلك , يهلك , هلاكاً , بمعني ذهب وزال , ومات , وفنى , قال سبحانه وتعالى ژ
ژالحاقة (28 , 29) أي ذهب سلطاني وزال .

وقال الله سبحانه وتعالى , وجل ذكره وتثاوه : ژ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ژغافر 34 .

وقوله سبحانه وتعالى : ژ ٹ ٹ ٹ ژ أي حتى إذا مات , وأما الإستهلاك فهو من صيغة أستفعل للفعل هلك وأصل المعنى واحد . [158]

(ب) تعريف الإهلاك المحاسبي إصطلاحاً : يعرف الإهلاك بأنه :(النقص التدريجي على مدار العمر الإنتاجي الإفتراضي). [159]

كما يعرف الإهلاك بأنه : (توزيع تكلفة الأصل على عمره الإنتاجي , ليحمل على الفترة المختصة وفق أساس الإستحقاق ,خصماً على إيرادات نفس الفترة).[160]

ويعرف الإهلاك بأنه : (عملية توزيع تكلفة الأصل على مدار عمره الإنتاجي, باستخدامأسلوب منظم ورشيد) . [161]

---

[158]) الإنترنت : الأربعاء 2017/6/21م الساعة 12:45 ص معجم المعاني www.almaany.com.
[159]) يوسف محمود جربوع , **نظرية المحاسبة** ,(البلد غير موضح : د. يوسف محمود , 2014م) ص 153.
[160]) د. وليد ناجي الحيالي , **أصول المحاسبة المالية**, (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة, 2007م) جزء 2 , ص 69 .
[161]) د. طارق عبد العال حماد , **مبادئ المحاسبة المالية** , (الإسكندرية : الدار الجامعية , 2007م), ص 382.

وعرف الإهلاك أيضاً بأنه : (مقدار النقص التدريجي , في قيمة الأصل الثابت , نتيجة الإستعمال , او التقادم , او معني المدة). [162]

مما سبق يرى الباحث أن الإهلاك هو : توزيع تكلفة الأصل , في شكل مصروفات دفترية , لمقابلة النقص التدريجي , في قيمة الأصل , بهدف المحافظة على الطاقة الإنتاجية والتشغيلية , ومن ثم المحافظة على رأس مال المنشأة .

(ج) خصائص مصروف الإهلاك: تتمثل في الآتي : [163]

1. لايعتبر الإهلاك تدفق نقدى , إنما هو إعتراف بأنه جزء من النفقات يخص الفترة المالية.
2. لايعتبر الإهلاك طريقة لتقييم الأصول الثابتة , بل هو طريقة تحدد القيمة الدفترية المتبقية في الأصل الثابت .

(د) اسباب الإهلاك: Causes of Depreciation

هنالك سببان لإهلاك الأصول الثابتة تتمثل في الآتي :

1. الفناء المادى : Physical Deterioration:

تتعرض الأصول الثابتة للفناء المادي , بسبب عامل الزمن الذى يؤدي إلى نقص قيمة الاصل , بجانب الاستخدام, وإذا أستخدمت الشركة سياسة جديدة للصيانة , فإن ذلك يؤدى إلى زيادة العمر الإنتاجي للأصل , ولكن لايحول من التخلص من الأصل في يوم من الأيام . [164]

2. التقادم التقني :Obsolescence :

تقادم الأصل الثابت يشير إلى أن الأصل من حيث التطور والقدرة على الإنتاج , أصبح ضعيفاً أمام الأصول المنتجة حديثاً , أو أن الأصل القديم أصبح غير إقتصادياً مقارنة بالأصول

---

[162]) د. أحمد صلاح عطية , **مرجع سابق** , ص 420.
[163]) مامون أبوزيد على , طرق إهلاك الأصول الثابتة وأثرها على أسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2009م , ص 46.
[164]) فالتر ميحس , وروبيرت ميحس , **المحاسبة المالية** , (الرياض : دار المريخ , 1995) , ص 622.

الحديثة , مما يعني حاجة المنشأة في استبدال الأصل القديم بأصول جديدة وحديثة ومتطورة . [165]

تجدر الإشارة أن الأصول الثابتة قد تتعرض إلى الحوادث Accidents أو الكوراث Disasters مثل نشوب حريق يؤدي إلى النقص في المنافع الإقتصادية للأصول الثابتة , وبالتالى فإن عامل الحوداث ,يعتبر سبباً اخر لأسباب الإهلاك. [166]

(هـ) العناصر المحددة لإحتساب الإهلاك:

تتمثل العناصر المحددة للإهلاك في ثلاثة عناصر رئيسية وهي : [167]

1. تكلفة الأصل : Cost of Assets

التي تتمثل في تكلفة الشراء والنفقات الأخرى , حتى يكون صالح للاستخدام.

2. العمر الإنتاجي للأصل Useful life

ويعني عدد السنوات المقدر فيها استخدام الأصل الثابت, الذي الذى يتمثل في عدد السنوات التي تتوقع المنشأة أن تنتفع خلالها بالأصل , وهي مسألة تقديرية .

3. قيمة النفاية :Salvage Value

وتعرف الخردة بأنها النفايا المختلفة في نهاية الحياة الإنتاجية للأصل , أو القيمة الصافية التي ينتظر الحصول عليها عن بيع الاصل.

وقيمة النفاية هي القيمة التي تحصل عليها الشركة مقابل التخلص من الأصل , ويطلق عليها أحياناً , بقيمة الخردة **The Resident Value** وتساعد قيمة النفاية , في تقليل التكلفة التي يجب تحميلها على سنوات العمر الإنتاجي للأصل والتي تسمي بالتكلفة المستهكلة.

(و) طرق حساب الإهلاك:Methods of Computing depreciation

---

[165]) مأمون أبوزيد على , **مرجع سابق** , ص 49.
[166]) عيسى محمد أبو طبل ,**دراسات في المراجعة** , (القاهرة : دار الثقافة العربية , 1991م) , ص 12 نقلاً من مأمون أبوزيد على,مرجع سابق , ص 85..
[167]) وابل بن على الوابل , **أسس المحاسبة** , (الرياض , وابل بن على الوابل , 1422هـ) , ص 312.

هناك العديد من طرق حساب الإهلاك للأصول الثابتة يتناول الباحث أهمها فيما يلى:

1. طريقة وحدات الإنتاج :Units – of – Out put methods :

تقوم هذه الطريقة على أساس ربط أعباء الإهلاك, بالإنتاج المتحصل عليه من الأصل , من خلال توزيع تكلفة الأصل على أساس عدد الوحدات المنتجة , بدلاً من العمر الإنتاجي المتوقع , وتصبح هذه الطريقة مقبولة عندما تكون عدد الوحدات المنتجة قابلة للقياس , كما هو الحال في شركات الطيران , حيث يرتبط إهلاك الطائرة كأصل ثابت , بعدد ساعات الطيران .

وكما هو أيضاً في مشروعات النقل البري , حيث يرتبط إهلاك الشاحنات , بعدد الكيلو مترات المقطوعة , أو في بعض الألات والمعدات الحديثة , التي يوجد بها حاسبات إلكترونية توضح عدد الوحدات المنتجة . [168]

2. طريقة القسط الثابت : Straight – line method

تعتمد هذه الطريقة على أساس عنصر الزمن , من خلال تقدير العمر الإفتراضى للأصل , بالإضافة إلى تقدير قيمة الخردة حيث يتم حساب الأصول الثابتة , على إفتراض تساوى الفترات المحاسبية , في الإستفادة من مخزون منافع الأصل , ويتم حساب قسط الإهلاك الثابت عن طريق طرح القيمة التخريدية للأصل من تلكفة الأصل الثابت , ثم قسمته على العمر الإفتراضي للأصل . [169]

(ز) طرق الإهلاك المعجل :Accelerated depreciation methods:

وهي الطرق التي يكون فيها مقدار الإهلاك كبيراً نسبياً في السنوات الأولى من استخداماالاصل , ثم يتناقص تدريجياً مع مرور السنوات , ومن هذه الطرق الآتي :

1. طريقة القسط المتناقص Declining-Balance methods:

---

[168]) د. طارق عبد العال حماد , **مرجع سابق** , ص 427.
[169]) دونالد كبسو , وجيرى ويجانت , **المحاسبة المتوسطة** , (الرياض : دار المريخ , 1998م), ص 428.

طريقة القسط المتناقض هي إحدى طرق الإهلاك المعجل وتقوم هذه الطريقة على افتراض أن الأصل الثابت يتم الإنتفاع به , بصورة أكبر في الأعوام الأولى من حياته , حيث تقل كفاءة الأصل الإنتاجية بمرور الزمن . [170]

وطبقاً لهذه الطريقة يتم مضاعفة معدل إهلاك القسط الثابت , ويطبق هذا المعدل المضاعف على التكلفة القابلة للإهلاك (القيمة الدفترية) . [171]

2. طريقة مجموعة أرقام السنوات : Sum-of – The – years – Digits method:

طريقة مجموعة أرقام السنوات هي إحدى طرق الإهلاكالمعجل أيضاً , حيث يكون مقدار الإهلاك في السنوات الاولى أكبر من السنوات التالية لها , ويتم حساب الإهلاك وفقاً لهذه الطريقة على أساس احتساب مجموع أرقام سنوات العمر الإفتراضي للإصل , ثم يتم الحصول على قسط الإهلاك السنوي عن طريق حاصل ضرب تكلفة الأصل في عدد السنوات المتبقية من عمر الأصل , مقسومة على مجموع سنوات عمر الأصل. [172]

تأسيساً على ماتقدم يرى الباحث أن في حالات الإستقرار الأقتصادي , أو الإنكماش الإقتصادي , أنه من الأفضل للشركات إتباع طريقة وحدات الإنتاجUnits – of – out put بإعتبارها تمتاز بالدقة , والعدالة في توزيع تكلفة الأصل , أو أتباع طريقة القسط الثابت Straight-line بإعتبارها تسمح بإظهار أرباح عالية إلى حد ما , بالمقارنة بالطرق الأخرى , وبالتالي المحافظة على رأس المال .

أما في حالات عدم الإستقرار الإقتصادي , أو إرتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) , فإن طرق الإهلاك المعجل , المتمثلة في طريقة القسط المتناقض Declining-balanceوطريقة مجموع أرقام السنوات Sum-of- The – years Digits هما الأفضل في تقليل الآثار الناجمة عن ذلك , بإعتبار أنهما يستنفذان تكلفة الأصل بصورة أكبر في السنوات الاولى .

---

[170]) د. طارق عبد العال حماد , **مرجع سابق** , ص 424.
[171]) فالتر ميجبس , وروبيرت مجيس , **مرجع سابق** , ص 626.
[172]) د. طارق عبد العال حماد , **مرجع سابق** , ص 426.

يذكر أن طرق الإهلاك المعجل تؤدى زيادة مصروفات الإهلاكوبالتالى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة , مما يعني ملائمتها عندما ترغب المنشأت , في تخفيض الضريبة أو تأجيلها في حالة وجود معدلات ضريبية عالية .

ثانياً : السياسات والطرق المستخدمة في تقييم المخزون :

(1) مفهوم المخزون السلعي Inventory Concept:

يعرف المخزون بأنه : (مجموعة العناصر الملموسة , والمملوكة للوحدة الإقتصادية , التي تكون في شكل , بضاعة معدة للبيع , خلال النشاط العادي , أومواد ومنتجات تحت التشغيل مازالت في مرحلة الإنتاج , حتى تصبح معدة للبيع , أو مواد ومهمات تستهلك مباشرة في العملية الصناعية). [173]

(2) أهمية المخزون السلعي :

تنبع أهمية المخزون السلعي من الآتي :

أ- يعتبر من أهم مفردات وبنود الأصول المتدوالة في المنشأت التجارية , بإعتباره السلعة الأساسية , التي تشترى بهدف إعادة بيعها , لتحقيق الأرباح والإيردات الإيرادية .

ب- يعتبر من أهم مفردات وبنود الأصول المتداولة في المنشات الصناعية أيضاً , بإعتباره السلعة الأساسية , التي تستخدم في إنتاج وتصنيع السلع , ويتكون المخزون في المنشات الصناعية من الآتي :

1. المواد الخام Raw materials
2. البضاعة تحت التشغيل Work in process
3. البضاعة تامة الصنع Finished goods

ج- يكتسب المخزون أهميته من خلال أنه يعتبر من البنود المعدة للبيع ويمكن تحويله إلى نقدية سائلة في أقل من سنة مالية .

---

[173]) فالتر ميجس , وربيرت ميجس , **المحاسبة المالية** (الرياض : دار المريخ ,1995م), ص 556 .

د. التأثير على قائمة الدخل , وعلى قائمة المركز المالى , في حالة أظهار قيمته , بأقل , أو أكثر من القيمة الحقيقة (الإقتصادية) . [174]

(3). نظام المخزون الدورى ونظام المخزون المستمر :

Periodic Inventory system v.s perpetual inventory system

يشير نظام المخزون الدوري إلى تسجيل البضاعة المشتراه , ضمن حساب المشتريات , وفى حالة بيع البضاعة فإنه لايتم إحتساب تكلفة البضاعة المباعة , في تاريخ بيع البضاعة , عند كل مرة , إنما يتم إحتساب تكلفة البضاعة فقط في نهاية الفترة المالية , بعد الحصر والجرد الفعلي للمخزون .

وهذا النظام يتناسب مع الوحدات الإقتصادية , والشركات التجارية , التي تبيع سلعاً متعددة , بأسعار منخفضة كالصيدليات , ومنشأت بيع العدد والأجهزة والأدوات الصغيرة , بإعتبار أن نظام المخزون المستمر يستلزم الكثير من التكلفة والجهد .

أما نظام المخزون المستمر فيشير إلى إحتساب قيمة المخزون في كل لحظة تتم فيها بيع السلع أو المنتجات , ويتناسب هذا النظام مع الوحدات الإقتصادية , التي تبيع سلعاً باهظة الثمن , مثل منشآت بيع السيارات , ففي مثل هذه المنشآت يتم إحتساب تكلفة البضاعة المباعة , عند بيع كل سلعة . [175]

4. الجرد الفعلى لعناصر المخزون : Taking A physical inventory

تتطلب عملية الجرد الفعلي لعناصر المخزون , في نهاية كل فترة مالية خطوتان أساسيتان وهما :

أ- **الخطوة الأولى :** تحديد الكمية المتبقاه , من كل نوع من أنواع المخزون , ويطلق على هذه الخطوة , الحصر الفعلى للمخزون Taking The inventory وتواجه هذه الخطوة الإشكاليات التالية :

---

[174]) د.وليد ناجي الحيالى , **المحاسبة المالية** , الجزء2 , (عمان : دار الحامد , 1998م) , ص 133.
[175]) فالتر ميجس , وربيرت ميجس , **مرجع سابق** , ص 556 .

1. البضاعة بالطريق Good in transit ويتمثل الإشكال في هذه الخطوة , هل البضاعة التي مازالت بالطريق , تدخل في مخزون البائع , أوفي مخزون المشتري ؟

وللاجابة على هذا السؤال فإن الأمر يتطلب معرفة إذا ماتم نقل البضاعة على وسائل النقل الخاصة بالبائع فأن البضاعة تضاف إلى مخزون البائع , هذا في حالة المعاملات الداخلية .

أما إذا ماتم شحن البضاعة عبر الخطوط الجوية , أو المؤانئ البحرية , فإن الأمر يستلزم شروط الشحن .

فإذا كانت وسيلة الشحن (فوب Free on Board (F.O.B بمعنى تسليم وسيلة النقل عند نقطة الشحن Shipping Point , فحينئذ يصبح البائع غير مسئولاً عن البضاعة التي تم شحنها , عليه فإن البضاعة بالطريق تضاف إلى مخزون المشتري[176].

أما إذا كانت شروط الشحن هي : تسليم نقطة الوصول F.O.B Destination , أي تسليم المشتري , بمعني أن ملكية البضاعة لاتؤول إلى المشتري , إلا بعد إستلامها , ففي هذه الحالة , لايضاف المخزون إلى دفاتر المشترى , بينما يظل ضمن مخزون البائع. [177]

(2) بضاعة الأمانة لدى وكلاء المشروع : Consigned goods

بضاعة الأمانة المودعة , لدى وكلاء المشروع , تدرج ضمن مخزون الموكل , وإن كانت موجودة بمخازن الوكيل , بإعتبار أن ملكيتها لاتزال للمنشأة . [178]

(ب)الخطوة الثانية : ضرب الكمية المتبقاه في تكلفة الوحدة ويطلق على هذه الخطوة , تسعير المخزون Pricing the Inventory , ويتمثل الإشكال في هذه الخطوة , في تحديد ماهية طريقة تقييم المخزون الملائمة , بإعتبار أن هناك عدة طرق محاسبية لتقييم المخزون , لكل واحدة منها , أثر مباشر على قياس صافى الدخل , والميزانية العمومية . [179]

(5). طرق تقييم المخزون السلعي : Inventory valuation methods

---

[176]) أ.د وصفى عبد الفتاح أبو المكارم , **المحاسبة المالية المتوسطة** , (الإسكندرية , الدار الجامعية , 2000م), ج 1 , ص 337.
[177]) **المرجع السابق** , ص 337.
[178]) د. أحمد صلاح عطية , **مبادئ المحاسبة المالية** ,(الأسكندرية : الدار الجامعية , 2007م), ص 368.
[179]) فالتر ميحس , وروبيرت ميجس , **مرجع سابق** , ص 564.

هناك العديد من طرق تقييم المخزون السلعي , في نهاية الفترة المالية تتمثل في الآتي : [180]

أ- تقييم المخزون بالتكلفة .

ب- تقييم المخزون بسعر السوق أو التكلفة الجارية .

ج- تقييم المخزون بالتكلفة او بصافى القيمة البيعية أيهما أقل .

(أ) طرق تقييم المخزون بالتكلفة :

وتتمثل طرق تقييم المخزون على أساس التكلفة في الآتي :

1. طريقة التمييز المحدد : Specific Identification Methods

بمقتضى هذه الطريقة , يتم تسعير وحدات المخزون بالأسعار التي وردت في فاتورة الشراء , لكل وحدة من وحدات المخزون , ويتطلب هذا الأمر تمييز وحدات مخزون آخر الفترة , وفقاً لإنتمائها إلى مشتريات محددة .

وتعتبر هذه الطريقة ملائمة لدى المنشأت التي تتخذ من السلع غالية الإثمان , تجارة لها , مثل السيارات , والمجوهرات , أما بالنسبة للمنشات التجارية التي تتخذ من السلع قليلة الثمن ومتماثلة السلع , حرفة لها , فتعتبر قليلة الفائدة إلى حد ما . [181]

2. طريقة متوسطة التكلفة :Average cost Method

وفقاً لهذه الطريقة يتم تحديد أسعار مخزون آخر المدة , عن متوسط التكلفة , ومتوسط التكلفة هو الناتج عن طريق قسمة إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع , على عدد الوحدات المتاحة للبيع , ويسمى الناتج في هذه الحالة بالمتوسط المرجح لتكلفة الوحدة [182] . Weighted – Average unit cost

تاسيساً على ماتقدم يرى الباحث , أن طريقة متوسط التكلفة تعتبر الطريقة الأنسب والأكثر ملائمة , في حالة إتباعها , في تقييم المخزون السلعي , في حالات الإستقرار الإقتصادي , وعند وجود معدلات ضريبية معتدلة , وفي حالة الثبات النسبي للإسعار , بإعتبار أن هذه الطريقة تعتبر محايدة في تأثيرها على الدخل , وقائمة المركز المالي.

---

[180]) د. أحمد صلاح عطية , **مرجع سابق** , ص 371.

[181]) فالتر ميجس , وروبيرت ميجس , **مرجع سابق** , ص 566.

[182]) **المرجع السابق** , ص 567.

3. طريقة الوارد أولاً –صادر أولاً First- In , First out (FIFO)

تقوم هذه الطريقة على أساس أن وحدات البضاعة ,التي تم إقتناؤها أولاً تباع أولاً , عليه فإن مخزون آخر المدة , يمثل وحدات البضاعة التي تم إقتناؤها أخيراً , وبالتالي فإن مخزون آخر المدة يقيَّم بأحدث الأسعار , كما أن قيمة المخزون الظاهرة بالميزانية العمومية تعكس الأسعار الجارية السائدة في تاريخ إعداد الميزانية[183].

مما سبق يرى الباحث أن استخدام طريقة الوارد اولاً ,صادر أولاً (FIFO) تعتبر الطريقة الأكثر ملائمة عند إتباعها في تقييم المخزون السلعي في فترات الإنكماش الإقتصادي (أي وجود انخفاض في المستوى العام للأسعار), أو في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة, باعتبار أن هذه الطريقة تؤدى إلى تضخيم الأرباح عندما تكون الأسعار في حالة إرتفاع مستمر , وتقليل الأرباح عندما تكون الأسعار في حالة إنخفاض مستمر يرجع السبب محاسبياً لإرتفاع تكلفة البضاعة المباعة في حالة الإنكماش مقارنة بالطرق الأخرى , بسبب إنخفاض قيمة مخزون بضاعة آخر المدة فيكون هذا النوع من أنواع التخطيط الضريبي , حيث تقل الضريبة في السنوات الأولى ويتم تأجليها الى السنوات التالية.

4. طريقة الوارد أخيراً – صادر أولاً Last - In , First out (LIFO)

تقوم هذه الطريقة على أساس أن وحدات البضاعة ,التي تم اقتناؤها أخيراً تباع أولاً , عليه فان مخزون آخر المدة , يمثل وحدات البضاعة التي تم إقتناؤها أولاً , وبالتالى فإن مخزون آخر المدة يقيَّم بأقدم الأسعار , علماً بأن تسعير المخزون يتم بغض النظر عن التدفق الفعلي للبضاعة بالمخازن [184]

مماسبق يرى الباحث , أن استخدامطريق الوارد أخيراً – صادر أولاً (LIFO) تعتبر الطريقة الأكثر ملائمة , عند إتباعها في تقييم المخزون السلعي , في حالة الإرتفاع العام في مستوى الأسعار (التضخم) أو فى حالة وجود معدلات ضريبية عالية, بإعتبار أن طريقة الوارد

---

[183]) أ. خالد يوسف إبراهيم صالح , نموذج مقترح لترشيد الإختبار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي في ضوء العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2014م) , ص 81 .

[184]) فالتر ميجس , وروبيرت ميجس , **مرجع سابق** , ص 569.

أخيراً –صادر أولاً ,تؤدي إلى ظهور أرباح أقل نسبياً , مقارنة بالطرق الأخرى , مما يؤدي إلى تحفيض الضريبة .

(ب) تقييم المخزون بسعر السوق Market Value :

يعتبر تقييم المخزون بسعر السوق , مقبولاً في بعض الصناعات كالذهب والفضة , بإعتبار أن سوقها محدد مقدماً , كما أن القيمة السوقية , تعكس التقييم السليم للمخزون بغض النظر عن التكلفة , إلا أن التوصيات الصادرة من المنظمات المهنية والمجمعات المحاسبية , لم تعترف بعد باستخدام سعر السوق كبديل للطرق المحاسبية وتوصى فقط بالإفصاح عن أسعار السوق , وتوصي فقط بالإفصاح عن أسعار السوق , كمعلومات أضافية , في الهوامش والقوائم والتقارير المالية. [185] .

(ج) تقييم المخزون بصافى القيمة البيعية أو التكلفة أيهما أقل Lower of cost or market

طبقاً للتوصيات الصادرة عن المجامع والهيئات المهنية المحاسبية , فإنه في حالة إنخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون عن سعر التكلفة , يتعين تقييم المخزون على أساس التكلفة , أو صافي القيمة أيهما أقل , وهو تطبيق للمبدأ المحاسبي المعروف , مبدأ الحيطة والحذر . [186]

6. معيار المحاسبة الدولي رقم (2) :

تجدر الإشارة أن معيار المحاسبة الدولي رقم (2) Inventory تناول الجوانب الأساسية المتعلقة بالمخزون والذى يمكن تناوله في الأسطر التالية .

معيار المحاسبة الدولى رقم (2) : المخزون : Inventory

فيما يلى أهم ماجاء بمعيار المحاسبة الدولى رقم (2) المخزون Inventory[187]

(أ) هدف المعيار : Objective

---

[185]) د. أحمد صلاح عطية , **مرجع سابق** , ص 390.
[186]) **المرجع السابق** , ص 390.
[187]) أ.د محمود أبو نصار , ود جمعة حميدات , **مرجع سابق** , ص 66 .

تتمثل أهداف معيار المحاسبة الدولى رقم (2) المخزون Inventory في الآتي :

1. الأرشادات والقواعد اللازمة لتحديد تكلفة المخزون .
2. وصف كيفية الإعتراف بالمخزون كأصل من الأصول , أو الإعتراف به كمصروف للفترة المالية .
3. توضيح كيفية تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق .NRNNet realizable Value

(ب) نطاق المعيار : Scope :

يغطي المعيار البضاعة تامة الصنع , والبضاعة المعدة للبيع للمنشآت الصناعية والتجارية , والبضاعة تحت التشغيل , والمواد الخام .

لايغطي المعيار مايلي :

1. الأعمال قيد الإنشاء التي تعالج وفق المعيار المحاسبي رقم (11) عقود الإنشاء .
2. الأصول البيولوجية المرتبطة بالنشاط الزراعي التي تعالج وفق معيار المحاسبة رقم (41) الزراعة .

(ج) متطلبات المعيار الأساسية :

أولاً : مكونات تكلفة المخزون Cost Components:

تتكون تكلفة المخزون وفقاً لهذا المعيار فيما يلي :

أ. تكاليف الشراء وتوصيل المخزون وتشتمل على الآتي :

1. ثمن الشراء مطروحاً منه خصم المشتريات ومردودات المشتريات .
2. الرسوم الجمركية والضرائب .
3. مصاريف النقل والتخليص والمصاريف الاخرى .

ب. تكاليف تحويل المواد الخام الى سلع جاهزة أو شبه جاهزة .

(د) طرق تحديد تكلفة المخزون :

يتطلب المعيار رقم (2) تحديد تكلفة المخزون وفقاً لما يلي :

أ. طريقة التمييز المحدد (الحصر الفعلى) Specific Identification :

ب. الطرق الإفتراضية لتحديد تكلفة المخزون وهي :

أوجب المعيار استخدام طريقة الوارد أولاً –صادر أولاً FIFO أو طريقة المتوسط المرجح , لتحديد تكلفة المخزون , في الحالات التي لايمكن استخدام طريقة التمييز العيني , في حين لم يسمح المعيار باستخدام طريقة الوارد أخيراً – صادر أولاً LIFOوالتي كان يسمح بإستخدامها قبل العام 2003م , وذلك كون هذه الطريقة لاتتماشى , مع مفهوم القيمة العادلة , والتي تعتبر الإتجاه الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية .

(هـ) تقييم المخزون : Inventory Valuation :

عند إعداد القوائم المالية يتطلب المعيار تقييم المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value, أيهما أقل , وعند إنخفاض المخزون عن مبلغ التكلفة يتم الإعتراف بالفرق كمصروف هبوط أسعار المخزون , ويعترف به في قائمة الدخل . [188]

(و) متطلبات الإفصاح : Disclosure

يتطلب المعيار رقم (2) المخزون Inventory الإفصاح عما يلي :

1. السياسة المحاسبية المستخدمة في قياس المخزون بما في ذلك طريقة تحديد تكلفة المخزون .
2. القيمة الدفترية المسجلة للمخزون .
3. مقدار المخزون المعترف به , كمصروفات خلال الفترة . [189]

تأسيساً على ماذكر يرى الباحث أن معيار المحاسبة الدولي رقم (2) المخزون Inventory قد تناول الجوانب الأساسية للمخزون , من حيث المعالجات المحاسبية الملائمة , وتحديد مكونات تكلفة المخزون , وطرق تحديد تكلفته , إلا أن الباحث لايتفق مع ماتوصل إليه المعيار بمنع استخدام طريقة الوارد أخيراً – صادر أولاً (LIFO) Last- In , First – Out , بإعتبار أن هذه الطريقة , تعتبر طريقة يفضل استخدامها في حالات إرتفاع المستوى العام

---

[188]) **المرجع السابق** , ص 72 .
[189]) **المرجع السابق** , ص 75 .

للأسعار , وتعطي نتائج مرضية , حيث تؤدي إلى ظهور أرباح أقل نسبياً , وبالتالي تنخفض الضريبة وتتلقي مع أهداف ملاك المنشأة .

يذكر أنه في الولايات المتحدة الأمريكية تسمح التشريعات الحكومية للشركات باستخدام طريقة الوارد أخيراً –صادر أولاً LIFO في تحديد الدخل الخاضع للضريبة . [190]

المبحث الثاني

سياسات معالجة أسعار فروقات الصرف ومفهوم التضخم

إن المعاملات التجارية , والإستثمارات الأجنبية , والإنفتاح الإقتصادي في السنوات الأخيرة , أدى إلى سهولة تتدفق الأموال بين الأسواق العالمية , كما أن تقلبات أسعار الصرف

---

[190]) فالتر ميجس , وروبيرت ميجس , **مرجع سابق** , ص 571.

وأثر التضخم على القوائم المالية , للوصول إلى معرفة السياسات المحاسبية التي يصبح من الأفضل أستخدامها من قبل الإدارة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية .

تأسيساً على ماسبق ولتحقيق أهداف الدراسة يقوم الباحث بتناول الموضوعات الأتية:

أولاً : مفهوم التضخم وأنواعه.

ثانياً : أثر التضخم على القوائم المالية.

ثالثاً : مفهوم سعر الصرف وانواعه.

رابعاً :سياسات معالجة فروقات أسعار الصرف

أولاً : مفهوم وأنواع وأسباب التضخم

أ. مفهوم التضخم : (Inflation)

(1) تعريف التضخم لغة : التضخم لغة (ض,خ,م) أي ضَخُم , والجمع ضِخَام , ومعنى ضَخُم : عَظُم وغَلُظَ .

ويقال طريق ضخم , أي طريق واسع , والضخم من المياه : أي الثقيل , ومشروع ضخم أى : كبير , وضخم الأمر : أي بالغ في وصفه ونعته , والضخم ضده , اَلنُطُ و الهـ َزلُ , والضُمُر .

و (ض,خ,م) : مصدر تـَضَخَّم بمعنى زاد وازداد , ويقال : تضخمت ساقه ,إذا انتفخت وزادت حجماً . [191]

(2) تعريف التضخم إصطلاحاً :

من الصعب جداً وإيجاد تعريف موحد لمفهوم التضخم , يرجع السبب في اختلاف وجهات النظر والزوايا التي ينظر إليها كل كاتب , عليه فإن الباحث يعرض التعريفات الآتية:

يعرف التضخم بأنه:(الزيادة المتواصلة في مستوى السعر العام)[192]

ويعرف التضخم بأنه: (الزيادة في كمية المستوى العام لأسعار السلع والخدمات , مصحوباً بإنخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية)[193]

---

[191]) الأنترنت : الخميس 2017/5/18م الساعة 3:00 ص , معجم المعاني, www. al maany . com

[192]) د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر , **الإقتصاد الكلي** , (الرياض : دار الخريجين للنشر , 1417هـ) , ص 620

وعرفه البعض بأن التضخم : (هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي , تنتج عنه فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض) . [194]

كما عرفه الأستاذ مايكل أبد جمان بأن:(التضخم هو الإرتفاع العام في الأسعار) [195]

وعرفه الدكتور رمضان محمد و د. أسامة أحمد بان:(التضخم هو إرتفاع مستمر في المستوى العام خلال فترة زمنية معينة). [196]

كما يرى البعض أن التضخم هو: (الإنخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود).[197]

كما يرى أصحاب المدرسة النقدية الكلاسيكية أن التضخم ماهو إلا ظاهرة نقدية بحتة.)[198]

تجدر الإشارة بأن البعض يرى بأن تعريف التضخم الذى يشير أن التضخم هو : إرتفاع المستوى العام للأسعار Inflation is rising general level of Prices

ليس دقيقاً , بإعتبار أن الفترات التي ترتفع فيها بعض الأسعار لمنتجات محددة , فإننا نجد بعض المنتجات الأخرى في الإنخفاض. [199]

تأسيساً على ماتقدم يرى الباحث ان التضخم هو :(الإرتفاع المستمر في المستوى العام ؛ نتيجة للزيادة في كمية النقد المعروضة من غير ان تقابلها سلع وخدمات منتجة معادلة لها).

3) محددات التضخم :(

تتمثل محددات أو خطورة التضخم في الآتي :

---

[193]) د. جيمس جوارتيني , وريجارد أستروب , **الإقتصاد الكلى** , (الرياض , دار المريخ , 1998م) ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن , ص 213.

[194]) د. نبيل الروحى , **نظرية التضخم** , (الإسكندرية : مؤسسة , الثقافة الجامعية , 1984م), ط 2 , ص 19 .

[195]) مايكل أبدجمان , **الإقتصاد الكلى** , (الرياض : دار المريخ , 1983م , ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور , وأخرون ,) ص 364.

[196]) د. رمضان محمد مقلد و د. أسامة أحمد الفيل , **النظرية الإقتصادية الكلية**, (الأسكندرية : دار التعليم الجامعي , 2013م), ص298.

[197]) د. السيد السيرتي و د. على عبد الوهاب نجا , **الإقتصاد الجزئي** , (الأسكندرية : دار التعليم الجامعي , 2014) , ص 253.

[198] (Fellner , William : Towards a reconstruction of macroeconomic : problem of theory and policy , Washington , D.c : American Enterprise institute , 1978, pp:567 – 370.

[199](principle , problems and policies New york:McGraw- Hill eleventh edition , 1990, p 166Campbell . R.Mcconnell and Stanley L.Brue , Economics,

1. حدوث فوضى عامة , بإعتبار ان التسارع المستمر في الأسعار لا أحد يمكن أن يتحمله.An ever – accelerating Inflation is Intolerable لانه يتعلق ويشمل ويمتد ليصل إلى الضروريات التي لايصبر عليها الإنسان إلا لفترات محدودة .
2. حدوث إنهيار للنظام النقدي , وعدم الثقة في العملة الوطنية بإعتبار أن الأسعار (Rise) إذا كانت تتصاعد بشكل أسرع فأسرع. faster and faster فإن النظام النقدي Monetary Systems سوف ينهار بالكامل

ويعود الناس أو يفضلون إلى حد ما نظام المقايضةbarter Systemغير الفعال. (Inefficient)[200]

ب. انواع التصخم

هنالك أنواع عديدة من التضخم , وتعددت أنواع التضخم بسبب المصدر المسبب لها , يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1) التضخم المرتبط بالمصدر الإقتصادي:

وفى هذا الشأن هناك نظريتان رئيستيان للتضخم Theories of Inflationوهما

أ) التضخم بجذب الطلب Demand pull Inflation

وتشير هذه النظرية إلى أن التضخم الناشئ عن جذب الطلب هو التضخم الذي يزداد فيه الطلب الكلى بالشكل الذى يؤدي فيه إلى مستويات أعلى فأعلى للأسعار.

ب) التضخم بدفع النفقة : Cost push Inflation

وتشير هذه النظرية أن التضخم الناشئ عن دفع النفقة هو التضخم الذي يتناقص فيه العرض الكلي مما يسبب إرتفاعاً أعلى فأعلى في مستويات الأسعار.

وطبقاً لهذه النظرية فإن التضخم يعزى إلى الأعمال التي تقوم بها جماعات الضغط النقابية العمالية بهدف زيادة الأجور النقدية بشكل يفوق الزيادة الإنتاجية [201]

2) أنواع التضخم من حيث سرعة إرتفاع الأسعار أو حدة التضخم : ينقسم إلى أربعة انواع :

---

[200] (Paul wonnacot , and Ronald wannacot, Economics , New york : John and sons, 1990, Fourth edition p.235.

[201]) مايكل أبدجمان , **مرجع سابق** , ص ص 376 – 377

أ) **التضخم الأصيل :** وهو التضخم الذى يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلى زيادة معادلة في معدلات الإنتاج , الامر الذى يؤدي بدوره إلى إرتفاع الأسعار[202]

ب) التضخم الزاحف : Creeping Inflation

ويسمى أيضاً بالتضخم البطئ ويقصد به الإرتفاع البطئ, في الأسعار بنسبة (2-10%) ويحدث عندما يكون هناك زيادة في الطلب , بينما يكون العرض أو الإنتاج ثابت , ومستقر , مما يؤدي إلى إرتفاع عام في مستوى الأسعار من فترة إلى أخرى[203].

ج) التضخم الجامح Hyper Inflation

وهو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بمعدلات عالية بنسبة تزيد عن 50% شهرياً أي حوالي أكثر من 100% خلال العام , وتفقد النقود في هذه الحالة قيمتها بصورة شبه كلية [204]

د) التضخم المكبوت : Suppressed Inflation

ويسمى أيضاً بالتضخم المبكوت , وهو يحدث عندما يكون هناك إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار , ولكن تصاحبه قرارات سياسية تمنع من إرتفاع الأسعار , مثل قرارت التسعير الجبري للسلع الضرورية , أو عن طريق المنح , والإعانات لبعض فئات المجتمع [205]

3) أنواع التضخم من حيث أرتباطه بالقطاعات الإنتاجية :

ينقسم إلى قسمين : (206)

أ. **التضخم الإستهلاكي** : وهو الإرتفاع الذى يصيب أسعار السلع الإستهلاكية مما يحقق أرباحاً كبيرة في فترة مؤقتة لدى منتجي السلع الإستهلاكية.

---

[202]) أ. د . أسماعيل عبد الرحمن , ود حربى محمد موسي عريقات , **مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد الكلى** , (عمان : دار وائل : 1999م) , ص 153 .

[203]) , عبد الله الشريف عبد الله الغول, **موضوعات في الإقتصاد الكلي** , (الخرطوم , مطابع السودان للعملة ,2007م), مطبوعات جامعة أمدرمان الأهلية , ص 194.

[204]) **المرجع السابق** , ص 194.

[205]) أ.د أسماعيل عبد الرحمن , و د. حرين محمد موسي , **مرجع سابق** , ص 153.

[206]) د. ثامر علوان المصطلح , **علم الإقتصاد الجزئي والكلي**, (عمان : دار الإيام للنشر , 2015م) , ص 252.

ب. **التضخم الإستثمارى :** وهو الإرتفاع المستمر الذي يصيب أسعار السلع الإستثمارية أو الرأسمالية مما يحقق أرباحاً كبيرة في فترة زمنية مؤقتة لدى منتجى السلع الإستثمارية.

4) أنواع التضخم من حيث ارتباطه بالعلاقات الخارجية : ينقسم إلى قسمين: [207]

أ. **التضخم المستورد :** وهو التضخم الناجم عن إرتفاع أسعار السلع والخدمات في الأسواق الخارجية في دولة ما , بحيث تكون الدولة معتمدة عليها في عملية إستيراد السلع الإستهلاكية , والرأسمالية منها , مما يعني أن الدولة سوف تستورد التضخم من تلك الدولة الخارجية .

وتتمثل آثار التضخم المستورد في البلدان النفطية في الأتي :

1. أرتفاع تكلفة الإستثمار المحلي .
2. أرتفاع أسعار الأراضي.
3. التفاوت في توزيع الدخل.
4. النمو المفرط في الخدمات.

أما اثار التضخم المستورد في البلدان ذات العجز المالي فتتمثل في الآتي :

1. زيادة العجز في ميزان المدفوعات .
2. زيادة الديون الخارجية.
3. زيادة نفقات المعيشة.
4. زيادة التبعية الإقتصادية. [208]

ب. **التضخم المصدر :** وهو التضخم الناجم في إرتفاع السلع والخدمات في الدول الرأسمالية والدول الصناعية المنتجة الكبرى , والمتقدمة والتي تقوم بتصدير التضخم إلى الدول المستهلكة أو الدول النامية . [209]

---

[207]) الانترنت : الجمعة 2017/05/19م , الساعة 3:26 مساء www.m.ahewar . org. com.
[208]) االانترنت : الجمعة 2017/05/19م , الساعة 3:30 مساء www.m.ahewar . org. com.
[209]) د. ثامر علوان المصلح , **مرجع سابق** , ص 256.

5) التضخم من حيث الظواهر الإقتصادية : ينقسم إلى خمسة أنواع:

أ- **تضخم الأسعار :** وهو الإرتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات.

ب- **تضخم الدخل :** وهو التضخم الناشي من إرتفاع الدخول النقدية مثل إرتفاع الأجور والمرتبات وتضخم الأرباح.

ج- **تضخم التكاليف :** وهو التضخم الناشئ بسبب إرتفاع أسعار التكاليف التشغيلية للسلع والمنتجات.

د- **التضخم النقدى :** وهو التضخم الناشي من أزدياد الكتلة النقدية في بلد ما , بسبب الإفراط في إصدار العملة النقدية.

هـ- **تضخم الإئتمان :** يعرف الإئتمان عموماً بأنه (قابلية الحصول على الأموال مقابل التسديد في المستقبل)[210] أما تضخم الإئتمان المصرفي Inflation of Credit فيقصد به التضخم الناشئ بسبب أزدياد الحسابات الجارية للعملاء لدى المصارف التجارية بسبب الشيكات المسحوبة على الدولة ,فيكون هناك زيادة في وسائل الدفع ولاتقابلها زيادة في الإنتاج[211]

ج . أسباب التضخم :

أن الحديث عن أسباب التضخم لايختلف كثيراً عن الحديث عن أنواعه , تجدر الإشارة أن هناك ثلاثة نظريات مفسرة لاسباب ونشوء التضخم يمكن ذكرها على النحو الأتي :

1. نظريات الطلب: Demand pull Inflation : **[212]**

ترتكز نظريات الطلب في تفسيرها للتضخم على جانب الطلب , حيث تفترض أن السبب الرئيسي لتفسير ظاهرة التضخم هو وجود فائض الطلب (Excess Demand)[213] وأنصار نظرية الطلب مدرستان , متنازعتان , حيث تتثمل المدرسة الأولى في نظرية كمية النقود, أو المدرسة النقدية الكلاسيكية وأما المدرسة الثانية فتعرف بالمدرسة الكينزية.

---

[210]) الانترنت : الجمعة 2017/05/19م , الساعة04:01 www.Juhainanet.com.

[211]) الانترنت : الجمعة 2017/05/19م , الساعة04:01 www.ar.m. Wikipedia . Org.com.

[212]) د. أحمد رمضان نعمة الله وأخرون , **النظرية الإقتصادية الكلية** , (الأسكندرية , الدار الجامعية , 2003م) , ص ص 314 – 316.

[213]) الانترنت : الجمعة 2017/05/19م , الساعة 10:26 مساء www.cte, univ- setit. Dz.com

أ. تفسير التضخم وفقاً لكمية النقود :

تقوم هذه النظرية في تفسيرها لاسباب التضخم على فرضين أساسين وهما :

الفرض الأول : ثبات سرعة دوران النقود , أي أن النقود تستخدم فقط كوسيط للتبادل وليس كمستودع للقيمة , وهي بذلك تستبعد أى رغبة لأفراد المجتمع في الإحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة نقدية أو مدخرات.

الفرض الثاني : التوظيف الكامل : تفترض هذه النظرية أن الإقتصاد القومي يعمل عند مستوي التشغيل الكامل , عليه فإن أي زيادة في كمية النقود والإنفاق تقابلها زيادة مباشرة في إرتفاع المستوى العام للأسعار.

تجدر للأشارة أن أهم الإنتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود تتمثل في الآتي :

1. عدم صحة وواقعية الفرض الأول , الذي ينص على ثبات سرعة دوران النقود , وأن أفراد المجتمع لايرغبون في الإحتفاظ بالنقود في شكل أرصدة نقدية أو مدخرات .

يرجع السبب في كون أن الأفراد تتغير رغباتهم وميولاتهم من فترة إلى أخرى , فقد يرغب الأفراد الإحتفاظ بالأرصدة النقدية , في حالات وجود مخاطر إستثمارية متوقعة [214]

2. عدم صحة وواقعية الفرض الثاني , الذى ينص على التوظيف الكامل , وثبات حجم الإنتاج الكلي , يرجع السبب في كون أن حالة التوظيف الكامل يعتبر الحالة الإستثنائية , ومع افتراض أن هناك تشغيل كامل , فلا يعني هذا بأنه سوف ينعكس كلية على شكل إرتفاع في المستوي العام للأسعار , لأن مستوى التشغيل الكامل يؤدي أيضاً إلى زيادة الإنتاجية والعرض الكلي

(ب) تفسير التضخم وفقاً للنظرية النقدية الحديثة :

يتزعم هذه المدرسة الإقتصادي المشهور (ميلتون فريدمان)

---

[214]) **المرجع السابق** , ص 317.

صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في شكل مختلف , ووفقاً لهذه النظرية أن التضخم يحدث عندما تكون هناك زيادة مستمرة في عرض النقود , حيث تحدث علاقة طردية بين الزيادة في عرض النقود , والمستوى العام للأسعار من زاوية , وبين أرتفاع المستوى العام للأسعار ونصيب الوحدة المنتجة من زاوية أخرى [215]

2) النظرية الثانية : النظرية الكينزية :

أن سبب التضخم وفقاً لهذه النظرية هو حدوث زيادة في الطلب الكلي الفعال Effective Demand , بمعني أن الزيادة التي حدثت في الطلب الكلي لم تقابلها زيادة معادلة في العرض الكلي, مما أدى ذلك إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار. [216]

عليه فأن النظرية الكينزية تتفق مع النظرية الكلاسيكية في أن سبب التضخم حدوث زيادة في الطلب الكلي , غير أنهما يختلفان في السبب المؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي .

فوفقاً للنظرية الكلاسكية فأن السبب المؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي هو أحد مكونات الطلب الكلي.

يذكر أن مكونات الطلب الكلى تتمثل في:(الإستهلاك , والإستثمار, والإنفاق الحكومي , وصافي الصادرات) , تأسيساً على ماسبق يرى الباحث ويتفق مع الذين يرون أن زيادة كمية النقود تؤدي الى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي (الإستهلاك , والإستثمار, والإنفاق الحكومي , وصافي الصادرات) عليه فإن الباحث يتفق مع الذين يرون أن النظرية الكلاسيكية للتضخم حالة خاصة من النظرية الكينزية[217] .

3. نظريات العرض تفسير للتضخم وفقاً لنظرية دفع النفقة : Cost push inflation:

ترى نظرية دفع النفقة أن السبب الأساسي لحدوث التضخم هو أنخفاض العرض الكلي من السلع , حيث يؤدي بدوره إلى إرتفاع أثمان خدمات , عناصر الإنتاج مثل أجور العمال , وتكاليف المواد الإنتاجية , مما يؤدي إلى انخفاض أرباح المؤسسات والمشروعات التجارية ,

---

[215]) د. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون , **مرجع سابق** , ص 318.
[216]) د. السيد السيرتي , ود على عبد الوهاب نجا , **مرجع سابق** , ص 258.
[217]) د. رمضان محمد مقلد , ود . أسامة أحمد الفيل , **مرجع سابق** , ص 320.

الأمر الذى يؤدي إلى إعادة تسعير المنتجات بهدف زيادة الأسعار , ومن ثم يحدث التضخم . (218)

تجدر الإشارة أن البعض حاول التعرف على أسباب إرتفاع معدلات الاجور – غير ظروف الانتاج والطلب الكلي , فرأى بعضهم أن السبب الرئيسي في زيادة معدلات الأجور هو إحدى جماعات الضغط , المتمثل في النقابات العمالية ,التي تمارس ضغطاً مستمراً على رجال الأعمال , حتي يتم تحقيق الهدف المتمثل في زيادة الأجور العمالية.

ورأى فريق آخر أن إرتفاع الأجور يتوقف على أرباح المشروعات حيث تطالب النقابات العمالية بزيادة الأجور في الأوقات التي يحقق فيها رجال الأعمال أرباحاً عالية. (219)

4. تفسير التضخم وفقاً للنظرية الهيكلية :

يرى أصحاب هذه النظرية أن التضخم الذى يحدث في الدول النامية سببه الأساسي الإختلالات الهيكلية في البنيات الاقتصادية, الاجتماعية , والسياسية , وتتمثل هذه الإختلالات الهيكلية في الأتي : (220)

(أ) إختلال هيكل الإنتاج : يتمثل الإختلال , في هيكل الإنتاج , في الدول النامية , أن هذه الدول تقوم بصناعة وانتاج عدد قليل من المنتجات الأساسية أو المواد الأولية , كما أنها تعتمد في تغذية أسواقها على الدول المتقدمة .

ويكمن السبب المؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع والمنتجات , في إنخفاض صادرات الدول النامية لأي سبب من الأسباب , حيث تنخفض مباشرة , حصيلة الدول النامية من النقد الاجنبي , الأمر الذى يؤدي بدوره إلى إرتفاع سعر الصرف مما يؤدى إلى إرتفاع السلع والخدمات المستوردة (221)

(ب) إنخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية (خاصة الغذائية منها) :

---

218) د. محمد أحمد السيرتي , و د. أسامة احمد محمد الفيل , **الإقتصاد الكلي** , (الأسكندرية : مؤسسة روية للنشر , 2010م) , ص222
219) د. رمضان محمد مقلد , ود أسامة أحمد الفيل , **مرجع سابق** , ص 323
220) د. السيد السريتي , و د . عبد الوهاب نجا , **مرجع سابق** , ص 262 .
221) **المرجع السابق** , ص 263 .

يرجع سبب إنفخاض مرونة عرض المنتجات الزراعية , إلى أن الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية , ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجها , ممايؤدي إلى إرتفاع عام في مستويات أسعار المنتجات الزراعية وزيادة معدلات التصخم .

ويرجع السبب في انخفاض نمو معدلات المنتجات الزراعية الى تحيز السياسات الإقتصادية بالدول النامية ضد القطاع الزراعي , لصالح القطاعات الصناعية , والقطاعات التجارية , والخدمية الأخرى , كما أن معدلات النمو السكاني في معظم الدول النامية في أزدياد مُطَّرد [222]

(ج) الإختلالات في سوق العمل :

إن من أهم أسباب زيادة حدة التضخم , الإختلالات الموجودة في سوق العمل , المتمثلة في الزيادات المتكررة في الأجور النقدية لفئات العاملين بالدولة , دون أن تقابلها زيادة معتبرة في الإنتاج , وترجع أسباب زيادة الأجور النقدية إلى إعتبارات سياسية غالباً , وذلك عند محاولة الدولة أرضاء فئات معينة من المجتمع [223]

(د) طبيعة عمل التنمية :

إن الدول النامية في حاجة ماسة في إنفاق المال في مشروعات البنية الأساسية , يذكر أن الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية يؤدي إلى زيادة الدخول النقدية , دون زيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات في الوقت القريب , أو بما يسمى بفترة التفريخ , وهي الفترة التي تنقضى بين الإنفاق في المشروع إلى حين تحقق الأنتاج , وتأسيساً على ذلك فإن عدم المساهمة في الإنتاج , وزيادة الإنفاق , والدخول النقدية يؤدي إلى إرتفاع عام في مستويات الأسعار في الوقت العاجل , وبالتالي إزدياد حدة التضخم [224]

مما سبق يرى الباحث أن أسباب التضخم تتمثل في الآتي:

1. أن السبب الأساسي في زيادة حدة التضخم هوقيام البنوك المركزية بإصدار أو إعادة طباعة أوراق نقد جديدة) لا تقابلها سلع أو خدمات منتجة .

---

[222]) **المرجع السابق** , ص 263
[223]) د. رمضان محمد مقلد , ود . أسامة أحمد الفيل , **مرجع سابق**, ص ص 334 – 335 .
[224]) د. السيد السيرتي و د. على عبد الوهاب نجا , **مرجع سابق** , ص 264.

2. أن من أسباب زيادة حدة التضخم حيازة أفراد محددين, أو مؤسسات معينة, لكمية النقد المعروضة , مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق دون مبالاة لعملية تحديد الأسعار بدقة , مما يؤدي إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار .
3. أن من أسباب زيادة حدة التضخم انخفاض نمو معدلات المنتجات الزراعية , بسبب إرتفاع التكاليف التشغيلية من الوقود وغيرها , مما أدى إلى هجران كثير من الزراعيين لمهنة الزراعة , وتبديلها بحرف أو مهن أخرى .
4. أن من أسباب زيادة حدة التضخم أزدياد السلع المستوردة مقارنة مع السلع المصدرة , مما سبب عجز في النقد الأجنبي ويتمثل الحل في قيام البنوك المركزية بإعادة ضخ النقد الأجنبي Cash Infusion الموجود لديها كأحتياطيات بالبنوك الخارجية , على أن تكون عملية الضخ بكميات كبيرة وبشكل مستمر .

د.معيار المحاسبة الدولى رقم (29) التقرير المالى في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع. Financial Reporting in Hyperinflationary Economies

يمكن ذكر أهم ماجاء بالمعيار رقم (29) فيما يلي :

(1) هدف المعيار :Objective

يهدف معيار المحاسبة الدولى رقم (29) إلى بيان وتوضيح متى وكيف يتم إعادة عرض القوائم المالية , والتقرير عن الأحداث الإقتصادية للشركات التي تعمل في ظل إقتصاد يعاني من إرتفاع مفرط في المستوى العام للأسعار .

(2) نطاق المعيار : Scope

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية الأساسية , بما في ذلك القوائم المالية الموحدة للشركات القابضة , لأي منشأة تقدم تقاريرها المالية بعملة إقتصاد تضخم مرتفع .

(3) التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار :

لايعرف المعيار التضخم الجامح أو المرتفع Hyperinflation ولكنه يحدد الخصائص العامة , التي تشير إلى أن الإقتصاد المعني , يعاني من تضخم مفرط , أو مرتفع , وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

أ- عندما يفضل عامة الناس حفظ ثرواتهم , بالعملات الأجنبية المستقرة إلى حد ما , أو حفظ ثرواتهم في شكل أصول غير نقدية , بهدف المحافظة على القوة الشرائية .

ب- عندما يلجأ عامة الناس إلى تسعير السلع والخدمات , بالعملات الأجنبية , بدلاً عن العملة المحلية , أو تحديد الديون ومبالغ القروض بعملات أجنبية مستقرة نسبياً .

ج- عندما يتم تسعير المبيعات الآجلة , والمشتريات الآجلة بمبالغ عالية , متضمنة تعويض الخسائر المستقبلية المتوقعة , حتى لو كانت فترة الإئتمان قصيرة . [225]

د- عندما تصل معدلات التضخم التراكمية خلال فترة ثلاث سنوات إلى نسبة 100% أو أكثر .

(4) متطلبات المعيار : (226)

أ. إعادة عرض الميزانية العمومية المعدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية , يتطلب المعيار إعادة عرض بنود الميزانية , بوحدات قياس جارية بتاريخ الميزانية باستخدامالشركات المؤشر العام للأسعار ويفضل أن تستخدم المؤشر العام للأسعار للبلد الذى تقطن فيه الشركة .

ب. يصنف المعيار بنود القوائم المالية المراد أعادة عرضها على أساس المؤشر العام للأسعار إلى ثلاث فئات تتمثل في الأتي :

1) البنود النقدية : وهي البنود التي تبقى قيمتها الأسمية ثابتة مثل:(النقدية ومايعادلها , الذمم المدينة , الذمم الدائنة) , فهذه تبقى على ماهو عليه ولايجرى عليها تعديل.
2) البنود غير النقدية : المعدة على أساس التكلفة التاريخية ؛ يتم إعادة عرضها بمؤشر الأسعار العام , مثل الأصول الثابتة والمخزون السلعي .

---

[225]) د. محمد أبو نصار , و د. جمعة حيمدات , **مرجع سابق** , ص 434.
[226]) **المرجع السابق** , ص ص 435 – 436 .

3) إذا كان هناك بنود غير نقدية وكانت الشركة قد قامت بتقييمها بالقيم الجارية , مثل الإستثمارات المقيمة بالسعر السوقي , أو المخزون السلعي المقيم بصافى القيمة القابلة للتحقق , فهذه لايتم تعديلها وفق هذا المعيار , بإعتبارها مقيمة بالأسعار الجارية بتاريخ الميزانية العمومية.

مما سبق يلاحظ الباحث أن معيار المحاسبة الدولى رقم (29) : التقرير المالي في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع , تم فيه وصف التضخم الجامح Hyper inflation وصفاً دقيقاً , هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الباحث لايتفق مع المعيار في تعديل البنود غير النقدية باستخدام المؤشر العام للأسعار ,الذي ينص عليه المعيار , بإعتبار أن المؤشر العام للأسعار,لايمثل تمثيلاً كاملاً لجميع السلع والخدمات, لأن الزيادة التي تحدث في الأسعار لسلعة معينة , قد لاتحدث للسلع الأخرى , مما يؤدى إلى بيانات غير ملائمة لاتخاذ القرارت بالنسبة للمستخدمين .

عليه يرى الباحث استخدام المؤشر الخاص للأسعار , أو تكلفة الإستبدال لإعادة عرض البنود غير النقدية , باعتبارها تعطي نتائج واقعية ودقيقة وتعبر بصدق وعدالة عن الوضع الإقتصادي والمالي للمنشأة .

ثانياً : أثر التضخم على القوائم المالية :

تعتمد المحاسبة بوجه عام على إفتراض ثبات قيمة النقد , أو ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد , بسبب إعتماد مبدأ التكلفة التاريخية Historical cost principle , في عمليات القياس والتسجيل المحاسبى . [227]

ويعتبر مبدأ التكلفة التاريخية مقبولاً , في حالات فترات استقرار الأسعار , أما في حالات تغيرات الأسعار Changing Prices أو فى حالات التضخم فإن البيانات والتقارير المالية , تفقد الكثير من معناها ,بالنسبة للمستخدمين نظراً لتاثيرات التضخم على التغيرات العامة للأسعار general

[227]) أ.د أمين السيد احمد لطفى , **المحاسبة والمراجعة الدولية** , (الأسكندرية : الدار الجامعية ,2010م) , ص 189.

Price , والتغيرات الخاصة للأسعار Specific Price عليه فإن الباحث يتناول أثر التضخم على القوائم المالية فيما يلى :

(1) **أثر التضخم على قائمة الدخل : Inflation effect upon income statement:** يؤثر التضخم على قائمة الدخل بإعتبار أن الدخل هو الزيادة في المنافع الإقتصادية أثناء الفترة المحاسبية , نتيجة لمقابلة الإيرادات بالمصروفات. [228] فالبرجوع إلى نموذج قائمة الدخل , فإنه يحتوى على بنود أساسية تتمثل في بند المبيعات وتكلفة المبيعات, بالإضافة إلى إيرادت الفترة , ومصروفات الفترة المالية , ويتمثل أثر التضخم على قائمة الدخل في الأتي:

أ- **أثر التضخم على بند المبيعات :Inflation effect upon sales**

يكمن تأثير التضخم على بند المبيعات , فى إرتفاع مدخلات الإنتاج في فترات التضخم , مما يؤدى إلى إرتفاع تكلفة الوحدة الواحدة, والذى بدوره يؤدي إلى إرتفاع أسعار مبيعات المنتجات مما يؤدي إلى زيادة أجمالي المبيعات ومن ثم صافى المبيعات . [229] ويؤدى هذا إلى تحقيق أرباح عالية بخلاف الواقع .

ب. أثر التضخم على تكلفة المبيعات Inflation effect upon cost of good sold

يؤثر التضخم على بند تكلفة المبيعات, بإعتبار أن تكلفة المبيعات تتكون من بضاعة أول المدة Beginning Inventory , مضافاً إليها صافى المشتريات Net Purchases , مطروحاً منها بضاعة أخر المدة Ending Inventory .

مما سبق يلاحظ الباحث أن بند تكلفة المبيعات , يمثل مجموع قيم لعناصر مختلفة , وتم الحصول عليها من فترات زمنية مختلفة .

فبند بضاعة أول المدة , يمثل بضاعة أخر المدة للعام الماضي ؛ ففي ظل إرتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) , فإن تكلفة بضاعة أول المدة تظهر بأقل من قيمتها , مقارنة مع بضاعة آخر المدة , يرجع السبب لاختلاف القوة الشرائية لوحدة النقد للبندين.

---

[228]) أ.د أمين السيد احمد لطفى , **أعداد وعرض القوائم المالية** , (الأسكندرية : الدار الجامعية ,2008م) , ص 90

[229]) أ. نجوى محمد بحر الدين , أثر التضخم على القوائم المالية , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2003م , ص 111.

علاوة على ذلك فإن بند المشتريات , يمثل مشتريات تم شراؤها , فى فترات زمنية متعددة , مما يشير إلى عدم تجانس القيم النقدية لوحدة القياس النقدي [230]

تجدر الإشارة أن تكلفة المخزون آخر المدة , سوف تظهر بقيمة منخفضة إذا كانت طريقة التقييم هي الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO) .

مع بقاء الإيرادات Revenues على حالها , مما يؤدي إلى زيادة صافى الدخل Net income , وبالتالي ظهور أرباح وهمية أو صورية .

ج- أثر التضخم على الإهلاك: Inflation effect upon Depreciation:

يؤثر التضخم على احتساب قسط الإهلاك المحاسبي , بشكل يؤدي إلى انخفاض حجم المصروفات , بسبب انخفاض وتدني أقساط إهلاك الأصول الثابتة Depreciation of Fixed Assets المعتمدة على الأصول الثابتة , المسجل في الدفاتر المحاسبية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية , مما يؤدي إلى تحقيق أرباح صورية أيضاً .

يذكر أن أثر التضخم على الإهلاك يختلف باختلاف طرق احتساب الإهلاك, فطريقة الإهلاك المعجل فمثلاً تتحمل السنوات الأولى من تكلفة الأصل الرأسمالي , بمعدلات إهلاك أكبر يترتب على ذلك إلتزام ضريبي أقل , ومن ثم تحقيق وفورات ضريبية خلال السنوات الأولى, ويكون تأثير التضخم أقل . [231]

د. أثر التضخم على مصروف الضرائب: Inflation Effect upon Tax Expense يؤثر التضخم على مصروف الضرائب من خلال بقاء الإيرادات على حالها , للفترات الزمنية للأشهر الأخيرة من العام الحالي , عند وجود التضخم , مع انخفاض حجم المصروفات , نتيجة لانخفاض تكلفة المبيعات , وتدنى أقساط إهلاك الأصول الثابتة , الأمر الذى يؤدي إلى زيادة Increase Faked في صافي الدخل المحاسبي قبل الضرائب , مما يؤدي إلى تآكل رأس المال المدفوع , الأمر الذى يؤثر سلباً على حقوق الملكية , وإنخفاض القدرة الذاتية للتمويل , بسبب انخفاض المصادر التي تتحكم في الإستخدامات . [232]

(2) أثر التضخم على قائمة المركز المالى :

---

[230]) عبد الحكيم محمد أسماعيل , اثر التضخم على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين . , ص 43 – 44 .

[231]) أنور محمد الخليفة محمد أحمد , أثر التضخم على قرارات الإستثمار طويلة الأجل , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين . ص 121.

[232]) **المرجع السابق** , ص 44.

تضم قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية , مجموعة من الحسابات تتمثل في الأصول بأنواعها المختلفة , وحقوق الملكية والخصوم الثابتة والمتداولة , ويتمثل أثر التصخم على قائمة المركز المالي في الأتى:

أ. أثر التضخم على الأصول الثابتة: Inflation Effect upon Fixed Assets :

إن الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار؛ يظهر قيم وعناصر الأصول الثابتة , بقيم منخفضة عن قيمتها الحقيقية , علاوة على أن إهلاكها لايكفي لاستبدالها أو إحلالها . [233]

إن التعبير عن الأصول الثابتة بتكلفة شرائها , في فترات التضخم , يجعل الميزانية العمومية مضللة, ولاتعبر عن الحقيقة الإقتصادية , كما أن تجاهل أثر التضخم على عناصر الميزانية لايوفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات صحيحة , ويظهر المركز المالي بعيداً عن الواقع . [234]

كما أن ظهور الأصول الثابتة المقتناه منذ فترة زمنية طويلة, في الميزانية العمومية بقيم محاسبية تختلف عن قيمتها الحقيقية , في ظل إرتفاع الأسعار , تحت رقم واحد لكل عنصر تم أقتناء مفرداته , خلال فترات زمنية مختلفة , يفقدها صفة التجانس , بل يعتبر ذلك تجمعات لارقام فقط , بمعنى أن مبلغ أجمالي الأصل الظاهر بالميزانية العمومية , يمثل حاصل جمع عدد من القيم ذات وحدات قياس مختلفة في قوتها الشرائية . [235]

ب.أثر التضخم على الأصول المتداولة : Inflation Effect upon current Assetsعرف البعض الأصول المتداولة بأنها الأرصدة المحددة في النقدية أو أي أصول أخرى , متوقع تحويلها إلى نقدية اثناء السنة المالية (أثنى عشر شهراً)

Current asset could be defined as cash or any other asset that are reasonably expected be converted into Cash during twelve months [236]

---

[233]) محمد أحمد عبد الله , أثر التضخم على بينانات التقارير المالية لشركات المقاولات , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2013م – ص 68 .

[234]) زهير عبد السلام محمد أحمد , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان , ص ص 67 – 70

[235]) أ. نجوى محمد بحر الدين , **مرجع سابق** , ص ص 127 – 128 .

[236]) Abde rahman E.M. , Introduction to Accounting Khartoum , 2016, P33.

وتضم الأصول المتداولة عناصر نقدية وهي الحقوق الواجبة التحصيل في صورة عدد ثابت من الوحدات النقدية , مثل المدينون , وأوراق القبض .
والعناصر غير النقدية لاتمثل عنصر ثابت من الوحدات النقدية بل تختلف بإختلاف المستوى العام للأسعار[237]ويتمثل أثر التضخم على الأصول المتداولة فيما يلى :

1. **أثر التضخم على النقدية بالصندوق** والبنك **Inflation Effect upon Cash and Bank:** يؤثر التضخم على النقدية السائلة سواء كانت بالصندوق أو بالبنك حيث تتعرض النقود إلى انخفاض في قوتها الشرائية في ظل التضخم وينتج عن ذلك خسائر حيازة غير محققة . [238]
2. **أثر التضخم على المدينون وأورق القبض : Inflation Effect upon Debtors and Notes Receivable :**

يؤثر التضخم على المدينون Debtors, وأوراق القبضNotes Receiveable, في كون أن المدينون وأوراق القبض , يدفعون ماعليهم من ديون , والتزامات تجاه الشركة , بنقود ذات قوة شرائية منخفضة , ويمثل ذلك خسارة غير محققة , تتمثل في ضعف رأس المال العامل .

3. **أثر التضخم على المصروفات المدفوعة مقدماً Inflation Effect Upon Prepaid Expense :** مثل وثيقة التأمين المدفوعة , ولكن هذا التأثير يكون لصالح الشركة , يرجع السبب في كون أن الشركة دفعت مبالغ مالية للحصول على خدمات ومنافع مستقبلية بوحدات نقد ذات قوة شرائية منخفضة , ولاتزال الشركة تستمتع بالمنافع الخدمية المستقبلية .
4. **أثر التضخم على الإيرادات المستحقة : Inflation Effect upon Accrued Revenues:**

تتأثر الإيرادات المستحقة أيضاً بالتضخم , وينتج عن ذلك خسائر للشركة (Loss) , بإعتبار أن للشركة مبالغ مستحقة لدى الأطراف الأخرى , وسيتم تحصيل هذه المبلغ في فترات زمنية مستقبلية بوحدات نقد ذات قوة شرائية منخفضة

---

[237]) أ. نجوى محمد بحر الدين , **مرجع سابق** , ص 130.
[238]) أ. نجوى محمد بحر الدين , **مرجع سابق** , ص 130.

5. أثر التضخم على المخزون : Inflation Effect upon Inventory

من أمثلة العناصر غير النقدية المخزون السلعى Inventory ويتميز المخزون السلعي بعدم بقائه لفترات زمنية طويلة داخل المنشأة , لان الهدف منه المتأجرة Trading , ويتميز أيضاً بالتجدد , والحركة المستمرة , التي لاتسمح باتساع الفارق بين التكلفة التاريخية Historical cost للمخزون والقيمة الحالية للمخزون Current Value , في ظل الإرتفاع البطئ للأسعار . [239]

عليه فإنه من غير الممكن الإعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية لتقييم المخزون , في ظل التضخم ؛ حيث يظهر المخزون في الميزانية العمومية , تحت بند الأصول المتداولة Current Assets بأسم بضاعة آخر المدة Ending Inventory , بقيمة منخفضة , وتكون هناك فجوة بين تكلفته التاريخية وقيمته الحالية , وتزداد هذه الفجوة أو تنخفض , بحسب معدل دوران المخزن , وبحسب الطريقة المستخدمة في التقييم [240]

6. أثر التضخم على الإستثمارات قصيرة الأجل : Inflation Effect upon Short – Term Investment

تتأثر الإستثمارات قصيرة الأجل أيضاً بالتضخم , المتمثلة في محفظة الأوراق المالية حيث تظهر بالميزانية العمومية بقيمة أقل في الأسعار , وكان قد تم أقتناؤها , في الربع الأول من السنة المالية , الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في مخصص هبوط الأسعار .

ج : أثر التضخم على حقوق الملكية : Inflation Effect upon owners equity

يتمثل حقوق الملكية غالباً , في رأس مال الأسهم والأرباح المحتجزة وأرباح العام , والإحتياطات بأنواعها المختلفة .

ويؤثر التضخم في حقوق الملكية عندما تقوم الشركة بالتوسع في توزيعات الأرباح المعدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية , فإن أي توزيعات تجريها الشركة في ظل وجود أرباح

---

[239]) عبد الرسول حامد مهدى أحيمر , أثر التضخم المالى على بيانات القوائم المالية لشركات المقاولات , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , ص 96 .

[240]) د. طارق عبد العال حماد , **موسوعة معايير المحاسبة الدولية** , ,(القاهرة : دار وعام النشر غير موضحيين) ج 2 , ص, 241

مضخمة , فإنها سوف تؤدي إلى تآكل رأس المال نتيجة لإرتفاع قيمة تلك التوزيعات عن واقعها الإقتصادي [241]

كما أن قيم رأس المال المساهم والأرباح المحتجزة والإحتياطات المختلفة , تنخفض قيمتها التاريخية , عن قيمتها الحقيقية مما يعكس صورة غير حقيقية للمركز المالي للمنشأة [242]

د . أثر التضخم على الخصوم : Inflation Effect upon Liabilities

تعتبر الخصوم من العناصر النقدية الدائنة , وتنقسم الخصوم إلى خصوم طويلة الأجل , مثل القروض الطويلة الأجل و إلى خصوم قصيرة الأجل , تسمى بالخصوم المتداولة CurrentLiabilities , ومن أمثلتها الدائنون وأوراق الدفع وقروض قصيرة الأجل .

ففي ظل إرتفاع المستوى العام للأسعار تكون قيمتها الإقتصادية أقل من قيمتها التاريخية الظاهرة بقائمة المركز المالي .

حيث تقوم الشركة بسداد ماعليها من إلتزامات تجاه الدائنون وأوراق الدفع وأصحاب القروض , بوحدات نقد ذات قوة شرائية منخفضة وتتحصل الشركة بذلك على أرباح تسمى بمكاسب حيازة .

الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث خلافات بين المقرضين والشركة يصل الأمر أحياناً إلى إلغاء العقود المبرمة بينها [243] .

1. أثر التضخم على الإيرادات المقبوضة مقدما : Inflation Effect Advance Revenues:

يؤثر التضخم على الإيرادات المقبوضة مقدماً , في كون أن الشركة سوف تقدم خدمات ومنافع مستقبلية لصالح الأطراف الأخرى , في الوقت الذي قبضت فيه الشركة مبالغ نقدية تخص السنوات أو الفترات المالية المقبلة , بوحدات نقد ذات قوة شرائية منخفضة , مما يحقق خسائر حيازة للشركة ,يذكر أن الإيرادات المقبوضة مقدماً تعتبر من البنود النقدية الدائنة أيضاً .

2. **أثر التضخم على المصروفات المستحقة : Inflation Effect upon Accrued**Expenses : المصروفات المستحقة من البنود النقدية الدائنة وتتأثر

---

[241]) حامد عبد المعطي شعبان , مصداقية المعلومات المحاسبية في ظل التضخم , مجلة البحوث التجارية , كلية التجارة , جامعة الزقازيق , السنة الثامنة , المجلد الثامن , العدد التاسع والعاشر , القاهرة, ص 129.

[242]) أ. نجوى محمد بحر الدين , **مرجع سابق** , ص 131.

[243]) **المرجع السابق** , ص 131 .

بالتضخم أيضاً , وينتج عن ذلك مكاسب حيازة لصالح الشركة , بإعتبار أن الشركة سوف تدفع قيمة المصروفات المستحقة لصالح المستفيدين , في الفترة المالية المقبلة , والتي سوف تكون فيها القوة الشرائية للنقد منخفضة, في ظل استمرار إرتفاع المستوى العام للأسعار.

هـ .أثر التضخم على قائمة التدفقات النقدية : Inflation Effect upon Statement of Cash Flows:

تشتمل قائمة التدفقات النقدية على ثلاثة عناصر رئيسية , تتمثل في الأنشطة التشغيلية , والأنشطة الإستثمارية , والأنشطة التمويلية:

1. أثر التصخم على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

قاعدة أساسية : المعاملات التي تبوب كأنشطة تشغيلية , تشتمل على المتحصلات النقدية الآتية :[244].

أ- مبيعات السلع والخدمات .

ب- الفوائد الدائنة المحصلة

ج- إيردات الأسهم المحصلة

المدفوعات النقدية إلى :

أ- الموردين مقابل شراء البضاعة .

ب- الموظفين والعاملين مقابل خدماتهم.

ج- الغير (الضرائب , المصارف الإدارية والعمومية)

تجدر الإشارة أن هناك طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية , هما الطريقة المباشرة , والطريقة غير المباشرة , وأن الطريقتين يؤديان إلى نفس النتائج , أي في تحديد صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية , ويكمن الإختلاف في أن الطريقة المباشرة , يتم حساب صافي النقدية من الانشطة التشغيلية , عن طريق طرح المدفوعات النقدية من المتحصلات النقدية .

---

[244]) د. مسعود محمد الشرقاوى , **مرجع سابق** , ص 348 – 349.

فأحتفاظ المنشأة بالعناصر النقدية خلال الفترة المالية في ظل التضخم يعرضها لخسائر في القوة الشرائية .

واما الطريقة غير المباشرة ؛ فيتم حساب صافي النقدية من الأنشطة عن طريق تعديل صافى الدخل (المعد على أساس الأستحقاق)وفقاً للأساس النقدي .

علماً بأن صافي الدخل من النشاط التشغيلي هو نتاج مقابلة الإيرادات مقاسة بوحدات نقد جارية , مع مصروفات بعضها تاريخي , عليه فان الإعتماد عليه في ظل ظروف التضخم يؤدي إلى قرارت إدارية غير رشيدة مثل توزيعات الأرباح [245]

كما أن القائمة تفقد كثيراً من ملاءمتها كأساس لعلميات التبنوء , بالتدفقات النقدية المستقبلية [246]

2. أثر التضخم على التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية :

قاعدة اساسية : جميع المعاملات الخاصة ببيع وشراء الأصول الثابتة تبوب كأنشطة أستثمارية مثل :

أ- متحصلات بيع الأصول الثابتة .

ب- متحصلات بيع الإستثمارات المالية التي لا تقتصر في حكم النقدية .

ج- متحصلات القروض من الأطراف الأخرى .

المدفوعات النقدية بسبب :

أ- شراء الأصول الثابتة .

ب- شراء الأوراق المالية التي لاتعتبر في حكم النقدية .

ج- إقراض الأطراف الأخرى .

ففى ظل إرتفاع المستوى العام في الأسعار , فإن وحدة القياس المستخدمة في المحاسبة , وهي وحدة النقد , تنخفض قوتها الشرائية , وبما أن الفارق الزمنى بين عملية شراء الأصول الثابتة وبيعها , يعتبر فارق زمني طويل نسبياً , فإن عملية المقارنة في ظل التضخم تصبح غير مجدية وقليلة الفائدة إن لم تكن عديمة الفائدة أحياناً .

---

[245]) نجوى محمد بحر الدين , **مرجع سابق** , ص 144.

[246]) د. عباس مهدى الشبرازى , **مرجع سابق** , ص 893 .

وينطبق الأمر كذلك على بيع وشراء الإستثمارات المالية طويلة الأجل وعمليات الإقراض والإقتراض . [247]

3. أثر التضخم على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :

قاعدة أساسية : المعاملات التي تبوب كأنشطة تمويلية على النحو الأتي :[248]

أ- متحصلات من بيع أسهم راس مال الشركة نفسها (إصدار أسهم)
ب- متحصلات أصدار سندات , أو قبول أوراق دفع طويلة الأجل .

المدفوعات النقدية إلى :

أ- المساهمين كعائد على الأسهم .
ب- سداد السندات , وأوراق الدفع طويلة الأجل .
ج- شراء أسهم رأس مال الشركة نفسها (أسهم الخزانة Treasury stock)

تتأثر التدفقات النقدية من الأنشطة في حالة أصدار أسهم جديدة , تقل قيمتها الأسمية عن قيمتها الحقيقية , علاوة على ذلك فأن المتحصلات النقدية من القروض , تكون أقل مما كانت عليه , كما أن المدفوعات النقدية للمقرضين تكون أفضل مما كانت عليه لانه في ظل التضخم يكسب المقترضون على حساب المقرضون . [249]

ح.أثر التضخم على قائمة التغيرات في حقوق الملكية : Inflation Effect Upon Statement of Change in Equity :

قاعدة أساسية : المعاملات التي تدخل في حساب قائمة التغيرات في حقوق الملكية تشتمل على الأتي :[250]

1. فائض أو عجز إعادة التقييم .
2. ربح الفترة وتوزيعات الأرباح.

---

[247]) أ. نجوى محمد بحر الدين , **مرجع سابق** , ص 146.
[248]) د. مسعد محمد الشرقاوى , **مرجع سابق** , ص 348 – 349.
[249]) أ. نجوى محمد بحر الدين , **مرجع سابق** , ص 146.
[250]) د. محمد أبو نصار , ود جمعة حميدات , **مرجع سابق** , ص 55

3. الإحتياطات وصافى الزيادة أو النقصان في حقوق الأقلية .
4. إصدار أسهم جديدة او شراء أسهم الخزانة . [251]

ويؤثر التضخم على نتائج قائمة التغيرات في حقوق الملكية في عمليات المقارنة بين أرصدة 12/31 وأرصدة 1/1 أي بين أرصدة آخر المدة المقاسة بوحدات نقد ذات قوة شرائية مرتفعة , وبين أرصدة أول المدة المقاسة بوحدات ذات قوة شرائية منخفضة , مما يجعل عملية المقارنة عديمة الجدوي إلى حد ما.

مما سبق يلاحظ الباحث أن القوائم المالية الأساسية , وفى ظل أستمرار الإرتفاع العام في مستوى الأسعار , التضخم – Inflation تصبح مضللة إلى حد كبير, وأن إعتماد المستخدمين عليها , في إتخاذ القرارت الإدارية أو الإستثمارية أو التمويلية ,يؤدى قرارت غير رشيدة , وبالتالي الحاجة إلى نموذج محاسبي , يقلل من أثار التضخم الجامحHyper inflation على بيانات القوائم والتقارير المالية.

ثالثاً : مفهوم سعر الصرف وانواعه:

(1) مفهوم سعر الصرف The Exchange Rate Concept :

يعرف سعر الصرف بأنه: (عبارة عن نسبة تبادل العملة الأولى بالعملة الأخرى)[252]

ويعرف سعر الصرف بأنه:(عبارة عن علاقة سعرية بين عملتين : عملة وطنية وعملة أجنبية). [253]

---

[251]) د. رضوان حلوة حنان , **مدخل النظرية المحاسبية** ,(عمان : دار وائل , 2009م) , ص 125.
[252]) محمد مبارك مصطفى الإمام , نظم وسياسات سعر الصرف وأثرهما في التجارة الخارجية , رسالة دكتوراة في الدراسات المصرفية غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2013م , ص 26.
[253]) د. عبد الباسط وفا محمد , **المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي** , (القاهرة: دار النهضة العربية , 1998م) , ص 12 .

ويعرف سعر الصرف بأنه (هو ثمن كباقي الاثمان يتحدد بشكل أساسي بتفاعل قوى العرض والطلب) , بمعني عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية . [254]

تأسيساً على ماتقدم يرى الباحث أن سعر الصرف هو عبارة عن ثمن العملات الأجنبية مقاسة بالعملة الوطنية , حيث يعتبر مؤشراً لقياس مستوى الحالة الإقتصادية لبلد معين .

(2) أنواع سعر الصرف وفقاً للمفهوم الإقتصادي:

تنقسم أنواع سعر الصرف وفقاً للمفهوم الإقتصادي إلى ثلاثة انواع رئيسية وهي :

أ- **سعر الصرف الأسمى** : هو عبارة عن نسبة مبادلة عملة دولة , بعملة دولة أخرى , أو هو نسبة مبادلة عملتين , حيث تعتبر إحدى العملتين بمثابة سلعة والعملة الأخرى ثمناً لها . [255]

ويتحدد وفقاً للطلب والعرض في سعر الصرف في لحظة زمنية معينة , ويتغير سعر الصرف بإستمرار ,وفى بعض الأحيان يتغير سعر الصرف يومياً , أما بالتحسن الإقتصادي الذي يعني إرتفاع سعر الصرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية , وإما بالتدهور الإقتصادي الذى يعني إنخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية ,ينقسم سعر الصرف الأسمي إلى قسمين [256]:

القسم الاول : سعر الصرف الرسمي : ويشير إلى سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية .

القسم الثاني: سعر الصرف الموازي : ويشير إلى سعر الصرف المعمول به في الأسواق غير الرسمية والتي تسمى بالأسواق الموازية.

---

[254]) د. سمير فخرى نعمة , **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات** , (عمان : دار اليازوردي , 2011م) , ص 15 .

[255]) د. صفوت عبد السلام عوض الله , سعر الصرف وأثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات , (القاهرة : دار النهضة العربية ,2000م) , ص 25.

[256]) الإنترنت الخميس 2017/8/3م,5:53م www.democraticac.de

ب- **سعر الصرف الحقيقي :** هو سعر الصرف الذى يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية , وبمعني آخر هو نسبة الأسعار النسبية المحلية للسلع الداخلة في التجارة إلى أسعار السلع غير الداخلة في التجارة . [257]

ويقيس سعر الصرف الحقيقي درجة تنافس الدولة في الأسواق الدولية , فإن إرتفاع سعر الصرف الحقيقي يعد مؤشراً للأرتفاع النسبي لأسعار السلع الداخلة في التجارة وبالتالي يصبح هذا القطاع أكثر ربحية عن غيره من القطاعات الأخرى [258] .

ج- **سعر الصرف التوازني :** هو سعر الصرف الذي يكون متسقاً مع توازن الإقتصاد الكلى , أي أنه يمثل التوازن لميزان المدفوعات , عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي

(3) أنواع الصرف وفقاً للمفهوم المحاسبي :

ينقسم سعر الصرف وفق المفهوم المحاسبي إلى الأتي : [259]

(1) سعر الأقفال Closing Rate: هو سعر الصرف الجارى بتاريخ الميزانية العمومية.

(2) سعر الصرف الفورى Spot Exchange Rate: هو سعر صرف العملة الأجنبية للتسليم أو التبادل الفورى .

(3) سعر الصرف التاريخي : هو سعر الصرف في تاريخ المعاملة.

(4)العوامل المؤثرة في سعر الصرف :

هنالك عدة عوامل تؤثر على سعر الصرف تتمثل في الآتي : [260]

أ- **مستويات الأسعار النسبية :** ويتعلق هذا العامل بأسعار السلع المحلية , فعندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع أفتراض بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) , ينخفض الطلب على السلع المحلية , وتتجه سعر العملة الوطنية نحو الإرتفاع .

---

[257]) د. على توفيق الصادق ود. على أحمد البليل , ود محمد مصطفى عمران , **نظم وسياسات أسعار الصرف** , (أبو ظبي : أبو ظبى للطباعة والنشر , 2002م) , ص 164.

[258]) **المرجع السابق** 164

[259]) أ.د محمود أبو نصار , د. جمعة حميدات , **مرجع سابق** , ص ص 352 - 355.

[260]) مبارك مصطفى الإمام , **مرجع سابق** , ص ص29 – 30.

ب- **التعريفات الجمركية والحصص :** أن التعريفات الجمركية مثل الضرائب على السلع المستوردة والحصص والقيود على كمية السلع المستوردة , والتي تعتبر حاجزاً على التجارة الحرة تؤثر سلباً على سعر الصرف .

ج- **تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية :** أن تفضيل المستهلكين المحليين للسلع الأجنبية يسبب في زيادة الواردات مما يؤدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية في المدى الطويل , والعكس صحيح فإن تفضيل المستهلكين الخارجيين للسلع المحلية يتسبب في زيادة الصادرات وبالتالى إرتفاع العملة الوطنية في الفترة الطويلة.

د- **الإنتاجية :** يقصد بها قدرة الدولة على زيادة إنتاجية السلع , فكلما زادت إنتاجية السلع المحلية , والتي يمكن عن طريقها الإستغناء عن السلع الأجنبية فترتفع قيمة العملة الوطنية , وكلما قلت عدد الوحدات والسلع المنتجة كان هناك حاجة للإستيراد الخارجي فتنخفض قيمة العملة الوطنية.

(5) الأسباب التي تدعو إلى ترجمة وتحويل العملات : [261]

ترجع عملية ترجمة العملات بين مختلف الدول لمجموعة من الأسباب تتمثل في الآتي :

(أ) المعاملات التجارية :

أن قيام التعامل التجاري بين الأفراد والشركات في الدول المختلفة أدى إلى ظهور الصادرات والواردات من السلع المختلفة فظهرت حاجة المستوردين الذين لايملكون سوى العملات المحلية إلى العملات الأجنبية ليتمكنوا من شراء السلع من الخارج.

كذلك يحتاج المصدرون إلى تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المحلية ليتمكنوا من القيام بالنشاط التجاري الداخلي .

(ب) الإستثمارات الأجنبية:

إن قيام الإستثمارات الآجنبية في بلد مايؤدى إلى زيادة الطلب إلى عملة هذا البلد من أجل الإنفاق الإستثماري به .

(ج) القروض الخارجية :

---

[261]) **المرجع السابق** , ص 30.

عند قيام الدول أو الشركات بالإقتراض من دول خارجية أو بنوك خارجية , فعندما يحين موعد سداد الأقساط تحتاج الدولة أو الشركة الى عملة الدولة الخارجية أو البنك الخارجي , أو أي عملة أجنبية يتم الإتفاق بالسداد بها .

(د) المساعدات الاجنبية:

عندما تقدم بعض الدول الغنية مساعدات ومنح مالية لبعض الدول النامية , يكون هناك حاجة إلى تحويل العملات الأجنبية إلى العملة الوطنية .

(هـ) نفقات السفر والسياحة :

إن عمليات السفر , والسياحة , والإقامة , بين مختلف الدول يستلزم الحصول على العملات الأجنبية لتسير الإنفاق على العمليات التي تم السفر من أجلها . [262]

(و) الشركات التابعة والفروع :

قد تقوم الشركات التابعة بإعداد قوائمها المالية بالعملة الوطنية , والتي قد تختلف عن عملة الشركة القابضة وبالتالي الحاجة إلى ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة , وكذا الحال ينطبق على حسابات الفروع .

رابعاً : سياسات معالجة فروقات أسعار الصرف :

تتمثل سياسات معالجة وفروقات أسعار الصرف في تحديد بنود القوائم المالية وتصنيفها ومن ثم تحديد سعر الصرف الملائم استخدامه , وقد تناول معيار المحاسبة الدولى رقم (21) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية , عليه يتناول الباحث سياسات معالجة فروقات أسعار الصرف من خلال تناول معيار المحاسبة الدولي رقم (21) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

معيار المحاسبة الدولي رقم (21) : أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية The Effects of change in Foreign Exchange Rates

فيما يلى أهم ماجاء بالمعيار رقم (21) : [263]

---

[262]) **المرجع السابق** , ص 31.

1. هدف المعيار Objectives :

يهدف المعيار رقم (21) إلى تحديد أسعار الصرف الواجب استخدامها في عملية المعاملات التجارية التي تتم بعملات أجنبية , وأسعار الصرف الواجب استخدامها , لترجمة القوائم بعملة أجنبية .

2. نطاق المعيار : Scope :

يجب ان يطبق هذا المعيار على الأتي:

(أ) المحاسبة عن المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية , بإستثناء المعاملات التي تدخل تحت نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (9) ,ورقم(39) .

(ب) ترجمة نتائج أعمال وميزانية الشركات التابعة إلى العملة التي تعرض بها القوائم المالية للشركات القابضة.

3. التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار :

(أ) فروقات أسعار الصرف : Exchange Differences: هي الفروقات التي تحدث نتيجة تحويل مقدار محدد من وحدات عملة معينة إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة.

(ب) العمليات الأجنبية : Foreign operations :

هي العمليات التي تقوم بها الشركة التابعة , أو الزميلة , أو أي مشروع خاضع للسيطرة , أو أحد فروع الشركة , كنشاط رئيسي من عمليات التغشيل , وبالتالي فإن الاختلاف في أسعار الصرف يؤثر على البنود ذات الطبيعة النقدية , بخلاف صافي الإستثمار للشركة في ذلك النشاط . [264]

(د) العملة الوظيفية : Functional Currency:

هي عملة البيئة الإقتصادية الرئيسية التي تعمل بها الشركة وتنفذ عملياتها الرئيسية من خلالها , وهناك عدة عوامل تؤثر في تصنيف العملة الوظيفية تتمثل في الآتي :

---

[263]) أ.د محمد أبو نصار , ود. جمعة حميدات , **مرجع سابق** , ص 352.

[264]) د. يوسف محمود جربوع , ود سالم عبد الله حلس , **المحاسبة الدولية** ,(عمان , الوراق للنشر , 2002م) , ص 329.

1. العملة التي تؤثر بشكل رئيسي على السعر الذي تباع به البضائع والخدمات.
2. عملة البلد التي تؤثر قواه التنافسية على هيكل تسعير الشركة .
3. العملة التي تؤثر على تكاليف الشركة .
4. العملة التي تتم بها توليد الأموال .
5. العملة التي يتم بها الإحتفاظ بالمقبوضات من الأنشطة التشغيلية. [265]

(هـ) البنود النقدية : Monetary Items :

وهي النقدية التي تحتفظ بها الشركة , والأصول التي سيتم قبضها بمبالغ نقدية , أو الخصوم التي سوف يتم دفعها بمبالغ نقدية.

(و) صافى الإستثمار في شركة أجنبية : Operating Net Investment in A foreign : هي حصة الشركة التي تقوم بإعداد التقرير من صافي أصول الشركة التابعة أو الزميلة .

(ز) عملة التقرير : Spot Exchange Rate: هو سعر صرف العملة الأجنبية للتسليم , أو التبادل الفوري.

4. متطلبات المعيار تتمثل في الآتي : [266]

أ. يتم المحاسبة وفق معيار المحاسبة الدولى رقم (21) عندما تكون العملة والوظيفية هي عملة إقتصاد عالي التضخم .

ب. يتم إثبات المعاملات بالعملة الاجنبية بسعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة , ويمكن استخدام متوسط السعر فى حالة عدم وجود تضخم جامح.

ج. التقرير عن الأرصدة الواردة في القوائم المالية بتاريخ الميزانية العمومية اللاحقة كما يلى :

(1) البنود النقدية بالعملة الأجنبية تترجم سعر الأقفال .

---

[265]) عباس على ميزرا , وجراهام , جين . هولت , **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ,(عمان : وايلى,2011م) , ط 3 , ص ص 179 – 180.

[266]) أ.د محمد أبو نصار , د. جمعة حميدان , **مرجع سابق** , ص 353.

(2) البنود غير النقدية التي تتم أثباتها بالتكلفة التاريخية تترجم باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة .

(3) البنود غير النقدية المثبتة بالقيمة العادلة باستخدام السعر الذي كان قائماً عند قياس القيمة العادلة بأستخدام السعر الذي كان قائماً عند قياس القيمة العادلة.

5. الإعتراف بفروقات أسعار الصرف :

يتم الإعتراف بفروقات أسعار الصرف في بيان قائمة الدخل إذا نشأت الأرباح أوالخسائر من البنود النقدية , بإستثناء فروقات أسعار الصرف التي تنشأ من البنود النقدية الخاصة بالإستثمار بالشركات التابعة , التي يتم الإعتراف بها في القوائم المالية الموحدة , ضمن عنصر منفصل في حقوق الملكية.

(6) التحويل (الترجمة) إلى عملة العرض عند إعداد التقارير المالية: Translation to Presentation Currency

يقصد بالترجمة لعملة العرض قيام الشركة بعرض قوائمها المالية بعملة أخرى , بخلاف العملة الوظيفية .

وقد تكون عملة العرض المحلية للشركة أو أي عملة أخرى وذلك على النحو الآتي :

(أ) يمكن للمنشأة أن تعرض قوائمها المالية بأي عملة , وإذا كانت عملة العرض تختلف عن العملة الوظيفية , يتم تحويل قوائمها المالية إلى عملة العرض.

(ب) إذا لم تكن القوائم المالية بالعملة الوظيفية لإقتصاد مفرط (التضخم الجامح) , يتم التحويل بعملة العرض مع الإعتراف بجميع فروقات الصرف في بند منفصل من حقوق الملكية , ويكون التحويل على النحو الآتي :

شكل رقم (1/2/3) سعر الصرف المستخدم للترجمة

البند	سعر الصرف المستخدم للترجمة
الأصول والإلتزامات	سعر الأقفال بتاريخ الميزانية
بنود الدخل والمصاريف وبنود الدخل الآخر	أسعار الصرف في تاريخ حدوث المعاملة ويجوز استخدام متوسط الأسعار إذا لم يكن

	هناك تقلب كبير في أسعار الصرف

المصدر : أ.د محمد أبو نصار ود جمعة حميدات , مرجع سابق , ص 358.

(ج) أما إذا كانت الشركة تعاني من عملة أقتصاد مفرط , تضخم جامح فيتم ترجمة جميع البنود من الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات بسعر الأقفال بتاريخ الميزانية.

7. متطلبات الأفصاح : تتمثل في الآتي : [267]

(أ) فروقات أسعار الصرف الظاهرة في بند منفصل ضمن حقوق الملكية ومطابقة مبلغ فروقات الصرف هذه في بداية ونهاية المدة .

(ب) الإفصاح عن أي تغيير في العملة الوظيفية للشركة التي تعد التقارير وأسباب التغيير .

مما سبق يرى الباحث أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة ؛ يتطلب معرفة أنواع الصرف وفق المفهوم الاقتصادي , والمفهوم المحاسبي , ومعرفة العوامل المؤثرة فيه , كما يرى الباحث أن معيار المحاسبة الدولي رقم (21) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية , قد تناول الجوانب الأساسية المتعلقة بأسعار الصرف من توضيح المصطلحات الأساسية , وبيان الإعتراف بفروقات أسعار الصرف , وتحديد سعر الصرف اللازم أستخدامه في حالات الإستقرار النسبي للأسعار , وفي حالات الإقتصاد المفرط (تضخم جامح) , بدقة ووضوح تام.

---

[267]) **المرجع السابق** , ص 365.

الفصل الثالث

مصادر التمويل وأهداف الشركة الإستراتيجية

يتكون من المباحث الأتية :

المبحث الأول : مفهوم التمويل وانواعه ومصادره.

المبحث الثاني : مصادر التمويل عبر صيغ التمويل الإسلامية.

المبحث الثالث : أهداف الشركة الإستراتيجية والقرارات الإستراتيجية .

المبحث الأول

مفهوم التمويل وانواعه ومصادره

أولاً : مفهوم التمويل: Finance

أ. **مفهوم التمويل Finance لغة** : مأخوذ من تمويل الأموال , والمال لغة : من الميل , أي كل ماتميل إليه النفس ,وسمي الذهب والفضة مالاً , لأن الذهب والفضة تميل إليهم القلوب , والأنفس.

والمال أصطلاحاً : هو كل مايمكن حيازته والإنتفاع به . [268]

ويقال : أموَّله تمويلاً , أى زوده بالمال وأعطاه إليه , أو أنفقه عليه . [269]

ب. مفهوم التمويل إصطلاحاً :

يعرف التمويل بأنه :(كلفة ومصدر الأموال , وكيفية أستعمالها , وطريقة إنفاقها , وتسيير هذا الإنفاق) [270]

ويعرف التمويل أيضاً بأنه **:** (تدبير الأموال اللازمة , لتنفيذ البرامج والمشروعات , التي تتضمنها , خطط التنمية , سواء كانت هذه الأموال من مصادر داخلية أو خارجية) [271]

ويعرف التمويل بأنه :(إمداد الأموال اللازمة , في وقت الحاجة إليها). [272]

ويعرف التمويل بأنه:(تحديد كمية ونوعية الإحتياجات من الأموال , والبحث عن مصادر تمويلها , ثم الإختيار من بينها).[273]

ويعرف التمويل بأنه :(توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الإستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والإستهلاك) [274]

ويعرف التمويل بأنه :(تطبيق المبادئ والمفاهيم الإقتصادية عند إتخاذ القرارات المهمة ؛ التي تتمثل في قرارات الإستثمار (استخدام الأموال) وقرارات التمويل (زيادة رأس المال). [275]

ويعرف التمويل بأنه: (التنبوء بإحتياجات المنشأة المالية, ومن ثم التنبوء بمستقبل المصادر ؛ التي تلجأ إليها الإدارة , للحصول على الأموال اللازمة , لهذه الإحتياجيات) [276].

ويعرف التمويل بأنه : (فن وعلم إدارة الأموال , ويرتبط بنقل الأموال بين الأفراد فيما بعضهم البعض, عبر الأدوات والمؤسسات والأسواق). [277]

---

[268]) الإنترنت :2017/06/11م الأحد , الساعة : 10:58 مساء www.m.facebook.com.
[269]) الإنترنت :2017/06/11م الأحد , الساعة : 11:03 مساء www.Kenanonline com.
[270]) د. هادي مسلم , **مرجع سابق** , ص 12 .
[271]) أمية المهدي , محمد على , **دور مؤسسات التمويل الأصغر في تحقيق حدة الفقر في السودان** ,(رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2011م) , ص 10.
[272]) د. دريد محمد أحمد , الإستثمار , **قراءة المفهوم والأنماط والمحددات** , (عمان : دار أمجد للنشر , 2016م) ,ص 10.
[273]) د. خالد الرواي , ود . عبد الله عزت , **نظرية التمويل الدولى** ,(عمان : دار المناهج للنشر , 2000م) , ص 15 .
[274]) د. ميثم صاحب عجام , **نظرية التمويل والتمويل الدولى** , (بلد النشر غير موضح : دار زهران , 2001م) , ص31.
[275]) أ .د أسامة عبد الخالق الإنصارى , **الإدارة المالية** , (القاهرة : عام ودار النشر غير موضحين) ,ص 12.
[276]) د. جميل أحمد توفيق , **أساسيات الإدارة المالية** , (الإسكندرية : دار النهضة العربية , عام النشر غير موضح) , ص 39.

مما سبق يرى الباحث أن التمويل هو : (علم يبحث في معرفة مصدر ونوع وطريقة الحصول على الأموال اللازمة , لتنفيذ برامج المنشأة الإنتاجية , والتشغيلية, والتسويقية , بشكل يحقق لها الربحية profitability , والإستمرارية Concern Going)

ثانياً : أهمية وظيفة التمويل : Financing

للتمويل أهمية كبرى , فالتمويل هو أحد فروع النظرية الإقتصادية وتتضح أهمية وظيفة التمويل من الآتي :

1. المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية , عن طريق توفير رووس الأموال اللازمة , لإنجاز المشاريع , والمساعدة في القضاء على البطالة. [278]
2. المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية , من خلال معرفة مصدر التمويل الأفضل , أو نوعه , ممايساعد الشركة في الإستمرارية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية .
3. المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية , من خلال المساعدة في كيفية الإختيار للفرص الإستثمارية بين الفرص الإستثمارية المتاحة , وكذلك كيفية الحصول على الأموال اللازمة لزيادة الإستثمارات الموجودة .
4. أهمية وظيفة التمويل القائمة على وصف وتحليل أساليب وأنواع التمويل المتعددة , لتوفير إحتياجات الشركات والمنشأت , بأقل تكلفة ممكنة .
5. أهمية التمويل بسبب أنه أهم عامل من عوامل التنمية الإقتصادية والإجتماعية , بإعتبار أن عملية التنمية تتوقف على مدى قدرة الإقتصاد القومي على توفير الموارد اللازمة لتفنيذ برامج الإستثمار , التي تستهدف تنمية الخطط التنموية . [279]

ثالثاً : علاقة التمويل بالعلوم الأخرى : Relationship of finance and Other Science

إن علم التمويل Financing يشير للحصول على الأموال من مصادرها المختلفة , ويختص علم التمويل ويتداخل مع كثير من العلوم الأخرى ذات العلاقة , ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

1. علاقة علم التمويل بعلم الإدارة :

---

[277]) د. عبد العزيز محمد المخلافي , **أساسيات الإدارة المالية** ,(صنعاء : دار وعام النشر غير موضحين) , ص 6 .
[278]) الأنترنت : الاحد 2017/06/11م , الساعة 11:43 www.acct4arab.com
[279]) أميمة المهدي محمد على , **مرجع سابق** , ص 10.

تعرف الإدارة Management بأنها عملية التنبوء , والتخطيط , والتنظيم ,واصدار الأوامر , والتنسيق , والمراقبة .

To management is to forecast and plan, to organize, to command, to coordinate, and to Control.(280)

وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرسومة , ويتم تحقيق ذلك عن طريق الإدارات المتخصصة , والتي من بينها الإدارة المالية Financial Managementالتي تعتني بإدارة كل النواحي المالية بالشركة , بما فيها الحصول على التمويل من مصادره المختلفة , والتي هي جزء من الإدارة . (281)

2. علاقة علم التمويل بعلم الإقتصاد :

يعرف الإقتصاد Economics بأنه العلم الذى يبحث في تكلفة الفرصة البديلة Opportunity بهدف إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات , وتوزيعها التوزيع الأمثل بين أفراد المجتمع . (282)

ويلتقي علم التمويل بعلم الإقتصاد , بإعتبار أن علم التمويل يقوم بذات النهج من خلال البحث عن مصدر التمويل الأمثل , لتحقيق أهداف المنشأة المرسومة , كما أنه لايمكن القيام بوظيفة التمويل , إلا من خلال الإلمام بالمفاهيم الإقتصادية من قوانين العرض Supply , والطلب Demand, وتوازن الإسعار Equilibrium والتضخم Inflation وغير ذلك من الموضوعات المرتبطة بالمجال.

3. علاقة التمويل بعلم التسويق :

يعرف التسويق Marketing بأنه مجموعة الأنشطة التي تعمل , على إكتشاف رغبات العملاء أولاً , ومن ثم توفير المنتجات والسلع , بشكل يحقق للمؤسسة هدف الربحية , عن طريق سياسات التسويق المتمثلة في سياسات التوزيع Distribution policy وسياسة الترويج Promotion policy وسياسة التسعير Pricing policy(283)

وبما أن الوظائف الداخلية للمنشاة تتكامل من حيث الإنتاج , بتصنيع المواد , أو تقديم الخدمات , أوبيع المنتجات في شكلها النهائي , فإن التمويل يقوم بعملية توفيررأس المال والأموال اللازمة

---

(280) الإنترنت : الأثين 2017/6/12. تعريف هنرى فايول .read article www.sst5.com/

(281) فرد ويستون , ويوجين برجام , **التمويل الإدارى** ,(الرياض : دار المريخ , 1993م .) , ج 2 , تعريب ,د. عبد الرحمن دعالة بيلة , ص 19.

(282) الإنترنت : الأثنين 2017/6/12م , الساعة :8:49ص www.Wikipedia. Org

(283) الأنترنت : الأثنين 2017/6/12م الساعة :9صباحاً www.Wikipedia. Org

للقيام بعمليات الإنتاج , وتقوم عملية الإنتاج بدورها بتصنيع البضاعة أو الخدمات ؛ التي يتولى التسويق أمرها من خلال القيام بدروه من خلال تسعيرها , وترويجها وتوزيعها , وتوصيلها للمستخدم النهائي . [284]

4. علاقة علم التمويل بعلم المحاسبة :

تعرف المحاسبة Accounting بأنها عملية قياس وتسجيل وتبويب الأحداث الإقتصادية , وفق نظام معين , لتوصيل البيانات والمعلومات الملائمة للمستخدمين[285]

ويرتبط التمويل بالمحاسبة من خلال صعوبة واستحالة اتخاذ القرارات التمويلية , بعيداً عن البيانات المالية , التي توفرها المحاسبة المالية , من الميزانيات العمومية , وقوائم الدخل والقوائم المالية الأخرى .

عليه لابد من إلمام المدير المالي بالتعريفات, والمقاييس, والمفاهيم المحاسبية , والقوائم المالية التي تصدر عنها , حتى يتمكن المدير المالي من فهم مجال التمويل بشكل جيد , من خلال استخدامنسب التحليل المالي, وأدوات التحليل المالي المختلفة 5. الفرق بين التمويل والإئتمان :

يتمثل الفرق بين التمويل FinanceوالإئتمانCredit في أن التمويل يشير إلى الحصول على الأموال اللازمة , وهي المرحلة التي تأتي بعد اختيار الإستثمار المخطط له , ومن ثم إدراتها , أما الإئتمان فيشير إلى عملية القدرة على الحصول على الإقتراض, وسداده , لتسيير نشاط المنشأة الرئيسي إذن يعتبر التمويل أعم وأشمل من الإئتمان .

رابعاً : أنواع التمويل :

للتمويل عدة أنواع متداخلة مع بعضها البعض , وتختلف بإختلاف الزاويا التي ينظر إليها , والتي يمكن بيانها على النحو الآتي :

1. أنواع التمويل من حيث المصدر :

ينقسم التمويل من حيث المصدر إلى نوعين :

أ. مصادر داخلية ب. مصادر خارجية

---

[284]) فرد ويستون , ويوجين برجام , **مرجع سابق** .,ص 26.

[285]) الأنترنت : الأثنين 2017/6/12م الساعة 10:25 ص www.Wikipedia. Org

(أ) المصادر الداخلية : وتتمثل المصادر الداخلية في الآتي :

المصدر الأول : التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة : Retained Earnings

الأرباح المحتجزة : هي الأرباح التي لاتقوم المنشأة بتوزيعها على المساهمين بهدف سداد بعض الإلتزامات , أو إجراء بعض التوسعات في نشاط المنشأة . [286]

وتضم الأرباح المحتجزة , كل من الإحتياطات الإجبارية والإحتياطات الإختيارية والإحتياطات الأخرى . [287]

ولكي تقوم المنشأة بإعتبار الإرباح المحتجزة , كبديل ناجح للتمويل فإن هناك عدة عوامل , تؤثر في قرار التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة , تتمثل في العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح.

فيما يلى يتناول الباحث الآتي :

أ- العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح.

ب- مزايا التمويل بالإرباح المحتجزة.

ج- محدودية التمويل بالإرباح المحتجزة.

(أ) العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح : (288) Factors influencing Dividend Policy تتمثل في الأتي :

أولاً : القواعد القانونية : Legal Rules :

تتمثل القواعد القانونية التي تنظم وتحد من توزيعات الأرباح في ثلاثة قواعد وهي :

1. قاعدة صافى الأرباح : The Net profits Rule :

وتوضح قاعدة صافى الأرباح أن توزيعات الأرباح يمكن يمكن دفعها من الأرباح للفترة المالية الحالية , أو للفترات المالية الماضية .

2. قاعدة ضعف رأس المال : The Capital Impairment rule

---

[286]) د. كمال مصطفى الدهراوى , **تحليل القوائم المالية** , (القاهرة : المكتب الجامعي الحديث , 2011م) , ص 128.

[287]) د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي , **تمويل ومؤسسات مالية** , (الخرطوم : الشركة العربية المتحدة , 2011م) , ص 201.

[288]) فرد ويستون ويوجين برجام , **مرجع سابق** , ص 378.

وتشير هذه القاعدة أيضاً إلى منع توزيعات الأرباح من رأس المال وتهدف هذه القاعدة إلى حماية الدائنين والمقرضين .

3. قاعدة الإعسار :The in- Solvency Rule

تهدف هذه القاعدة أيضاً إلى حماية الدائنين والمقرضين عند التصفية , أي في حالة إعسار المنشأة وإعلان إفلاسها , حيث تمنع الشركة من أجراء , أي توزيعات للأرباح في حالة الإعسار.

ثانياً : حالة السيولة : Liquidity position

يرتبط قرار التمويل بالأرباح المحققة , أو إجراء توزيعات الأرباح بمدى توفر السيولة Liquidity والحاجة إليها , فإذا كانت المنشأة في حاجة إلى السيولة لحاجتها لسداد الديون Need to Repay Debt, فإن التمويل بالأرباح المحققة ولحتجازها يكون هو الأفضل .

ثالثاً : القيود المتضمنة في عقود الديون : Restriction in debt contract

عادة مايكون هناك شروط تحد من توزيعات الأرباح , عندما تقوم المنشأة بإبرام عقود لأخذ قروض طويلة الأجل , وبالمثل هناك إتفاقيات مع بعض الملاك من حملة الأسهم الممتازة عادة ماتشير إلى أنه لن يكون هناك توزيعات نقدية يمكن توزيعها لإصحاب الأسهم العادية , حتى يتم دفع كامل المستحقات لأصحاب الأسهم الممتازة . [289]

رابعاً : معدل التوسع للأصول : Rate of Asset Expansion

إن التمويل عن طريق حجز الأرباح وتخفيض نسبة توزيعها , يعتبر هو الأفضل عندما يكون معدل نمو الشركة سريعاً , وذلك لحاجة المنشأة للأموال في المستقبل , بإعتبار أن التمويل بالأرباح المحتجزة يعتبر مصدراً متاحاً وسهلاً عند تحقيق الأرباح , ولايتطلب ضمانات وإجراءات معقدة .

خامساً : ثبات الإيرادات Stability of Earnings :

إن المنشأة التي لها ثبات نسبي من الإيرادات , يمكنها إجراء توزيعات الأرباح , أما المنشأت التي ليس لديها أستقراراً نسبياً في الأرباح ,فيكون من الأفضل حجز الأرباح لمقابلة تذبذات الارباح المتوقعة في المستقبل .

---

[289]) **المرجع السابق** , ص 380.

سادساً: التعامل في سوق الأوراق المالية Access to the Capital Market

إن المنشأت الكبيرة المسجلة بسوق الأوراق المالية , يمكنها الحصول على التمويل من مصادر متعددة كالإقتراض , أما المنشأت الصغيرة الحجم أو الناشئة , فمن الأفضل التمويل استثمارتها عن طريق الأرباح المحتجزة ,لمحدودية المصادر الأخرى.

سابعاً : الرغبة في التحكم في المنشأة : Control :

أن من المتغيرات الهامة التي تؤثر في تحديد مصدر التمويل متغير الرغبة في التحكم في المنشأة , فالمنشأت التي لها رؤى مستقبلية محددة , ولاترغب في تغييرها , فمن الأفضل التمويل إستثمارتها عن طريق الأرباح المحتجزة , نظراً لان إصدار أسهم جديدة سوف يضعف Dilutes من تحكم المساهمين الحاليين في عملية السيطرة على قرارت المنشأة . [290] .

ثامناً : الإعتبارات الضريبية : Tax Consideration :

إن الإعتبارات الضريبية تؤثر بشكل كبير على الرغبة في توزيعات الأرباح أو حجزها , فإذا كان هناك معدلات ضريبية عالية على ضريبة الدخل الشخصي (ربحية السهم) , فمن الأفضل التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة , أما إذا كانت معدلات الضريبة منخفضة فيمكن أجراء توزيعات للأرباح والبحث عن مصادر تمويلية أخرى . [291]

تاسعاً : التضخم : Inflation

من العوامل المؤثرة على قرار التمويل بالأرباح المحتجزة , عامل التضخم , بإعتبار أن الأرباح التي تظهرها القوائم المالية للمنشأة تشتمل على أرباح صورية في فترات التضخم , لذلك يكون من الأفضل التمويل عن طريق الأرباح المتحجزة في فترات التضخم , أما في فترات الإنكماش الإقتصادي , فيمكن إجراء توزيعات للأرباح , والبحث عن مصادر تمويلية أخرى . [292]

(ب) مزايا التمويل بالإرباح المتحجزة :

تتمثل في الآتي :

---

[290]) **المرجع السابق** , ص 381.

[291]) د. منير إبراهيم هندي , **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات** , (الإسكندرية , دار النشر غير موضح),2008 , ص ص 336- 337.

[292]) **المرجع السابق** , ص ص 336 – 337 .

1. يعتبر التمويل بالإرباح المتحجزة بمصدراً متاحاً لكل المنشأت التي تحقق أرباحاً دورية . (293)
2. سهولة الحصول عليه , فلا يحتاج إلى ضمانات او إجراءات معقدة .
3. يمكن ملاك المنشأة القدامي , من السيطرة على قرارات الجمعية العمومية .
4. إنخفاض التكلفة بالمقارنة عن طريق التمويل بإصدار أسهم جديدة عادية أو ممتازة .

(ج) محدودية التمويل بالأرباح المحتجزة :

على الرغم من تلك الفوائد إلا أن التمويل بالأرباح المحتجزة يؤخذ عليه مايلي :

1. محدودية هذا المصدر في السنوات الأولى من عمر المشروع .
2. لايكون في مصلحة أقلية بعض المساهمين الذين يرغبون في الحصول على توزيعات الأرباح , ولا يرغبون في بيع أسهمهم .

المصدر الثاني : بيع الأصول الرأسمالية :

أن من مصادر التمويل الداخلية بيع الأصول الرأسمالية , ويعتبر قرار بيع أصل رأسمالي من عدمه , قراراً هاماً , بإعتبار إرتفاع تكلفة إقتنائه , وأهميته النسبية , ويعتبر بيع الأصول الرأسمالية مصدراً للتمويل , عندما يكون هناك إرتفاع عام في الأسعار , أو أن الحالة السياسية غير مستقرة , او أن هناك حروب متوقعة , ففي هذه الحالة السياسية يفضل أن تقوم المنشأة بيع الأصول الرأسمالية , غير المستخدمة أو الأصول الرأسمالية التي تقادمت بعض الشي , ويصبح في هذه الحالة اللجوء إلى التمويل عن طريق الإستئجار التشغيلي Operating Lease هو الأفضل .

وعقد الإستئجار التشغيلي هو العقد الذى يمنح بموجبه المؤجر إلى المستأجر الحق في استخدام أصل معين ولفترة زمنية محددة , مع أحتفاظ المؤجر بملكية الأصل ومايتطوي على الأصل من مخاطر . (294)

---

293) د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي , **مرجع سابق** , ص 202.
294) فالتر ميجس , وروبيرت ميجس , **مرجع سابق ,** ص 827.

المصدر الثالث : مجمع الإهلاك:

إن الحديث في هذا الصدد , يجب التفريق بين التدفق النقدي والتدفق المالي , والتدفق النقدي يمثل الفرق بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة . [295]

أما التدفق المالي – فقد لايترتب عليه تدفق نقدى , إنما يمثل قيد محاسبى , قد لايترتب عليه خروج نقدية , أحياناً , مما يعني وجود تفاوت بين التدفق النقدي والتدفق المالي , ومن أمثلتة مخصصات الأصول الثابتة , والمخصصات الأخرى, عليه فإن مخصصات الإهلاكتدخل ضمن مكونات التمويل الداخلي.

تاسيساً على ماتقدم يرى الباحث أن جميع الإهلاكات المحتسبة عن الفترة المالية , والمضافة إلى مجمع الإهلاك عن السنوات الماضية , وكذلك المخصصات الأخرى , تعتبر من بمثابة مصدر تمويل داخلي , ولكن هذا المصدر يجب أن يخصص للإستثمارات قصيرة الأجل, أو التي يمكن تحويلها إلى نقدية سائلة بسهولة , بإعتبار أن هذه المخصصات قد تم حجزها من الأرباح , لمقابلة النقص الحاصل في الأصول الثابتة المستخدمة , أو لمقابلة مخاطر محددة , لذلك فإن المنشأة قد تحتاج إلى هذه السيولة المحتجزة في أي لحظة .

2. المصادر الخارجية : أن التمويل بالمصادر الخارجية كثيرة ومن امثلتها مايلي:

أ- التمويل بالمرابحة .

ب- التمويل بالمضاربة .

ج- التمويل بالسلم :

د- التمويل بالإقتراض المباشر من المؤسسات المالية .

هـ- التمويل بإصدار السندات.

و- التمويل بالإستئجار .

يعتبر التمويل بالمرابحة والمضاربة والسلم من مصادر التمويل الخارجية , وبما أن التمويل بالإقتراض الذى يشير إلى الحصول على الأصول اللازمة ,بسعر فائدة محددة مسبقاً , وبالتالي هو عبارة دين مال , بمال من حنسه أكثر منه , حيث يشير هذا إلى ربا النسيئة وكذا الحال

---

[295]) د. عبد القادر حنفي , **الإدارة المالية ,** (الإسكندرية : شباب الجامعة , 2007م) , ص 413.

ينطبق على التمويل بإصدار السندات , عليه فإن التمويل بالإقتراض الربوي , وبإصدار السنوات بفائدة ربوية , مستبعدات من هذا النموذج المحاسبي المقترح.

عليه فإن الباحث سيتناول مصادر التمويل عبر صيغ التمويل الإسلامي في مبحث منفصل تمييزاً لها وسوف يتناول في هذا الجزء التمويل بالإستئجار في الأسطر التالية:

(أ) مفهوم التمويل بالإستئجار : Lease Financing :

يعرف الإستئجار بأنه (عقد يتعهد بموجبه طرفان المؤجر والمستأجر بأن يقوم الأول بتقديم أصل معين للطرف الثاني للإنتفاع به لمدة معينة , على أن يقوم الطرف الثاني , بدفع مبالغ محددة بتواريخ محددة) . [296]

(ب) أقسام التمويل بالإستئجار :

وينقسم التمويل بالإستئجار إلى الآتي :

1. الإستئجار التشغيلي : Operating leases :

وهو إستئجار المعدات والالات والأجهزة , بهدف الحصول على الخدمة , وعادة مايتضمن هذا النوع خدمات الصيانة , ومن أمثلة المعدات المستأجرة الحاسبات الإلكترونية وماكينات النسخ. [297]

2. الإستئجار التمويلي : Finance leases :

وهو الإستئجار الذي يكون فيه شروط متضمنة فى عقد التأجير تنص على أن معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل تنتقل للمستأجر , وعدا ذلك يكون عقد التأجير تشغيلي . [298]

3. الإستئجار المالي : Financial leases:

هو الإستئجار الذى لايتضمن خدمات الصيانة , ولايمكن إلغاؤه , من قبل المستأجر , ويتم عن طريق المنشأة بعدما تختار أصلاً معيناً , ترغب إستئجاره من إحدى الشركات , بالإتصال بأحدى مؤسسات التمويل , التي تقوم بدورها بعملية الشراء , ثم تقوم بإستئجاره للمنشأة الراغبة . [299]

---

[296]) الإنترنت : الثلاثاء , 2017/6/13م الساعة 7:15.صباحاً www.Wikipedia.org

[297]) د. محمود أبو نصار , و د . جمعة حميدان , **مرجع سابق** , ص 263 .

[298]) فرد ويستون , ويوجين برجام , **مرجع سابق** , ص 438.

[299]) **المرجع السابق** , ص 439.

مماسبق يرى الباحث أن التمويل بالإستئجار Lease Financing يمكن عن طريقه , الإستغناء عن التمويل بالإقتراض, أو إصدار السندات , كما أن الإستئجار المالي يمثل نوع من أنواع صيغ التمويل الإسلامي وهو التمويل بالمرابحة .

تجدر الإشارة أن معيار المحاسبة الدولى رقم (17) عقود الإيجار leases تناول المعالجة المحاسبية والأمور ذات العلاقة بالتمويل بالإستئجار .

2. التمويل من حيث الحجم والنظرة القومية :

ينقسم إلى الآتي :

1. التمويل الأصغر:

(أ) مفهوم التمويل الأصغر : Micro Finance Concept: يعرف التمويل الأصغر هو (توفير خدمات مالية لذوي الدخل المحدود غير القادرين على الحصول على خدمات المؤسسات المالية) [300]

ويعرف التمويل الأصغر بأنه:(تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية , وغير المالية , في مجالات الإئتمان والإدخار , والإيداع , والتأمين , والتحويلات , والتدريب , وبناء القدرات لذوي الدخول المنخفضة من الفقراء الناشطين إقتصادياً).[301]

ويعرف التمويل الأصغر بأنه : (كل تسهيل مالي ممنوح للفقير النشط إقتصادياً , أو لمجموعة من الفقراء النشطين إقتصادياً , بحيث لايتجاوز عشرون ألف جنيه سوداني للفرد) [302]

((ب)أهداف التمويل الأصغر :Micro Finance Objectives : تتمثل في الآتي:

1. تخفيف حدة الفقر , وتقليل الفجوة الطبقية بين شرائح المجتمع.
2. الإرتقاء بمستوى الإدخار والإستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال بين الآفراد والجمعيات والهئيات غير الحكومية .
3. إستيعاب الشباب في مشروعات تنموية جماعية أو فردية وفق تخصصاتهم والمساهمة في حل مشكلة العطالة Unemployment Problem .

---

[300]) أ.د عبد المطلب عبد الحميد , **بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر** (الإسكندرية : الدار الجامعية , 2013م), ص34 .

[301]) د. ضرار الماحي العبيد أحمد ,**قضايا في التمويل الأصغر الإسلامي** , (الخرطوم : هيئة الأعمال الفكرية , 2012م) , ص 15.

[302]) محمد على الحسين , **دور وحدة التمويل الأصغر في تطوير وإستدامة تمويل الشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر** , بنك السودان المركزى , (الخرطوم : إدارة البحوث والتنمية , 2011م) ,ص 9 .

4. نشر ثقافة العمل الحر,ورفع القدرات وزيادة الدخول للفقراء الناشطين إقتصادياً [303] .
5. السماح للأشخاص المحرومين من الخدمات المالية , للبدء في الإنشطة الإنتاجية, والمساهمة في التنمية الإقتصادية للفقراء وذوي الدخل المحدود. [304]

2. **التمويل متناهي الصغر :** وهو التمويل الذي يقل حجمه عن التمويل الأصغر , لتمكين بعض المستفيدين من القيام ببعض الحرف البسيطة , أو هو العمل الذى يستطيع القيام به في حدود ثلاثة أشخاص[305] .

3. التمويل ذو البعد الإجتماعي :

وهو التمويل الذي يمنح لتمويل المنشأت والمؤسسات ؛ التي تقوم بالإستثمار في مشاريع البنى التحتية , كالإستثمار في التعليم والمراكز الصحية , ومنظمات التوعية والإرشاد . [306]

3) أنواع التمويل من حيث المدى الزمني :

ينقسم التمويل إلى الآتي : (307)

أ- التمويل قصير الأجل : Short – term Financial:

وهو التمويل الذي تمتد فترته إلى سنة مالية أو أقل , ويتميز هذا النوع من التمويل بالسهولة , ومن أمثلته الإئتمان التجارى Trade Credit , والأوراق التجارية Commercialpaper اللذان يتميزان بأنها تمويلات غير مرتبطين بضمان.

ويتمثل الإئتمان التجاري في مشتريات المنشأة من المواد الخام الأولية أو البضاعة , من غير أن تدفع قيمتها نقداً .

ب- التمويل متوسط الأجل : Intermediate Term Financing

---

[303] **المرجع السابق** , ص 11 .
[304] أ.د عبد المطلب عبد الحميد , **مرجع سابق** , ص 34 .
[305] د. ضرار الماحي العبيد , **مرجع سابق** , ص 15.
[306] الإنترنت : الأثنين 2017/06/11م , الساعة 7:15 مساء .www.m .bayt . com
[307] د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي , **مرجع سابق** , ص 177.

هو التمويل الذي تمتد فترته من سنة مالية إلى خمس سنوات ويرى البعض أن التمويل متوسط الأجل يمكن إلى تمتد فترته إلى سبع سنوات , وهو التمويل الذى يقع بين التمويل قصير الأجل , والتمويل طويل الأجل .

ج.التمويل طويل الأجل : Long term Financing :

هو التمويل الذى تمتد فترته مابين خمسة سنوات فأكثر ويشتمل على التمويل بالمشاركة والتمويل بالإرباح المتحجزة والتمويل بالإستئجار التي يتم تناولهما سابقاً , علاوة على ذلك فإن التمويل طويل الأجل يشتمل على التمويل بالأسهم, عليه يقوم الباحث بتناول المفاهيم الآتية :

1) تعريف الأسهم : Stock Defination

تعرف الأسهم عموماً بانها صكوك متساوية القيمة عند أصدارها , قابلة للتدوال بالطرق التجارية , ولكل صاحب سهم حقوق معينة , مثل حق الحصول على الآرباح , او حق أنتخاب مجلس إدارة الشركة . [308]

2) أنواع الأسهم : تنقسم الأسهم إلى ثلاث أنواع على النحو الآتي : (309)

النوع الأول: نوع الأسهم وفق الحصة المدفوعة : ينقسم إلى الآتي :

أ- **السهم النقدي :** وهو الذى يكتتب به المساهم بشرط أن يدفع قيمته نقداً .

ب- **السهم العيني:** وهو الذى يكتتب به المساهم ويدفع ثمنه عيناً , مثل العقارات أو الأراضى أو المنقولات التي تقبلها المنشأة .

ج- حصص التأسيس : وهي أسهم تعطى للأفراد الذين قدموا أعمال للمنشأة ولكن لايحق لصاحبها التصويت.

النوع الثاني : نوع الأسهم من حيث الشكل : ينقسم إلى الأتي :

أ- السهم الأسمي : وهو السهم الذي يحمله أسم صاحبه .

ب- السهم لحامله : وهو السهم الذي يذكر فيه أسم المساهم , وتعتبر حيازته دليل على ملكيته .

---

[308]) محمد على محمد إبراهيم , **الإستثمار في الأوراق المالية** , رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد , (كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2010م), ص 19.

[309]) **المرجع السابق** , ص ص 21 – 24 .

ج- **السهم لأمر :** وهو السهم الذي يمكن نقل ملكيته عن طريق التظهير

النوع الثالث : نوع الأسهم من حيث الحقوق : ينقسم إلى الآتي :

أ- **الأسهم العادية .**

ب- **الأسهم الممتازة .**

(3) التمويل بالأسهم العادية : Common stock Financing

تعرف الأسهم العادية Common Stock بأنها(أساس تكوين رأس مال الشركات Corporates حيث يمثل كل سهم يتم شراؤه استثماراً في حقوق الملكية AnInvestment in Equity (310)

كما أن رأس مال الأسهم العادية الذي يتم إكتتابه , لا يعتبر إلتزام واجب السداد من قبل المنشأة تجاه حاملي السهم , لذلك تمتاز الأسهم العادية بالعديد من المزايا تتمثل في الآتي :

أ- جميع حملة الأسهم العادية يحصلون على حق التصويت Vote في جميع إنتخابات الشركة In All Corporate Elections, عن كل حصة مملوكة For Each share that is Owned .

ب- جميع حملة الأسهم العادية , سيكونون هم الآخرون لإستعادة Recoverإستثماراتهم في حال فشل الشركة Firm Fail. (311)

ج- يحق لحملة الأسهم العادية حق تغيير حجم الأسهم العادية , وحق إصدار الأسهم الممتازة , وحق إنتخاب مجلس الإدارة. (312)

(4) مزايا التمويل بالأسهم العادية :

تتمثل في الآتي :

أ- لاتتضمن الأسهم العادية نفقات ثابتة دورية , لأن الشركة غير ملزمة قانونياً , بتوزيع الأرباح إلى حاملي الأسهم العادية .

ب- ليس للأسهم العادية تاريخ أستحقاق محدد .

---

310 (Jawrence, j.Gitman, personal Finance , Washington : Rinehart and Winston , 1981, second Edition , p 378.

311 (Ibid. , PP 378 – 379 .

312) محمد على محمد إبراهيم , **مرجع سابق** , ص 20.

ج- توفر مزيداً من الضمان للدائنون , وبالتالي زيادة المقدرة الإئتمانية (أي سهولة الحصول على التمويل قصير الأجل) .

د- تحمي صاحبها من آثار التضخم النقدي , وترتفع قيمة السهم العادي في فترات التضخم.[313]

(هـ) التمويل بالأسهم الممتازة : Preferred Stocks Financing :

الأسهم الممتازة : هي نوع خاص من أنواع حقوق الملكية Owner ship أو رأس المال Capital, حيث يرغب المستثمرون من شراء الاسهم الممتازة الحصول على توزيعات الأرباح A state dividend شبه محددة وبشكل دوري. [314]

تأسيساً على ماتقدم يرى الباحث أن التمويل بالأسهم الممتازة يكون مفضلاً , عندما تكون المنشاة في حالة الإستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار .

ووجود معدلات مرتفعة في نمو الأرباح , أما في حالة تقلبات الأسعار أرتفاعاً (تضخم) أو إنخفاضاً (انكماش) يرى الباحث أن التمويل عن طريق الأسهم العادية هو الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية , بإعتبار أن الآثار الناجمة عن التضخم أو الأنكماش سوف يتم توزيعها على مجموعة فئات المساهمين.

المبحث الثاني

---

[313]) فرد ويستون , ويوجين برجام , **مرجع سابق** , ص 595.

[314] (Jawrence, j.Gitman, op.cit p 379.

مصادر التمويل عبر الصيغ الإسلامية

يقصد بصيغ التمويل الإسلامي الصيغ التمويلية التي كانت موجودة في الجاهلية , قبل الإسلام , وعندما جاء الإسلام نهى عن بعضها , وأجاز البعض الآخر وتتمثل

صيغ التمويل الإسلامي في الصيغ التالية :

1. التمويل بالمرابحة .
2. التمويل بالمضاربة .
3. التمويل بالمشاركة .
4. التمويل بالسلم .
5. التمويل بالإستصناع الموازي.
6. التمويل بالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك.
7. التمويل بالتوَّرق.
8. التمويل بالبيع الآجل.

عليه ولتحقيق أهداف الدراسة فإن الباحث يتناول صيغ التمويل الآتية :

1. التمويل بالمرابحة .
2. التمويل بالمضاربة.
3. التمويل بالمشاركة.
4. التمويل بالسلم.

تجدر الإشارة أنه يوجد هناك خلط كبير بين صيغ التمويل الإسلامي , وشبهة الربا , ومخالفة أركان البيع , ولتحقيق أهداف الدراسة فإن الباحث سيتناول بجانب صيغ التمويل الإسلامي مفهوم البيع وأركانه , ومفهوم الربا وأنواعه .

أولاً : التمويل بالمرابحة :

1. مفهوم المرابحة ومعيار تمويل المرابحة :

تمثلت البيوع في الإسلام عموماً في بيوع المساومة وبيوع الأمانة , وتعرف بيوع المساومة بالبيوع التي يتساوم فيها أي يتفاوض فيها البائع والمشترى على سعر السلعة دون أن يفصح البائع بثمن السلعة الأول .

أما بيوع الأمانة فيشترط فيها , إفصاح البائع على ثمن السلعة للثمن الأول , وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:(315)

1. بيع المرابحة ,(وهو البيع بأعلى من سعر الشراء)
2. بيع الوضيعة,(وهو البيع بأقل من سعر الشراء)
3. بيع التولية ,(وهو البيع بنفس سعر الشراء)

مما سبق يتضح أن المرابحة هي أحد بيوع الأمانة التي كانت موجودة في الجاهلية , وأقرَّها الإسلام , حيث يعتبر أمانة البائع أو المصرف شرطاً أساسياً , بما تشمله من إفصاح ووضوح وثقة بين الطرفين لإتمام عملية البيع , وينطبق هذا لعملية المرابحة للآمر بالشراء.

2. أنواع المرابحة : تنقسم المرابحة إلى نوعين هما :

أ- **المرابحة البسيطة :** وهي بيع السلعة بربح , وهو البيع شائع الاستخدام, وقد يكون هذا البيع مساومة , أو أمانة , وقد يكون الثمن ,حالاً ,أو مؤجلاً , وهو البيع المتداول بين الناس بصفة عامة حالياً.

ب- **المرابحة للآمر بالشراء** : وهو بيع السلعة للعميل بثمن السلعة الأول , مضافاً إليها ربح معلوم القدر , على أن يقوم البائع بشراء السلعة بعد وعد من المشتري , أو العميل بشرائها , بالسعر المتفق عليه . [316].

3. معيار المحاسبة المالية رقم (2) المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء :

معيار المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء هو المعيار الثاني من معايير المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية , ويمكن ذكر أهم ماجاء بالمعيار على النحو الآتي :- [317]

(أ) هدف المعيار Objective

---

315) د. الصديق طلحة محمد رحمة , **التمويل الإسلامي في السودان** , (الخرطوم : مطابع العملة , 2006م) , ص 189

316) د. عيسي ضيف الله المنصور , **نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية** , (عمان : دار النفائس , 2007م) , ص333.

317) هيئة المحاسبة والمراجعة , **معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية** ,(المنامة : إصدارات الهيئة,2001م) ص 139.

يهدف معيار المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء إلى وضع القواعد المحاسبية , التي تحكم الإثبات والقياس , والإفصاح عن عمليات المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

(ب) نطاق المعيار : Scope

ينطبق هذا المعيار على الموجودات المتاحة للبيع بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء , وعلى الإيرادات والمصروفات , وعلى ذمم المرابحات , سواء كان التمويل الذى قام به المصرف ذاتياً أو من حسابات الإستثمار المطلقة , أو المقيدة.

(ج) قياس قيمة الموجودات عند إقتناء المصرف لها :

ينص المعيار على إعتبار التكلفة التاريخية هي الأساس في قياس وإثبات الموجودات في تاريخ إقتنائها .

(د) إعسار العميل :

إذا ثبت أن عجز العميل عن السداد بسبب الإعسار فلا يجوز للمصرف مطالبة العميل بأي مبلغ إضافى.

(هـ) متطلبات الإفصاح :

يجب على المصرف أن يفصح في الإيضاحات حول القوائم المالية , عما إذا كان يطبق في المرابحة للآمر بالشراء , مبدأ الإلزام بالوعد أو عدم الإلزام .

(و) بعض الأحكام الفقهية الواردة بالمعيار رقم (2) :

شروط المرابحة : يشترط في المرابحة مايلي : (318)

1. أن يبين المصرف للعميل رأس المال الأول .
2. أن يكون العقد الأول صحيحاً .
3. أن يكون العقد خالياً من الربا .
4. أن يبين المصرف العيب الحادث بعد الشراء وكل ماهو في معنى العيب.
5. أن يبين صفة ثمن الشراء , مثل حالة الشراء المؤجل .

---

[318]) **المرجع السابق** , ص 149.

6. إذا أختل أي من الشروط (1, 4 , 5) يكون المشترى بالخيار في :

أ- أمضاء البيع على حاله , أو .

ب- الرجوع بالنقض , أو

ج- فسخ العقد .

(ز) مشروعية بيع المرابحة للأمر بالشراء :

يصح بيع المرابحة للآمر بالشراء بأدلة مشروعية البيع عموماً من الكتاب والسنة كقول الله سبحانه وتعالى :ژ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤژالبقرة 275.

تجدر الإشارة أن التمويل أو البيع بالمرابحة , لايوجد فيه أى نوع من أنواع الربا , كما هو مختلط على كثير من الناس , بإعتبار ان التمويل بالمرابحة , تتخلله سلعة , وكل بيع تخللته سلعة فقد خرج من الربا , فقط يمكن الإشكال في ملكية المصرف للسلعة .

لأن من أركان البيع الستة ملكية البيع للسلعة , فلا يجوز للمصرف بيع سلعة ما , مالم يتملكها , ويحوز عليها .

(ح) أحكام عامة : الضمان .

يجوز للدائن أن يطلب ضماناً من المدين , وعلى المدين تقديم الضمان المقبول.

أثبات أرباح البيع المؤجل : يفضل المعيار توزيع الأرباح على الفترات المالية للعملية.

(ط) مخاطر التمويل بالمرابحة :

يواجه المصرف في حالة التمويل بالمرابحة المخاطر التالية :

1. عدم جدية العميل , في المضي قدماً في شراء السلعة , بعد الإتفاق المبدئي عليها , لذلك ظهرت إجراءات ولوائح الصفقات الملزمة بالوعد , وتحصيل ملبغ هامش الجدية .
2. تعثر العميل أثناء فترة الدين , وعدم قدرته على المواصلة على السداد , في تواريخ السداد المحددة , نتيجة لتغير الظروف الإقتصادية , أو السياسية .

3. أرتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) , يؤثر على أنشطة المصارف في حال التمويل بالمرابحة , يرجع السبب في كون أن المصرف يبيع السلعة للعميل , بالتكلفة التاريخية مضافاً إليه هامش الربح , المتفق عليه , وغالباً مايتم السداد على أقساط ولعدة سنوات وفى هذه الحالة يكون سداد الأقساط المتأخرة , بوحدات نقد ذات ذات قوة شرائية منخفضة
4. مخاطر عدم قيام البنك بتملك السلعة وحيازتها أولاً , قبل بيعها للعميل , بإعتبار بيع مايملك, مخالفة شرعية , ويمكن التغلب عليها , بأن يصدق البنك في عملية تملك وحيازة السلعة , من خلال إنشاء أقسام خاصة لتحقيق ذلك الهدف.
5. مخاطر صورية المرابحة , من خلال استخدامالمرابحة كذريعة للتورق , بمعنى أن لايكون العميل راغباً في السلعة نفسها , بل يقدم العميل ببيعها , فوراً بعد أخذها من المصرف , وهذا يعود على العميل وليس على المصرف , ويمكن التغلب على ذلك من خلال التوعية والإرشاد والتثقيف بالإحكام الشرعية.

(ي) مزايا التمويل بالمرابحة :

تاسيساً على ماتقدم يرى الباحث أن مزايا التمويل بالمرابحة تتمثل في الآتي :

1. سهولة وبساطة تنفيذ عملية التمويل بالمرابحة ,يرجع ذلك لمحدودية العلاقة بين المصرف والعميل , إذ تنحصر العلاقة في تحديد مواصفات السلعة وهامش الربح, ثم تتحول العلاقة بين المصرف والعميل إلى علاقة دائن ومدين .
2. تحقيق رضا العملاء والزبائن غالباً , لان المرابحة في شراء السلع المحددة , تمكن العملاء والزبائن , في تحقيق الرفاهية لهم, من خلال شراء السلع الكمالية , كالسيارات , والأدوات الإلكترونية.
3. تساهم في عملية التنمية الإجتماعية , من خلال تفعيل وتنشيط الحركة التجارية والمساهمة في العملية الإنتاجية , في حالة تمويل سلع إنتاجية .
4. في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة , واستقرار نسبي في أسعار السلع والخدمات , فإنه من الأفضل الإستمرار في عملية التمويل بالمرابحة , فتكون عملية التمويل مرضية لكل من الطرفين حيث يكون هامش الربح معقولاً للعميل , لان هامش الربح غالباً

مايكون نسبة محددة مسبقاً مأخوذة من تكلفة الشراء , كما تحصيل الأقساط بالنسبة للمصرف لايكون بوحدات نقدية ذات قوة شرائية منفخضة .

ثانياً: التمويل بالمضاربة :

(1) مفهوم المضاربة ومعيار التمويل بالمضاربة :

(أ) تعريف المضاربة لغة وإصطلاحاً :

(1) تعريف المضاربة لغة : مأخوذة من الضرب , وهي لغة أهل العراق , وهي مصدر الفعل ضارب , والمفعول مضارب , والفاعل مضارب [319] بمعني السير في الأرض بالجد والإجتهاد , قال تعالى: ژ ى ي ي

ژ101النساء إي إذا سرتم فيها , سير سفر .

ويضرب في الأرض أي يسعى فيها لكسب الرزق قال الله سبحانه تعالى :ژ ي ذ ذ ذ ڈ ڈ ژ ژ ژڑ ک ک ک ک گ گ گگ گ گ گ گ گ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ژالمزمل الآية 20.

وأضرب لهم أى ذكرهم , وصف لهم و وقص عليهم , قال الله سبحانه و تعالى ژ ي

ژ45

الكهف , فقوله سبحانه وتعالى (ي) اى أذكر وصف لهم .

والمضاربة في لغة أهل الحجاز تسمى القراض , والقرض لغة القطع , وقرض الفأر القماش , أى قطع جزءاً منه , وسميت المضاربة : قراضاً , لان صاحب رأس المال يقوم بقطع جزاءاً من ماله ويسلمه المضارب , وكذلك الربح . [320]

(2) تعريف المضاربة أصطلاحاً :

تعرف المضاربة بأنها : (إتفاق بموجب إشتراك طرفين , يسهم أحدهما بالمال , ويسهم الأخر بالعمل , وتكون الأرباح بحسب الإتفاق .)[321]

---

[319]) الأنترنت : الأربعاء 2017/6/7م الساعة 11:35 مساء www.almaany.com معجم المعاني
[320]) الأنترنت : الأربعاء 2017/6/7م الساعة 11:35 مساء www.almaany.com معجم المعاني
[321]) د. فليج حسن , خلف , **البنوك الإسلامية** , (عمان : جدارا للكتاب العالمي) , ص 62 , 2006م .

وعرفها البعض بأنها :(عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه , بهدف الربح , على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما , بنسب متفق عليها أبتداءً , أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده , بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه .)[322]

وتعرف المضاربة بأنها : (شكل من أشكال الإستثمار , مبني على أساس التعاقد الثنائي , بين كل من صاحب رأس المال والعامل فيه) . [323]

مما سبق يرى الباحث أن المضاربة هي أتفاق طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال على أن يتحمل الخسارة المالية كاملة وحده , ويقدم الطرف الآخر العمل على أن يخسر جهده وعمله في حالة الخسارة أما في حالة الربح فيكون بالنسبة والتناسب أو بحسب مايتفقون.

(ب) أنواع المضاربة : للمضاربة أنواع عديدة تختلف بإختلاف طبيعتها والزاوية التي ينظر إليها.

أولاً : أنواع المضاربة : من حيث الشروط : (324)

1) مضاربة مطلقة :

وهي المضاربة التي يمنح فيها صاحب رأس المال كامل الحرية في التصرف للمضارب من حيث الإتجار في نوعية البضائع والأماكن التي يتجر فيها .

2) مضاربة مقيدة :

وهي المضاربة التي يشترط فيها صاحب رأس المال , شروطاً معينة يحدد فيها نوعية السلع التي يجب الإتجار فيها , ويحظر فيها الأماكن التي يجب أن لايتجر فيها .

وفى الأثر :(أن العباس كان إذا دفع مالاً مضاربة , أشترط على صاحبه , ان لايسلك به بحراً , ولاينزل به وادياً , ولايشتري به ذات كبد رطبة , فإن فعل فهو ضامن , فرفع الشرط إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم , فأجازه)[325]

---

[322]) د. حسين محمد سمعان , د. عمر موسي مبارك , **محاسبة المصارف الإسلامية** , (عمان دار المسيرة , 2009م) , ص 114.
[323]) د. عبد الرازق رحيم جدى , **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق** , (عمان : دار أسامة للنشر , 1998م) , ص 435
[324]) د. حسين محمد سمعان , د. عمر موسي مبارك , **مرجع سابق** , ص 114.
[325]) الأمام الشوكاني , **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار , كتاب الشركة والمضاربة** , جزء , ص 266 , وفي سنن الدار قطني برقم (2716).

ثانياً : أنواع المضاربة من حيث دوران رأس المال :

1) **مضاربة مؤقتة :** وهي المضاربة التي تنتهي في فترة وجيزة يتفق عليها الطرفان , أو بعد نهاية أعمال تجارية محددة .
2) **مضاربة مستمرة :** وهي المضاربة التي لايحدد فيها الطرفان نهايتها , بل ويتفقان على إستمراريتها . [326]

ثالثاً : أنواع المضاربة من حيث أطراف المضاربة :

1) مضاربة ثنائية وهي المضاربة التي تتكون من طرفين , أحدهما يقدم رأس المال , والآخر يقدم العمل .
2) مضاربة جماعية : وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة حيث يقدم أثنين أو أكثر المال , ويقدم أخرون العمل.

(ج) حكم مشروعية المضاربة يتبني حكمة مشروعية المضاربة من الآتي :

أولاً : رحلة الشتاء والصيف عند العرب :

كانت التجارة الدولية للعرب قبل الإسلام , تمثل في الرحل التجارية , التي كانت تقوم بها دولة قريش في ذلك الزمن , وتنقسم إلى قسمين.

1) **الرحل التجارية في فصل الشتاء :** وهي الرحل التجارية المتجهة نحو اليمن لإستيراد السلع والخدمات , القادمة من بلاد الهند والخليج العربي.
2) **الرحل التجارية في فصل الصيف :** وهي الرحل التجارية المتجهة نحو بلاد الشام (سوريا الآن) وذلك لإستيراد الحاصلات الزراعية اللازمة . [327]

ثانياً : المضاربة عند سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم :

كان النبى صلى الله عليه وسلم يقوم بأعمالاً تجارية عظيمة في حياته , (حيث عرضت عليه خديجة رضى الله عنها أن يخرج في مالها إلى الشام , (أى في الرحل التجارية) تاجراً , وتعطيه أفضل ماتعطي غيره من التجار , فقبل وسافر مع غلامها ميسرة , وقدما الشام , وباع

---

[326]) الإنترنت : الجمعة 2017/6/9م , الساعة 10:42صباحاً .www.cte.univ- setif .dz

[327]) الإنترنت : الجمعة 2017/6/9م , الساعة 11:28صباحاً .www.wikiepedia.org/wiki/

سيدنا محمد صلى لله عليه وسلم , سلعته التي خرج بها , واشترى ما أراد من السلع , فلما رجع إلى مكة وباعت خديجة ما أحضره لها , (تضاعف مالها.)[328] فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم , يكسب من الشئ القليل الكثير , حيث كان مباركاً في الرزق , والكسب , والتجارة , صلى الله عليه وسلم .

وكان صلى الله عليه وسلم يقسم من الربح , ويعطيها مالها كاملاً , مما سبق يتضح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستخدم صيغة المضاربة , حيث ضارب النبي صلى الله عليه وسلم مع السيدة خديجة رضيَّ الله عنها .

(د) معيار المحاسبة المالية رقم (3) : التمويل بالمضاربة :

معيار المحاسبة المالية رقم (3) : التمويل بالمضاربة , الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة , للمؤسسات المالية الإسلامية , يشتمل على مايلي (329)

(ا) هدف المعيار : Objective

يهدف معيار التمويل بالمضاربة إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات , والقياس , والإفصاح , عن عمليات المضاربة التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

(2) نطاق المعيار : Scope

ينطبق هذا المعيار على عمليات التمويل بالمضاربة التي يقوم بها المصرف بصفته رب مال , ولاينطبق هذا المعيار على المعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة (العميل).

(3) الأحكام الفقهية للتمويل بالمضاربة الواردة بالمعيار :

أولاً : أركان وشروط المضاربة : تتمثل في الأتي :

أ**/ العاقدان وهما :** رب المال , وهو الذي يقدم رأس المال , والمضارب وهو الطرف يقوم بالعمل سواء كان مهنياً , أو حرفياً , أو تجارياً .

ب**/ الصيغة** : وبقصد بها الإيجاب والقبول , بمعني أن يتوافق رب المال والمضارب على نوع المضاربة والشروط الخاصة بها .

ثانياً : رأس مال المضاربة : وهو المبلغ الذى يقدمه رب المال إلى المضارب ويشترط فيه , معلومية القدر والصفة , وتوضيح نوع العملة , وان يكون رأس مال المضاربة نقداً , وإذا كان عيناً , يجب أن يقيَّم عند التعاقد .

---

[328]) الإنترنت : الجمعة 2017/6/9م , الساعة 10:39 صباحاً .www.mohamad alzabe.megabb.com

[329]) هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية , **مرجع سابق ,** ص ص 164 – 172.

ثالثاً : أن يكون رأس المال عيناً حاضرة ,بمعني أن لايكون ديناً في الذمة .

رابعاً : أن يسلم رأس المال المضاربة , إلى المضارب سواء كان , بنقل الحيازة , أو تمكين المضارب بالتصرف في رأس المال.

خامساً :الربح : وهو مازاد عن رأس مال المضاربة ويشترط فيه مايلي :

أ- أن يكون الربح مشتركاً بين الطرفين , بحيث لايختص به , أحدهما دون الآخر.

ب- أن يكون حصة كل واحد منها معلومة عن التعاقد , بنسبة شائعة من الربح .

ج- أن يتحمل رب المال , كل الخسائر المتحققة في المضاربة , ويخسر المضارب جهده وعمله , وفى الآثر عن على رضى الله عنه أن قال (في المضاربة الوضيعة على المال , والربح على ما أصطلحوا عليه) .

وقوله : الوضيعة على المال , أي الخسارة يتحملها صاحب رأس المال , وقوله : الربح على ما أصطلحوا عليه , أي بحسب مايتفقون . [330]

سادساً: العمل ويشترط فيه :

أ- أن لايخالف المضارب أحكام الإسلام والعرف السائد .

ب- أن يتقيد المضارب بالشروط المتفقة عليها , وفي حالة التعدي والتقصير من المضارب , فأنه يتحمل نتيجة تعديه وتقصيره وأهماله . [331]

(4) مخاطر التمويل بالمضاربة : تتمثل في الآتي:

أ- بالنسبة للمصارف وفى حالة التمويل النقدي للعملاء أي تقديم رأس مال المضاربة , فإن البنك يتحمل مخاطر خسارة أمواله التي ساهم بها في المضاربة كاملة . [332]

ب- المضارب كصيغة تمويلية لاتزال غير مألوفة , ويحتاج المصرف للقيام بإنشاء وحدات للمتابعة الدقيقة , والإشراف على نشاط العميل (المضارب) , وهذا مما تعجز عنه الإدارة في أغلب الأحيان .

---

[330]) د. أحمد شعبان محمد على , **السياسات النقدية والمصرفية** , (الأسكندرية : دار التعليم الجامعي , 2013م) , ص 77 .
[331]) هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية , **مرجع سابق** , ص 173.
[332]) د. فريد, بشير طاهر وأخرون , **البنوك الإسلامية** , (المنامة : دار النشر غير موضح ,2007م) ص 182.

ج- المشاكل المحاسبية لصيغة المضاربة من حصر جميع المصروفات والإيرادات, تدفع المصارف للميل عن صيغة المضاربة , واللجوء إلى صيغ التمويل الأخرى.[333]

(5) مزايا التمويل بالمضاربة :

مما سبق يرى الباحث أن مزايا التمويل في المضاربة تتمثل في الاتي :

أ- إيجاد فرص عمل للمهنين والحرفيين , وبالتالي المساهمة في التنمية الإقتصادية , من خلال محاربة البطالة , للوصول لتحقيق أحد أهداف الإقتصاد الكلي وهو تحقيق العمالة الكاملة .

ب- المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني من أن صيغة المضاربة تجمع بين عنصرين من عناصر الإنتاج هما : (رأس المال و العمل) , يذكر أن عناصر الإنتاج Factors of production تتمثل في الأتي : أ/ رأس المال ب/ العمل ج/ الأرض .

ج- تعتبر الصيغة التمويلية الأفضل , في حالة التمويل الأصغر , في حالة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) , حيث يوفر المصرف الموارد الإقتصادية (الأصول) فيكون المصرف محافظاً على الطاقة الإنتاجية , ولايتضرر العميل.

د- إستغلال السيولة الفائضة والزائدة عن حاجة المصرف , في تمويل المشروعات وزيادة الناتج القومي والدخل القومي .

ثالثاً : التمويل بالمشاركة :

(1) مفهوم المشاركة ومعيار التمويل بالمشاركة :

(أ) تعريف المشاركة : لغة : المشاركة لفظ مشتق من الشركة والشرآك هو أسم لمعاني متعددة , ويقال شراك النعل أي السير الذى يربط بين أطرافها. [334]

إذن الشركة هي رباط بين أثنين أو أكثر .

---

[333]) د. الصديق طلحة محمد رحمة , **التمويل الإسلامي في السودان** , (الخرطوم : دار النشر غير موضح , 2006م , ص 229.

[334]) الإنترنت : السبت : 2017/6/10م , الساعة 11:07 معجم المعاني www.almaany.com

(ب) تعريف المشاركة إصطلاحاً : هي عبارة عن تعاقد بين أثنين أو أكثر على العمل للكسب , بواسطة الأعمال أو الأصول أو الوجاهة على أن يكون الغنم (الربح) بينهم بحسب الإتفاق [335]

وتعرف المشاركة أيضاً بأنها : (خلط الأموال بقصد الإشتراك في الربح) [336]

تأسيساً على ماسبق يمكن تعريف المشاركة بأنها صيغة تمويلية , بحيث يشترك جميع الإطراف في تمويل رأس المال ويحق لجميع الشركاء , الإشتراك في عمليات الإدارة , والإشراف , مالم يتفقوا على خلاف ذلك , على أن يقتسموا الربح بحسب الإتفاق , والخسارة بحصص رؤوس المال.

(2) أنواع المشاركة : تنقسم المشاركة إلى نوعين هما :

أ- المشاركة المتناقصة : وهي نوع من أنواع المشاركة ينتهي بها الأمر بآن يحل أحد الشركاء محل الآخر , إما على دفعة واحدة او على دفعات وفق الشروط المحددة .

ب- المشاركة الثابتة : وهي المشاركة يقوم المصرف بتمويل المشروع عن طريق الإشتراك والمساهمة في رأس مال المشروع .

(3) معيار المحاسبة المالية رقم (4) التمويل بالمشاركة :

معيار التمويل بالمشاركة هو المعيار الرابع من معايير المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية , ويمكن ذكر أهم ماجاء بالمعيار على النحو الآتي :

(أ) هدف المعيار : Objective

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس عن عمليات المشاركة التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

(ب) نطاق المعيار Scope

ينطبق هذا المعيار على عمليات التمويل بالمشاركة , التي تقوم بها المصارف سواء كانت المشاركة , ثابتة , (قصيرة أو طويلة الأجل) أو متناقصة (منتهية بالتمليك) , سواء قام

---

[335]) د. هادي مسلم , **التمويل في الإسلام** ,(عمان : دار أمجد للتوزيع , 2015م) , ص 43.
[336]), **المرجع سابق** , ص 196.

المصرف بتمويل المشاركة من أمواله الذاتية , أو حسابات الإستثمار المطلقة , أو المقيدة .
(337)

(ج) أثبات حصة المصرف من رأس المال في المشاركة :

إذا قدم المصرف حصته في رأس مال المشاركة عيناً تقاس بالقيمة العادلة للأصول , وهي القيمة التي يتم الإتفاق عليها بين الشركاء .

(د) قياس حصة المصرف في رأس مال المشاركة في نهاية الفترة :

تقاس حصة المصرف في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية , بالقيمة التاريخية (المبلغ الذى دفع أو قومت به العين عند التعاقد) .

(هـ) متطلبات الإفصاح :

1. يجب الإفصاح عن نسب توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الإستثمار المقيدة .
2. يجب الإفصاح عن أسس تحديد الأرباح التحفيزية التي يحصل عليها المصرف , من أرباح حسابات الإستثمار المطلقة أو المقيدة .

(و) بعض الأحكام الفقهية لعمليات التمويل بالمشاركة الواردة بالمعيار :

يمكن ذكر أهمها فيما يلى :

أركان المشاركة تتمثل في الآتي :

1. الصيغة .
2. أطراف العقد.
3. المحل (المال والعمل) .

(ز) أحكام رأس مال المشاركة على النحو الاتي :

---

337) أ. سراج الدين عثمان مصطفى , و أ. عبد الهادي يعقوب عبد الله , **المشاركة أحكامها وضوابطها الشرعية** , (الخرطوم : وحدة بنك الطباعة بنك الخرطوم : 1993م) ط2 , ص 9 .

1. الوكالة والتصرف في تشغيل المال .
2. عدم ضمان رأس المال.

(ح) أحكام العمل : تتمثل في الآتي :

1. الوكالة في العمل : بأن يعمل كل من الشركاء وفق الشروط العامة لعقد الوكالة في الفقه الإسلامي .
2. نطاق العمل : ويقصد به أعمال الإدارة من التخطيط ورسم السياسات ووضع البرامج والإشراف والمتابعة .
3. تعيين العاملين .
4. عدم الإستدانة والإقراض والهبة : لايجوز للشريك الإستدانة على الشركة , أو أن يقرض الغير من أموال الشركة , أو أن يتبرع أو يهب , إلا بموافقة جميع الشركاء .

(ط) أحكام الربح : من أهمها مايلي :

1. أن يكون الربح معلوم القدر .
2. أن لايكون الربح قيمة مالية محددة لأحد الشركاء ,بل يجب أن يكون جزءاً شائعاً من أرباح الفترة .

لاحتمال أن يكون الربح المحقق , تلك القيمة المالية المحددة , وبذلك لاتحقق المشاركة في الربح .

(ي) إنتهاء المشاركة :

تنتهي الشركة بصفة عامة بقيام أحد الشريكين بفسخ العقد أو بموته , أو بزوال أهليته القانونية , أو بهلاك المال [338]

(4) مخاطر التمويل بالمشاركة :

تتمثل مخاطر التمويل بالمشاركة بالنسبة للمصارف فيما يلى :

---

[338]) **المرجع السابق** , ص 204.

أ- مخاطر تتعلق بمدى صدق وأمانة العميل في التعامل مع الأموال موضوع المشاركة , ومخاطر التعدي والإهمال والتقصير .

ب- مخاطر تتعلق بتحميل الخسارة على أصحاب رووس الأموال , في حالة قيام البنك بالتمويل على حساب الإستثمار المطلقة , أي على حسابات المودعين , مما يصيب إدارة البنك بالحرج. [339]

ج- مخاطر تتعلق بمن يقوم بعملية الإدارة والإشراف والمتابعة فإذا قامت إدارة البنك بذلك فقد لاتستطيع لكثرة المشروعات التي تقوم بتمويلها , وإذا تركت ذلك العميل فهناك إحتمالات قلة الخبرة للعميل بشئون الإدارة .

د- مخاطر تتعلق بعدم تسويق المنتجات , إذا كان نصيب البنك في المشاركة محدود , ممايعني فشل المشروع في مراحله النهائية .

(5) مزايا التمويل بالمشاركة :

مما سبق يرى الباحث أن مزايا التمويل بالمشاركة تتمثل في الآتي :

أ- توزيع المخاطر بين المصرف والعميل , لإشتراكها في عملية التمويل . وتوزيع المهام وتحديد الواجبات , وتفويض السلطات .

ب- أمكانية المساهمة في التنمية الإقتصادية , من خلال توجيه عمليات التمويل بالمشاركة في المشروعات الإنتاجية كالمشروعات الزراعية وفق رؤى علمية وإستراتيجية .

ج- المساهمة في التنمية الإقتصادية من خلال المشاركة بالتمويل في المشروعات الخاصة بصغار المنتجين والمزارعين , بزاول عقبة الضمانات , على أن تكون مساهمة البنك شاملة لعمليات البيع والتسويق .

د- المساهمة في محاربة التضخم وإستقرار الأسعار من خلال المساهمة في تمويل المشروعات الصناعية , وبالتالي زيادة عرض السلع والخدمات وزيادة الصادرات.

رابعاً : التمويل بصيغة السلم ومعيار التمويل بالسلم والسلم الموازي :

---

[339]) الصديق طلحة محمد رحمة , **مرجع سابق** , ص 221.

(1) مفهوم السلم :

(أ) تعريف السلم لغة : من الإستسلام , أو التسليم والسلم شجر مادة يدبغ بها. [340]

(ب) تعريف السلم إصطلاحاً : (هو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة , بدقة إلى وقت محدد في المستقبل) [341]

ويعرف السلم أيضاً بأنه : (نوع من البيع يكون فيه الثمن حالاً يسمى رأس مال السلم, ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة ويسمى المسلم فيه, فهو بيع آجل بعاجل)[342]

ويعرف السلم بأنه :(معاملة مالية يتم بموجبها ,تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقداً إلى البائع , الذى يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة , بصفات محددة في أجل معلوم فالأجل هو السلعة المبيعة الموصوفة فى الذمة , والعاجل هو الثمن) [343]

وعرف السلم بأنه : (عقد موصوف في الذمة , مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد , وأن يكون المسلم فيه (المبيع) غير معين بالذات مقدور على تسليمه عند حلول أجله) [344]

مماسبق يمكن تعريف السلم بأنه هو:(البيع الذى يتم فيه قبض الثمن , قبل تسليم السلعة , بمدة يسيرة)

(2) مشروعية السلم : السلم جائز بالكتاب وبالسنة والإجماع قال أبن عباس رضيَّ الله عنه : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل , قد أحله الله في كتابه , وأذن فيه , ثم قرأ :ژ ٱ ب ب ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺژ[345] البقرة 282.

تجدر الإشارة أن بيع السلم بدأ أولاً في المشروعات الزراعية , حيث كان البائع (المزارع) , يحتاج إلى النقد , قبل نضوج الزرع , فرخص في هذا البيع رحمة للأمة , بمعني جواز بيع السلع , قبل

---

[340]) الأنترنت : 2017/6/11م , 8:15صباحاً , معجم المعاني www.almaany.com
[341]) د. حسين محمد سمحان , د. موسي عمر مبارك , **مرجع سابق** , ص 181.
[342]) الهئية العليا للرقابة الشرعية , السودان , **المراشد الفقهية** , ص 23.
[343]) عز الدين محمد فوجة , **أدوات الاستثمار المالى** , (البلد غير موضح : مجموعة دلة البركة , 1992م) ص 41.
[344]) إلهام جهاد صالح , **بيع السلم كأداة تمويل في المصارف الاسلامية** , (عمان : دار وائل للنشر , 2014م) , ص 14.
[345]) أخرجه الطبراني , والحاكم , والبيهقي , نصب الراية 44/4.

تسليمها , ولكن يشترط في ذلك , أن تكون المدة يسيرة , وأن الثمار أصبح في حكم المضمون, ثم أنتقل بيع السلم ليشمل المشروعات الأخرى .

(2) معيار التمويل بالسلم والسلم الموازي رقم (7) :

يمكن ذكر أهم ماجاء في المعيار فيما يلي :

(أ) هدف المعيار : Objective

يهدف معيار التمويل بالسلم والسلم الموازي إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح .

(ب) نطاق المعيار : Scope

ينطبق هذا المعيار على عمليات التمويل بالسلم والسلم الموازي بالمصارف ومعالجة الإيرادات والمصروفات الخاصة به .

(ج) قياس رأس المال :

عند دفع رأس المال :

1. إذا كان نقداً يقاس بالمبلغ المدفوع.
2. إذا كان عيناً أو منفعة يقاس بالقيمة العادلة .

في نهاية الفترة المالية :

1. يقاس رأس المال بالمبلغ المدفوع أو القيمة العادلة .
2. إذا كان هناك احتمال قوى بعد الوفاء بتسليم السلعة يتم تكوين مخصص بقيمة العجز .
3. يتم إظهار عمليات التمويل بالسلم في القوائم المالية باسم التمويل بالسلم .

(د) متطلبات الإفصاح : يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1). [346]

---

[346]) د. سراج الدين عثمان مصطفى وأخرون , **معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية** , شهادة المدقق الشرعي , (الخرطوم : أكاديمية السودان للعلوم المصرفية , 2016م) ص 9 – 11 .

(4) مخاطر التمويل بالسلم :

يعتبر التمويل بالسلم من أكثر صيغ التمويل تعرضاً للمخاطر بسبب ارتباطه بالمنتوجات الزراعية , وتتمثل المخاطر في الآتي :

1. مخاطر عدم قدرة العميل على تسليم السلعة كاملة .
2. تدني جودة المحصول المتفق عليه .
3. مخاطر تسويق السلع لاحقاً .
4. مخاطر الأسعار لكل من المصرف والعميل , لان السلم يتعامل بأسعار مستقبلية. [347]

عليه يمكن تفادي المخاطر عن طريق البنوك المتخصصة والتخطيط الإستراتيجي

(5) فوائد التمويل بالسلم :

تأسيساً على ماتقدم يرى الباحث أن فوائد التمويل بالسلم تتمثل في الآتي :

أ- سد حاجة المزارع أو المستفيد من خلال قبض الثمن قبل تسليم السلعة , والتي من بينها حاجة تغطية النفقات المتعلقة بإكتمال المنتج .

ب- في حالة المشروعات التجارية , يساهم التمويل بالسلم في سد حاجة العميل , في تغطية المصروفات الجمركية والترخيص .

مما سبق يلاحظ الباحث ان التمويل بالسلم يحقق فوائد اقتصادية للمجتمع , بإعتبار أنه يحمي العميل من العسر المالي في اللحظات الأخيرة , وبالتالي المحافظة على السلع والمنتوجات الزراعية من الدمار .

وبما أن التمويل بالسلم يتعامل مع أسعار مستقبلية , عليه يرى الباحث , أن التمويل بالسلم يصبح مفيداً , في حالة استقرار الأسعار , أي الحالات التي لايكون فيها تضخم .

خامساً: مفهوم البيع وأركانه :

1) مفهوم البيع :

---

[347]) د. الصديق طلحة محمد رحمة , **مرجع سابق** , ص 230.

(أ) البيع لغة : مأخوذ من البوع , والبوع هو العظم الذي يلي إبهام الرجل , ويقال : باعت الإبل أي تباعدت أرجلها في السير , بمعنى أسرعت الخطا في سيرها , ثم إنتقل لفظ البوع من الأرجل إلى الإيدي , فيقال : رجل طويل الباع , أي رجل كريم , وكثير الإنفاق , ويقال باع الرجل : أي بسط يده بالمال . [348]

وهناك فرق بين البوع والكوع , فالكوع , يكون في اليد , وهو طرف الزند الذي يلي إبهام اليد , أما البوع فيكون في الرجل , وفى المثل (لايعرف كوعه , من بوعه) أي جاهل بأبسط الأشياء. [349]

(ب) مفهوم البيع إصطلاحاً : يعرف البيع بانه (نقل ملك بعوض على الوجه المأذون فيه) [350]

فقوله : (نقل ملك) , اختزاز عن بيع مالايملك , وقوله: (بعوض) للدلالة للمقابل من الثمن وغيره , وقوله على الوجه المأذون فيه , احتزاز عن البيوع المنهي عنها شرعاً .

ويعرف البيع بانه : (مبادلة شئ مرغوب فيه بمثله بالتراضي) [351] .

(2) مشروعية البيع :

(أ) مشروعية البيع من الكتاب :

يعتبر البيع من المعاملات القديمة التي كانت تمارس قبل الأسلام , في فترات الجاهلية , ومنذ أزمان بعيدة , وعندما جاء الإسلام أقرَّه وأحله , قال الله سبحانه وتعالى :ژ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ **البقرة: ٢٧٥**

ومعني هذا أن أصل البيع حلال , ولكن هناك أنواع من البيوع كانت موجودة في الجاهلية حرمها الإسلام , ونهى عنها .

(ب) مشروعية البيع من السنة :يعتبر البيع جائزاً من السنة أيضاً حيث قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرر) [352] , ففي قول النبي صلى الله عليه وسلم :(وكل بيع مبرور) , دلالة على إقرار أصل البيع .

---

[348]) الإنترنت : الأحد 2013/07/30م , الساعة 8:35 ص , www.mawdoo3. com

[349]) الإنترنت : الأحد 2013/07/30م , الساعة 8:35 ص , www.almaany. com

[350]) د. ابراهيم فضل المولى بشير , **فقه المعاملات** , (الخرطوم : جامعة السودان المفتوحة , 2003م) ص 67.

[351]) محمود محمد حمودة , ومحمد مطلق عساف , **فقه المعاملات** , (عمان : مؤسسة الوراق , 2000م) . ص 56.

(ج) مشروعية البيع من الأجماع : لقد أجمعت الأمة على جواز البيع والتعامل به منذ عهد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلي يومنا هذا , بإعتبار البيع من ضروريات الحياة اللازمة [353] .

3) أركان البيع :

للبيع ثلاث أركان , ولكل من هذه الأركان شروط خاصة بها تتمثل في الآتي :

(أ) الركن الأول : الصيغة ويقصد بها الإيجاب والقبول , والإيجاب هو القول الذي يصدر من البائع , والقبول الذي يصدر من المشتري.

ويقصد بالإيجاب بأن يفصح البائع عن ثمن السلعة , أي يقول أبيع هذه السلعة بكذا , وليس للإيجاب صيغة محددة , فيمكن للبائع , أن يحدد سعر السلعة على ورقة , أو يقول سعر السلعة بلسانه , أو بحسب ماتعارف عليه المجتمع , بإعتبار أن العرف من الدين مالم يخالف الكتاب والسنة .

ويقصد بالقبول الموافقة التي تصدر من المشتري , مثل أن يقول قبلتُ , أو يأخذ السلعة ويذهب لدفع ثمنها , أو أي صيغة أخرى تعارف عليها المجتمع.

وللصيغة ثلاث شروط تتمثل في الأتي : (354)

1. **الإتصال في المجلس دون فاصل مضر :** ويقصد بالإتصال في المجلس دون فاصل مضر , بمعنى أن يكون البائع والمشترى موجودان في مكان واحد , أو في وقت واحد وأن تتم عملية الإيجاب والقبول أيضاً في وقت واحد , يرجع ذلك لقول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: (البيعان بالخيار مالم يتفرقا , فإن صدقا و بينا , بورك لهما في بيعهما , وأن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما) [355]

---

[352]) أخرجه البزار , والحاكم , والأما أحمد , المسند , حديث رقم (1170). الإنترنت الخميس 2017/8/3م , 7:40 ص , Libarary.islamweb.net.

[353]) د. إبراهيم فضل المولى بشير , **مرجع سابق** , ص 67.

[354]) **المرجع السابق** , ص 69.

[355]) متفق عليه , اخرجه الامام البخارى , (742/2) , وأخرجه الأمام مسلم (9/5) , الإنترنت : الأثنين 2017/7/31م الساعة 11:50ص www.ahlahdeeth.com

فقول النبي صلى الله عليه وسلم (البيعان) أى البائع والمشتري وقول النبي صلى الله عليه وسلم :(مالم يتفرقا) أي أن تتم الموافقة من الإيجاب والقبول فى وقت واحد , أما إذا قال البائع أبيع هذه السلعة بكذا , ثم ذهب المشتري ولم يصدر منه قبول وجاء بعد ثلاثة أيام وقال قبلتُ , فأن البيع لاينعقد , ولايلزم البائع بعملية البيع , بإعتبار أن هناك فاصل مضر هو مدة ثلاثة أيام , فللبائع حق إمضاء البيع أو فسخه.

2. **أن يتوافق الإيجاب مع القبول بالتراضي :** بمعنى أن البيع لا ينعقد إلا بعد أن يتوافق الإيجاب مع القبول بالتراضي , فإذا قال البائع بعت السلعة بخمسمائة , وقال المشتري قبلتها بإربعمائة , فإن البيع لايتم , لعدم التوافق , إلا إذا تنازل البائع , ويشير التوافق في الصيغة إلى التراضي , حيث يقول الله سبحانه وتعالى : ﮋ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ**النساء: ٢٩**

فقوله الله سبحانه وتعالى : ﮋ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾﮊ

أى أنه لابد من وقوع عملية التراضي في البيع بين الطرفين .

3. **أن لاتكون الصيغة وعداً في المستقبل** : ويقصد بذلك أن لايكون الإيجاب أو القبول بكلمات تدل على المستقبل , كقول البائع , سوف أبيع لك السلعة , أو قول المشتري سوف أشتريها , ولكن يصح البيع بالألفاظ التي تدل على البيع في الحال مثل : بعتُ , وقبلتُ. (356)

(ب) الركن الثاني من أركان البيع : العاقدان.

يقصد بالعاقدان البائع والمشترى وللعقدان شرطان أساسيان هما :

الشرط الأول : العقل ويقصد به أن يكون كل من العاقدان عاقلان , رشيدان , فلا يصح البيع من مجنون أو مختل العقل.

---

[356] د. إبراهيم فصل المولى بشير , **مرجع سابق** , ص 69.

الشرط الثاني: **التمييز** : ويقصد به أن يكون البائع او المشتري مميزاً ,بمعنى أن لايكون سكراناً ,أوطفلاً صغيراً , فإذا تم البيع من قبل رجل سكران , أو صبي غير مميز , فلا ينعقد البيع , ويمكن إرجاع عملية البيع إذا تمت . [357]

(ج) الركن الثالث من أركان البيع : المعقود عليه (السلعة) :

يقصد بالمعقود عليه السلعة التي هي محور التفاوض لعملية البيع وللمعقود عليه أو السلعة المراد بيعها ستة شروط تتمثل في الآتي :

1. **ملكية البائع للسلعة :** أن من شروط صحة البيع , أن يتملك البائع السلعة المراد بيعها أولاً , لانه لايجوز بيع السلع غير المملوكة للبائع , لحديث حكيم بن حزام رضى الله عنه قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم , فقلت يأتيني الرجل يسألني من البيع ماليس عندي,إتباعُ له من السوق ثم أبيعهُ ؟ قال :(لاتبع ماليس عندك). [358]

فقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لاتبع ماليس عندك) يدل وينهى أن يبيع البائع سلعاً ليس عنده , أي لايمتلكها .

2. **القدرة على تسليم السلعة :** يقصد بالقدرة على تسليم السلعة , قدرة البائع على تسليم السلعة للمشتري , فعن ابن مسعود , أنه قال : (لاتشتروا السمك في الماء , فأنه غرر) [359] . والغرر عرفه الأمام أبن تيمية بأنه هو (كل بيع مجهول العاقبة), أي أن الغرر هو الجهالة.

وهذا الشرط يتماشي مع مقاصد الشريعة , مثله مثل الشروط الأخرى , أي حتى لايتضرر المشتري من جهالة السلعة , عليه لايحوز بيع الطير في الهواء , أو السمك في الماء .

تجدر الإشارة أن شرط القدرة على تسليم السلعة يستثنى منه عقد بيع السلم , حيث تم الترخص في ذلك , بشرط أن تكون المدة يسيرة , وأن السلعة قد تم إنتاجها بأكثر من نصفها .

---

[357]) د. محمد عثمان الفقي , **فقه المعاملات** , (الرياض: دار المريخ , 1986م) , ص 186.
[358]) أخرجه الترمزي (1232) , والإمام النسائي (4613) , وصححه الألباني في أوراء العليل (1292) .
[359]) أخرجه الأمام أحمد في المسند برقم (3667) . الإنترنت : الأثنين 2017/7/31م , الساعة 1:09م .www.majles.alukah.net

3. **علم المشترى بالسلعة :** أن من شروط صحة البيع المتعلقة بالسلعة , العلم بالسلعة , بمعنى أن يتيح البائع للمشتري معرفة السلعة , وأن يوضح البائع المواصفات اللازمة , وإذا كان في السلعة عيب طارئ مخلاً بجودتها , فعلى البائع بيانه , والحكمة من ذلك إزالة الغرر (الجهالة) , وبإزالة الغرر يزول الغبن الذي يعتري المشتري بعد أكتشاف العيوب التي لايعلمها .

عليه لايصح بيع الأدوات والأجهزة بشرط حالتها الراهنة كما هو موجود في المزادات العلنية (الدلالة). [360]

4. **معلومية ثمن السلعة :** أيضاً من شروط صحة البيع المتعلقة بالسلعة هو علم المشتري بثمن السلعة , حيث لايجوز قيام البائع بتسليم السلعة للمشتري , قبل معلومية الثمن للمشتري والموافقة عليه , كما يحدث في بعض الأحيان بقيام المؤسسات بتمليك منسوبيها لبعض الأجهزة بالأقساط دون علمهم في بادئ الأمر بثمن السلعة أو موافقتهم عليها.
5. **طهارة عين السلعة :** يقصد بطهارة عين السلعة أن تكون السلعة ظاهرة شرعاً , ليس من الأنجاس , ومن السلع غير الطاهرة , الخمر , والميتة , والدم , قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن الله حرم بيع الخمر والدم والخنزير والاصنام) فقيل يارسول الله أرايت شحوم الميتة فإنه يطلى به السفن , ويدهن بها الجلود , ويستصبح بها الناس , فقال (لاهو حرام) [361]
6. **أنتفاع المشترى بالسلعة :** في هذا الشأن يرى العلماء , ضرورة بيع السلع النافقة , وعدم جواز بيع السلع الضارة , تماشياً مع مقاصد الشريعة , بإنفاق المال في الأمور التي تؤدي إلى تقدم الأمة وإزدهارها عليه لايجوز بيع الأصنام والأشكال المخيفة والمضرة للأطفال , وعلى البائع الإتجار في السلع التي تفيد الناس. [362]

سادساً : مفهوم الربا وأنواعة :

1. مفهوم الربا :

---

[360]) د. محمد على عثمان الفقهي , **مرجع سابق** , ص 187.
[361]) أخرجه البخارى , **باب بيع الميتة والأصنام** , برقم (2121).
[362]) محمود محمد حمودة , ومحمد مطلق عساف , **مرجع سابق** , ص 58.

(أ) مفهوم الربا لغة : الزيادة , قال الله سبحانه وتعالى :ژ

ژالحج: ٥

وقال الله سبحانه وتعالى :ژ ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇژ**النحل: ٩٢** بمعني أكثر من ناحية العدد .
(363)

(ب) مفهوم الربا إصطلاحاً : يعرف الربا بأنه : (الزيادة المشروطة بين الدائن والمدين , على القرض النقدي , مقابل الأجل أو الزمن المتعاقد عليه) (364)

ويعرف الربا بأنه:(مبلغ يشترطه المقرض على المقترض زيادة على أصل القرض)(365)

تأسيساً على ماذكر يرى الباحث أن الربا هو قيمة الزيادة التي يشترطها المقرض , مقابل الأجل , والتي تنشأ نتيجة القرض النقدى المحض , من غير أن تتخلله سلع إنتاجية أو خدمية .

2. أنواع الربا : ينقسم إلى نوعين أساسين هما : (366)

(أ) النوع الأول : ربا النسيئة (ربا الديون) :

وهي الصورة الأصلية للربا , وهو الزياد على أصل القرض النقدي (367) بسبب النسيان , بمعني التأخير , حيث كان في الجاهلية إذا حل موعد سداد الدين , ولم يستطع المقترض سداد القروض في موعده المحدد , وطلب المقترض من المقرض تأجيل موعد السداد , فإن المقرض في هذه الحالة يقوم بوضع مبلغ إضافي على أصل القرض , وهذه الزيادة التي هي بسبب النسيئة بمعني نسيان المطالبة إلى موعد آخر هي عين الربا.

(ب)النوع الثاني : ربا الفضل (ربا البيوع):

ولربا الفضل تفسيرات عديدة , نذكر منها ماذهب إليه المالكية وهو أن ربا الفضل هو الزيادة المشروطة في تبادل السلع التي تعد من ضمن قوت البلد , أي غذاء البلد الرئيسي(368).

---

363) الإنترنت : الأربعاء 2017/7/2م, الساعة 8:09 م www.mawdoo3

364) أ.د كوثر الأبجي , **الإعجاز التشريعي في تحريم الربا** (القاهرة , المنظمة العربية للتنمية الإدارية , 2011م) , ص 11.

365) د. يوسف سعادة , **المحاسبة الإسلامية** (القاهرة : الشركة العربية المتحدة , 2013م) ص 23.

366) د. حسن عبد الله الأمين , **الفوائد المصرفية والربا** , (الخرطوم : مطبوعات الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية , عام النشر غير موضح) ص ص 4 – 6.

367) د. يوسف سعادة , **مرجع سابق** , ص 25.

368) د. إبراهيم فضل المولى بشير , **مرجع سابق** , ص 40.

ففى حديث عبادة بن الصامت , أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الذهب بالذهب مثل بمثل , والفضة بالفضة مثلا بمثل , والتمر بالتمر مثلا بمثل , والبر بالبر مثلا بمثل , والملح بالملح مثل بمثل , والشعير بالشعير مثلا بمثل , فمن زاد أو أستزاد فقد أربى , بيعوا الذهب بالفضة كيف شئيتم يداً بيد , وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم يداً بيد , وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يداً بيد) [369]

وقد ذكر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الأصناف الستة الآتية:[370]

1. الذهب .
2. الفضة .
3. التمر .
4. البر (القمح)
5. الملح.
6. الشعير .

حيث ذهب المالكية أن العلة في سبب التحريم هي أن هذه الأصناف في ذلك الزمن أنها كانت تمثل قوت البلد .

تأسيساً على ماتقدم يرى الباحث أن الخلط الذى يقع عند بعض الناس أن التمويل عن طريق المرابحة فيه شبهة الربا , غير صحيح , بإعتبار أن التمويل بالمرابحة تتخلله سلعة , وكل بيع تخللته سلعة فقد خرج من الربا , وانما يقع الإشكال في التمويل عن طريق المرابحة في أحد شروط أركان المعقود عليه (السلعة) وهو شرط ملكية البائع للسلعة , فمتي ماتملك البائع أو البنك السلعة صار التمويل عن طريق المرابحة صحيحاً , وأما بالنسبة للزيادة التي توضع وتضاف على تكلفة السلعة بنسبة أكبر بالنسبة للتمويل عن طريق المرابحة , او عن طريق البيع بالتقسيط , فليست بربا وأنما هي زياة في هامش ربح السلعة نتيجة التأخير , فهذا لاغبار عليه , لانه يوجد هنالك سلعة , وقد يزيد البائع هامش الربح بنسبة أكبر عن تكلفة السلعة , بسبب التأخير , وقد يزيد البائع هامش الربح بنسبة أكبر على تكلفة السلعة , عند البيع النقدى العاجل أيضاً .

---

[369]) أخرجه الامام مسلم , برقم (2978) . الأنترنت : الخميس 2017/8/3م , 7:58ص islamweb.net . library .

[370]) الأمام محمد أبو هريرة , **بحوث في الربا** (القاهرة : دار الفكر العربي , 1999م) , ص 19.

المبحث الثالث

أهداف الشركة الإستراتيجية والقرارات الإستراتيجية

لتحقيق أهداف الدراسة يقوم الباحث بتناول وتوضيح اهداف الشركة الإستراتيجية , والقرارت الإستراتيجية , على النحو الآتي :

أولاً : أهداف الشركة الإستراتيجية :

تسعى الشركات في الواقع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية , وهي الأهداف التي أدت إلى تكوين الشركات نفسها ,وكانت دافعاً قوياً للملاك في إنشاء وتكوين الشركات , وتتلاقى أهداف الشركة الإستراتيجية وتتطابق مع أهداف الإدارة المالية , إنسجاماً مع العلاقة الإئتمانية بين الإدارة والملاك[371], عليه فإن أهداف الشركة الإستراتيجية تتمثل في الآتي :

(1) الهدف الأول : تحقيق وتعظيم الربحية Profitability Maximization :

عادة ماتضع الشركة وتحدد أهدافها بشكل عام , حتى تتمكن الإدارة والعاملين من تحقيقها , بحيث تصبح هذه الأهداف معياراً لقياس مدى نجاح الشركة في تحقيقها , ومن هذه الأهداف ,

---

[371]) د. سليمان أبو صبحا , **الإدارة المالية** , (القاهرة : الشركة العربية المتحدة 2009م) , ص 45.

هدف تحقيق وتعظيم الربحية , فمن أجل تحقيق ذلك الهدف تقوم الشركة بإنتاج السلع والخدمات وتسويقها , وتعيين الموظفين والعاملين وفصلهم , واختيار المدراء الأكفاء وإقالتهم .

ويمتد هدف تحقيق وتعظيم الربحية ليشمل معظم القرارات المتعلقة بأنشطة المشروع , حيث يعتبر معياراً لقبول ورفض إنتاج السلع والخدمات , أو قبول ورفض إنشاء وتكوين الخطوط الإنتاجية الجديدة .

كما يعتبر هدف تحقيق وتعظيم الربحية هدفاً تاريخياً , ومعروفاً منذ قديم الزمان , وقد تطورت المحاسبة , لتلبي مجموعة من الأهداف , التي بينها قياس الدخل , حيث توجد هناك قائمة كاملة , تسمى بقائمة الدخلIncome Statement, تسعى إلى بيان الربح الذي تحققه الشركة , ومن ثم مقارنته مع أهداف الشركة المعيارية أو الشركات المماثلة.

(2) الهدف الثاني : تحقيق أقصى ثروة للملاك أو المساهمين: Maximizing Stockholder Wealth

أن من أهداف الشركة الإستراتيجية , هدف تحقيق أقصى ثروة للملاك أو المساهمين بمعنى تعظيم الثروة الإقتصادية للشركة التي تعرف بالقيمة الصافية للمشروع Net Worthوتقاس القيمة الصافية للشركة عن طريق الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الإلتزامات للشركة.

ويعتبر إرتفاع سعر أسهم الشركة هو أحد المقاييس لقيمة الشركة السوقية وتعظيم الثروة الإقتصادية للملاك أو المساهمين , وتتأثر القيمة السوقية للأسهم بهيكل رأس مال الشركة أو مايسمى بالرفع التشغيلي والرفع المالي , ويتعلق الرفع التشغيلي , بالتكاليف الثابتة للعمليات الإنتاجية. [372]

أما الرفع المالى فمصدره التكاليف الثابتة لمصدر التمويل وكلاهما يؤثران على ربحية السهم العادى للشركة .

---

[372]) د. منير إبراهيم هندى , **مرجع سابق** , ص 109.

وفى هذا الشأن قد يتعارض هدف تحقيق وتعظيم الربحية وهدف تحقيق أقصى ثروة للملاك أو المساهمين , بإعتبار أن الهدف الأول غالباً مايشير إلى الربح في المدى القصير وأما الهدف الآخر فيشير الى الربح في الطويل ؛ لذلك يتم تقييم العديد من الإستثمارات على أساس أثرها على سعر سهم الشركة في السوق[373] أي الإهتمام بتحقيق الهدف الثاني , و التضحية بعض الشئ بالهدف الأول .

مما سبق يرى الباحث على الرغم من التعارض المذكور أعلاه , أن هدف تحقيق وتعظيم الربح , وهدف تحقيق أقصى ثروة للملاك أو المساهمين , يظلان هدفان أستراتيجيان يساهم تحقيق أحدهما في تحقيق الهدف الآخر سواء كان ذلك على المدى القصير أو المدى الطويل.

(3) الهدف الثالث : المسئولية الإجتماعية : Social Responsibility:

يرى البعض أن الإهتمام المتزايد من قبل المستخدمين للقوائم المالية , كأصحاب الشركة , والعملاء , والعاملين , والجهات الحكومية , يلقي بالمسؤلية الإجتماعية للشركة من ناحية , وزيادة إهتمام إدارة الشركة والجهات الإشرافية الحكومية بضرورة أن تطلع الشركة بالأنشطة الإجتماعية , وما تفرضها من أعباء إضافية من ناحية أخرى. [374]

بالإضافة إلى ذلك فإن معظم الشركات أصبحت تسبب أضراراً بالغة في سبيل تحقيق الربح أو تعظيم الثروة ومن أمثلة تلك الأضرار التلوث البيئي والضوضاء ومخلفات المنتجات الصناعية , فظهرت المحاسبة عن المسئولية الإجتماعية. [375]

كما يرى البعض أن الشركة في سبيل تحقيق منفعة المساهمين فإنها مسئولة أيضاً (إلى حد ما) عن رفاهية ومنفعة المجتمع, وأن الشركة لابد ان تأخذ بعين الإعتبار تأثير سياساتها , وأنشطتها على المجتمع ككل.

---

[373]) د. سليمان أبو صبحا , **مرجع سابق** , ص 47.
[374]) د. محمد محمود عبد المجيد , **الإتجاهات الحديثة في المراجعة** , (القاهرة : مكتبة عين شمس , 1983م) , ص 35 نقلاً من د. الهادى أدم محمد إبراهيم , **مرجع سابق** , ص 82.
[375]) فرد وينستون , ويوجين برجام , **مرجع سابق** , ص 33.

فلا تستطيع الشركة – وخاصة الكبيرة منها – أن تتجاهل واجباتها ودورها في المجتمع , كما أن قيامها بدورها الإجتماعي , يحقق للشركة سمعة طيبة وجيدة في المجتمع , وبالتالي تستطيع الشركة تحقيق الربح وتعظيم الثروة للمساهمين في الأجل الطويل . [376]

مما سبق يرى الباحث أن هدف المسؤلية الإجتماعية , أو قيام الشرك بمعالجة الأضرار التي تحدث نتيجة لقيامها بالعمليات الصناعية , أو قيام الشركة بالإسهام في تحقيق الرفاهية للمجتمع ببناء وتشييد المراكز الخدمية العلاجية , والمراكز التعليمية , يعتبر هو الهدف الأسمى , من بين أهداف الشركة الإستراتيجية كما يرى الباحث أن هدف المسؤلية الإجتماعية هو هدف إنساني , فطري , بإعتبار أن الملاك أو المساهمين هم في حقيقة الأمر جزء من المجتمع , يأثرون فيه , ويتأثرون به , كما أن قيام الشركة بالمسؤلية الإجمتاعية يسهم في نموها وبقائها واستمراريتها , من كسب ولاء الزبون وتعاطفه لمنتجات وسلع الشركة .

ثانياً : القرارات الإستراتيجية :

تعتبر عملية إتخاذ القرارت عموماً , من أهم الأعمال التي تقوم بها الشركة , كما أن القرارات الإستراتيجية تكتسب أهمية بالغة لكونها ذات تأثير طويل المدى على حياة الشركة , عليه يتناول الباحث القرارات الإستراتيجية على النحو الآتي :

أولاً : مفهوم القرار : Decision Concept

(1) مفهوم القرار لغة : (Decision) مأخوذ من قر , يقر ,قراراً , بمعني أقام وهدأ واطمئن , ويقال فلان قر بالمكان , أي أقام به , ولم يغادره , ويقال قر الهائج أو الغضبان أى سكنت جوراحه , وهدأت نفسه وأطمئن قلبه, ويقول: الرجل : لقد قلت مافي قرارة نفسي , أي عما بداخلها , وقال الله سبحانه وتعالى في أمر النساء ژ ج ج ج ج ج چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ژالأحزاب 33

أي : أجلسن في بيوتكن ولاتخرجن إلا لضرورة.

---

[376]) فرد وينستون , ويوجين برجام , **مرجع سابق** , ص 33.

والقرار المكان المنخفض , قال الله تعالى جل شأوه ژ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ژ المؤمنون 50.

أي مكان منخفض يجري إليه الماء , ورجل لا قرار له : أى لا يستقر على رأي , والقرار الشئ المستمر .

قال الله سبحانه وتعالى ژ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ژغافر 39.

ودار القرار : هي الدار الآخرة أى : التي لانهاية لها . (377)

(2) مفهوم القرار اصطلاحاً يعرف القرار بانه : عملية البت النهائي بشأن ما يجب وما لايجب فعله , للوصول لوضع معين ؛ وإلى نتيجة محددة ونهائية . (378) **ويعرف القرار بأنه** (عملية تطوير وتحليل البدائل والإختيار منها). 379

ويعرف القرار بأنه (العملية التي تشتمل على الإختيار من بين البدائل المتاحة , ويوجد لكل بديل في مجال الأعمال تكاليف ومنافع خاصة به , يجب مقارنتها مع تكاليف ومنافع البدائل الأخرى) . 380

ويعرف القرار بأنه (العلمية التي تلى سلسلة متتابعة من الآنشطة التي يجب أداؤها , والتي تسمى بإجراءات القرار). 381

ويعرف القرار بأنه (عملية متكاملة , تستند على حقائق , وفق خطوات ثابتة , من أجل الحصول على النتائج الفاعلة). 382

ويعرف القرار أيضاً بانه : (الإستجابة الفعالة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة أو حالات حالية أو محتملة في المنظمة). (383)

ويعرف القرار بأنه : (إصدار الأوامر لإدارات مثبتة بهدف تحقيق مصلحة عامة للمؤسسة). (384)

مماسبق يمكن تعريف القرار بانه : عملية إختيار بديل من البدائل المتاحة , بعد دراسة البدائل المتاحة , وفق البيانات والمعلومات , المتوفرة , لتحقيق الهدف الأساسي.

---

377) الإنترنت : الخميس 2017/6/15م , الساعة 9:47صباحاً , معجم المعاني WWW.almaany.com

378) د. على أحمد عبد الرحمن عياصرة , **القرارات القيادية في الإدارة التربوية** ,(عمان , دار الحامد , 2006م), ص 28.

379) د. عمر أحمد عثمان المقلى , **مبادئ الإدارة** ,(الخرطوم : مطابع السودان للعملة , 2002م ,) , ص 163.

380)د. أحمد نور , ود ز أحمد حسين على , **مبادئ المحاسبة الإدارية** , (الأسكندرية , الأسكندرية , 2001م) , ص 127

381) عبد المقصود ديبان , **الكمية النماذج في المحاسبة الإدارية وإتخاذ القرارات** , (بيروت : دار المعرفة الجامعية , 1999م) ,ص8

382) سعيد الديوة جى , **بحوث التسويق** , (بيروت ,الدار النموذجية للنشر , 2011م) , ص 29.

383) د. مؤيد عبد الحسن الفضل , ود عبد الكريم هادي صالح , **الموسوعة الشاملة إلى ترشيد القرارت الإدارية** , (عمان : دار زهران , عام النشر غير موضح) , ص 22.

384) الإنترنت : الخميس 2017/6/15م , الساعة 10:10صباحاً . www.mawdoo3.com

عليه يخلص الباحث إلى الآتي :

(أ) أن القرار لابد أن يكون اختيار من بين عدة بدائل متاحة , يجب المفاضلة بينهما , وإلا لم يكن قراراً , في عدم وجود البدائل , فيكون الأمر نتيجة حتمية.

(ب) لايكون القرار ناجحاً , في حالة عدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة , ويكون الأمر خبطاً عشوائياً .

(ج) يجب أن يتخذ القرار , لتحقيق الهدف الأساسي , بمعني أن يتذكر متخذو القرار رسالة المنظمة ورؤاها , ومحاولة عزل الجوانب الشخصية .

(3) مراحل أتخاذ القرار : Decision – making steps :

لإتخاذ القرارت الرشيدة , فانه لابد أن يمر القرار بالمراحل الخمسة التالية : [385]

المرحلة الأولى : تشخيص المشكلة: Problem diagnose: أى تحديد القضية الأساسية وجوهرها وأبعادها وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها .

المرحلة الثانية : جمع البيانات والمعلومات : Data and Information: أى جمع البيانات والمعلومات الكمية والنوعية من مصادرها الأولية والثانوية.

المرحلة الثالثة: تحديد البدائل وتقييمها المتاحة : **Evolution of Alternative** ويتوقف على تقييم البدائل العوامل السياسية والإقتصادية المحيطة .

المرحلة الرابعة : اختيار البديل المناسب لحل المشكلة : **– Adequate Alternative: choice** ويتم اختيار البديل وفق المعايير والإعتبارات التي تحقق الأهداف المحددة .

المرحلة الخامسة : متابعة تنفيذ القرار وتقويمه : Follow up The Implementation: وتؤدي عملية المتابعة إلى معرفة أنواع القصور في حينها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها .

مما سبق يرى الباحث أن عملية متابعة تنفيذ القرار تعتبر جزء من القرار نفسه, بإعتبار أن الهدف من إتخاذ القرار هو إنجاز وتحقيق غرض معين , وفي واقع الأمر فإن القرارات لا تحقق أهدافها من غير متابعة وإشراف مستمر.

(4) عملية صنع القرار وصلتها بالعلومات : Decision making and Relevant Information (386)

ان عملية أي قرار تحتاج الى جمع العديد من البيانات والمعلومات , ويحددها البعض في خمسة خطوات اساسية , يمكن بيانها وفق الشكل الآتي :

الشكل رقم (1/2/2) خطوات اتخاذ القرار :

الخطوة الأولي تحديد المشكلة , والأشياء المجهولة	**Step (1)** **Identify the problem and uncertainties**

مرجع موسي , madhav Raja , 2012 , Fourteenth Edition , p 426.

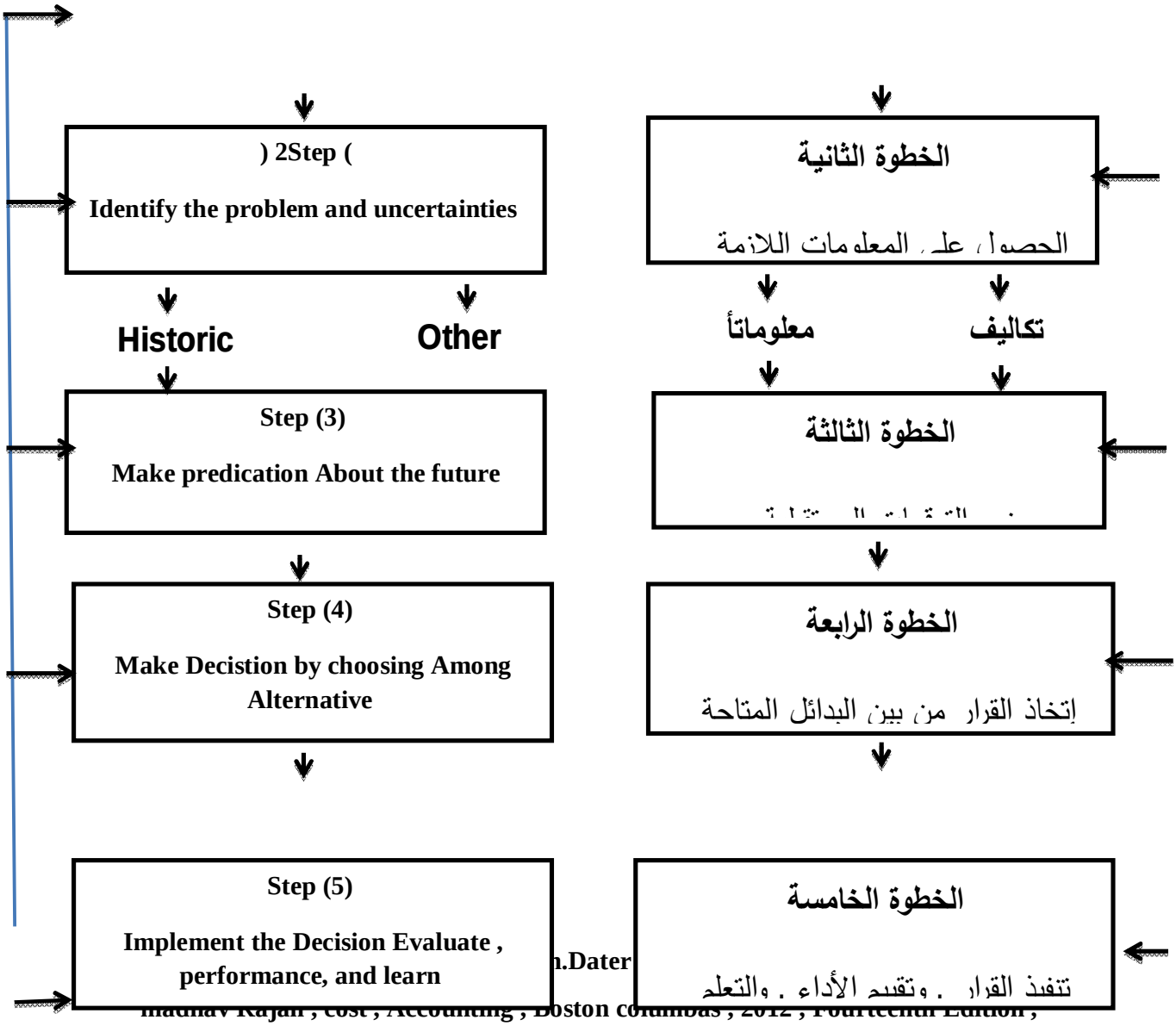

n.Dater

Madhav Rajan ; cost ; Accounting ; Boston columbas ; 2012 ; Fourteenth Edition ; p 426.

(5) العوامل التي تؤثر على أتخاذ القرار :

تتمثل في الآتي : (387**)**

1. الأساس الذى يقوم عليه القرار .
2. الوسط المحيط بالقرار.

---

[387]) الإنترنت : الجمعة 2017/6/16م الساعة 2:52 مساء. .www.hrdiscussion.com

3. النواحى النفسية لمتخذ القرار.
4. توقيت القرار.
5. إشراك ذوى الإختصاص في القرار (الشورى) .
6. الطريقة التي يتخذ بها القرار.
7. قنوات الإتصال.

ثانياً : أنواع القرارات :

هناك العديد من أنواع القرارت , وتختلف بإختلاف المحاور التي صنفت بها , والتي يمكن بيانها على النحو الآتي : [388]

1. أنواع القرارات بحسب قوتها : تنقسم الى :

1. قرارات مركزية : وهي القرارات التي تتصل بالأهداف العامة للمنشأة , وتتخذ من قبل الإدارة العليا , وتكون بمثابة توجهات وخطوط عامة .
2. قرارات لامركزية : وهي القرارات التي تتصل بالأهداف الخاصة بالوحدات أو الأقسام , وتتخذ من قبل الإدرارات المتخصصة.

2. أنواع القرارات بحسب متخذها : تنقسم الى :

(أ) قرارات فردية : وهي القرارات التي يتخذها الفرد لوحده , دون مشورة الجماعة, وغالباً ماتكون فاشلة الى حد ما , بسبب عدم استجابة العاملين والبيئة المساعدة لها .

(ب) قرارات جماعية : وهي القرارات التي يتخذها مجموعة الاعضاء , بعد عقد مداولات معينة , وعادة ماتكون ناجحة , بسبب الإستدراكات التي يصدرها كل شخص في المجموعة .

3. أنواع القرارات بحسب درجة الإفصاح عنها : تنقسم إلى :

أ. **قرارات صريحة :** وهي القرارات التي تفصح فيها الإدارة عن إرادتها بصورة واضحة ومعلنة ,كما أنها تقوم بإيقاع العقوبات اللازمة على من يخالفها بصورة واضحة أيضاً .

---

[388]) الإنترنت : الخميس 2017/6/15م , الساعة 12:02 معهد العلوم القانونية والإدارية .www,m.facebook.com

ب. **قرارات صامتة :** وهي القرارات التى لاتفصح عنها الإدارة عن أرداتها بصورة واضحة , وتكون كامنة في النفس لعدد من الأسباب منها :

(1). إما تكون القرارات معروفة بشكل عام .

(2) . إما أن تكون القرارات مشينة : بمعنى أن مصدر القرارات لايستطيع التصريح بها, بإعتبارها مشينة في حقه , ويستحى منها , وهى القرارات النابعة عن الحسد , أو القرارات المخالفة للوائح والقوانين التي أصدرها , وقد تكون قرارات شخصية كقرارت الدعم والمساعدة المالية أو المعنوية.

4. أنواع القرارات بحسب المجال : تنقسم إلى :

(أ). قرارات الإدارة .

(ب). القرارات الإقتصادية.

(ج) القرارات المالية

(د) القرارات التسويقية

(هـ). القرارات الإستثمارية . [389]

(أ) قرارات الإدارة :

قرارات الإدارة هي التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المرسومة من خلال القيام بالوظائف الإدارية التي تتمثل في وظيفة التنظيم , التخطيط , التنسيق , التوجيه , بالإضافة إلى وظيفة الرقابة .

أن الحديث عن قرارات الإدارة يقود الحديث عن بعض المفاهيم الإدارية الآتية :

(1)مفهوم التخطيط : Planning concept:

يعرف التخطيط بأنه عملية رسم البرامج , ووضع التقديرات المستقبلية اللازمة التي يتوقع أن تحقق الأهداف المرغوب فيها . [390]

---

[389]) الإنترنت : الخميس 2017/6/15م , الساعة 12:13 مساء , .www.ae.linkedin.com

[390]) أ.د محمد الصيرفى , **وظائف المدير العام** , (بلد النشر غير موضح : دار الكتاب القانوني , عام النشر غير موضح) , ص 13.

(2) **أنواع التخطيط** : هنالك عدة تقسيمات لأنواع التخطيط يمكن ذكر أهمها فيما يلى :

أ. التخطيط من حيث المدة الزمنية ينقسم إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : التخطيط قصير الأجل : Short run – planning:

هو التخطيط الذي تتراوح مدته الزمنية مابين ثلاثة أشهر إلى أثني عشر شهراً .

النوع الثاني : التخطيط متوسط الأجل:Intermediate run - planning وهو التخطيط الذي تتراوح مدته الزمنية مابين سنة إلى خمسة سنوات.

النوع الثالث : التخطيط طويل الأجل : long run – planning :

وهو التخطيط الذي تتراوح مدته الزمنية مابين خمسة سنوات الى خمسة وعشرين سنة فأكثر , ويسمى هذا النوع من أنواع التخطيط , بالتخطيط الإستراتيجي.

فإذا كانت الخطة يتم تنفيذها في خمس سنوات , فحينئذ تسمى بالخطة الخمسية , وإذا كانت الخطة يتم تنفيذها في خمسة وعشرين سنة , تسمى بالخطة ربع قرنية .

ب. انواع التخطيط من حيث موضوع الخطة : ينقسم التخطيط من حيث موضوعه إلى الآتي :

1. الخطط المالية.
2. الخطط الإنتاجية.
3. الخطط التسويقية والخطط الآخرى.

(3) عناصر الخطة :

تشتمل الخطة على عدة عناصر أو محتويات يمكن بيانها وفق للتسلسل الهرمي للخطة فيما يلي : **شكل رقم (1/3/2) عناصر الخطة**

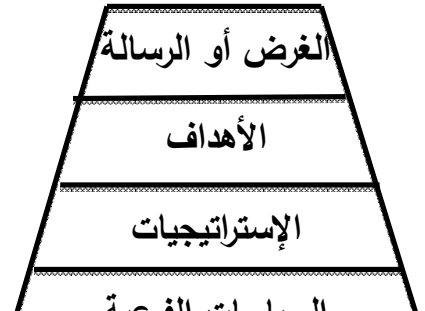

التسلسل الهرمي للخطة

المصدر[391]: Koontz,H,etal (1986) Management mccraw

1) الرسالة : Mission : رسالة المنظمة هي الخصائص الفريدة الموجودة في المنظمة , والتي تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات المماثلة لها ويجب أن تكون مكتوبة في شكل وثيقة , والمدير الناجح هو الذى يتخذ جميع القرارات على ضوء رسالة المنظمة . [392]

2) الأهداف الكلية : Over all goal:

يقصد بالأهداف الكلية الغايات التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها , ويجب أن تصاغ الأهداف في شكل نقاط محددة , حتي تتمكن الإدارة , من اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيقها ووضع البرامج المصاحبة لها .

3) الإستراتيجية : Strategy:

الإستراتيجية كلمة مستمدة من الكلمة اليونانية Strategggos, والتي ارتبط مفهومها أولاً , بالخطط المستخدمة في إدارة المعارك والحروب العسكرية , إلا أنه إأمتد استخدامها , بعد ذلك في علوم الإدارة , وأصبحت مفضلة الاستخدام لمنشآت ومنظمات الأعمال. [393]

---

[391]) نقلاً عن : د. عمر أحمد عثمان المقلى , **مبادئ الإدارة** : (الخرطوم , مطابع السودان للعملة , 2002م) , ص 195 .
[392]) د. محمد حنفى نور تبيدى , **الإدارة الإستراتيجية** , (الخرطوم : دار النشر غير موضح : 2012م) , ص 18 – 19 .
[393]) **المرجع السابق** , ص 1 .

أما الإدارة الإستراتيجية فيقصد بها تلك العملية التي تتألف من مجموعة الخطوات, التي تقوم بها الإدارة العليا , ومن خلالها تقوم بتحديد رسالة المنظمة , وصياغة أهدافها , وبيان رؤاها ومن ثم تصميم وتنفيذ القرارات ذات الأثر طويل الأجل , التي تحقق رسالة المنظمة وأهدافها. [394]

4)السياسات : Policies:

هي مجموعة الوسائل , أو الآليات المتاحة للإدارة العليا , والتي يمكن المفاضلة فيما بينها , لتحقيق أهداف ورسالة المنظمة , وعن طريقها يتم تحديد الواجبات والمهام , وتعويض السلطات بين المستويات الإدارية المختلفة , وتختلف السياسات بإختلاف المجالات. [395]

5) الإجراءات والقواعد : Rules and Procedures:

يقصد بالإجراءات مجموعة القواعد المتسلسة , التي يجب إتباعها للحصول على هدف معين , أما القواعد فتشير إلى مجموعة المبادئ والأسس العامة التي تم الإتفاف عليها .

6) البرامج : Programs:

هي مجموعة من الانشطة المختلفة التي تقوم بإعدادها الأقسام الإدارية المتعددة , والتي توضع فيها , أهداف ورسالة المنظمة , بصورة مباشرة وغير مباشرة.

7) الموازنات : Budgets:

الموازنات هي قوائم معبر عنها رقمياً أو كمياً , ويختلف في حقيقة الأمر مفهوم الموازنات عن الميزانيات .

فالميزانيات قوائم معبر عنها رقمياً معدة عن أحداث وفترات مالية سابقة , أما الموازنات فهي قوائم معبر عنها رقمياً ,أو كمياً عن تقديرات لفترة مالية مستقبلية[396].

تأسيساً على ماذكر فأن مصطلح الموازنات يعتبر المصطلح الأفضل للتعبير عن عناصر الخطة ومحتوياتها .

(ب) القرارات الإقتصادية :

---

394) **المرجع السابق** , ص 6 .

395) ياسمين محمد عبد الله , **الأهداف الكلية للسياسات النقدية وتطبيقاتها في السودان** , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2009م) , ص 9 – 12 .

396) د. عمر أحمد عثمان المقلى , **مرجع سابق** , ص 195 – 199 .

(1) مفهوم الإقتصاد :

يعرف الإقتصاد Economic عموماً , بأنه علم اجتماعي , يبحث ويدرس المشكلة الإقتصادية , المتمثلة في الموارد الكامنة والمدخرة والنادرة نسبياً , بهدف أستغلالها وتوزيعها التوزيع الأمثل , لاشباع رغبات الإنسان الضرورية , والحاجية والتحسينية , وتتعلق القرارات الإقتصادية من زوايتين هما زاوية الإقتصاد الجزئي , وزاوية الإقتصاد الكلي :

(2) مفهوم الإقتصاد الجزئي :Microeconmic هو أحد فروع النظرية الإقتصادية , ويبحث علم الإقتصاد الجزئي في المنشأت والوحدات الفردية في الإقتصاد , بالإضافة إلى الأسر, ويهتم الإقتصاد الجزئي بالكيفية التي توزع بها الأسر دخلها بين الإنفاق على مختلف السلع والخدمات , علاوة على ذلك فإن الإقتصاد الجزئي يهتم بتحديد مستوى الإنتاج , الذى يمكن المنشاة من زيادة وتعظيم الربح .

وفى بعض الأحيان , يتعامل الإقتصاد الجزئي مع وحدات صناعية كبرى , مثل أن يتتبع أثر الزيادة على سعر المنتج , ومستوى انتاج هذه الصناعات , وذلك في حالة زيادة الطلب على هذا المنتج . [397]

ويعرف البعض الإقتصادى الجزئي أيضاً بأنه العلم الذي يتعامل مع السلوك الإقتصادي Economic behavior للوحدات الفردية Individual units مثل المستهلكين Consumers , والشركات Firms , وأصحاب الموارد). [398]

(3) مفهوم الإقتصاد الكلي Macroeconomic :

الإقتصاد الكلى هو الفرع الآخر المقابل للإقتصاد الجزئي , من فروع النظرية الإقتصادية , ويبحث علم الإقتصاد الكلي في الطلب الكلي , والناتج الكلي, والعرض الكلي , والمستوى العام للأسعار (التضخم) , ومستوى العمالة , مكافحة البطالة , والنمو الإقتصادي. [399]

(4) السياسة الإقتصادية الكلية :

---

[397]) مايكل ابدجمان , **الإقتصاد الكلى** , (الرياض : دار المريخ للنشر , عام النشر غير موضح ,) , ص 23 – 24.

[398] (Edwin Mansfield , Microeconomic Theory , Applications , New York . London , Library of congress,1988 p 1 .

[399]) فريد بشير طاهر , و أ.د عبد الوهاب الأمين , **مبأدى الإقتصاد الكلى** ,(بغداد : مركز المعرفة للنشر , 2007م) , ص 8 .

يقصد بالسياسة الإقتصادية الكلية مجموعة من القواعد , والوسائل , والأساليب ,والإجراءات , والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها , نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية للأقتصاد القومي , خلال فترة زمنية معينة .

(5) أهداف السياسة الإقتصادية الكلية :

وللسياسة الإقتصادية خمسة أهداف أساسية تتمثل في الآتي : (400)

الهدف الأول : التوظيف الكامل Full Employment :

ويقصد به التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية , بمعني أن لايكون هناك موارد معطلة والا فأنه سيكون هناك بطالة ويطلق على الهدف الأول إحياناً بإيجاد معدل منخفض من البطالة A low rate of unemployment

الهدف الثاني : تحقيق الاستقرار في الأسعار : Piece Stability:

إن من أهداف السياسة الإقتصادية , تحقيق الإستقرار في الأسعار الذى يؤدى بدوره إلى زيادة الإستثمار والإنتاج , وتخفيض البطالة .

الهدف الثالث: التخصيص الكفء للموارد الإقتصادية Efficiency, واستخدامها الاستخدام الأمثل , وفى هذه الحالة يتحقق أعلى مستوى ممكن من الناتج القومي .

الهدف الرابع : التوازن الخارجى : External balance :

ويشير التوازن الخارجي إلى التوازن في المعاملات الخارجية للإقتصاد القومي , بحيث يكون مجموع التزامات الإقتصاد القومي تتساوى مع حقوقه تجاه العالم الخارجي, ويترجم ذلك في ميزان المدفوعات.

ويتكون ميزان المدفوعات من جانبين جانب الواردات (المدين) وجانب الصادارات (الدائن) , والعجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى أضرار جسيمة , تتعلق بإنخفاض العملة الوطنية , وضياع بعض المكاسب من التجارة الدولية . (401)

---

400 (paul. Wonnaco H. and Ronald wonnaco , Economic , New york , : John and sons , 1990, fourth edition , p 7.

401) مايكل ابرجمان , **مرجع سابق** , ص 30 – 33

الهدف الخامس : النمو الإقتصادي Economic Growth:

يرتبط هدف النمو الإقتصادي , بهدف تحقيق التوظيف الكامل , فتحقق أي وآحد منهما , يعني المساهمة في تحقيق الهدف الآخر , ويقصد به تزايد الناتج القومي الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان , حيث يرتفع مستوى المعيشة ويتاح للمجتمع التزايد من السلع والخدمات .

(ج) القرارات المالية: Financial Decisions

(1) تعريف القرارات المالية : Financial Decision Definition

القرارات المالية هي التي تتلخص في تحديد مقدار السيولة اللازمة لحياة المشروع , ومقدار الأرباح المستهدفة , وتحديد درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المشروع .

وتنقسم القرارات المالية الى الأنواع التالية :

1. قرارات روتينية :وهي القرارات المحددة وفقاً للائحة المالية للشركة.
2. القرارات السياسية العامة : وهي التي تسير النشاط العام للشركة , وهي التي تتعلق بطبيعة العمل , ونوع المنتج ورأس المال المطلوب الوصول إليه , مع بيان مصادر التمويل وتحديد نسبة السيولة .
3. قرارات الإستثمار طويل الآجل : وهي التي تختص بالخطط العامة للشركة وعن طريق استبدال الاصول , أو الدخول في خطوط انتاجية جديدة .
4. القرارات الخاصة بتدبير الأموال اللازمة للاستثمار , وتتوقف اصدار هذه القرارات على تكلفة التمويل وتوقيت الحصول على الاموال.
5. القرارات الخاصة بحجز الارباح المحتجزة أو توزيعها .

(2) العوامل المحددة للقرارات المالية :

تأسيساً على ماسبق فإن القرار المالي هو عبارة عن المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة , بما يحقق الهدف على ضوء العوامل التالية : [402]

---

[402]) د. عبد الفتاح دياب حسين , **إدارة التمويل في مشروعات الأعمال** ,(القاهرة : مطبوعات المجموعة الإستشارية العربية , 1996م),ص 67.

1. طبيعة مصدر التمويل المتاح .
2. نوعية الفرص الإستثمارية المتاحة .
3. تكلفة الحصول على الأموال.
4. حجم المخاطر التي يتعرض عليها المشروع الإستثمارى.
5. طرق السداد اللازمة والمتفق عليها مع الممولين .
6. القيود والقوانين الحكومية التي تحكم عمليات التمويل.

(3) العوامل المؤثرة في إتخاذ القرارات المالية :[403]

تتمثل في الآتي :

1. إتخاذ القرارات المالية في حالة التأكد .
2. إتخاذ القرارات المالية في حالة عدم التأكد.
3. إتخاذ القرارات المالية في حالة المخاطرة .
4. إتخاذ القرارات المالية في حالة المنافسة .

د. القرارات التسويقية :

1. **مفهوم التسويق لغة :** التسويق من ساق , يسوق , سوقاً بمعني قاد , ونقل , ويقال ساق الرجل الغنم , أي سار من خلفها وحثها على السير , والساق من الحيوان مابين الركبة والقدم.[404]

2. مفهوم التسويق إصطلاحاً :

يعرف التسويق بأنه : تغيير حاسم Crucial change , في فلسفة الإدارة , ولكن إلى الأفضل , من خلال التحول من سوق البائع , إلى سوق المشتري , حيث أصبح يتم إنتاج السلع والخدمات, بعد دراسة أذواق ورغبات المستهلكين.[405]

---

[403]) **المرجع السابق** , ص ص 68 , 69 .

[404]) الإنترنت : 2017/7/27م الخميس الساعة 12:22 مساء www.almaany .com

[405] David I.Kurtz, and Louis E.Boone , Principle of Marketing , Australia , Thomson , 2004. 12 th edition p II)

ويعرف التسويق بانه (الانشطة المتعددة التي يشارك فيها كل من المنظمات (البائع) , والجمهور(الزبون) , سواء كان بصورة رسمية formally , أو غير رسمية Informally , وفى أي مكان كان , بشكل يؤثر profoundly على حياتنا اليومية).[406]

كما يعرف التسويق بأنه هو: (العملية التي تبدأ بالعملاء الحاليين أو المحتملين للشركة , ويسعى وراء الربح , من خلال ارضاء المستهلكين , ومن خلال برامج تسويقية متكاملة ومنسقة). [407]

ويعرف التسويق بأنه هو : (جميع أوجه النشاط والإجراءات المتسثمرة في المشروع , التي تهدف إلى إأشباع إحتياجيات , ورغبات الإفراد والمجتمع , وتحقيق أهداف المنظمة من خلال بيع منتجاتها إلى المستهلكين) [408]

ويعرف التسويق بأنه (النشاط البشري الموجه نحو تلبية الإحتياجات Needs وتحقيق الرغبات wants , من خلال العمليات التبادلية). [409]

كما يشار أيضاً إلى التسويق بأنه (الوظيفة الأساسية في العملية التجارية , بحيث لايمكن اعتباره وظيفة منفصلة SeparateA , على قرار أن جميع الاعمال , ينظر إليها بمحصلتها النهائية , وهو ماتقوم به وظيفة التسويق) [410]

(3) مفهوم قرارات التسويق :

تتمثل قرارات التسويق , أو القرارات التسويقية في القرارات قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل , أو طويلة الأجل في المجالات الرئيسية المتعلقة بمجال التسويق والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلى :[411]

---

[406] Philip Kotler , amd kevin lane Keller , Marketing management , New jersey, Pearson , Prentice Hall,2006,p 3)

[407])د. عبد العزيز مصطفى أبو بنعة , **أصول التسويق** , (عمان : دار المسيرة , 2010م) , ص 31.

[408])د. رضوان المحمود العمر , **مبادئ التسويق** , عمان : دار وائل للنشر , 2005م) , ص 19.

[409] Philp Kotler management , Analysis , Planning , and control , Washington : prentice Hall intonation ,1990, Fourth edition , p20

[410] Ibaid , p 3 .

[411])أ.د محمود جاسم الصميدعي , ود بشير عباس العلاق , **مبادئ التسويق** , (عمان : دار المناهج , 2006م) , ص 27 .

(أ) العناصر الأساسية للمزيج التسويقي : وتتمثل في الأتي :

1. السعر price
2. المنتج products
3. المكان place
4. الترويج promotion

(ب) السياسات التسويقية : وتتمثل في الآتي :

1. سياسة التسعير Pricing polices : وهي السياسات المتعلقة بتحديد سعر المنتج بعد مراعاة تكلفته الحدية , وهامش المساهمة , ويتم مقارنة السعر مع أسعار منتجات الشركة المنافسة .
2. سياسة التوزيع Distribution polices: وهي السياسات المتعلقة بكيفية توزيع المنتج , وإيصاله الى المستهلك النهائي , وقد أصبحت الشركات تقوم بإنشاء أقسام خاصة للقيام بعملية ترحيل ونقل المنتجات والسلع الى أماكن الوسطاء والوكلاء من خلال مركبات مخصصة لتحقيق ذلك .
3. سياسات الترويج Promotion Policies: وهي السياسات المتعلقة بكافة الوسائل المتاحة من الصور الثابتة , والصور المتحركة وغيرها , بهدف زيادة وتنشيط المبيعات[412].

مماسبق يرى الباحث أن التسويق هو العملية التي تبدأ بدراسة حاجيات المستهلكين , ومن ثم توفيرها بالجودة التي ترضيهم وترويج السلع والخدمات , بشكل يؤثر على سلوكهم , كما أن القرارات التسويقية تعتبر من أهم القرارات التي تقوم بها إدارة الشركة , بإعتبارها تتعلق بنشاط الشركة الأساسي والرئيسي المتمثل في السلعة أو الخدمة التي تقدمها الشركة للآخرين.

(هـ) القرارات الإستثمارية : Investment Decision

(1) مفهوم الإستثمار :Concept Investment:

---

[412])**المرجع السابق** , ص 81 - 105

(أ) تعريف الإستثمار لغة : مأخوذ من ثمر , يثمر ,تثميراً , بمعني كثر , وزاد , ونما , وظهر , ويقال ثمر ماله إذا كثر وزاد , وأثمر الشجر , إذ ظهر نتاجه . [413]

وقال الله تعالى جل ثناؤه ژ ى ى ې ې ژالكهف 34.

أى كانت أموال كثيرة , وثمرة الشئ منفعته , التي تنتهي إليه , وثمرة العلم : العمل الصالح .

وصيغة (أستفعل) تفيد طلب الفعل , فأستثمار الموارد , أى طلب الحصول على ثمرتها , أي منفعتها ونمائها. [414]

(ب) تعريف الإستثمار اصطلاحاً :

يعرف الإستثمار بأنه : (عملية أستغلال الموارد للزيادة منها).[415]

كما يعرف الاستثمار أيضاً بأنه : عملية الإنفاق على السلع , التي تؤدى إلى زيادة انتاج السلع المستهلكة , وليس الإنفاق على السلع المستهلكة نفسها. [416]

مماسبق يمكن تعريف الإستثمار بأنه : إنفاق الأموال بهدف الحصول على أصول تضيف للمجتمع مقدرة إنتاجية جديدة , لتحقيق عائد مرضٍ , وفق مخاطر معينة.

(2) الفرق بين الإستثمار وتوظيف الأموال :

يتمثل الفرق بين الإستمثار Investment وتوظيف الأموال Placing في كون أن الإستثمار هو إنفاق المدخرات لبناء أو تكوين أصول ثابتة جديدة , أما التوظيف فيمثل إنفاق المدخرات لإستبدال الأصول المستثمرة قديماً , ومثال ذلك , أن بناء مرفق جديد يعتبر أستثماراً , أما شراء مرفق قائم يعتبر توظيف. [417]

(3) الفرق بين الإستثماروالأدخار :

---

413) الإنترنت : الجمعة 2017/6/16م , 12:08مساء , معجم المعاني , www.almanny.com
414) الإنترنت : الجمعة 2017/6/16م , 12:15مساء , المكتبة الشاملة , www.Shamela.com
415) الإنترنت : الجمعة 2017/6/16م , 1:00 ,صباحاً www.mawdoo3.com
416) الإنترنت : الجمعة 2017/6/16م , صباحا1:30 www.ar- Science.com
417) الإنترنت : الجمعة 2017/6/16م , صباحا1:30 www.ar- Science.com

يتمثل الفرق بين الإستثمار Investment والأدخار Saving في كون أن الإدخار هو تجميع الأموال , وتوفيرها , بهدف الإستعانة بها عند الحاجة , وتكمن مخاطر الإدخار في مخاطر السرقة , ومخاطر انخفاض القوة الشرائية للنقود .

أما الإستثمار فهو أنفاق هذه المدخرات التي يتم تجميعها في شراء أصول , بهدف المحافظة على هذه المدخرات وتنميتها , وفق مخاطر مختلفة , تختلف باختلاف نوع الاستثمار.

(4) الفرق بين الإستثمار والتمويل :

يتمثل الفرق بين الاستثمار والتمويل , فى كون أن الاستثمار Investment يتمثل في تحديد أصول معينة لإقتنائها , أما التمويل Finance يتمثل في كيفية الحصول على الأموال اللازمة , بأقل تكلفة ممكنة لأقتناء , هذه الأصول التي يرغب الاستثمار فيها .

(5) الفرق بين الإستثمار والإئتمان : (418)

يتمثل الفرق بين الإستثمار والإئتمان في كون أن الإئتمان(Credit) يتمثل في عملية الإقراض Lending , والإقتراض Borrowing أما الإستثمار Investment فيشير إلى عملية إنتاج وصنع سلع جديدة , والتي يمكن إنتاجها عن طريق الإئتمان , لانه ليس بالضرورة أن الذين لديهم السيولة أو الأموال , قادرين على الإستثمار أو يرغبون فيه .

(5) أهداف الإستثمار : Investment Objectives :

مماسبق يلاحظ الباحث أن أهداف الإستثمار تتمثل في الأتي :

1. تحقيق العائد مع تجنب وقوع المخاطر .
2. المحافظة على المدخرات المالية الحالية والعمل على نمائها وزيادتها .
3. زيادة مقدرة المجتمع الإنتاجية بالتالي المساهمة في التنمية الإقتصادية .
4. تعظيم الثروة للمستثمر وتحقيق الرفاهية .
5. تحقيق دخل جارٍ لمقابلة الإحتياجات الضرورية .

(6) العوامل المؤثرة على الإستثمار : Determinants Investment**: تتمثل في الآتي:**

---

[418]) الإنترنت : الجمعة 2017/6/16م , صباحاً 1:30 www.ar- Science.com

1. **توقعات الأنشطة الإقتصادية :** فكلما كانت تفاؤلات المستثمرين كبيرة كان حجم الإستثمار أكبر ويعتبر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والإجتماعي العامل الأهم في ذلك .
2. **مستوى الأدخار:** يتأثر الإستثمار , بمستوى الإدخار أو التوفير , فزيادة مستويات الإدخار تؤدي إلى زيادة مستويات الاستثمار .
3. **الإستهلاك :** يؤثر متغير الإستهلاك فزيادة الإستهلاك تعني زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يحفز رجال الأعمال من زيادة الإستثمار. [419]
4. **النظام الضريبي :** معدلات الضريبة تؤثر في الإستثمار فكلما كانت معدلات الضريبة عالية , كلما أدت إلى هروب الإستثمار , خاصة في بداية عمر المنشأة , والعكس صحيح.
5. **البنية التحتية :** تؤثر البنية التحتية في حجم الإستثمار , من الطرق البرية والبحرية والجوية والكهرباء وغيرها , فكلما توافرت هذه المقومات , كلما زاد الإستثمار .
6. **أستقرار البيئة التشريعية والقانونية :** يتأثر الإستثمار بمدى أستقرار اللوائح والإجراءات والقوانين ذات الصلة , بإعتبار أن كثرة إصدار القوانين واللوائح , والإختلاف فيها , يؤدي إلى إرباك المستثمرين , ومن ثم هروب الإستثمار .
7. **الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والقوى العاملة** , كل ذلك يؤثر في الإستثمار فوجود الموارد الطبيعية مثل البترول , والحديد والمعادن الأخرى , التي تعتبر ضماناً للمتستثمرين , والموقع الجغرافي الذى يسهل عملية التسويق وتوفر القوى العاملة يساعد في خفض تكاليف الإنتاج , فكل ذلك يزيد من حجم الإستثمار . [420]

(7) أدوات الإستثمار :

هي الوسائل التي يتمكن من خلالها المستثمرون من استثمار أموالهم , أو توظيفها , والتي يمكن بيانها حسب أهمتيها في الإقتصاد الوطني على النحو الآتي : [421]

---

[419]) الإنترنت : الجمعة 2017/6/16م , الساعة : 3:15 مساء , www.uobabylon.edu.com

[420]) الإنترنت : الجمعة 2017/6/16م , الساعة : 3:25 مساءً www.ar- Science.com

[421]) أ. بشير بكرى عجيب , جودة معلومات التدفقات النقدية وأثرها في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية , رسالة دكتوراة في المحاسبة والتمويل غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2014م , ص 91.

1. **الأوراق المالية** :

تعتبر الأوراق المالية من أهم أدوات الإستثمار , بسبب المزايا التى تختص بها , ولها انواع عديدة , وتختلف الأوراق المالية من حيث الحقوق , والعائد والمخاطرة , وتعتبر مقياس لتقدم الدولة إقتصادياً , بإعتبارها تشير إلى حركة أسواق المال.

2. **العقارات :** من الإستثمارات المربحة , بإعتبار أن العقارات التي تتمثل في الأراضي , المباني , أو الشقق من الأصول التي تتزايد قيمتها بإستمرار , ونادراً ماتتعرض إلى نقص في قيمتها .
3. **السلع :** تتمتع بمزايا اقتصادية , لما تحمله من مرونة , خاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة, بأسعار محددة ومعروفة .
4. **المشروعات الإقتصادية :** تتمثل في المشروعات الزراعية , والصناعية , وتتصف بكون استثمارات في أصول تساهم في زيادة الإنتاجية , وبالتالي تساهم في أنتاج القيمة المضافة للإقتصاد القومى , وتعزز من ثروة المالكين.
5. **العملات الإجنبية :** تعتبر أداة من الأدوات الإستثمار وتتميز بالحساسية المفرطة , فى تأثيرها على الإقتصاد القومي , خصوصاً في الدول النامية , لذلك نجد كثير من هذه الدول تمنع وتجرم من يتعامل بها مضاربة .
6. **المعادن النفيسة :** مثل الذهب والفضة وتعتبر المعادن النفسية في مجالات الإستثمار الخصبة , التي تجلب للبلاد العملة الأجنبية , وتزيد الصادرات , وتساعد في إزالة العجز في ميزان المدفوعات .
7. **صناديق الإستثمار :** هي إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة , من قبل شركات الإستثمار , والصناديق الإستثمارية هي عبارة عن أموال مجمعة مع عدد كبير من المستثمرين , بهدف الإستثمار في أوراق مالية محددة. [422]

(8) صناديق الإستثمار :

أولاً : مفهوم صناديق الاستثمار :

---

[422]) أ. د حسين عطا غنيم , **مرجع سابق** , ص 24 .

تعرف صناديق الإستثمار بأنها عبارة عن مؤسسات تقوم بإصدار وثائق استثمار (أوراق مالية) يتبعها ,وتستثمر حصيلة البيع في تكوين محفظة أوراق مالية وفقاً لأهداف محددة. [423]

1. صناديق الإستثمار المغلقة : Closed ended(424)

ثانياً : أنواع صناديق الاستثمار : 1) تنقسم صناديق الاستثمار حسب مدى إمكانية تداول الوثائق التي تصدرها إلى نوعين هما :

تأسست هذه الصناديق من قبل شركات مساهمة , تطرح أسهمها للجمهور للإكتتاب العام , علماً بان غرضها الأساسي , هو الاستثمار في الأوراق المالية , ولاينضم إليها مساهمون جدد إلا عندما يقرر الصندوق طرح أسهم المساهمين القدامى .

وفى هذه الحالة لا يختلف صندوق الإستثمار , عن أى شركة مساهمة أخرى من حيث النظام , لذلك أن كثيراً مايطلق هذه النوع من الشركات الذى يقتصر نشاطه في الإستثمار في الأوراق المالية بشركات الاستثمار Investment , وليس بصناديق الإستثمار , حيث يطلق أسم صناديق الإستثمار عادة , على صناديق الإستثمار المفتوحة .

(ب) صناديق الإستثمار المفتوحة : Open ended:

هي شركات تقوم بإصدار وبيع أسهمها للمستثمرين بإستمرار , وعلى أساس يومى , بمعنى أن عدد الأسهم التي تصدرها شركات الإستثمار المفتوحة غير ثابت , وأن رأس مالها متغير .

وتتميز هذه الشركات , بانها تقوم بإعادة شراء هذه الأسهم من ملاكها , بأى كمية , وفي أي وقت , ويتحدد سعر السهم في شركات الاستثمار المفتوحة بقيمة الأصل الصافي .

وهو عبارة عن القيمة السوقية للأوراق المالية , المستثمرة في الصندوق , مطروحاً منها الإلتزامات , مقسومة على عدد الأسهم التي تم إصدارها . [425]

2) تنقسم صناديق الإستثمار حسب مكوناتها إلى مايلي : (426)

---

[423]) أ.د عبد المطلب عبد الحميد , **صناديق الإستثمارسياساتها وآلياتها** , (القاهرة : العربية المتحدة للتسويق والتوريدات , 2010م) , ص 17.
[424]) أ. د حسين عطا غنيم , **مرجع سابق** , ص 24 .
[425]) **المرجع السابق** , ص 25.

1. صناديق سوق النقد : Money Market Funds
2. صناديق الاسهم العادية : Common Stock Funds
3. الصناديق المتوازنة : Balanced Funds

ثالثاً : وتنقسم صناديق الإستثمار حسب أهدافها إلى مايلي :

1. صناديق النمو Growth funds
2. صناديق الدخل Income funds
3. صناديق الدخل والنمو Income – Growth funds

(8) مزايا صناديق الإستثمار :

تحقق صناديق الإستثمار العديد من المزايا للمستثمر منها :

1. الإستفادة من خبرات الإدارة المحترفة , في تخفيض المخاطر , عن طريق التنوع اللازم في الأوراق المالية , وتنشيط حركة أسواق الاوراق المالية . [427]
2. توفر صناديق الإستثمار ذات النهاية المفتوحة , السيولة للمستثمر , حيث يمكن للمستثمر إسترداد قيمة الوثائق او الأسهم , عن طريق بيعها , لصندوق الإستثمار في أى وقت .
3. تحقق صناديق الإستثمار المفتوحة , المرونة للمستثمرين من خلال امكانية تغيير أهدافه الإستثمارية , عن طريق تغيير أستثماراته من صندوق لاخر .

(9) اتخاذ القرارات الإستثمارية في ظل المخاطرة والعائد Risk and Return :

أولاً : مفهوم العائد :

(أ) مفهوم العائد لغة : مأخوذ من الفعل عاد , يعود , عودة , بمعنى , رجع , أو أرتد , ويقال عاد الرجل إلى وطنه , أي رجع إليه , وعادت المياه إلى مجاريها , أي رجعت العلاقات كما في

---

[426]) أ. د حسين عطا غنيم , **مرجع سابق** , ص 24 .
[427]) د. نوال حسين عباس , **مرجع سابق** , ص 26.

السابق , وعاد الرجل المريض , أى زاره , قال الله سبحانه وتعالى , وجل ذكره وثناؤه : ژ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ژالنمل 64.

وقال الله تعالى ژ ہ ہ ہ ہ ھ ژالبروج 13 , وقوله سبحانه وتعالى ژ ھژ أى يرجع كما كان في السابق. [428]

(ب) تعريف العائد إصطلاحاً :

يعرف العائد بأنه المكاسب أو الخسائر التي يحصل عليها او يتحملها , مالك الأصل , أو الورقة المالية , خلال فترة زمنية محددة , عادة ما تكون سنة مالية.[429]

ويعرف العائد بأنه قيمة التغير التي تحدث في الأصل منذ بداية الإستثمار فيه , حتى تاريخ حسابه ,مضافاً إليه أي توزيعات حصل عليها خلال الفترة . [430]

ثانياً : مفهوم المخاطرة :

(أ) تعريف المخاطرة لغة : مأخوذة من الخطر , والخطر مأخوذ من الفعل خطر , يخطر , خطراً , بمعنى هتف , وأوصل , والخطر النصيب , وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قسمة وادي القرى : (وكان لعثمان فيه خطر, ولعبد الرحمن خطر) أى نصيب محدد , وفى الحديث الذي أخرجه البخارى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الله تعالى : أعدت لعبادي الصالحين , مالا عين رأت , ولا أذن سمعت , ولا خطر على قلب بشر) , أى ولا هتف على قلب بشر .

ورجل ذو خطر, أى عظيم الشأن, ودق ناقوس الخطر , أي أنذر بوقوع الهلاك. [431]

(ب) تعريف المخاطرة إصطلاحاً : Risk :

تعرف المخاطرة بأنها :(هي الحالة التي يمكن معها , وضع توزيع احتمالي , بشأن التدفقات النقدية المستقبلية) . [432]

---

[428]) الإنترنت : السبت 2017/6/17م , الساعة 11:40صباحاً , معجم المعاني , www.almaany.com

[429]) أ. إبراهيم أحمد على , مؤسسات التمويل الإسلامية , وأثرها في التمويل الإقتصادي في السودان , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية , كلية الدراسات العليا , 2007م , ص 38 .

[430]) الإنترنت : السبت 2017/6/17م , الساعة 11:45صباحاً www.bouhoot-blogspot.com

[431]) الإنترنت : السبت 2017/6/17م , الساعة 12:01مساء , معجم المعاني wwwalmaany.com

وتعرف المخاطرة بأنها هي فرصة تكبد الأذى أو التلف , أو الضرر , أو الخسارة , المحتملة من بين عوائد مختلفة . [433]

مما سبق يلاحظ الباحث أن العائد هو المكسب , الذي يرغب فيه المستثمر في المستقبل , وبما أن المستقبل تصحبه تقلبات عديدة , فإن هناك احتمال حدوث الخسارة , وهذا الاحتمال يسمى المخاطرة ,ووفقاً لاستقراء الأحداث فأنه كلما زاد العائد زادت المخاطرة .

(10) مخاطر الإستثمار : Investment Risk:

تنقسم مخاطر الإستثمار من حيث مصدر أسبابها الى الآتي : (434)

أ- **المخاطر المنتظمة** : وهي التي مصدرها العوامل الخارجية للمنشأة والتي تقود إلى حركة السوق ككل , الى المخاطر الكلية , وتتمثل أسباب المخاطر المنتظمة , في التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية , والسياسية , والإجتماعية , كمخاطر سعر الصرف الأجنبي وتقلباته , يذكر أن المخاطر المنتظمة لايمكن تجنبها أو السيطرة عليها , وإن كان من الممكن تقليلها.

ب- المخاطر غير المنتظمة: وهي المخاطر التي مصدرها العوامل الداخلية للمنشأة , ويمكن تجنبها والسيطرة عليها , مثل اضرابات العمال , والأخطاء الإدارية , وضعف الحملات الإعلانية , وتغير أذواق المستهلكين.

كما يمكن تقسيم المخاطر إلى مايلي : (435)

أ- **مخاطر الإئتمان** Credit Risk: تتعلق بمدى الفشل في الإقتراض .

ب- **مخاطر السيولة :**Liquidity Risk : وتعني عدم القدرة على مواجهة سداد الإلتزامات اللازمة .

ج- **مخاطر الأعمال :** Strategic Risk **:** وتعني عدم القدرة على المنافسة أو التقادم .

د- **مخاطر الإذعان:**Compliance Risk**:** وتعني عدم الإمتثال للقوانين واللوائح .

---

[432]) حرية الشريف , عائد ومخاطر الإستثمار وكيفية قياسها , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الإسلامية (غزة) , كلية الدراسات العليا , 2005م , ص 3.

[433]) د. طارق عبد العال حماد **, دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية** ,(القاهرة : الدار الجامعية , 2005م), ص 260 – 261.

[434]) **المرجع السابق** , ص 266.

[435]) الإنترنت : السبت 2017/6/17م , الساعة 12:39 مساء , www.m.bayt.com

هـ - مخاطر أخرى : Other Risk.

كما قسم البعض المخاطر إلى مايلي : (436)

(أ) مخاطر الموارد : Resource risk:

تتعلق مخاطر الموارد بمدي قدرة موارد المشروع لإسترداد الأموال المستثمرة للسداد للدائنين مع تحقيق عائد مناسب على إستثمارتهم .

(ب) مخاطر المواد الخام Raw material:

(ج) مخاطر الإنجاز Completion Risk

(د) مخاطر التشغيل Operation Risk

(هـ) مخاطر التسويق Marketing Risk

(هـ) مخاطر التمويل: Financial Risk

(ز) المخاطر السياسية والتنظيمية: Political and regulatory Risk

(ل) مخاطر القوة القاهرة : Force Majeure Risk

كما يرى البعض الآخر أن مخاطر الإستثمار هي التي تتمثل في الآتي:[437]

1. مخاطر الأعمال : Business Risk:

تحدث مخاطر الأعمال عادة يسبب الظروف الإقتصادية Economic conditions , أو الظروف الصناعية Industry Condition , أو إداء الإدارة Management Actions

2. المخاطر المالية : Financial Risk :

---

[436])Adrian Buckely , Multinational Finance London , Prentice Hall , 2000 , p 619

[437])Lawrence , J, Gitman , personal Finance , The Dryden press , Hinsdale , Illinois: Washington: 1991, second edition p 380 – 382 .

المخاطر المالية هي التي تتعلق بمزيج الديون .Mix of dept مع تمويل حقوق الملكية equity Financial , فكلما زادت نسبة الدين إلى حقوق الملكية .Proportion of dept , كانت المخاطر المالية أكبر .

3. مخاطر السوق : Marketing Risk :

مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن سلوك المستثمرين behavior of Investors في أسواق الأوراق المالية, الذى يظهر في السعر السوقى للسهم , كما تجدر الإشارة أن مخاطر السوق التي يتعرض عليها أى نوع من أنواع الاسهم قد تكون أولا لاتكون بسبب التغيرات الأساسية . Fundamental Change في أداء Performance , الشركة المصدرة The issuing Firm .

4. مخاطر القوة الشرائيةPurchasing Power Risk

تتمثل مخاطر القوة الشرائية في التغيرات المحتملة في مستويات الاسعار Price Level , في الفترات Periods التي ترتفع فيها الاسعار , حيث تنخفض عدد السلع التي يتم شراؤها بصفة عامة , والتي من بينها الأوراق المالية.

مماسبق يرى الباحث ان قرارات الإستثمار معرضة للعديد من المخاطر السياسية , والإقتصادية والإجتماعية التي تعبر عن المخاطر وفق أسباب خارجية ,أو المخاطر بأسباب داخلية , كمخاطر السيولة , أو جودة السلعة , الأمر الذي يتطلب دراسة جميع العوامل قبل إتخاذ القرارت خاصة الإستراتيجية منها , وهذا الأمر يحتاج إدارة محترفة تقوم بدراسة القضية من كآفة جوانبها الإقتصادية والتمويلية والإستثمارية .

الفصل الرابع

الـــدراسة المـــيدانية

يتكون من المباحث الأتية :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية

المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث : تحليل ومناقشة نتائج وفرضيات الدراسة.

المبحث الرابع : النموذج المحاسبي المقترح .

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية

أولاً : الرؤية : تتمثل فيما يلى :

أن يلعب سوق الخرطوم للأوراق المالية دوراً رئيسياً في مجال الصناعة المالية ؛ من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة , تتسم بالجودة , والمهنية , والمصداقية خلال السنوات القادمة وذلك عن طريق إصلاح شامل في النواحي المالية ,والإدارية والفنية , والقانونية ؛ بهدف إنشاء سوق فعال يسعى لتعزيز دوره في البنية الإقتصادية المستدامة , وسلامة المستثمرين والمتعاملين فيه.

ثانياً : الرسالة تتمثل في الآتي :

ترقية الصناعة في السودان عن طريق الوسائل التالية :

1. نشر وتعزيز الثقافة المالية بالبلاد.
2. حوكمة الإداء بالأسواق المالية بالسودان.
3. تعزيز مسيرة التنمية الإقتصادية بالبلاد.
4. الإستفادة من فرص الإستثمار المالى المتاحة محلياً وإقليمياً وعالمياً.
5. بناء وتعزيز الروابط بين المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.
6. بناء سوق يتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية.

ثالثاً : مفهوم السوق المالي :

لايختلف السوق المالى من غيره من الأسواق من حيث أنه مكان يجتمع فيه كل من البائعين والمشترين لتبادل سلعة , إلا أن هذه السلعة تختلف من سوق لآخر, بإختلاف , نوعها وأساليب تبادلها ,وذلك تبعاً لتغير إحتياجات أفراد المجتمع , ومن هنا يمكن تعريف السوق المالى بأنه :

هي المكان الذي يتم فيه إنتقال ملكية الأوراق المالية , بيعاً وشراءاً , بوسائل مختلفة, أو هو المكان الذي يتم فيه التداول.

وتنقسم السوق المالي إلى عدة أسواق من أهمها:

1. السوق النقدي .
2. سوق رأس المال.
3. سوق المشتقات

(1) السوق النقدي :

وهو السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية القصيرة الأجل المتدنية الأخطار ومن أهم هذه الأوراق.

أ- أذونات الخزانة (الخزينة)
ب- شهادات الإيداع القابلة للتداول.
ج- الأوراق التجارية القابلة للتداول.

(2) سوق رأس المال :

هي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية الطويلة الأجل والتي من أبرزها :

أ- الأسهم.

ب- الصكوك.

وسميت بطويلة الأجل لأن ليس لمشترى الورقة الحق في مطالبة الشركة بإسترداد قيمتها , طالما أن الشركة مازالت قائمة , أو لم يحل أجلها كما في الصكوك.

(3) سوق المشتقات :

وتتمثل في عقود المشتقات أساساً في الخيارات العقود الآجلة , والعقود المستقبلية, وعقود المبادلة , وكما يدل عليها من أسمها فإن هذه العقود وكذلك قيمتها السوقية تشتق أو تتوقف على القيمة السوقية لأصل آخر يتداول في سوق حاضر , فسعر العقد المستقبلي لشراء الخشب يرتبط على سعره في السوق الحاضر الذي يتداول فيه وقيمة عقد خيار لشراء سهم ما , يتوقف على القيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية(وكل أنواع المشتقات غير مطبقة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لانها غير شرعية).

رابعاً : أهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية :

نص قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية على أن تكون للسوق الأغراض أو الأهداف التالية:

1) تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراًء وتحويل ملكيتها وفقاً للقوانين واللوائح السائدة .
2) تشجيع الإدخار وتنمية الوعي الإستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية مما يعود بالنفع على المواطن والإقتصاد السوداني.
3) العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الإقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية.
4) تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور.

5) ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافئو الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية حماية لصغار المستثمرين.
6) إقتراح كيفية تنسيق البيانات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والإشراف على السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل الآجل في السودان وذلك بما يحقق الإستقرار المالي والإقتصادي في السودان ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية .

خامساً : دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في التنمية الإقتصادية:

هناك إرتباط وثيق بين السوق المالي والتنمية , فالسوق المالي عبارة عن مرآة ينعكس من خلالها مايدور في الإقتصاد , حيث تمثل الأسواق المالية قلب الإقتصاد الذى يضخ الأموال للقطاعات المنتجة , بإعتباره إحدى السياسات المالية المستخدمة في تعبئة المدخرات المحلية وأداة جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية إضافة لدورها الفعال في خطط التنمية الإقتصادية وهي التي تنشر الوعي الإقتصادي , والإدخارى والإستثماري, بين عامة الناس , وتساعد في تجميع الاموال المتفرقة بين المستثمرين لتنشئ بمجموعها شركات كبرى , في مجال الصناعة , والزراعة , والخدمات , والبناء, والتشييد , أي أنها تخدم الاقتصاد من خلال مشاريع إقتصادية , تشكل إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وللناتج القومي.

بجانب التنظيم والإشراف على سوقى الإصدار والتداول وتشجيع قيام شركات المساهمة العامة وتحول الشركات الخاصة والعائلية لشركات مساهمة عامة والمساهمة في استقطاب وتشجيع استثمارات الأجانب للمساهمة في التنمية في السودان حيث يوفر عبر السوق الأولية تمويلاً يمكن وصفه بأنه :

أ- تمويل حقيقي .
ب- كبير الحجم.
ج- طويل الآجل.
د- مستقر (غير مسترد)
هـ- غير تضخمي .
و- يساعد في إمتصاص السيولة الزائدة وتحويلها نحو الإنتاج.

إضافة لما ذكر يمكن رصد الدور الذى تقوم به أسواق المال بصفة عامة وسوق الخرطوم للأوراق المالية بصفة خاصة في التنمية الإقتصادية على النحو التالي :

1) يمثل وسيطاً لنقل الأموال من الإطراف التي يتوفر لديها فائض من الأموال (مدخرات) إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال . وبذا يلبي رغبات وحاجات المتعاملين , عبر العمل على تحقيق موازنة فعالة بين قوى الطلب والعرض , ويتيح الحرية الكاملة , لإجراء كافة المعاملات , والمبادلات .
2) يلعب دوراً حيوياً بالنسبة للمستثمرين وللمنشأت المصدرة للأوراق المالية ويحدث التوازن بين الإدخار والإستثمار (العرض والطلب).
3) يلعب دوراً بالغ الأهمية في جذب الفائض في رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد القومي.
4) يتم عبر السوق تأسيس شركات المساهمة الجديدة وزيادة رووس أموال الشركات القائمة وطرح أسهمها للإكتتاب العام ؛ حيث يقوم السوق بدراسة الشركات المساهمة العامة قبل طرح أسهمها للإكتتاب العام ؛ عبر السوق الأولية ؛ للتأكد من استيفائها لمتطلبات نشرة الإصدار وقبل أن تسمح بتدوال أسهمها عبر السوق الثانوية للتأكد من إستيفائها لشروط ومتطلبات الإدراج.
5) يوفر السوق للمتعاملين معه قدر كبير من الشفافية والإفصاح ؛ عن المعلومات الحد الأدني , منها هو إلزام الشركات بنشر محتويات نشرة الإصدار, عند التأسيس وعند زيادة رأس المال , وذلك قبل الطرح كما يلزمها بنشر البيانات المالية والميزانية المراجعة , عقب إجازتها من الجمعية العمومية , كما يلزمها بمد السوق باستمرار بأي معلومات يطلبها منها ويمكنه إلزامها بنشرها.
6) ينشر السوق الوعي الإقتصادي بين المواطنين ويعودهم على العمل الجماعي وحضور الجمعيات العامة وفتح الحوار والنقاش.
7) يشجع تحويل الشركات الخاصة والعائلية إلى شركات مساهمة عامة بما يضمن لها الإستمرار والنمو.
8) يشجع المواطن على الإدخار والإستثمار بدلاً من الإسراف في الإستهلاك.

9) يزيد من قدرة الاقتصاد الوطني بتشجيعه على قيام شركات جديدة , توفر المزيد من السلع , والخدمات ؛ التي تشبع حاجات المواطنين وتساعد في زيادة الإنتاج.
10) يسهم في تنمية الجانب الإداري , والمحاسبي , والقانوني , لدى الشركات والمساهمين فيها من خلال الممارسة في ميدان التطبيق العملي للقوانين, واللوائح , والمعايير والحوكمة التي تضبط وتنظم العمل.

سادساً : تحويل الشركات الخاصة والعائلية لشركات مساهمة عامة :

المزايا التي تحصل عليها الشركة في حالة تحولها إلى شركة مساهمة عامة :

1. تحصل الشركة على تمويل كبير الحجم , يساعدها في تقوية قدراتها , ودعم مركزها المالي بما يمكن من تنفيذ أغراضها .
2. يتمتع التمويل الذي تحصل عليه الشركة المساهمة العامة ؛ عن طريق الإكتتاب العام بقدر كبير من الإستقرار.
3. التمويل عبر آلية الشركة المساهمة العامة كبير الحجم , طويل الأجل , بخلاف التمويل الذي يتم الحصول عليه من البنوك , ومصادر التمويل الأخرى , لايلزم الشركة بسداده للجهة الممولة خلال فترة زمينة محددة .
4. إذا رغب المساهم في استرداد قيمة مساهمته في رأس مال , الشركة لايطالب به الشركة وإنما يتم بيع الأسهم عن طريق عرضها للبيع لأي مستثمر آخر عبر سوق الخرطوم للأوراق المالية , وفى هذه الحالة لاتتأثر الشركة ولا موقفها المالي.
5. كما تحصل شركة المساهمة العامة على الأولوية , وفي حالة طلب التمويل من البنوك والدعم التمويلي , والفني , المقدم من الصناديق الأقليمية , والدولية.
6. تتمتع بميزة الألغاء الجزئي من ضريبة أرباح الأعمال , حيث تم تخفيض الضريبة على أرباح اعمال الشركات المساهمة العامة من 20% الى 35% مقابل 25% على الشركات الخاصة.
7. تستطيع الشركة المساهمة العامة دعم قدراتها الإدارية , من خلال مشاركة المساهمين في الجمعية العمومية .

8. أثبتت بعض الدراسات التي أجريت ان الضغوط النفسية , المرتبطة يتحمل المخاطر تكون مضاعفة لدى أصحاب الشركات الخاصة,بخلاف شركات المساهمة العامة , وأظهرت تلك الدراسات أن رجل الأعمال الذي يمتلك شركة بالكامل (بنسبة 100%) إذا تخلص من 25% من أسهم الشركة لآخرين وتحول إلى شركة مساهمة عامة رغم فقدانه لـ25% من الأرباح إلا أن نسبة ضغوطه النفسية تعادل في وزنها ثلاث أضعاف مافقده من أرباح.
9. يلاحظ أن القانون الجديد لسوق الخرطوم للاوراق المالية قدم ميزات إضافية لتشجيع الشركات الخاصة والعائلية للتحول إلى شركات مساهمة عامة.

سابعاً : مؤشر الخرطوم:

يقيس مؤشر أداء الأوراق المتداولة في السوق,ويعمل كمؤشر كمعيار استرشادي للمستثمرين , لتقييم أداء إتجاهات التداول في السوق , وتعطي الشركات المكونة لمؤشر الخرطوم , أغلب القطاعات المكونة للشركات المدرجة في السوق والتي تشمل , البنوك , التأمين , الصناعي , التجارى , الخدمات المالية , أخرى , الزراعي , الإتصالات والوسائط (الصناديق الإستثمارية الشهادات الإستثمارية لاحقاً) وترتفع قيمة المؤشر وتنخفض بناءاً على أداء الأوراق المالية المدرجة في السوق , كما يرصد التغيرات اليومية الحادثة في أداء الأوراق المالية المدرجة في السوق , كما يرصد التغيرات اليومية الحادثة في أداء الأوراق المالية والتوجهات المستقبلية في السوق.

وقد بدأ التعامل بمؤشر الخرطوم في أكتوبر 2003م عند نقطة الأساس 1000 نقطة.

ثامناً : مسيرة السوق :

1. بدأت فكرة أنشاء سوق للأوراق المالية في السودان منذ العام 1962م , حيث تم إجراء العديد من الدراسات والإتصالات بدأتها وزارة المالية,وبنك السودان بمشاركة مؤسسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

2. في العام 1982م تمت إجازة قانون سوق الاوراق المالية من قبل مجلس الشعب لكى ينظم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان ولكن لم يتم أى شئ في هذا المجال حتى عام 1992م .
3. بدأت الخطوات الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية في أغسطس 1992م وذلك في ظل سياسة التحرير الإقتصادي والتي نادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي (1990م – 1993م).
4. تم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992م وفي نوفمبر من نفس العام أقرَّ مجلس الوزراء تعديلاً على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982م ولكن هذا القانون المعدل لم يف بكل الأغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية.
5. في عام 1994م أجاز المجلس الوطني الإنتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية , والذي أصبحت بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كياناً قانونياً مستقلاً .
6. بدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من شهر أكتوبر 1994م .
7. بدأ العمل في السوق الثانوية (سوق التداول) في شهر يناير من العام 1995م بعدد 34 شركة مدرجة .
8. في العام 1996م إرتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من 34 شركة إلى 40 شركة .
9. في العام 1997م: زيادة مقدرة في رأس المال السوقى لسوق الخرطوم للأوراق المالية من21 مليون دولار امريكي إلى 139 مليون دولار أمريكي.
10. في العام 1997م أيضاً تأسيس بنك الإستثمار للمساهمة في تنشيط التعامل في سوق الأوراق المالية.
11. في العام 1999م بدأ العمل بنظام السوق الموازية , وتم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقاً لاستيفائها للشروط المنظمة لإدراج الشركات في أي من السوقين النظامي , أو الموازي .
12. في العام 2001م بداية إدراج العديد من صكوك الصناديق الإستثمارية , وشهادات المشاركة الحكومية (شهامة).

13. في العام 2002م توسع علاقات السوق مع المؤسسات المالية والإقليمية والدولية.
14. في العام 2003م **:** تم إعلان مؤشر الخرطوم وإدراج السوق في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.
15. في العام 2003م أيضاً **:** إدراج سهم سوداتل تقاطعياً في سوق أبوظبي للأوراق المالية.
16. في العام 2004م **:** بلغ حجم التداول أعلى معدل له منذ إنشاء السوق.

أن نظام التداول الإلكتروني وحده لاتقل تكلفته عن 10,000 دولار هذا بخلاف الأنظمة الخمسة الأخرى (نظام الحفظ والإيداع , التسوية والمقاص , مراقبة التداول , بنك المعلومات ونظام نشر وتوزيع بيانات التداول) ولكن بتوفيق من المولى عز وجل وبدعم لايقدر بثمن , من هيئة سوق المال , وسوق مسقط للأوراق المالية بسلطنة عمان ,تم إهدائنا برنامجاً متكاملاً شاملاً الأنظمة الستة المشار إليها أعلاه , كما قاموا مشكورين بإهدائنا ست شاشات عملاقة مجاناً , كذلك الأمر الذى مكننا من البدء في الإجراءات العملية لمشروع أطلقنا عليه أسم (مشروع حوسبة عمليات التداول والإيداع بسوق الخرطوم للاوراق المالية) كبداية لتنفيذ رؤية السوق في استخدامتقنية المعلومات والإتصالات لتطوير أعماله , وتم تقسيم العمل في المشروع إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولي :

اختيار واعداد متطلبات النظام , بدأت هذه المرحلة في أكتوبر 2009م وأكتملت في ديسمبر 2010م وتم خلال هذه الفترة :

1. تحليل الفجوة (Analysis Gap) بين النظام اليدوي المتبع حالياً والنظام الإلكتروني المطلوب.
2. وضع وإجازة اللوائح المنظمة الأعمال التداول والتسوية والتقاص.
3. اختيار النظام الإلكتروني وتوقيع العقد مع شركة الأول لتقنية المعلومات لتنفيذ النظام.
4. وضع خطة العمل المبدئية للمشروع.
5. تدريب تنويري لموظفي السوق بالتنسيق مع البورصة المصرية.
6. وضع مواصفات الاجهزة المطلوبة للبنية التحتية والتعاقد مع الشركات الموردة لها.

7. تجهيز مركز البيانات الأساسي بمباني السوق لإستضافة الأجهزة والبنية التحتية.
8. تأهيل قاعة التداول وتأنيثها وتجهيز الحاسبات الالية الخاصة بها على أحدث المواصفات ؛ الأقليمية؛ والعالمية.

المرحلة الثانية :

توريد وتجهيز البنية التحتية وتركيب وتشغيل النظام , وقد بدأ تنفيذها في ديسمبر 2010م بالتزامن مع نهاية المرحلة الأولى , وما تم تنفيذه منذ بداية هذه الفترة حتى الان يتمثل فيما يلي :

1. توريد إجهزة البنية التحتية والأجهزة والمعدات وشاشات العرض وقد وصل حوالى 50% منها ويتوقع وصول البقية خلال الأيام القليلة القادمة .
2. توريد شاشات العرض وقد تم وصول وتركيب العرض الداخلية الثابتة والمتحركة وشاشات العرض الخارجية العملاقة في مرحلة التركيب الان .
3. تسليم لوائح التداول والتسوية والتقاص بالإضافة لمتطلبات النظام المجازة للشركة المنفذة للبدء فيه .

المرحلة الثالثة والأخيرة تشتمل على المراحل الآتية :

المحور الأول : هو محور تشغيل البرامج وتدريب العاملين بالسوق محلياً وخارجياً وكذلك تدريب شركات الوساطة المالية وقد تم بحمد الله إكتمال المراحل الثلاثة حيث تحدد يوم 2012/1/8م كبداية لعملية التدوال الإلكتروني الحي للبرنامج تزامناً مع إحتفالات البلاد بإعياد الإستقلال المجيد.

المحور الثاني : في الخطة يتعلق بإيجاد مقر دائم للسوق بإعتبار أن السوق ومنذ إنشائه وحتى الآن لايزال مستاجراً مقره الحالي ببرج البركة وقد وعد السيد/ وزير المالية والإقتصاد الوطني لمعالجة هذا الأمر وإيجاد مقر دائم للسوق على وجه السرعة.

المحور الثالث : كان حول إيجاد جهة رقابية وإشرافية على السوق وقد وجه مجلس إدارة السوق الإدارة التنفيذية بلبدء فوراً في إعداد قانون هيئة سوق المال لتولى عملية الإشراف والرقابة والتطوير للسوق وقد تم ذلك بالفعل حيث تم الفراغ من إعداد مسودة قانون أسواق المال والذي إشتمل على قانون جديد للسوق وقانون لهيئة أسواق المال.

المحور الرابع : اشتمل على مراجعة قانون ولوائح السوق الداخلية , بإعتبار أن قانون السوق ومنذ صدوره في العام 1994م لم يشهد أى تعديل ولم يواكب التطورات , التي حدثت في أسواق المال أسواق جديدة أو حتى التطورات الداخلية التي حدثت بالسودان منذ ذلك التاريخ وخاصة فيما يتعلق بطرق أسواق جديدة أو متطلبات التداول الألكتروني , وبالتالى فقد تم الفراغ من مسودة القانون , وتمت إجازته من مجلس إدارة السوق وتم رفعه للسيد / وزير المالية والإقتصاد الوطني لعرضه على الجهات ذات الإختصاص لإجازته.

كما تم إجازة عدد كبير من اللوائح لم تكن موجودة أصلاً بالسوق وذلك لمقابلة متطلبات مشروع الحوسبة .

بقية محاور الخطة اشتملت على مراجعة الهياكل التنظيمية للسوق مع أنشاء إدارة جديدة للتقنية ؛ لمقابلة مشروع الحوسبة وتوسيع نشاط السوق بإنشاء أسواق جديدة لم تكن متاحة في ظل التداول اليدوي , مثل أنشاء سوق للسلع , المعادن والعقارات ....ألخ. والإهتمام بالعنصر البشرى بإعتباره من أكثر الأصول قيمة في أسواق المال , وذلك بالعمل على تنمية الكوادر البشرية بالسوق وبناء قدراتها عن طريق التدريب المكثف داخلياً وخارجياً بإعتبار ان السوق مقبل على مرحلة إنتقالية هامة سواء تلك المتعلقة بالتحول للتداول الألكتروني أو توسيع أنشطته كما ذكرنا انفاً مع العمل على تحسين أوضاعهم المالية المتردية نتيجة لضعف رواتبهم ومخصصاتهم المالية , هناك محور آخر,لايقل أهمية ويتعلق بالحوكمة(Governance Corporate) والتي تنظم العلاقة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية بالسوق, وشركات الوساطة المالية , هذا وقد تم الفراغ من إعداد مسودة لائحة الحوكمة , كما أهتمت الخطة في بقية محاورها بتحسين بيئة العمل بالسوق وإنشاء جمعية الوكلاء وفقاً لمتطلبات قانون السوق, وذلك بهدف إرساء أعراف سليمة للتعامل في الأوراق المالية , وضبط أداء شركات الوساطة المالية وفق الموجهات العامة للدولة وضمان المنافسة الحرة والشريفة بين هذه الشركات العامة وتحقيق مبدأ العدالة في التعامل بينها وبين السوق مع العمل على رعاية مصالح هذه الشركات والتنسيق مع السوق لتحقيق المصلحة العامة .

تأسعاً : أسماء الرؤساء والمدراء واللجان الذين تعاقبوا على السوق :

(أ) أسماء رؤساء مجالس الإدارة الذين تعاقبوا على السوق :

1) الأستاذ / عبد الرحيم محمود حمدي 1991م – 1992م
2) السيد/ الشيخ سيد أحمد 1992م – 1993م.
3) الأستاذ / عبد الرحيم محمود حمدي 1994م – 2002م.
4) السيد / الزبير محمد حسن 2009م – 2010م.
5) السيد / د. محمد خير الزبير 2010م .

(ب) أسماء المديرين العمومين الذين تعاقبوا على السوق :

1) االسيد/ د. علي عبد الله علي 1991م – 1992م
2) السيد/ محمد عبد الرحمن سليمان أبو شورة 1992م – 1995م.
3) السيد / حمزة محمد قناوي 1995م – 2001م.
4) السيد / د. عصام الزين الماحي 2001م – 2009م.
5) السيد / عثمان حمد محمد خير 2009م .

(ج)مجلس الإدارة الحالي :

1) السيد د. محمد خير الزبير محافظ بنك السودان المركزي رئيس المجلس بالإنابة
2) الأستاذ / عثمان حمد محمد خير مدير عام السوق عضواً ومقرراً .
3) السيد/ وكيل وزارة المالية والإقتصاد الوطني عضواً.
4) السيد / منى الطاهر عبد الرحمن المسجل التجارى العام عضواً.
5) السيد/مساعد محمد أحمد ممثلاً شركات للمصارف عضواً
6) السيد / د. كمال جاد كريم ممثل شركات التأمين عضواً
7) السيد / د. خالد سيد أحمد ممثل إتحاد أصحاب الصناعات عضواً
8) السيد /د. حامد الأمين ممثل شركات الوكالة عضواً
9) السيد / فادى فقيه عضواً
10) السيد / محمد صالح حسين عضواً
11) السيد / د. أحمد منصور العجب عضواً
12) السيد/ سليمان محمد أحمد عضواً

13) السيد / د. محمد يوسف عضواً

(ر) أعضاء هيئة الرقابة الشرعية :

1. د. أحمد على عبد الله .

رئيس الهيئة .

2. بروفيسور / محمد الحسن بريمة .

عضو الهيئة.

3. المستشار الإقتصادي

بروفيسور / على عبد الله على .

4. المستشار الإقتصادي

محمد المصطفى موسي

(هـ)الهيكل التنظيمي للسوق :

يتكون الهيكل التنظيمي الجديد للسوق من :

1) مجلس إدارة السوق.
2) المستشارين (الإقتصادي + القانوني)
3) المدير العام.
4) نائب المدير العام.
5) دائرة الشئون الإدارية.
6) دائرة الشئون المالية.
7) دائرة الشركات والإصدارات.
8) دائرة الدراسات والبحوث .
9) دائرة الوكلاء والقاعة.

10) دائرة التقنية .
11) دائرة المراجعة الداخلية.
12) دائرة المراجعة والتفتيش.
13) دائرة مركز الإيداع.

(و) الإدارة التنفيذية :

المدير العام

الأستاذ / عثمان حمد محمد خير

نائب المدير العام

حمزة محمد قناوي

مديرو الدوائر

1) عبد الرحمن عبد المجيد (نادر) مدير دائرة الوكلاء والقاعة .
2) مجدى محمد الحسن (الدبل) مدير دائرة البحوث والتوعية.
3) هشام الطيب محمد يوسف مدير دائرة التفتيش والمتابعة .
4) مناهل يوسف محمد يوسف مدير مركز الإيداع والحفظ المركزي
5) ميسون آدم مدير دائرة المراجعة الداخلية.
6) الصادق عثمان عبد الماجد مدير دائرة الشركات والإصدارات.
7) سعيد الإمام الحنان مدير دائرة الشئون المالية.
8) محمد إبن الحاج محمد صالح مدير دائرة الشئون الإدارية.
9) الطيب الجعلي الطيب مدير دائرة تقنية المعلومات.

عاشراً : العقودات المنفذة وراس المال السوقي والمؤشر والقطاعات المسجلة :

أ) عدد العقود المنفذة :

وهي عبارة عن عدد الصفقات التي يتم تنفيذها بين البائع والمشتري في قاعة التداول (السوق الثانوية) وفي نهاية العام 2011م بلغ عدد العقود المنفذة (7.870) عقداً مقارنة بـ(8.266) عقداً في العام 2010م , والجدول رقم (4) يوضح عدد العقود المنفذة قطاعياً :

القطاع	2011م	2010م
البنوك	588	515
التأمين	22	16
التجاري	23	24
الصناعي	26	26
الزراعي	1	2
الوسائط والإتصالات	436	542
الخدمات المالية	10	22
الآخرى	20	40
الصناديق الإستثمارية	238	281
شهادات شهامة	6.506	56.789

ب) رأس المال السوقي :

رأس المال السوقي أو (القيمة السوقية) للشركات هو عبارة عن عدد الأسهم المكتتب بها مضروباً في القيمة السوقية للسهم عند نهاية فترة زمنية محددة , وقد بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق بنهاية النصف الأول من العام 2011م مبلغ (7.062.982.569) جنيه مقارنة بـ(6.391.200.061) جنيه لنفس الفترة من العام السابق .

والجدول رقم (5) يوضح القيمة السوقية قطاعياً :

القطاع	2011م	2010م
البنوك	4.919.744.970	3.427.544.371
التأمين	151.457.600	8.7234.974
التجاري	387.935.917	367.431.838
الصناعي	218.525.717	132.247.781

الزراعي	223.268.372	223.268.373
الوسائط والإتصالات	1.354.360.529	1.924.653.883
الخدمات المالية	113.872.000	98.248.818
الآخرى	121.552.024	121.552.024

(ج)المؤشر :

الهدف من عمل المؤشر هو قياس التغير الذي يطرأ على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية خلال فترة معينة , وقد ساعد صندوق النقد العربي بإعداد المعادلات والصيغة التي تحتسب بها مؤشر الخرطوم الذى تم الإعلان في شهر أكتوبر من العام 2003م الذى أستهل بـ1.000 نقطة حتى بلغ 2.368.46 نقطة بنهاية 2011م فيما كان المؤشر 2.367.92 نقطة بنهاية 2010م

(د) قائمة بأسماء الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الثانوية :

أولاً : قطاع البنوك
1) بنك تنمية الصادرات
2) بنك التضامن الإسلامي
3) البنك السوداني الفرنسي
4) البنك السعودى السوداني
5) البنك الإسلامي السوداني
6) بنك الشمال
7) بنك فيصل الإسلامي
8) مصرف الزراعي التجاري
9) بنك الثروة الحيوانية

10) بنك الإستثمار المالي

11) بنك التنمية التعاوني الإسلامي

12) بنك الخرطوم

13) بنك أمدرمان الوطني

14) بنك أيفوري

15) بنك النيل الأزرق المشرق

16) بنك العمال الوطني

17) مصرف السلام

18) بنك المال المتحد

19) البنك السوداني المصري

20) بنك بيبلوس أفريقيا

21) بنك الجزيرة الأردني السوداني

ثانياً :قطاع التأمين

1) التأمينات العامة

2) الوطنية للتأمين التعاوني المحدودة

3) السودانية للتأمين وإعادة التأمين

4) النيلين للتأمين

5) النيل الأزرق للتأمين

6) إعادة التأمين الوطنية

7) السلامة للتأمين

8) جوبا للتأمين

ثالثاً : القطاع التجاري

1) الصمغ العربي

2) السودان للحبوب الزيتية

3) كرمة التجارية

4) المخابز التجارية

5) الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة

6) شركة تقسيط المحدودة

7) شركة عفراء للمجمعات التسويقية

رابعاً : القطاع الصناعي

1) الوطنية للبترول

2) النيل للأسمنت ربك

خامساً: قطاع الإتصالات والوسائط

1) السينما السودانية

2) السودانية للإتصالات المحدودة

3) الرآي العام للصحافة والنشر

4) الإعلاميات المتعددة المحدودة

5) بورتسودان للسينما والمسرح

سادساً : قطاع الإتصالات والوسائط

1) السينما السودانية

2) السودانية للإتصالات المحدودة

3) الرآي العام للصحافة والنشر

4) الإعلاميات المتعددة المحدودة

5) بورتسودان للسينما والمسرح

سابعاً : قطاع الخدمات المالية

1) التنمية الإسلامية

2) المهاجر العالمية للإستثمار

3) السودانية الكويتية للنقل البري

4) شركة الإنشاءات الحديثة

5) شركة الرواد للتطوير العقاري

ثامناً : قطاع الآخري

1) بنك الإستثمار المالي

2) جلوبال بيت الأستثمار العالمي

3) سكسيص ديلينق المحدودة

4) المهاجر للخدمات المالية

5) السهم للخدمات المالية

6) الرواد للخدمات المالية

7) دام للاستثمار المالى

8) سنابل للمعاملات المالية

9) ترويج للإستثمار المالي

10) العالمية لإدارة المال

11) فتوسر للخدمات المالية

12) الفرنسي للخدمات المالية

13) هارفست للخدمات المالية المحدودة

14) الفيصل للمعاملات المالية المحدودة

15) الخدمات للأوراق المالية

16) الكاشديب للأوراق المالية

17) كروان للإستثمار المالي

18) التضامن للخدمات المالية

19) مزايا للخدمات المالية

20) البركة للخدمات المالية

21) المنصور للإستثمار المالي

22) دا جي للخدمات المالية

23) المؤشر للإستثمار المالي المحدودة

24) الأمين للأوراق المالية

25) الأعراف للأوراق المالية والإستثمار

26) برانتو للخدمات المالية

27) الدرهم للإستثمار المالي

28) أستوك للخدمات المالية المحدودة

29) قرين قولد للأوراق المالية

30) المستشار للأوراق المالية

31) الممكلة للخدمات المالية

32) الإمارتية للمعملات المالية

33) هأت للخدمات المالية

34) التكامل للخدمات المالية

35) النيل والمشرق للخدمات المالية

36) المال المتحد للأوراق المالية

37) ميديورو للخدمات المالية

38) هايبر ديل المالية المحدودة

39) أصول للأوراق المالية

40) كاشيون للخدمات المالية

41) أتش أتش للأوراق المالية

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

تخطيط الدراسة الميدانية الهدف منها تحديد محتوى الدراسة الذى يحقق اهدافها واثبات فرضياتها وذلك من خلال تحديد محتويات الدراسة ومصادر المعلومات واسلوب جمعها من المصادر الميدانية وذلك على النحو الآتي :

أولاً : مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من عينة من العاملين بسوق الخرطوم للاوراق المالية، وعينة من المصارف المسجلة بسوق الخرطوم للاوراق المالية، تم اختيار عينة ميسرة للباحث من (150) مفردة من ذوي الاختصاص.

ثانياً : الاستبانة الموزعة والمستلمة لمجتمع البحث:

الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذا البحث هي الاستبانة، فقد تم توزيع (150) استمارة استبانة على مجتمع البحث لعينة طبقية قصدية من عينة من العاملين بسوق الخرطوم للاوراق المالية، وعينة من المصارف المسجلة بسوق الخرطوم للاوراق المالية، الجدول رقم (1/2/4) يبين عدد الاستبانة الموزعة والمستلمة للمجتَمعَ .

جدول رقم (1/2/4)

الاستبانات الموزعة والمستلمة

عينة البحث	الاستبانة الموزعة	الاستبانة المستلمة والصالحة للتحليل	النسبة المئوية
العاملين بسوق الخرطوم للاوراق المالية	20	15	%75
العاملين ببنك البركة	30	30	%100
العاملين ببنك النيل	22	20	%90.91
العاملين ببنك فيصل الاسلامي	28	25	%89.29
العاملين بشركة التأمين الاسلامي	20	20	%100
الاكاديمين	30	30	%100
المجموع	**150**	**140**	**%93.33**

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يوضح الجدول رقم (1/2/4) عدد الاستبانة الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة الاستجابة 96.92% وهذا يدل على أن اغلب الاستبانات التي وزعت تم استلامها، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج تعمم علي مجتمع البحث المعني.

ثالثاً : الأساليب الإحصائية الوصفية

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة .

1. الوسط الحسابي

تم استخدام مقياس المنوال ليعكس اتجاه إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة أوافق بشدة والوزن 4 لعبارة أوافق والوزن 3 لعبارة محايد والوزن 2 لعبارة لا أوافق والوزن 1 لعبارة لا أوافق بشدة.

2. استخدام اختبار (كاي تربيع)

لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة تم استخدام هذا الاختبار عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك انه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحا. أما إذا كانت قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل(فرض الدراسة) ليس صحيح.

رابعاً : الطريقة المستخدمة في تحليل البيانات

تم تحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة هو اختبار(كا2(س))Chi - Square Test عند مستوي معنوية (Significant)5% كما هو متبع في العلوم الاجتماعية. يقوم الاختبار على أساس أنه إذا كانت قيمة كا2(س) المحسوبة من الاستبانات عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أكثر من قيمتها في جدول توزيع(كا2(س)) أو (مستوى المعنوية المحسوب من البيانات أقل من 5%) عندئذ يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل(فرض الدراسة) صحيحاً، إما إذا كانت قيمة(كا2(س)) المحسوبة من الاستبانة عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أقل من قيمتها في جدول توزيع(كا2(س)) أو (مستوى المعنوية المحسوب

من البيانات أكثر من 5%) عندئذ يقبل فرض العدم ويكون الفرض البديل(فرض الدراسة) ليس صحيحاً.

خامساً : تصميم استمارة الدراسة الميدانية

من اجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة بهدف معرفة **النموذج المحاسبي المقترح لترشيد قرارات الإختيار من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية**، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

اتبع الباحث خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالية:

1. الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
2. عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على الأستاذ المشرف على الدراسة، كما تم الاستفادة من خبرات وتجارب بعض المختصين كمحكمين حيث طلب منهم إبداء أرائهم وإصدار أحكامهم على الأداء من حيث مدى اتساق الفقرات مع فرضيات الدراسة وفى ضوء ملاحظاتهم (راجع ملحق رقم (2) ، وتم ما يلي:

أ- حذف الفقرات التي اقترح حذفها

ب- تعديل بعض الفقرات وإعادة صياغتها لتعطى المدلول المقصود منها.

حاول الباحث في صياغة عبارات الاستبانة مراعاة الحيادية الممكنة والمستويات الثقافية للمستقصى منهم بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها أو يلتبس معناها متجنبا العبارات المحرجة.

وبناءاً على ذلك تم تصميم استمارة الاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وفق اسلوب احصائي، وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية.

سادساً : اختبار درجة مصداقية البيانات

ثبات الاختبار بان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق إختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجة كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجة نفسها يكون الإختبار ثابتاً تماماً .كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان -براون.

2- معادلة ألفا -كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على العبارات تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرنباخ (Alpha- cronbach) وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرنباخ 60%. وقد تم إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها.

أما الصدق فهو أيضاً مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

في هذه الدراسة تم استخدام طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس، حيث يتم فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات

الزوجية، ومن ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وفق الصيغة الآتية: (438)

$$ر = \frac{\text{مجـ (س×ص)} - \frac{(\text{مجـ س})\times(\text{مجـ ص})}{\text{ن}}}{\sqrt{\left[\text{مجـ س}^2 - \frac{(\text{مجـ س})^2}{\text{ن}}\right]\left[\text{مجـ ص}^2 - \frac{(\text{مجـ ص})^2}{\text{ن}}\right]}}$$

حيث:

ر: معامل ارتباط بيرسون.

ن: حجم العينة.

مجـ س: مجموع درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مجـ ص: مجموع درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مجـ س2: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مجـ ص2: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مجـ (س×ص): مجموع حاصل ضرب درجة الإجابات على العبارات الفردية في الإجابات على العبارات الزوجية.

وأخيراً حسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:(439)

---

(438)د. عدنان بن ماجد وآخرون، **مبادى الاحصاء والاحتمالات**، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م)، ص 129

(439)**المرجع السابق**، ص 129

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times ر}{1 + ر}$$

أما معامل الثبات فهو يمثل الجذر التربيعي لمعامل المصداقية ألفا كرنباخ، ويتراوح كل من الصدق والثبات بين الصفر و 100%، فكلما كانت النتيجة قريبة إلى 100% دل ذلك على الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة. الجدول رقم (2/2/4) يبين معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

جدول رقم (2/2/4)

معامل المصداقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة

البيان	معامل المصداقية ألفا كرنباخ	معامل الثبات
عبارات الفرضية الاولى	**0.910**	**0.954**
عبارات الفرضية الثانية	**0.916**	**0.957**
عبارات الفرضية الثالثة	**0.951**	**0.975**
عبارات الفرضية الرابعة	**0.936**	**0.967**
لجميع عبارات الاستبانة	**0.977**	**0.988**

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

بلغ معامل المصداقية ألفا كرنباخ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (94.4%) فيما بلغ معامل الثبات (97.2%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

سابعاً : التحليل الوصفي لبيانات الدراسة الميدانية

(أ) التحليل الوصفي للبيانات الشخصية

شملت عينة الدراسة الاتي:

1) الافراد من مختلف الفئات العمرية (اقل من 30، بين 30 – 40 سنة، بين 41 – 50 سنة، بين 51– 60 سنة، 61 سنة فاكثر).
2) الافراد من مختلف الفئات المستويات التعليمية (بكالريوس، دبلوم عالٍ، ماجستير، دكتوراه، اخرى).
3) الافراد من مختلف الفئات التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة اعمال، اقتصاد، دراسات مصرفية، نظم معلومات، اخرى).
4) الافراد من مختلف المؤهل المهني (زمالة بريطانية، زمالة امريكية، زمالة عربية، زمالة سودانية، اخرى، لا يوجد).
5) الافراد من مختلف الوظائف (محاسب، اداري، مصرفي، مراجع داخلي، مراجع خارجي، أكاديمي، محلل مالي، اخرى).
6) الافراد من مختلف سنوات الخبرة (5سنوات فأقل، 6 سنوات – 10 سنوات، 11سنة – 15 سنة، 16سنة – 20سنة، 21 – 25 سنة، 25 سنة فاكثر).

1. توزيع المبحوثين حسب العمر

سئل المستقصى منهم عن العمر، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول (3/2/4) والشكل رقم (1/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير:

جدول رقم (3/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30	11	7.9
بين 30 – 40 سنة	69	49.3

بين 41– 50 سنة	50	35.7
بين51– 60 سنة	10	7.1
المجموع	**140**	**%100.00**

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

الشكل رقم (1/2/4)

شكل بياني لاجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

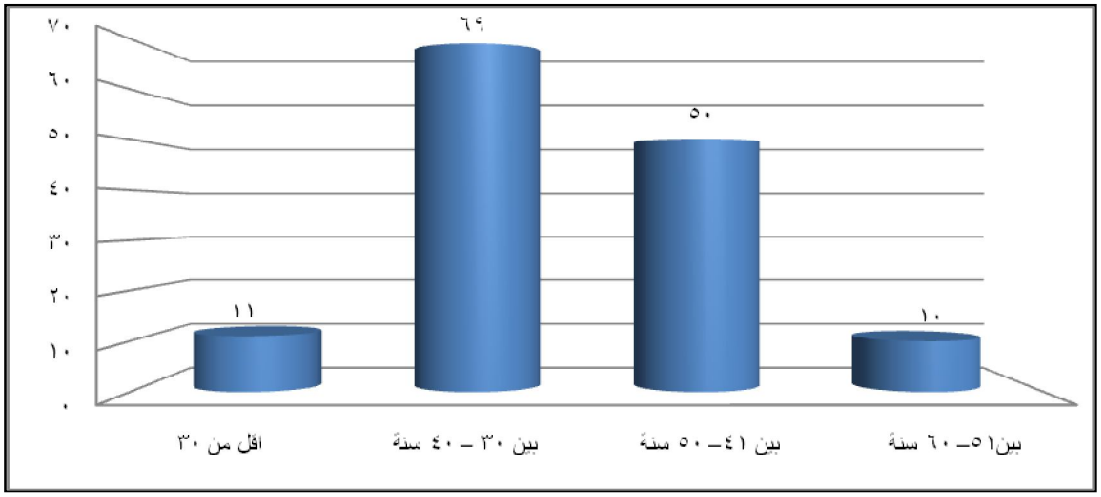

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يتضح من الجدول (3/2/4) والشكل رقم (1/2/4) ان (69) فرداً من الفئة العمرية (بين 30 سنة – 35 سنة)، تلتها الافراد من الفئة العمرية (بين 41 سنة – 50 سنة) بتكرار بلغ (50) فرداً، تلتها الافراد من الفئة العمرية (اقل من 30 سنة) بتكرار بلغ (11)فرداً، اخيراً تلتها الافراد من الفئة العمرية (بين 51– 60 سنة) بتكرار بلغ (10) افراد.

يرى الباحث ان العينة من ذوي الاعمار الكبيرة والمتوسطة الذين سيساهمون في ابداء اراء عملية حول النموذج المحاسبي المقترح لترشيد قرارات الإختيار من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية.

2. توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي

سئل المستقصى منهم عن المؤهل العلمي، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول (4/2/4) والشكل رقم (2/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (4/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالريوس	60	42.9
دبلوم عالي	2	1.4
ماجستير	70	50.0
دكتوراه	8	5.7
المجموع	**140**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

الشكل رقم (2/2/4)

شكل بياني لاجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

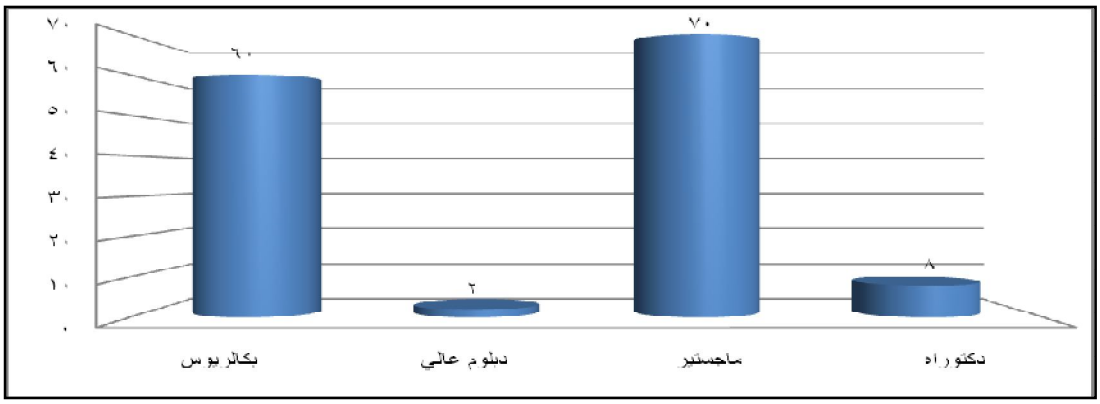

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يتضح من الجدول (4/2/4) والشكل رقم (2/2/4) ان (70) فرداً تحصلوا على درجة الماجستير، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة البكالوريوس بتكرار بلغ (60) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الدكتوراه بتكرار بلغ (8) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الدبلوم العالي بتكرار بلغ فردين.

يرى الباحث ان كل افراد العينة مؤهلين اكاديمياً لارتفاع حصيلة الافراد الذين تحصلوا على درجات علمية بما يسهم الى طرح وابداء اراء علمية سليمة.

3. توزيع المبحوثين حسب التخصصات العلمية

سئل المستقصى منهم عن التخصصات العلمية، وقد حددت لهم (6) خيارات. الجدول (7/2/4) والشكل رقم (5/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (5/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة حسب متغير التخصصات العلمية

التخصصات العلمية	**التكرار**	**النسبة** المئوية
محاسبة	90	64.3
ادارة اعمال	17	12.1
اقتصاد	10	7.1
دراسات مصرفية	15	10.7
نظم معلومات	4	2.9
اخرى	4	2.9
المجموع	**140**	**%100.00**

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

الشكل رقم (3/2/4)

شكل بياني لاجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير التخصصات العلمية

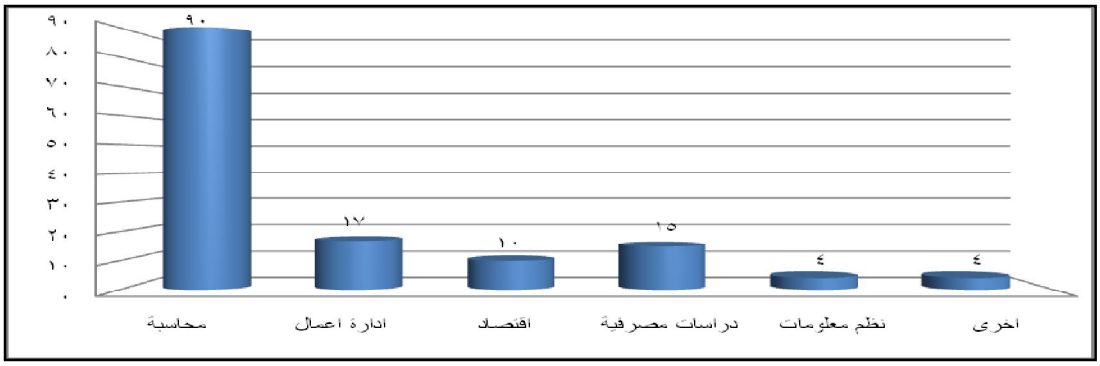

المصدر: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2017م

يتضح من الجدول (7/2/4) والشكل رقم (5/2/4) ان (90) فرداً متخصصون في المحاسبة، تلتها الأفراد المتخصصون في ادارة الاعمال بتكرار بلغ (17) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في الدراسات المصرفية بتكرار بلغ (15) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في الاقتصاد بتكرار بلغ (10) افراد، اخيراً تلتها الأفراد المتخصصون في نظم المعلومات وتخصصات اخرى بتكرار بلغ (4) افراد لكليهما.

يرى الباحث ان العينة غطت ككافة الأطراف المؤثرة والمتأثرة بالنموذج المحاسبي المقترح لترشيد قرارات الإختيار من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية.

4. توزيع المبحوثين حسب المؤهل المهني

سئل المستقصى منهم عن المؤهل المهني، وقد حددت لهم (6) خيارات. الجدول (6/2/4) والشكل رقم (4/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (6/2/4)

التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة المئوية
زمالة بريطانية	1	.7
زمالة سودانية	4	2.9
اخري	11	7.9
لا يوجد	124	88.6
المجموع	**140**	**%100.00**

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

الشكل رقم (4/2/4)

شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

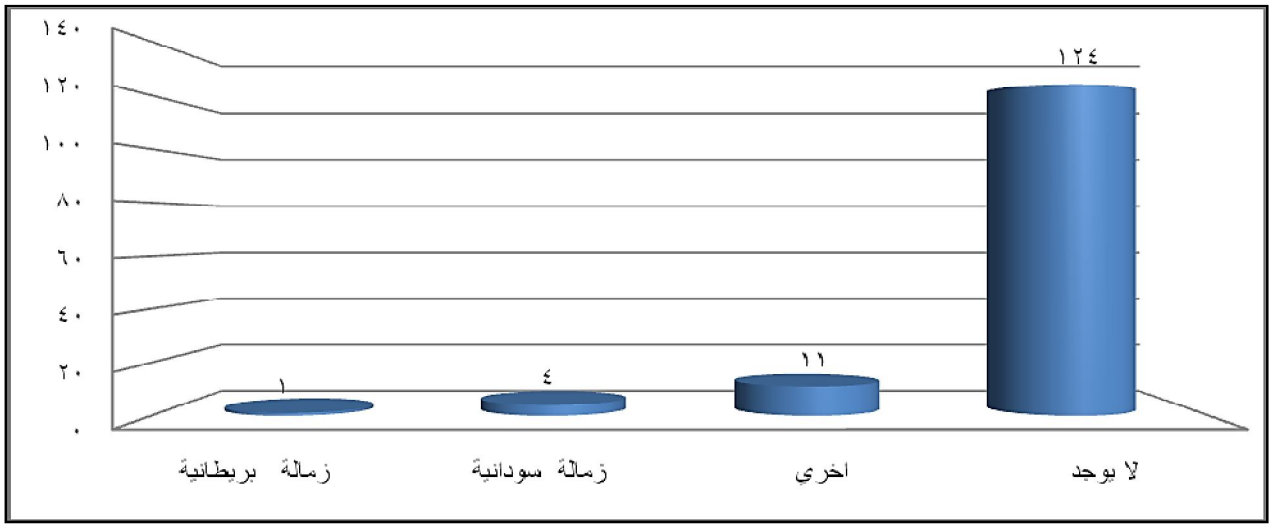

المصدر: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول (6/2/4) والشكل رقم (4/2/4) ان اغلب أفراد العينة لم يتحصلوا على اي مؤهل مهني بتكرار بلغ (124) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على زمالات اخرى بتكرار بلغ (11) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على الزمالة السودانية بتكرار بلغ (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على الزمالة البريطانية بتكرار بلغ فرد واحد.

5. توزيع المبحوثين حسب الوظائف

سئل المستقصى منهم عن الوظائف، وقد حددت لهم (7) خيارات. الجدول (7/2/4) والشكل رقم (5/2/4) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (7/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفية

الوظيفية	**التكرار**	**النسبة** المئوية
محاسب	22	15.7
اداري	16	11.4
مصرفي	57	40.7
مراجع داخلي	7	5.0
مراجع خارجي	1	.7
اكاديمي	5	3.6
محلل مالي	21	15.0
اخرى	11	7.9
المجموع	**140**	**%100.00**

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

الشكل رقم (5/2/4)

شكل بياني لاجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير الدرجة الوظيفية

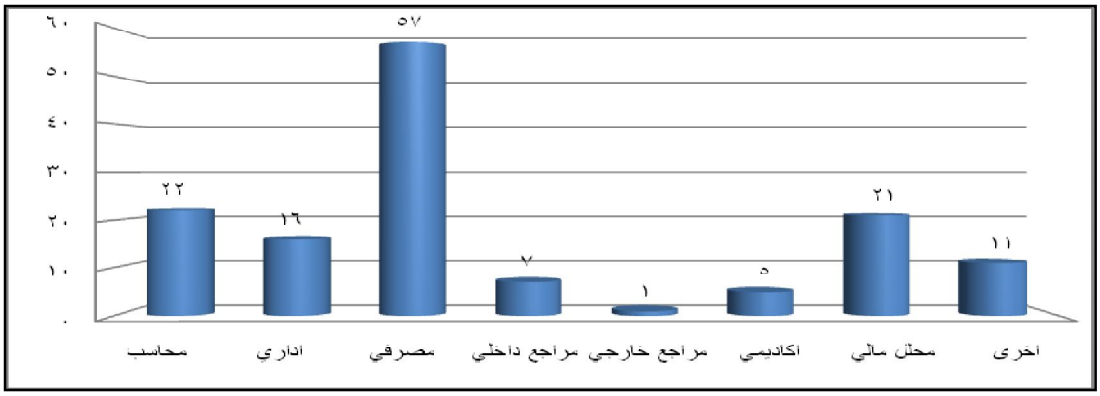

المصدر: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2017م

يتضح من الجدول (7/2/4) والشكل رقم (5/2/4) ان (57) فرداً من أفراد العينة يشغلون وظيفة مصرفي، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة محاسب بتكرار بلغ (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة محلل مالي بتكرار بلغ (21) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة اداري بتكرار بلغ (16) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظائف اخرى بتكرار بلغ (11) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مراجع داخلي بتكرار بلغ (7) افراد، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة اكاديمي بتكرار بلغ (5) افراد اخيراً تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مراجع خارجي بتكرار بلغ فرد واحد.

يرى الباحث ان العينة غطت ككافة الأطراف المؤثرة والمتأثرة بالنموذج المحاسبي المقترح لترشيد قرارات الإختيار من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية.

6. توزيع المبحوثين حسب الخبرة العملية:

سئل المستقصى منهم عن الخبرة العملية، وقد حددت لهم (4) خيارات. الجدول(8/2/4) والشكل رقم (6/2/4) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (8/2/4)

التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	9	6.4
6 سنوات – 10 سنوات	12	8.6
11 سنة – 15 سنة	61	43.6
16 سنة – 20 سنة	36	25.7
21 سنة – 25 سنة	15	10.7
25 سنة فاكثر	7	5.0
المجموع	**140**	**100.00**

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

شكل رقم (6/2/4)

التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة

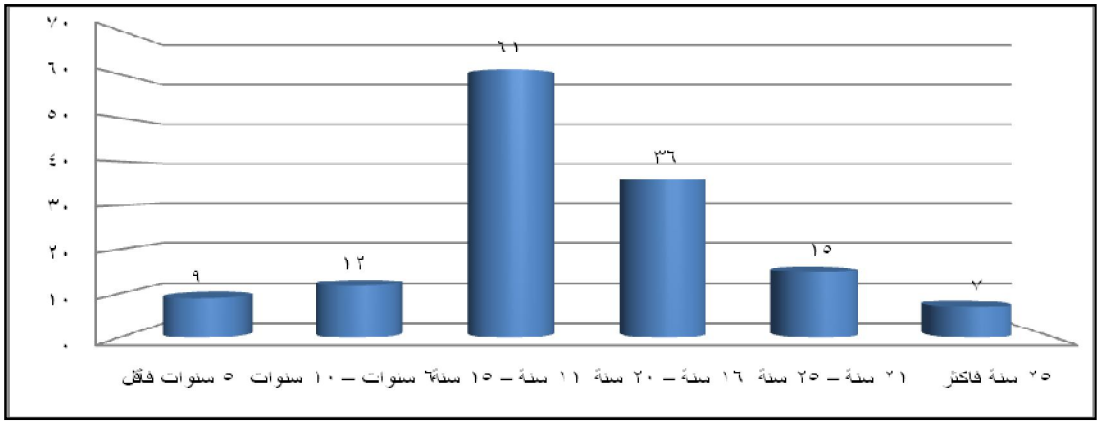

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يتضح من الجدول رقم (8/2/4) والشكل رقم (6/2/4) ان (61) فرداً من أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم (10 واقل من 15 سنة)، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (10 واقل من

15 سنة) بتكرار بلغ (36) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (21 واقل من 25 سنة) بتكرار بلغ (15) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (6 واقل من 10 سنوات) بتكرار بلغ (12) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (5 سنوات فاقل) بتكرار بلغ (9) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (25 سنة فاكثر) بتكرار بلغ (7) افراد.

يرى الباحث ان العينة غطت ككافة الأطراف المؤثرة والمتأثرة بسنوات الخبرة لبيان النموذج المحاسبي المقترح لترشيد قرارات الإختيار من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية.

ب. التوزيع التكراري لفرضيات الدراسة الميدانية.

يستخدم التوزيع تكراري لفرضيات الدراسة الميدانية لقياس درجة الاستجابة على العبارة. وفيما يلي تلخيص التكرارات لعبارات الاستبيانة.

1. عبارات الفرضية الاولى

يوضح الجدول رقم (9/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الاولى:

جدول رقم (9/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الاولى

الرقم	العبارة	الاجابة									
		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
.1	في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي للأسعار) فإن التمويل بالمرابحة يحقق مزايا أفضل.	108	77.1	27	19.3	5	3.6				

.2	في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة على السلع الكمالية فإن التمويل بالمرابحة يحقق مزايا أفضل.	103	73.6	32	22.9	3	2.1	2	1.4	
.3	عند الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل بالمضاربة يحقق مزايا أفضل.	95	67.9	36	25.7	5	3.6	4	2.9	
.4	في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي للأسعار) يعتبر التمويل بالسلم للمنشأت الزراعية هو الافضل	90	64.3	44	31.4	5	3.6	1	.7	
.5	عند الإنكماش الإقتصادي فإن التمويل بالمشاركة يحقق مزايا أفضل .	91	65.0	38	27.1	8	5.7	3	2.1	
.6	في حالة وجود الديون المتعثرة المتكررة فإن التمويل بالمشاركة للمصارف يحقق مزايا أفضل	94	67.1	31	22.1	8	5.7	7	5.0	
.7	عند وجود قدرة إئتمانية للعملاء فإن التمويل بالمرابحة للمصارف يحقق مزايا أفضل	89	63.6	46	32.9	4	2.9	1	.7	
.8	في حالة وجود مضاربين	91	65.0	42	30.0	6	4.3	1	.7	

	مهنيين أكفاء فإن التمويل عن طريق المضاربة يحقق مزايا إقتصادية أفضل.										
9.	عند وجود فائض في السيولة بالمصارف لفترات طويلة فإن التمويل بالمشاركة يحقق مزايا أفضل.	85	60.7	47	33.6	7	5.0	1	.7		
10.	في حالة إمكانية بيع السلع بعوائد عادلة فإن التمويل بالسلم يحقق مزايا أفضل.	79	56.4	52	37.1	8	5.7	1	.7		

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يتضح من الجدول رقم (9/2/4) ما يلي:

أ- ان (108) من افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الاولى، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (27)فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (5) افراد.

ب- ان (103) من افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثانية، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (32) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (3) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فردين.

ج- ان (95) من افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثالثة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (36) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (5) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (4) افراد.

د- ان (90) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة الرابعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (44) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (5) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فرد واحد.

هـ - ان (91) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة الخامسة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (38) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (8) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (3) افراد.

و - ان (94) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة السادسة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (31) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (8) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (7) افراد.

ز - ان (89) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة السابعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (46) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (4) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فرد واحد.

ح- ان (91) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة السابعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (42) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (6) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فرد واحد.

ط- ان (85) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة التاسعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (47) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (7) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فرد واحد.

ي- ان (79) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة العاشرة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (52) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (8) افراد، لخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فرد واحد.

2. عبارات الفرضية الثانية

يوضح الجدول رقم (10/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (10/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	الاجابة									
		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
.1	في حالة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم)فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية غير المستخدمة يحقق مزايا أفضل.	92	65.7	40	28.6	6	4.3	1	.7	1	.7
.2	في حالة الظروف السياسية غير المستقرة فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية يحقق مزايا أفضل	79	56.4	47	33.6	11	7.9	3	2.1		
.3	في حالة التقدم التكنلوجي السريع فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية المتقادمة يحقق أفضل مزايا	79	56.4	52	37.1	9	6.4				
.4	في حالة الظروف السياسية غير المستقرة فإن التمويل عبر الإستئجار التشغيلي Operating leasesيحقق	79	56.4	49	35.0	10	7.1	2	1.4		

	مزايا أفضل.									
.5	في حالة رغبة المنشأة في الدخول في إستثمارات قصيرة الأجل فإن التمويل عن طريق مخصصات الإهلاك يحقق مزايا أفضل	78	55.7	48	34.3	12	8.6	2	1.4	
.6	في حالة رغبة المنشأة التمويل بالإقتراض فإن التمويل عن طريق الإستئجار المالي Financial leases يعتبر هو الأفضل.	86	61.4	40	28.6	13	9.3			1 .7
.7	في حالة حاجة المنشأة للتمويل بإصدار السندات فإن التمويل عن طريق المرابحة يحقق مزايا أفضل	87	62.1	38	27.1	13	9.3	2	1.4	
.8	في حالة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق الأسهم العادية يحقق مزايا أفضل.	90	64.3	34	24.3	12	8.6	4	2.9	
.9	في حالة الإستقرار النسبي للأسعار يعتبر التمويل عن	87	62.1	44	31.4	6	4.3	3	2.1	

	طريق إصدار الأسهم الممتازة هو الأفضل										
.10	في حالة وجود معدلات مرتفعة في نمو الأرباح يعتبر التمويل عن طريق إصدار الأسهم الممتازة يحقق مزايا أفضل.	87	62.1	43	30.7	7	5.0	3	2.1		

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يتضح من الجدول رقم (10/2/4) ما يلي:

أ- ان (92) من افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الاولى، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (40) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (6) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب اراء فرد واحد لكليهما.

ب- ان (79) من افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثانية، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (47) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (11) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (3) افراد.

ج- ان (79) من افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثالثة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (52)فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (9) افراد.

د- ان (79) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة الرابعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (49) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (10) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فردين.

هـ- ان (78) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة الخامسة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (48) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (12)فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فردين.

و - ان (86) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة السادسة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (40) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (13)فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب اراء فرد واحد.

ز - ان (87) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة السابعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (38)فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (13)فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فردين.

ح- ان (90) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة السابعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (34)فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (12)فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (4) افراد.

ط- ان (87) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة التاسعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (44)فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (6) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (3) افراد.

ي- ان (87) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة العاشرة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (43)فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (7) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (3) افراد.

3. عبارات الفرضية الثالثة

يوضح الجدول رقم (11/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الثالثة:

جدول رقم (11/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	الاجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق

										بشدة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
.1	إذا كانت الشركة في حالة الإعسار أو التصفية فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.	95	67.9	33	23.6	9	6.4	3	2.1		
.2	إذا كانت الشركة في حاجة إلى السيولة liquidity position فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.	100	71.4	29	20.7	8	5.7	2	1.4	1	7
.3	إذا كانت هناك قيود متضمنة في عقود الدين يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	96	68.6	30	21.4	13	9.3	1	.7		
.4	إذا كان معدل نمو الشركة سريعاً يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	83	59.3	42	30.0	14	10.0	1	.7		
.5	إذا كان هناك عدم ثبات للإيرادات فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل .	81	57.9	45	32.1	11	7.9	3	2.1		
.6	إذا كانت الشركة صغيرة أو ناشئة يعتبر التمويل عن طريق	83	59.3	45	32.1	7	5.0	5	3.6		

	الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.									
.7	إذا كانت الشركة ترغب في التحكم والسيطرة على قرارات المنشأة فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	90	64.3	39	27.9	6	4.3	5	3.6	
.8	إذا كانت هناك معدلات ضريبية عالية على ضريبية الدخل الشخصي فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.	85	60.7	36	25.7	14	10.0	4	2.9	1	7
.9	إذا كان هناك إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	75	53.6	49	35.0	13	9.3	3	2.1		
.10	عند وجود رغبة للشركة في الدخول في إستثمارات قصيرةالأجل فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق أفضل مزايا.	83	59.3	41	29.3	13	9.3	3	2.1		

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يتضح من الجدول رقم (11/2/4) ما يلي:

أ- ان (95) من افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الاولى، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (33) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (9) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (9) افراد.

ب- ان (100) من افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثانية، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (29) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (8) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فردين، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب اراء فرد واحد.

ج- ان (96) من افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثالثة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (30) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (13) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فرد واحد.

د- ان (83) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة الرابعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (42) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (14) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فرد واحد.

هـ- ان (81) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة الخامسة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (45) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (11) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (3) افراد.

و- ان (83) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة السادسة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (45) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (7) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (5) افراد.

ز- ان (90) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة السابعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (39) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (6) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (5) افراد.

ح- ان (85) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة السابعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (36) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء

(14) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (4) افراد، تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق بشدة حسب اراء فرد واحد.

ط- ان (75) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة التاسعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (49) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (13) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (3) افراد.

ي- ان (83) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة العاشرة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (41) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (13) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء (3) افراد.

4. عبارات الفرضية الرابعة :

يوضح الجدول رقم (12/2/4) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الرابعة:

جدول رقم (12/2/4)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الرابعة

الرقم	العبارة	الاجابة									
		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
.1	عند وجود إرتفاع عام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طرق الإستهلاك المعجل (طريقة القسط المتناقص – وطريقة مجموع إرتفاع السنوات) يحقق مزايا أفضل.	96	68.6	36	25.7	6	4.3	2	1.4		
.2	في حالة الإنكماش الإقتصادي (إنخفاض عام في الأسعار) فإن	93	66.4	36	25.7	7	5.0	4	2.9		

	إتباع طريقة القسط الثابت يحقق مزايا أفضل.									
.3	في حالة وجود إرتفاع عام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طريقة الوارد أخيراً صادر اولاً LIFOيحقق مزايا أفضل.	93	66.4	39	27.9	6	4.3	1	.7	1	.7
.4	في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي في الأسعار) فإن إتباع طريقة متوسط متوسط التكلفة يحقق مزايا افضل.	82	58.6	48	34.3	10	7.1				
.5	في حالة الإنكماش الإقتصادي طريقة الوارد أولاً صادر أخيراً FIFO تحقق مزايا أفضل.	84	60.0	45	32.1	9	6.4	2	1.4		
.6	في حالة وجود معدلات ضريبية عالية فإن إتباع طريقة LIFO يحقق مزايا أفضل.	92	65.7	35	25.0	11	7.9	2	1.4		
.7	في حالة وجود معدلات ضريبية مرتفعة فإن إتباع طرق الإستهلاك المعجل (طريقة القسط المتناقص ، وطريقة مجموع أرقام السنوات) يحقق مزايا أفضل	88	62.9	42	30.0	9	6.4	1	.7		
.8	في حالة وجود معدلات ضريبية	88	62.9	44	31.4	7	5.0	1	.7		

	منخفضة إتباع طريقة FIFO يحقق مزايا أفضل.										
.9	في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة فإن إتباع طريقة القسط الثابت يحقق مزايا أفضل	85	60.7	46	32.9	7	5.0	2	1.4		
.10	في حالة الإرتفاع العام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طريقة التمييز المحدد في إهلاك الأصول الثابتة يحقق أفضل مزايا.	82	58.6	49	35.0	9	6.4				

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يتضح من الجدول رقم (11/2/4) ما يلي:

أ- ان (96) من افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الاولى، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (36) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (6) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فردين.

ب- ان (93) من افراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثالثة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (39) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (6) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب اراء فرد واحد لكليهما.

ج- ان (82) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة الرابعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (48) فرداً، اخيرً تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء فرد واحد.

د- ان (84) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة الخامسة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (45) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (9) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فردين.

هـ- ان (92) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة السادسة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (35) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (11) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فردين.

و- ان (88) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة السابعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (42) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (9) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فرد واحد.

ز- ان (88) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة الثامنة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (44) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (7) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فرد واحد.

ح- ان (85) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة التاسعة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (46) فرداً، تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (7) افراد، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بلا اوافق حسب اراء فردين.

ط- ان (82) من افراد العينة اجابوا يوافقون بشدة على صحة العبارة العاشرة، تلتها الافراد الذين اجابوا بالموافقة حسب اراء (49) فرداً، اخيراً تلتها الافراد الذين اجابوا بالحياد حسب اراء (9) افراد.

المبحث الثالث

تحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة

يتناول الباحث فى هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التى اسفرت عنها جداول تحليل البيانات الاحصائية وكذلك نتائج التحليل الاحصائى لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية.

والفرض بشكل عام عبارة عن تخمين ذكى وتفسير محتمل يتم بواسطة ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة او الظاهرة المدروسة وبالتالي فان الفرضية عبارة عن حدث أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل لحل مشكلة الدراسة . وقد اتبع الباحث الخطوات التالية فى اختبار فرضيات الدراسة

1. تشكيل الفرضية

في أي فرضية يكون لدينا فرضين وهما فرضان مانعان بالتبادل اما ان نرفض الفرض الأول وبالتالي نقبل الفرض الثاني او العكس، ويعنى الأول يعطى الرمز (HO) ويطلق علية فرض العدم ويعنى عدم وجود علاقة (ذات علاقة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع وان وجد فان ذلك يرجع إلى الصدفة . والفرض الثاني ويعطى الرمز (H1) وهو الفرض البديل ويعنى وجود علاقة (ذات دلالة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع لا يمكن إرجاعه إلى محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد صحة هذا الفرض.

2. لاختبار فرضيات الدراسة تم تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام:

أولاً : استخدام الانحراف المعياري والوسط الحسابي: حيث يتم استخدام الوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبانة حيث يتم إعطاء الدرجة (5) كوزن لإجابة أوافق بشدة والدرجة (4) كوزن للإجابة أوافق والدرجة (3) للإجابة كوزن للإجابة محايد والدرجة (2) كوزن للإجابة لا أوافق والدرجة (1) للإجابة لا أوافق بشدة.

ثانياً : استخدام كآي تربيع لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة لنتائج اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارات الفرضية.

اختبارات فرضيات الدراسة

يهدف التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار فرضيات الدراسة التالية:

1) **هناك عوامل إقتصادية تتطلب إستخدام إحدى طرق التمويل الإسلامي لتحقيق أهداف المنشأة الإستراتيجية**
2) **هناك عوامل بيئية وإقتصادية وسياسية تتطلب إستخدام إحدى مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية**
3) **هناك عوامل بيئية وإقتصادية وسياسية تؤثر في التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة.**
4) **هناك عوامل وإقتصادية تتطلب إتباع إحدى الطرق والسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف المنشأة الإقتصادية**

اولاً : استخدام الانحراف المعياري والوسط الحسابي

1. استخدام الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الاولى

لإختبار هذه الفرضية سيتم أولا" تقدير الانحراف المعياري والوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (1/3/4) الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الاولى:

جدول رقم (1/3/4)

الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الاولى

الرقم	العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
1.	في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي للأسعار) فإن التمويل بالمرابحة يحقق مزايا أفضل.	0.517	4.74
2.	في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة على السلع الكمالية فإن التمويل بالمرابحة يحقق مزايا أفضل.	0.589	4.69

3.	عند الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل بالمضاربة يحقق مزايا أفضل.	0.699	4.59
4.	في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي للأسعار) يعتبر التمويل بالسلم للمنشأت الزراعية هو الافضل	0.599	4.59
5.	عند الإنكماش الإقتصادي فإن التمويل بالمشاركة يحقق مزايا أفضل .	0.703	4.55
6.	في حالة وجود الديون المتعثرة المتكررة فإن التمويل بالمشاركة للمصارف يحقق مزايا أفضل	0.818	4.51
7.	عند وجود قدرة إئتمانية للعملاء فإن التمويل بالمرابحة للمصارف يحقق مزايا أفضل	0.586	4.59
8.	في حالة وجود مضاربين مهنيين أكفاء فإن التمويل عن طريق المضاربة يحقق مزايا إقتصادية أفضل.	0.610	4.59
9.	عند وجود فائض في السيولة بالمصارف لفترات طويلة فإن التمويل بالمشاركة يحقق مزايا أفضل.	0.628	4.54
10.	في حالة إمكانية بيع السلع بعوائد عادلة فإن التمويل بالسلم يحقق مزايا أفضل.	0.640	4.49

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (1/3/4) كالآتي:

أ- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (0.517) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.74).

ب- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (0.589) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.69).

ج- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (0.699) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.59).

د- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (0.599) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.59).

هـ- بلغت قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (0.703) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.55).

و- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (0.818) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.51).

ز- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة (0.586) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.59).

ح- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة (0.610) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.59).

ط- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة (0.628) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.54).

ي- بلغت قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة (0.640) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.49).

2. استخدام الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الثانية

لإختبار هذه الفرضية سيتم أولا" تقدير الانحراف المعياري والوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (3/3/4) الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (2/3/4)

الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
1.	في حالة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم)فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية غير المستخدمة يحقق مزايا أفضل.	0.679	4.58

.2	في حالة الظروف السياسية غير المستقرة فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية يحقق مزايا أفضل	0.732	4.44
.3	في حالة التقدم التكنلوجي السريع فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية المتقادمة يحقق أفضل مزايا	0.617	4.50
.4	في حالة الظروف السياسية غير المستقرة فإن التمويل عبر الإستئجار التشغيلي Operating leasesيحقق مزايا أفضل.	0.693	4.46
.5	في حالة رغبة المنشأة في الدخول في إستثمارات قصيرة الأجل فإن التمويل عن طريق مخصصات الإهلاك يحقق مزايا أفضل	0.712	4.44
.6	في حالة رغبة المنشأة التمويل بالإقتراض فإن التمويل عن طريق الإستئجار المالي Financial leases يعتبر هو الأفضل.	0.725	4.50
.7	في حالة حاجة المنشأة للتمويل بإصدار السندات فإن التمويل عن طريق المرابحة يحقق مزايا أفضل	0.725	4.50
.8	في حالة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق الأسهم العادية يحقق مزايا أفضل.	0.773	4.50
.9	في حالة الإستقرار النسبي للأسعار يعتبر التمويل عن طريق إصدار الأسهم الممتازة هو الأفضل	0.683	4.54
.10	في حالة وجود معدلات مرتفعة في نمو الأرباح يعتبر التمويل عن طريق إصدار الأسهم الممتازة يحقق مزايا أفضل.	0.694	4.53

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (3/3/4) كالآتي:

أ- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (0.679) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.58).

ب- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (0.732) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.44).

ج- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (0.617) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.50).

د- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (0.693) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.46).

هـ- بلغت قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (0.712) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.44).

و- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (0.725) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.50).

ز- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة (0.725) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.50).

ح- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة (0.773) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.50).

ط- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة (0.683) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.54).

ي- بلغت قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة (0.694) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.53).

3. استخدام الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الثالثة

لإختبار هذه الفرضية سيتم أولا" تقدير الانحراف المعياري والوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (3/3/4) الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة:

جدول رقم (3/3/4)

الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
1.	إذا كانت الشركة في حالة الإعسار أو التصفية فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.	.711	4.57
2.	إذا كانت الشركة في حاجة إلى السيولة liquidity position فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.	.727	4.61
3.	إذا كانت هناك قيود متضمنة في عقود الدين يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	.690	4.58
4.	إذا كان معدل نمو الشركة سريعاً يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	.704	4.48
5.	إذا كان هناك عدم ثبات للإيرادات فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل .	.733	4.46
6.	إذا كانت الشركة صغيرة أو ناشئة يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.	.753	4.47
7.	إذا كانت الشركة ترغب في التحكم والسيطرة على قرارات المنشأة فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	.744	4.53
8.	إذا كانت هناك معدلات ضريبية عالية على ضريبية الدخل الشخصي فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.	.841	4.43

9.	إذا كان هناك إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	.747	4.40
10.	عند وجود رغبة للشركة في الدخول في إستثمارات قصيرةالأجل فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق أفضل مزايا.	.753	4.46

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (3/3/4) كالآتي:

أ- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (0.711) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.57).

ب- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (0.727) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.61).

ج- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (0.690) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.58).

د- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (0.704) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.48).

هـ- بلغت قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (0.733) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.46).

و- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (0.753) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.47).

ز- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة (0.744) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.53).

ح- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة (0.841) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.43).

ط- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة (0.747) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.40).

ي- بلغت قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة (0.753) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.46).

4. استخدام الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الرابعة

لإختبار هذه الفرضية سيتم أولا" تقدير الانحراف المعياري والوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (3/3/4) الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة:

جدول رقم (4/3/4)

الانحراف المعياري والوسط الحسابي لاراء افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة

الرقم	العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
1.	عند وجود إرتفاع عام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طرق الإستهلاك المعجل (طريقة القسط المتناقص – وطريقة مجموع إرتفاع السنوات) يحقق مزايا أفضل.	0.641	4.61
2.	في حالة الإنكماش الإقتصادي (إنخفاض عام في الأسعار) فإن إتباع طريقة القسط الثابت يحقق مزايا أفضل.	0.722	4.56
3.	في حالة وجود إرتفاع عام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طريقة الوارد أخيراً صادر اولاً LIFOيحقق مزايا أفضل.	0.678	4.59
4.	في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي في الأسعار) فإن إتباع طريقة متوسط متوسط التكلفة يحقق مزايا افضل.	0.629	4.51
5.	ي حالة الإنكماش الإقتصادي طريقة الوارد أولاً صادر أخيراً FIFO تحقق مزايا أفضل.	0.684	4.51

6.	في حالة وجود معدلات ضريبية عالية فإن إتباع طريقة LIFO يحقق مزايا أفضل.	0.703	4.55
7.	في حالة وجود معدلات ضريبية مرتفعة فإن إتباع طرق الإستهلاك المعجل (طريقة القسط المتناقص ، وطريقة مجموع أرقام السنوات) يحقق مزايا أفضل	0.650	4.55
8.	في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة إتباع طريقة FIFO يحقق مزايا أفضل.	0.626	4.56
9.	في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة فإن إتباع طريقة القسط الثابت يحقق مزايا أفضل	0.662	4.53
10.	في حالة الإرتفاع العام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طريقة التمييز المحدد في إهلاك الأصول الثابتة يحقق أفضل مزايا.	0.617	4.52

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (3/3/4) كالآتي:

أ- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (0.641) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.61).

ب- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (0.722) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.56).

ج- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (0.678) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.59).

د- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (0.629) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.51).

هـ- بلغت قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (0.684) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.51).

و - بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (0.703) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.55).

ز - بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة (0.650) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.55).

ح- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة (0.626) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.56).

ط- بلغ قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة (0.662) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.53).

ي- بلغت قيمة الانحراف المعياري لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة (0.617) في حين بلغ الوسط الحسابي (4.52).

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

1. استخدام اختبار كاى تربيع لاختبار الفرضية الاولى

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاراء تجاه كل عبارات الفرضية الاولى، ويوضح الجدول رقم (6/3/4) نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الاولى:

جدول رقم (5/3/4)

نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاراء الفرضية الاولى

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاى المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاى الجدولية *	مستوى المعنوية
1.	في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي للأسعار) فإن التمويل بالمرابحة يحقق مزايا أفضل.	126.100	2	5.991	.000

.2	في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة على السلع الكمالية فإن التمويل بالمرابحة يحقق مزايا أفضل.	192.743	3	7.815	.000
.3	عند الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل بالمضاربة يحقق مزايا أفضل.	156.057	3	7.815	.000
.4	في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي للأسعار) يعتبر التمويل بالسلم للمنشأت الزراعية هو الافضل	147.486	3	7.815	.000
.5	عند الإنكماش الإقتصادي فإن التمويل بالمشاركة يحقق مزايا أفضل .	139.943	3	7.815	.000
.6	في حالة وجود الديون المتعثرة المتكررة فإن التمويل بالمشاركة للمصارف يحقق مزايا أفضل	143.143	3	7.815	.000
.7	عند وجود قدرة إئتمانية للعملاء فإن التمويل بالمرابحة للمصارف يحقق مزايا أفضل	147.257	3	7.815	.000
.8	في حالة وجود مضاربين مهنيين أكفاء فإن التمويل عن طريق المضاربة يحقق مزايا إقتصادية أفضل.	148.057	3	7.815	.000
.9	عند وجود فائض في السيولة بالمصارف لفترات طويلة فإن التمويل بالمشاركة يحقق مزايا أفضل.	130.971	3	7.815	.000
10	في حالة إمكانية بيع السلع بعوائد عادلة فإن التمويل بالسلم يحقق مزايا أفضل.	117.429	3	7.815	.000

(*) قيمة مربع كاى الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (6/3/4) كالآتي:

أ- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (126.100) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ب- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (192.743) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ج- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (156.057) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

د- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (147.486) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

هـ- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (139.943) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

و- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (143.143) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ز- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة الثالثة (147.257) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ح- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (148.057) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ط- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (130.971) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ي- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (117.429) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على ان (هناك عوامل إقتصادية تتطلب إستخدام إحدى طرق التمويل الإسلامي لتحقيق أهداف المنشأة الإستراتيجية)، بما يحقق صحة عبارات الفرضية الاولى.

2. استخدام اختبار كاى تربيع لاختبار الفرضية الثانية

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاراء تجاه كل عبارات الفرضية الثانية ويوضح الجدول رقم (6/3/4) نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الثانية:

جدول رقم (6/3/4)

نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاراء الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاى المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاى الجدولية *	مستوى المعنوية
.1	في حالة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم)فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية غير المستخدمة يحقق مزايا أفضل.	220.786	4	9.488	.000
.2	في حالة الظروف السياسية غير المستقرة فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية يحقق مزايا أفضل	105.143	3	7.815	.000
.3	في حالة التقدم التكنلوجي السريع فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية المتقادمة يحقق أفضل مزايا	53.414	2	5.991	.000
.4	في حالة الظروف السياسية غير المستقرة فإن التمويل عبر الإستئجار التشغيلي Operating leasesيحقق مزايا أفضل.	109.886	3	7.815	.000
.5	في حالة رغبة المنشأة في الدخول في إستثمارات قصيرة الأجل فإن التمويل عن طريق مخصصات الإهلاك يحقق مزايا أفضل	103.886	3	7.815	.000
.6	في حالة رغبة المنشأة التمويل بالإقتراض فإن التمويل عن طريق الإستئجار المالي Financial leases يعتبر هو الأفضل.	121.886	3	7.815	.000
.7	في حالة حاجة المنشأة للتمويل بإصدار السندات فإن التمويل عن طريق المرابحة يحقق مزايا أفضل	122.457	3	7.815	.000

.8	في حالة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق الأسهم العادية يحقق مزايا أفضل.	129.029	3	7.815	.000
.9	في حالة الإستقرار النسبي للأسعار يعتبر التمويل عن طريق إصدار الأسهم الممتازة هو الأفضل	132.857	3	7.815	.000
10	في حالة وجود معدلات مرتفعة في نمو الأرباح يعتبر التمويل عن طريق إصدار الأسهم الممتازة يحقق مزايا أفضل.	130.743	3	7.815	.000

(*) قيمة مربع كاى الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (6/3/4) كالآتي:

أ- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (220.786) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ب- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (105.143) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ج- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (53.414) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

د- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (109.886) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى

دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

هـ - بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (103.886) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

و -بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (121.886) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ز - بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (122.457) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ح- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (129.029) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ط- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة الخامسة (132.857) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ي- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (130.743) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على ان (هناك عوامل بيئية واقتصادية وسياسية تتطلب إستخدام إحدى مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية)، بما يحقق صحة عبارات الفرضية الثانية.

3. استخدام اختبار كاى تربيع لاختبار الفرضية الثالثة

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاراء تجاه كل عبارات الفرضية الثالثة ويوضح الجدول رقم (6/3/4) نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الثالثة:

جدول رقم (7/3/4)

نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاراء الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاى المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاى الجدولية*	مستوى المعنوية
.1	إذا كانت الشركة في حالة الإعسار أو التصفية فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.	151.543	3	7.815	.000
.2	إذا كانت الشركة في حاجة إلى السيولة liquidity position فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.	249.643	4	9.488	.000
.3	إذا كانت هناك قيود متضمنة في عقود الدين يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	153.886	3	7.815	.000
.4	إذا كان معدل نمو الشركة سريعاً يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	112.857	3	7.815	.000
.5	إذا كان هناك عدم ثبات للإيرادات فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل .	109.029	3	7.815	.000

.6	إذا كانت الشركة صغيرة أو ناشئة يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.	116.800	3	7.815	.000
.7	إذا كانت الشركة ترغب في التحكم والسيطرة على قرارات المنشأة فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	136.629	3	7.815	.000
.8	إذا كانت هناك معدلات ضريبية عالية على ضريبية الدخل الشخصي فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.	171.929	4	9.488	.000
.9	إذا كان هناك إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل	94.400	3	7.815	.000
.10	عند وجود رغبة للشركة في الدخول في إستثمارات قصيرةالأجل فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق أفضل مزايا.	109.943	3	7.815	.000

(*) قيمة مربع كاى الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (6/3/4) كالآتي:

أ- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (151.543) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ب- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (249.643) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (4)

ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ج- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (153.886) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

د- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (112.857) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

هـ- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (109.029) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

و- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (116.800) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ز- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (136.629) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ح- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (171.929) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ط- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة الخامسة (94.400) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ي- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (109.943) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على ان (هناك عوامل بيئية واقتصادية وسياسية تؤثر في التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة3)، بما يحقق صحة عبارات الفرضية الثالثة.

4. استخدام اختبار كاى تربيع لاختبار الفرضية الرابعة

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاراء تجاه كل عبارات الفرضية الثانية ويوضح الجدول رقم (6/3/4) نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الرابعة:

جدول رقم (8/3/4)

نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاراء الفرضية الرابعة

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاى المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاى الجدولية*	مستوى المعنوية
.1	عند وجود إرتفاع عام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طرق الإستهلاك المعجل (طريقة القسط المتناقص – وطريقة	161.486	3	7.815	.000

	مجموع إرتفاع السنوات) يحقق مزايا أفضل.				
.2	في حالة الإنكماش الإقتصادي (إنخفاض عام في الأسعار) فإن إتباع طريقة القسط الثابت يحقق مزايا أفضل.	146.000	3	7.815	.000
.3	في حالة وجود إرتفاع عام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طريقة الوارد أخيراً صادر اولاً LIFOيحقق مزايا أفضل.	224.571	4	9.488	.000
.4	في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي في الأسعار) فإن إتباع طريقة متوسط متوسط التكلفة يحقق مزايا افضل.	55.600	2	5.991	.000
.5	في حالة الإنكماش الإقتصادي طريقة الوارد أولاً صادر أخيراً FIFO تحقق مزايا أفضل.	121.886	3	7.815	.000
.6	في حالة وجود معدلات ضريبية عالية فإن إتباع طريقة LIFO يحقق مزايا أفضل.	140.400	3	7.815	.000
.7	في حالة وجود معدلات ضريبية مرتفعة فإن إتباع طرق الإستهلاك المعجل (طريقة القسط المتناقص ، وطريقة مجموع أرقام السنوات) يحقق مزايا أفضل	134.000	3	7.815	.000
.8	في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة إتباع طريقة FIFO يحقق مزايا أفضل.	138.000	3	7.815	.000
.9	في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة فإن إتباع طريقة القسط الثابت يحقق مزايا أفضل	128.400	3	7.815	.000
10	في حالة الإرتفاع العام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طريقة التمييز المحدد في إهلاك الأصول الثابتة يحقق أفضل مزايا.	57.271	2	5.991	.000

(*) قيمة مربع كاى الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2017م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (6/3/4) كالآتي:

أ- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (161.486) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ب- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (146.000) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ج- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (224.571) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

د- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (55.600) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

هـ- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (121.886) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

و- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (140.400) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى

دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ز- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (134.000) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ح- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (138.000) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ط- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة الخامسة (128.400) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

ي- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (57.271) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة.

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على ان (هناك عوامل واقتصادية تتطلب إتباع إحدى الطرق والسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف المنشأة الإقتصادية)، بما يحقق صحة عبارات الفرضية الرابعة الثانية.

ثالثاً : مناقشة وتحليل وتفسير نتائج الدراسة على ضوء نتائج الدراسات السابقة :

بناءاً على نتائج الدراسة الميدانية يقوم الباحث بمناقشة وتحليل وتفسير نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة وذلك على النحو الآتي :

1. فيما يتعلق بالفرضية الأولى : (هناك عوامل إقتصادية تتطلب إستخدام إحدى طرق التمويل الإسلامي لتحقيق أهداف المنشأة الإستراتيجية)،توصلت الدراسة على عدة نتائج منها مايلى:

أ- في حالة وجود الديون المتعثرة المتكررة فإن التمويل بالمشاركة للمصارف يحقق مزايا أفضل

ب- عند وجود قدرة إئتمانية للعملاء فإن التمويل بالمرابحة للمصارف يحقق مزايا أفضل

ج- في حالة وجود مضاربين مهنيين أكفاء فإن التمويل عن طريق المضاربة يحقق مزايا إقتصادية أفضل.

د- عند وجود فائض في السيولة بالمصارف لفترات طويلة فإن التمويل بالمشاركة يحقق مزايا أفضل.

هـ- في حالة إمكانية بيع السلع بعوائد عادلة فإن التمويل بالسلم يحقق مزايا أفضل.

مماسبق يلاحظ الباحث أن دراسة الباحث تلتقي مع ماتوصلت إليه دراسة صالح حامد محمدعلى آدم (2009م) [440] , حيث توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها بأنه تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بآثار التعدد في نماذج القياس المحاسبي , كما توصلت الدراسة الى أنه تعتمد كفاءة أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية على نماذج متعددة في القياس المحاسبي يؤدي الى عدم تجانس المعلومات المحاسبية.

ومن ناحية أخرى فإن دراسة الباحث تختلف مع هذه الدراسة في كون أن دراسة الباحث قامت باقتراح وتحديد طرق تمويلية محددة لإستخدامها في ظل ظروف اقتصادية وسياسية معينة .

2. فيما يتعلق بالفرضية الثانية : (هناك عوامل بيئية واقتصادية وسياسية تتطلب إستخدام إحدى مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية) , توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها مايلي:

أ- في حالة رغبة المنشأة التمويل بالإقتراض فإن التمويل عن طريق الإستئجار المالي يعتبر هو الأفضل.

ب- في حالة حاجة المنشأة للتمويل بإصدار السندات فإن التمويل عن طريق المرابحة يحقق مزايا أفضل

---

[440]) صالح حامد محمد على آدم , أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية , رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2009م, ص ه

ج- في حالة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق الأسهم العادية يحقق مزايا أفضل.

د- في حالة الإستقرار النسبي للأسعار يعتبر التمويل عن طريق إصدار الأسهم الممتازة هو الأفضل

هـ- في حالة وجود معدلات مرتفعة في نمو الأرباح يعتبر التمويل عن طريق إصدار الأسهم الممتازة يحقق مزايا أفضل.

مماسبق يلاحظ الباحث أن دراسة الباحث تلتقي مع ماتوصلت إليه دراسة عبد الصبور حسن أحمد حامد (2013م)[441] , حيث توصلت هذه الدراسة الى أن المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالصيغ الإستثمارية تساعد في تقويم الاداء المالي للمصارف الإسلامية.

ومن ناحية أخرى فإن دراسة الباحث تختلف مع هذه الدراسة في كون أن دراسة الباحث قامت باقتراح صيغ تمويلية اسلامية محددة , وطرق تمويلية أخرى يفضل اتباعها في ظل ظروف اقتصادية وسياسية معينة.

3. فيما يتعلق بالفرضية الثالثة : (هناك عوامل بيئية واقتصادية وسياسية تؤثر في التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة) , توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها مايلي:

أ- إذا كانت الشركة صغيرة أو ناشئة يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.

ب- إذا كانت الشركة ترغب في التحكم والسيطرة على قرارات المنشأة فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل

ج- إذا كانت هناك معدلات ضريبية عالية على ضريبية الدخل الشخصي فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.

د- إذا كان هناك إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل

---

[441]) عبد الصبور حسن أحمد حامد , أثر المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في تقويم أداء المصارف الاسلامية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2013م, ص هـ

هـ - عند وجود رغبة للشركة في الدخول في إستثمارات قصيرةالأجل فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق أفضل مزايا.

مماسبق يرى الباحث أن دراسة الباحث تلتقي مع ماتوصلت إليه دراسة عبد الله ابراهيم عثمان يوسف (2009م) , حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه : تتأثر أختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية البديلة في السودان بالأعراف المحاسبية السائدة ودرجة التحفظ ورأي المراجع والقوانين الضريبية. [442]

ومن ناحية أخرى فإن دراسة الباحث تختلف مع هذه الدراسة في كون أن دراسة الباحث قامت بإقتراح الطرق السياسية المحاسبية التي يفضل استخدامها عند الحاجة الى دفع الضريبة بالاضافة الى طرق التمويل المختلفة .

4. فيما يتعلق بالفرضية الرابعة : (هناك عوامل وإقتصادية تتطلب إتباع إحدى الطرق والسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف المنشأة الإقتصادية),توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها مايلي:

أ- في حالة وجود معدلات ضريبية عالية فإن إتباع طريقة LIFO يحقق مزايا أفضل.

ب- في حالة وجود معدلات ضريبية مرتفعة فإن إتباع طرق الإستهلاك المعجل (طريقة القسط المتناقص ، وطريقة مجموع أرقام السنوات) يحقق مزايا أفضل

ج- في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة إتباع طريقة FIFO يحقق مزايا أفضل.

د- في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة فإن إتباع طريقة القسط الثابت يحقق مزايا أفضل

هـ - في حالة الإرتفاع العام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طريقة التمييز المحدد في إهلاك الأصول الثابتة يحقق أفضل مزايا.

مماسبق يرى الباحث ان النتائج السابقة تتفق مع ماتوصلت إليه دراسة أنور محمد الخليفة محمد أحمد (2007م) , حيث توصلت الدراسة الى أن الربح المحسوب وفق لفروض ومبادئ محاسبة

---

[442]) عبد الله ابراهيم عثمان يوسف , أطار علمي لتقويم استخدام المدخلين المعياري والإيجابي في تحليل دوافع الإدارة تجاه اختيار الطرق والسباسات المحاسبية البديلة وبناء المعايير المحاسبية , رسالة دكتوراة في الفلسفة في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات جامعة النيلين , 2009م , ص د .

التكلفة التاريخية في حالة أرتفاع المستوى العام للأسعار لايعتبر أساساً ملائماً لقياس الربح الحقيقي الخاضع للضريبة [443]

ومن ناحية أخرى فإن دراسة الباحث تختلف عن هذه الدراسة في كون دراسة الباحث قامت باقتراح الطرق المحاسبية المتعلقة باستهلاك الاصول الثابتة , وطرق تقييم المخزون السلعي , الذى يفضل استخدامها في ظل ظروف اقتصادية معينة .

[443]) أنور محمد الخليفة محمد أحمد , أثر التضخم على قرارات الاستثمار طويلة الأجل , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2007م , ص 120.

المبحث الرابع

النموذج المحاسبي المقترح لترشيد قرارات الإختيار

يهدف الباحث في هذا الجزء إلى تحقيق هدف الدراسة ، المتمثل في بناء نموذج محاسبي مقترح لترشيد قرارات الإختيار من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية , ولتحقيق أهداف الدراسة ويتناول الباحث مايلي:

أولاً : إعتبارات بناء النموذج المقترح : لتحقيق أهداف الدراسة فهنالك عدة اعتبارات لابد من توافرها لتحقيق الهدف من النموذج تتمثل في الأتي :

أسم النموذج : نموذج عبد الملك لترشيد القرارات بأعتبار أن هذا النموذج لم يتم نقله أو أقتباسه لا من قريب ولا من بعيد , وأنما هو ثمرة هذه الدراسة.

1) **البساط وسهولة الفهم :** لتحقيق الهدف من الدراسة عموماً المتمثل في إثراء المعرفة العلمية للباحث ، وتحقيق المنفعة , للمؤسسة والمجتمع ، والدولة ، فلابد أن يمتاز النموذج بالبساطة وسهولة , الفهم لكل دارس, أو مستفيد , أو مستخدم, أو مهتم ، عليه فإنه تم بناء النموذج بالرسم اليدوي ، في شكل مخطط هرمي أو شجرة متكونة من مجموعة من الخيارات حيث تبدأ بخيار واحد.

2) **المرونة :** يمتاز هذا النموذج بالمرونة بحيث يمكن إضافة أي متغير مرغوب فيه أو حذف أي متغير غير مرغوب فيه كما يمكن التعديل للمتغيرات الحالية كلما دعت الضرورة لذلك.

ثانياً: فروض النموذج: لأمكانية إستخدام النموذج وصلاحيته فهنالك فرضيتان أساسيتان يعتمد عليهما النموذج تتمثل في الاتي :

1) فرضية حرية الإختيار : يقوم هذا النموذج على فرضية حرية الإختيار للإدارة ، بمعنى أن لايكون هنالك قيود أو قوانين أو تشريعات تمنع إدارة الشركة من إستخدام سياسة محاسبية معينة ، أو وجود قوانين تفرض إستخدام سياسة محاسبية معينة ، كما هو موجود في بعض التشريعات الضريبية التي تلتزم الشركات بإستخدام طريقة معينة لأهلاك الأصول الثابتة مثلاً ، وكذا الحال ينطبق على حرية الإختيار من بين مصادر التمويل المختلفة .

2) **فرضية تحقيق الأهداف الإستراتيجية** ، بمعنى أن إدارة الشركة ستقوم بإختيار السياسة المحاسبية ، أو مصدر التمويل الذي يحقق أهداف الشركة الإستراتيجية ، وحتى لو كان هذا الهدف لايحقق مصالح الإدارة في الوقت القريب.

ثالثاً : بناء النموذج المحاسبي المقترح:

أ) توصيف النموذج: يتكون هذا النموذج من مجموعة من الخيارات ، حيث تبدأ هذه الخيارات من خيار واحد على النحو الأتي :

1) **ترشيد قرارات الإختيار :** وينقسم هذا الخيار إلى خيارين أساسيين هما

1/1 السياسات المحاسبية

2/1 مصادر التمويل

وينقسم خيار السياسات المحاسبية إلى أربعة خيارات تمثل أربعة سياسات محاسبية تم إختيارها من بين السياسات المحاسبية وذلك على النحو الأتي

1/1/1 إستهلاك الأصول الثابتة

2/1/1 طرق تقييم المخزون السلعي

3/1/1 أسعار الصرف

4/1/1 الحاجة إلى دفع الضرائب

وينقسم خيار مصادر التمويل إلى خيارين أساسيين وهما

1/2/1 شركة ناشئة.

2/2/1 شركة قائمة.

ب) تفسير خيارات النموذج: تقوم خيارات النموذج بأنه يفضل إتباع الخيار المشار إليه في ظل ظروف معينة ، مثال ذلك فإنه في حالة إستهلاك الأصول الثابتة في ظل التضخم الجامح فإن السهم يشير إلى إتباع طرق الإهلاك المعجل ، بإعتبارهما الطرق المحاسبية الأفضل التي تحقق مزايا إقتصادية تلتقي مع أهداف الشركة الإستراتيجية .

ج) توصيف النموذج بالرسم : يتناول الباحث في هذا الجزء توصيف النموذج بالرسم وذلك إلى النحو الأتي :

الخـــاتـــمـــة

وتشتمل على النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

بناءاً على الإطار النظري للدراسة والدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. أنه في حالة الاستقرار الاقتصادي فان التمويل بالمرابحة يحقق مزايا أفضل .
2. عند الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل بالمضاربة للشركة يحقق مزايا أفضل.
3. في حالة وجود ثبات نسبي للأسعار يعتبر التمويل بالسلم للشركة والمنشأت الزراعية هو الأفضل .
4. في حالة وجود إنكماش اقتصادي فإن التمويل عن طريق المضاربة للمصارف يحقق مزايا أفضل .
5. في حالة وجود مضاربين مهنيين أكفاء فإن التمويل عن طريق المضاربة للمصارف يحقق مزايا أفضل .

أن النتائج من (1-5) تؤكد صحة الفرضية الأولي التي تنص على أنه هناك عوامل اقتصادية تتطلب استخدام إحدى طرق التمويل الإسلامي لتحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية .

6. في حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية غير المستخدمة يحقق مزايا أفضل .
7. في حالة الظروف السياسية غير المستقرة فإن التمويل عبر الإستئجار التشغيلي يحقق مزايا أفضل .
8. في حالة رغبة المنشأة في الدخول في إستثمارات قصيرة الأجل فأن التمويل عن طريق مخصصات الإهلاك يحقق مزايا أفضل .
9. في حالة رغبة المنشأة للتمويل بإصدار السندات فإن التمويل عن طريق المرابحة يحقق مزايا أفضل .

10. في حالة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق الأسهم العادية يحقق مزايا أفضل .

أن النتائج من (6-10) تؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنه :(هناك عوامل بيئية واقتصادية وسياسية تتطلب استخدامإحدى مصادر التمويل لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية).

11. إذا كانت الشركة في حاجة إلى السيولة فان التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.
12. إذا كانت الشركة في حالة الإعسار أو التصفية فإن التمويل بالإرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل .
13. إذا كانت الشركة ترغب في التحكم والسيطرة على قرارات المنشأة فأن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.
14. إذا كانت المنشأة صغيرة أو ناشئة فان التمويل عن طريق الارباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل .
15. في حالة رغبة الشركة في الدخول في استثمارات قصيرة الاجل فان التمويل عن طريق الارباح المحتجزة يحقق مزايا افضل.

أن النتائج من (11-15) تؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنه :(هناك عوامل بيئية واقتصادية وسياسية تتطلب التمويل عن طريق الارباح المحتجزة لتحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية).

16. في حالة وجود أرتفاع عام في مستوى الأسعار(التضخم) فإن إتباع طرق الاستهلاك المعجل (طريقة القسط المتناقص – وطريقة مجموع أرقام السنوات) يحقق مزايا أفضل.
17. في حالة وجود انخفاض عام في الأسعار(الإنكماش الاقتصادي) فأن أتباع طريقة القسط الثابت يحقق مزايا أفضل.
18. في حالة وجود ارتفاع عام في مستوى الأسعار (التضخم) فان إتباع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً LIFO يحقق مزايا افضل.
19. في حالة وجود انخفاض مستمر في المستوى العام للاسعار(الإنكماش الإقتصادي) فإن إتباع طريقة الوارد أولاً صادر أخيراً يحقق مزايا أفضل.

20. في حالة وجود معدلات ضريبية عالية فإن إتباع طريقة LIFO يحقق مزايا أفضل.

أن النتائج من (16-20) تؤكد صحة الفرضية الرابعة التي تنص على أنه : (هناك عوامل اقتصادية تتطلب إتباع إحدى الطرق والسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية).

ثانياً : التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي :

1. إجراء مزيد من الدراسات والبحوث من قبل الإكاديمين والمهنيين حول السياسات المحاسبية ومعرفة السياسة المحاسبية الأجدى استخدامها في ظل الظروف المحيطة بالشركة , البيئية والسياسية والإقتصادية.
2. عقد ندوات علمية تتعلق بأهمية بناء النماذج المحاسبية لترشيد قرارات الإختيار من بين السياسات المحاسبية المتعددة ومصادر التمويل المختلفة.
3. أجراء مزيد من الدراسات والبحوث من قبل الأكاديمين والمهنيين حول مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية وأثرها على القرارات المالية.
4. توجيه رسائل الماجستير والدكتوراه لوضع إطار مقترح لتجويد وتطوير معايير المحاسبة السودانية.
5. ضرورة تفعيل مجلس المحاسبين القانونين بالسودان لتنظيم السياسات المحاسبية لتشتمل على أساتذة الجامعات , والباحثيين والمهتمين .
6. ضرورة توجيه رسائل الماجستير والدكتوراه لوضع وبناء نماذج مقترحة لمشاكل محاسبية وإدارية واقعية , وبالتالي المساهمة في التنمية الإجتماعية.
7. اجراء مزيد من الدراسات حول استخدام المدخل المعياري والإيجابي في تحليل دوافع الإدارة تجاه استخدام الطرق والسياسات المحاسبية.
8. ضرورة التأهيل والتدريب الجيد للمحاسبين, والمراجعيين , والمحللين الماليين , في تفسير وتحليل مكونات القوائم والتقارير المالية بما يحقق أهداف الشركة الإستراتيجية .
9. أما فيما يتعلق بالرؤي المستقبلية البحثية يوصي بالكتابة في إحدى الموضوعات التالية:

أ- نموذج محاسبي مقترح لبيان أثر أستخدام مصادر التمويل الخارجية على القدرة الإئتمانية للشركة.

ب- نموذج محاسبي مقترح لبيان آثار استخدام سياسيات المخزون السلعي لاحتساب ربحية العملاء.

ج- أثر نماذج القياس المحاسبي على قرارات الاستثمار طويلة الأجل.

د- أثر أستخدام مصادر التمويل الداخلية على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

هـ- دور معيار المحاسبة الدولي رقم (21) : أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار .

و- أثر استخدام صيغ التمويل الاسلامي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصارف والمؤسسات المالية .

المـــــــراجـــــــع

- **أولاً : القرآن الكريم :**
- **ثانياً : كتب صحاح السنة النبوية .**

- أبوداود السجستاني، **سنن أبي داود،** (بيروت : دارالكتاب العربي،عام النشرغير موضح)
- الإمام البخاري،**الجامع الصحيح،** (القاهرة : دارالشعب، 1407هـ / 1987 م)الإمام مالك بن أنس،**موطأ الإمام مالك،** (القاهرة : دار احياء التراث العربي،عام النشرغير موضح)
- الأمام محمد أبو هريرة , **بحوث في الربا** (القاهرة : دار الفكر العربي , 1999م) ,
- الطبراني ،**المعجم الوسيط،** (القاهرة : دارالحرمين، 1415هـ)
- محمد بن عيسى أبوعيسى الترمذي، **سنن الترمذي** (بيروت : دار إحياء التراث العربي ،عام النشرغيرموضح)

ثانياً : المراجع العربية :

- ابراهيم فضل المولى بشير , **فقه المعاملات** , (الخرطوم : جامعة السودان المفتوحة , 2003م)
- أبوعبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكربن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدينا القرطبي (المتوفى : 671هـ)،**الجامع لأحكام القرآن** (تفسيرالقرطبي)، (القاهرة : دارالكتب المصرية، 1384هـ - 1964 م)،الطبعة الثانية، تحقيق : أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش .
- أبوعبيد القاسم بن سلام، **كتاب الأموال،** (بيروت : دارالفكر ،عام النشرغيرموضح)،تحقيق خليل محمد هراس،

- أحمد أنور , ودأحمد حسين على , **مبادئ المحاسبة الإدارية** , (الأسكندرية , الأسكندرية , 2001م) ,
- أحمد بسيوني شحاتة , **المحاسبة المالية لشركات الأموال في القطاع الخاص وقطاع الاعمال العام** , (الأسكندرية : الدار الحامعية , 1999م)
- أحمد حسين على حسين , وأخرون , **المحاسبة المتوسطة – في الأصول الثابتة والإستثمارات والإلتزامات ومشاكل قياس الدخل** , (الأسكندرية : الدار الجامعية , 2002م)
- أحمد رمضان نعمة الله وأخرون , **النظرية الإقتصادية الكلية** , (الأسكندرية , الدار الجامعية , 2003م)
- أحمد شعبان محمد على , **السياسات النقدية والمصرفية** , (الأسكندرية : دار التعليم الجامعي , 2013م)
- أحمد صلاح عطية , **مبادئ المحاسبة المالية** ,(الأسكندرية : الدار الجامعية , 2007م),
- أسامة عبد الخالق الإنصارى , **الإدارة المالية** , (القاهرة : عام ودار النشر غير موضحين) ,
- أسماعيل عبد الرحمن , ود حربى محمد موسي عريقات , **مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد الكلى** , (عمان : دار وائل : 1999م)
- إلدون سن : (هندريكسن , **النظرية المحاسبية** ,(الأسكندرية : جامعة الأسكندرية , 1982م)
- إلهام جهاد صالح , **بيع السلم كأداة تمويل في المصارف الاسلامية** , (عمان : دار وائل للنشر , 2014م)
- الأمام محمد أبو هريرة , **بحوث في الربا** (القاهرة : دار الفكر العربي , 1999م) ,
- أمين السيد احمد لطفى , **أعداد وعرض القوائم المالية** , (الأسكندرية : الدار الجامعية ,2008م)
- أمين السيد احمد لطفى , **المحاسبة والمراجعة الدولية** , (الأسكندرية : الدار الجامعية ,2010م)

- أمين السيد أحمد لطفي , **نظرية المحاسبة , منظور التوافق الدولى** , (الأسكندرية : الدار الجامعية , 2006)
- بشير بكري عجيب ، **مداخلة علمية** ، مناقش داخلي ، ملتقى التأصيل المعرفي الأول،**الفروض والمبادئ المحاسبية ومدي اتساقها مع المبادئ الاسلامية** ،تقديم : أ.عبدالملك القاسم احمد،مركز بحوث القرآن و السنة النبوية ،جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية ، 2010م
- ثامر علوان المصطلح , **علم الإقتصاد الجزئي والكلي**, (عمان : دار الإيام للنشر , 2015م) ,
- جميل أحمد توفيق , **أساسيات الإدارة المالية** , (الإسكندرية : دار النهضة العربية , عام النشر غير موضح)
- جيمس جوارتيني , وريجارد أستروب , **الإقتصاد الكلى** , (الرياض , دار المريخ , 1998م) ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن
- حسن عبد الله الأمين , **الفوائد المصرفية والربا** , (الخرطوم : مطبوعات الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية , عام النشر غير موضح)
- حسين القاضى ود . مأمون توفيق حمدان , **نظرية المحاسبة** , (دمشق : دار النشر غير موضح ,2001م)
- حسين القاضي , ود مامون حمدان , **المحاسبة الدولية ومعاييرها**,(دمشق : 2012م)
- حسين محمد سمعان , د. عمر موسي مبارك , **محاسبة المصارف الإسلامية** , (عمان دار المسيرة , 2009م)
- خالد الرواي , ود . عبد الله عزت , **نظرية التمويل الدولى** ,(عمان : دار المناهج للنشر , 2000م)
- خالد أمين عبدالله و آخرون ، **أصول المحاسبة**, (عمان:مركز الكتب الأردني،1993 م)
- خالد جمال الجعارات,**معايير التقارير المالية الدولية ,**(الشارقة : إثراء للنشر, 2007م)
- خليل الرفاعي ود. خالد الخطيب ومحمد أبو عبيدة , **أصول المحاسبة** , (عمان : دار المستقبل , 2010م)

- دريد محمد أحمد , الإستثمار , **قراءة المفهوم والأنماط والمحددات** , (عمان : دار أمجد للنشر , 2016م)
- دونالـد كبسـو , وجيـرى ويجانـت , **المحاسـبة المتوسـطة** , (الريـاض : دار المـريخ , 1998م)
- دونالد كيسو , وجيرى ويجانت , **المحاسبة المتوسطة** , (الرياض : دار المريخ , عام النشر غير موضح) , تعريب د. أحمد حامد حجاج , ط 2
- رضوان المحمود العمر , **مبادئ التسويق** , عمان : دار وائل للنشر , 2005م) ,
- رضوان حلوة حنان , **مدخل النظرية المحاسبية** ,(عمان : دار وائل , 2009م) ,
- رضوان حلوة حنان ،**تطورالفكر المحاسبي**، (عمان : مكتبة دارالثقافة للنشر والتوزيع، 1998م)،ص ص 399-402 .
- رمضان محمد مقلد و د. أسامة أحمد الفيل , **النظرية الإقتصادية الكلية**, (الأسكندرية : دار التعليم الجامعي , 2013م
- ريتشارد شرويدر , ومارتل كلارك , وجاك كاثي , (الرياض : دار المريخ , 2006م) , تعريب خالد على أحمد , و أ.أبراهيم ولد محمد فال
- سامح محمد رضا رياض , **أكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية** , (الرياض : معهد الإدارة العامة , مركزالبحوث, 2010م)
- سراج الدين عثمان مصطفى , و أ. عبد الهادي يعقوب عبد الله , **المشاركة أحكامها وضوابطها الشرعية** , (الخرطوم : وحدة بنك الطباعة بنك الخرطوم : 1993م) ط2
- سراج الدين عثمان مصطفى وأخرون , **معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية** , شهادة المدقق الشرعي , (الخرطوم : أكاديمية السودان للعلوم المصرفية , 2016م)
- سعيد الديوة جى , **بحوث التسويق** , (بيروت ,الدار النموذجية للنشر , 2011م)
- سليمان أبو صبحا , **الإدارة المالية** , (القاهرة : الشركة العربية المتحدة 2009م) ,
- سمير فخرى نعمة , **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات** , (عمان : دار اليازوردي , 2011م) .

- السيد السيرتي و د. على عبد الوهاب نجا , **الإقتصاد الجزئي** , (الأسكندرية : دار التعليم الجامعي , 2014)
- الشيخ / عبدالحميد الكاروري ، جمهورية السودان ، قناة السودان الفضائية القومية ، **خطب الجمعة المنبرية** ، 2014م.
- الصديق طلحة محمد رحمة , **التمويل الإسلامي في السودان** , (الخرطوم : دار النشر غير موضح , 2006م
- الصديق طلحة محمد رحمة , **التمويل الإسلامي في السودان** , (الخرطوم : مطابع العملة , 2006م)
- صفوت عبد السلام عوض الله , سعر الصرف وأثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات , (القاهرة : دار النهضة العربية ,2000م)
- ضرار الماحي العبيد أحمد ,**قضايا في التمويل الأصغر الإسلامي** , (الخرطوم : هيئة الأعمال الفكرية , 2012م)
- طارق عبد العال حماد **, دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية** ,(القاهرة : الدار الجامعية , 2005م)
- طارق عبد العال حماد , **موسوعة معايير المحاسبة الدولية** , ,(القاهرة : دار وعام النشر غير موضحيين) ج 2 , ص, 241
- عباس على ميزرا , وجراهام , جين . هولت **, المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ,(عمان : وايلى,2011م) , ط 3 ,
- عباس مهدي الشيرازي , **نظرية المحاسبة** , (الكويت : ذات السلاسل , 1990م)
- عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** , (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1990 م)
- عبد الباسط وفا محمد , **المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي** , (القاهرة: دار النهضة العربية , 1998م.)
- عبد الرازق رحيم جدى , **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق** , (عمان : دار أسامة للنشر , 1998م)

- عبد العزيز محمد المخلافي , **أساسيات الإدارة الماليـة** ,(صنعاء : دار وعام النشر غير موضحين)
- [1]عبد العزيز مصطفى أبو بنعة **, أصول التسويق** , (عمان : دار المسيرة , 2010م)
- عبد الفتاح دياب حسين , **إدارة التمويل في مشروعات الأعمال** ,(القاهرة : مطبوعات المجموعة الإستشارية العربية , 1996م)
- عبد القادر حنفي , **الإدارة المالية ,** (الإسكندرية : شباب الجامعة , 2007م) ,
- عبد الله الشريف عبد الله الغول, **موضوعات في الإقتصاد الكلي** , (الخرطوم , مطابع السودان للعملة ,2007م), مطبوعات جامعة أمدرمان الأهلية , ص 194.
- عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر , **الإقتصاد الكلي** , (الرياض : دار الخريجين للنشر , 1417ه)
- عبد المطلب عبد الحميد , **بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر** (الإسكندرية : الدار الجامعية , 2013م)
- عبد المطلب عبد الحميد , **صناديق الإستثمارسياساتها وآلياتها** , (القاهرة : العربية المتحدة للتسويق والتوريدات , 2010م)
- عبد المقصود ديبان , **الكمية النماذج في المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات** , (بيروت : دار المعرفة الجامعية , 1999م)
- عبد الملك القاسم أحمد , **الأصول العلمية والعملية في مبأدئ المحاسبة** , , (الخرطوم : دار المصطفى للنشر , 2016م) , جـ 1
- عبد الناصر إبراهيم نور , د. أيهاب نظمي إبراهيم , **المحاسبة المتوسطة** ,(عمان: دار الميسرة , 2014م)
- عدنان بن ماجد وآخرون، **مبادى الاحصاء والاحتمالات**، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م)،
- عز الدين محمد فوجة **, أدوات الاستثمار المالى** , (البلد غير موضح : مجموعة دلة البركة , 1992م)
- عزيزة عبد الرازق , **المحاسبة والمراجعة الدولية** , (القاهرة : جامعة القاهرة , عام النشر غير موضح),

- عصام محمد إبراهيم البحيصي، **المحاسبة في الإسلام**، (غزة : الجامعة الاسلامية، 1996م) ,
- على أحمد عبد الرحمن عياصرة , **القرارات القيادية في الإدارة التربوية** ,(عمان , دار الحامد , 2006م),
- على توفيق الصادق ود. على أحمد البليل , ود محمد مصطفى عمران , **نظم وسياسات أسعار الصرف** , (أبو ظبي : أبو ظبى للطباعة والنشر , 2002م) ,
- عمر أحمد عثمان المقلى , **مبادئ الإدارة** : (الخرطوم , مطابع السودان للعملة , 2002م) ,
- عمر أحمد عثمان المقلى , **مبادئ الإدارة** ,(الخرطوم : مطابع السودان للعملة , 2002م ,)
- عيسى محمد أبو طبل ,**دراسات في المراجعة** , (القاهرة : دار الثقافة العربية , 1991م)
- عيسي ضيف الله المنصور , **نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية** , (عمان : دار النفائس , 2007م) ,
- فارس جميل الصوفى , **المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالى**,(عمان : دار جليس الزمان ,2012م) ,
- فارس جميل الصوفي , **المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالى** ,(عمان : دار جليس الزمان , 2012م)
- فالتر ميجس , وروبيرت ميجس , **المحاسبة المالية ,** (الرياض : دار المريخ , 1408هـ)
- فرد ويستون , ويوجين برجام , **التمويل الإدارى** ,(الرياض : دار المريخ , 1993م .) , ج 2 , تعريب ,د. عبد الرحمن دعالة بيلة
- فردريك كارول , أن فروست , وجاري ميبك , **المحاسبة الدولية** .(الرياض : دار المريخ للنشر , 2004م)
- فريد بشير طاهر , و أ.د عبد الوهاب الأمين , **مبأدى الإقتصاد الكلى** ,(بغداد : مركز المعرفة للنشر , 2007م)

- فريد, بشير طاهر وأخرون , البنوك الإسلامية , (المنامة : دار النشر غير موضح ,2007م)
- فليج حسن , خلف , **البنوك الإسلامية** , (عمان : جدارا للكتاب العالمي) , ص 62 , 2006م
- فؤاد السيد المليجي , ود ناصر نور الدين وآخرون , **دراسات في معايير المحاسبة المالية** , (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي,2016م) ,
- كمال عبدالعزيز النقيب ، **مقدمة في نظرية المحاسبة** , (عمان : دار وائل للنشر ،2004 م)
- كمال مصطفى الدهراوى , **تحليل القوائم المالية** , (القاهرة : المكتب الجامعي الحديث , 2011م)
- كوثر الأبجي , **الإعجاز التشريعي في تحريم الربا** (القاهرة , المنظمة العربية للتنمية الإدارية , 2011م) ,
- مايكل أبدجمان , **الإقتصاد الكلى** , (الرياض : دار المريخ , 1983م , ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور , وأخرون ,).
- مايكل ابدجمان , **الإقتصاد الكلى** , (الرياض : دار المريخ للنشر , عام النشر غير موضح ,) ,
- متفق عليه , اخرجه الامام البخارى , (742/2) , وأخرجه الأمام مسلم (9/5) ,
- محسن بابقى عبد القادر , **المحاسبة الدولية** , (صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا , 2013م) ,
- محمد أبو نصار , ود . محمود الخلايلة , **مبادئ المحاسبة** , (عمان : معهد الدراسات المصرفية , 1999م)
- محمد أحمد السيرتي , و د. أسامة احمد محمد الفيل , **الإقتصاد الكلي** , (الأسكندرية : مؤسسة روية للنشر , 2010م)
- محمد الأمين تاج الاصفياء , **نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية الغربية**, (الرياض : دار المحترف السعودي,1432هـ)

- محمد السيد الناغى , **الإتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة** , (المنصورة: المكتبة العصرية , 2007م ,
- محمد الصيرفى , **وظائف المدير العام** , (بلد النشر غير موضح : دار الكتاب القانوني , عام النشر غير موضح)
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي , **تمويل ومؤسسات مالية** , (الخرطوم : الشركة العربية المتحدة , 2011م)
- محمد حنفى نور تبيدى , **الإدارة الإستراتيجية** , (الخرطوم : دار النشر غير موضح : 2012م) .
- محمد عثمان الفقي , **فقه المعاملات** , (الرياض: دار المريخ , 1986م)
- محمد على الحسين , **دور وحدة التمويل الأصغر في تطوير وإستدامة تمويل الشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر** , بنك السودان المركزى , (الخرطوم : إدارة البحوث والتنمية , 2011م)
- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية ,** (عمان:دار وائل للنشر,2007) , ص25
- محمود أبو نصار , و د. جمعة حميدات , **معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية** , عمان , دار النشر غير موضح , 2014م) .
- محمود جاسم الصميدعي , ود بشير عباس العلاق , **مبادئ التسويق** , (عمان : دار المناهج , 2006م)
- محمود السيد الناغي , **دراسات في نظرية المحاسبة** , (المنصورة : المكتبة العصرية , 2011م)
- محمود السيد الناغي , **دراسات في نظرية المحاسبة** , (المنصورة : المكتبة العصرية , 2011م)
- محمود محمد حمودة , ومحمد مطلق عساف , **فقه المعاملات** , (عمان : مؤسسة الوراق , 2000م)
- مسعد الشرقاوى , **مبأدى المحاسبة المالية , الجزء الأول** , (القاهرة : المكنتبة المصرية للنشر , عام النشر غير موضح)

- مصطفى نجم البشاري ، **مدخل إلى معايير المحاسبة** ، (الخرطوم : مطابع العملة ، 2007م) ،
- مفتاح على السائح , **المحاسبة الدولية ,** (بلد النشر غير موضح:دار التقدم العلمي , 2010م) ,
- منير إبراهيم هندي , **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات** , (الإسكندرية , دار النشر غير موضح),
- مؤيد عبد الحسن الفضل , ود عبد الكريم هادي صالح , **الموسوعة الشاملة إلى ترشيد القرارت الإدارية** , (عمان : دار زهران , عام النشر غير موضح)
- ميثم صاحب عجام , **نظرية التمويل والتمويل الدولى** , (بلد النشر غير موضح : دار زهران , 2001م)
- ميمون بن مهران من أئمة التابعين، وهو إمام حجه،عالم الجزيرة، ولدعام موت سيدناعلي رضي الله عنه سنه 40 هـ . راجع الامام الذهبي،**سيرأعلام النبلاء،** (مؤسسة الرسالة للنشر : 1405هـ / 1985م)،الجزء الخامس
- نبيل الحلبى , واخرون , **المحاسبة في المنشأت الفردية , أصول القياس المحاسبى سلسة كتب المحاسبة (2)** ,(عمان : دار الأمل للنشر , 1998م),
- نبيل الروحى , **نظرية التضخم** , (الإسكندرية : مؤسسة , الثقافة الجامعية , 1984م), ط 2 ,
- الهادي أدم محمد , **نظرية المحاسبة** , (الخرطوم : مطابع السودان للعملة , 2011م) ,
- هادي مسلم , **التمويل في الإسلام** ,(عمان : دار أمجد للتوزيع , 2015م)
- الهئية العليا للرقابة الشرعية , السودان , **المراشد الفقهية** , ص 23.
- هيئة المحاسبة والمراجعة , **معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية** ,(المنامة : إصدارات الهيئة,2001م)
- وابل بن على الوابل , **أسس المحاسبة** , (الرياض , وابل بن على الوابل , 1422هـ) ,
- وابل بن على الوابل , **أسس المحاسبة** ,(الرياض : وابل بن على الوابل , 1422هـ) ,

- وصفى عبد الفتاح أبو المكارم , **المحاسبة المالية المتوسطة** , (الإسكندرية , الدار الجامعية , 2000م), ج 1 ,
- وليد ناجي الحيالى , **المحاسبة المالية** , الجزء2 , (عمان : دار الحامد , 1998م) ,
- وليد ناجي الحيالي , **أصول المحاسبة المالية**, (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة, 2007م) جزء 2 ,
- يوسف سعادة , **المحاسبة الإسلامية** (القاهرة : الشركة العربية المتحدة , 2013م)
- يوسف محمود جربوع , **نظرية المحاسبة** ,(البلد غير موضح : د. يوسف محمود , 2014م)
- يوسف محمود جربوع , ود سالم عبد الله حلس , **المحاسبة الدولية** ,(عمان , الوراق للنشر , 2002م) ,

رابعاً : المراجع الأجنبية :

- Abde rahman E.M. , Introduction to Accounting Khartoum , 2016
- Adrian Buckely , Multinational Finance London , Prentice Hall , 2000 ,
- Ahmed Riahi _ Belkaoui,Accounting Theory, London=Thomson learning , 2000 , fourth Edition ,
- Amerian Accounting AssociatingRoger H , Hermason and james Don and R.F. salmonson,Accouting principles , Boston:Bpi,1989,
- Belverd E. Needles, dr, and Henry R.Anderson , and demes C.caldwell , Principle of Accounting , Printed in the USA , Boston : Hougtn misslin Company 1984
- Charles T.Hargren , and strikant m.Dater , and madhav Rajan , cost , Accounting , Boston columbas , 2012 , Fourteenth Edition ,
- David l.Kurtz, and Louis E.Boone , Principle of Marketing , Australia , Thomson , 2004. 12 th edition
- Edwin Mansfield , Microeconomic Theory , Applications , New York . London , Library of congress,1988
- Fellner , William : Towards a reconstruction of macroeconomic : problem of theory and policy , Washington , D.c : American Enterprise institute , 1978,

- Glautier M.W.E and undertown B, accounting theory and practice , fourth edition pitman publishing London 1991
- . islamweb.net
- Jawrence, j.Gitman, personal Finance , Washington : Rinehart and Winston , 1981, second Edition ,
- Lanny M. Saloomon . Accounting Principle and larry m walther and Linda M.Plunket and Richard j.vargo , Fourth Edition
- Lawrence , J, Gitman , personal Finance , The Dryden press , Hinsdale , Illinois: Washington: 1991, second edition
- ljiri , Y .and Jaedicke , R.K..” Reliability and Objectivity of Accounting Measurements “ in; the Accounting Review , July 1966
- Mccullers.D.L, and shroeder.R. Accounting Theory – Text and Reading, (New york: john wiley and sons, 1987
- Paul wonnacot , and Ronald wannacot, Economics , New york : John and sons, 1990, Fourth edition
- Philip Kotler , amd kevin lane Keller , Marketing management , New jersey, Pearson , Prentice Hall,2006
- Philp Kotler management , Analysis , Planning , and control , Washington : prentice Hall intonation ,1990, Fourth edition ,
- principle , problems and policies New york:McGraw- Hill eleventh edition , 1990, p 166Campbell . R.Mcconnell and Stanley L.Brue , Economics,
- Richard G.Shroeder , Levis D.mc cullers and myrtle clark , Accounting Theory : Text and reading , Third editior , john wiley . and sons , New york 1987
- William A. paton and A.C Litteton an introduction corporate accounting standards American accounting association 1940.

خامساً : الرسائل الجامعية :

- أبتسام أحمد موسى محمد , **أثر تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على وعاء ضريبة أرباح الأعمال في المنشأت التجارية بالسودان** , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين, 2011م .

- إبراهيم أحمد على , **مؤسسات التمويل الإسلامية , وأثرها في التمويل الإقتصادي في السودان ,** رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية , كلية الدراسات العليا , 2007م .
- آدم محمد أحمد عمر **, أثر طرق القياس والتقويم المحاسبي على قرارت منح التمويل المصرفي في السودان** , رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2008م .
- أسماعيل عبد الله موسى عبد الرحمن , **أطار محاسبي مقترح لترشيد الإختبار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي وفقاً للمدخلين المعيارى والإيجابي ,** رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2009م.
- أمانى أبراهيم محمد حمد النتيفة , **التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية وأثره في الآداء المالى للمصارف ,** رسالة دكتوراه في الإقتصاد , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2014م .
- أمية المهدي , محمد على , **دور مؤسسات التمويل الأصغر في تحقيق حدة الفقر في السودان ,(** رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2011م) .
- أنور محمد الخليفة محمد أحمد , **أثر التضخم على قرارات الإستثمار طويلة الأجل ,** رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2007م.
- بشير بكرى عجيب , **جودة معلومات التدفقات النقدية وأثرها في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية ,** رسالة دكتوراة في المحاسبة والتمويل غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2014م.
- حامد عبد المعطي شعبان , **مصداقية المعلومات المحاسبية في ظل التضخم , مجلة البحوث التجارية ,** كلية التجارة , جامعة الزقازيق , السنة الثامنة , المجلد الثامن , العدد التاسع والعاشر , القاهرة
- حرية الشريف , **عائد ومخاطر الإستثمار وكيفية قياسها ,** رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الإسلامية (غزة) , كلية الدراسات العليا , 2005م , ص 3.

- خالد يوسف إبراهيم صالح , **نموذج مقترح لترشيد قرار الإختيار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبى فى ضوء العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل** , رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2014م .
- زهير عبد السلام محمد أحمد حمد , **أثر التضخم على معلومات القوائم المالية فى أسواق المال , بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية ,**ر سالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , (1433هـ/2012م).
- الزين عبد الله بابكر عبد الله **, الإستحقاقات المحاسبية الإختيارية وأثرها في التنبوء بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف ,** رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, 2016م.
- سلافة محمد أبراهيم عمر النحاس, **دور استخدام المدخل الإيجابي في تحديد أسباب أختيار الشركات الصناعية السعودية للطرق والسياسات المحاسبية** , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين, 2008م ,
- طارق عبد العال حماد **, نموذج مقترح لترشيد قرار الإختبار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي في ضوء خصائص وأهداف الوحدات الإقتصادية ,**(مصر : جامعة عين شمس , كلية التجارة , الدراسات العليا , رسالة دكتوراه في فلسفة المحاسبة غير منشورة , 1997م .
- عادل الأمين القاسم أحمد , **أثر دوافع الإدارة لإختيار الطرق والسياسات المحاسبية على بيانات القوائم المالية في الشركات السودانية** , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا, جامعة النيلين,2007م.
- عبد الحكيم محمد أسماعيل , **اثر التضخم على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية , رسالة ماجستير غير منشورة** , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين . ,
- عبد الرحمن عبد الله عبد الله , **التغيير الإدارى للسياسات المحاسبية (الآثار , الدوافع , المعالجة),** (الخرطوم: جامعة السودان , كلية الدراسات العليا , رسالة دكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل غير منشورة , 1432هـ , 2012م .

- عبد الرسول حامد مهدى أحيمر , **أثر التضخم المالى على بيانات القوائم المالية لشركات المقاولات** , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين.
- عبد الرسول حامد مهدى أحيمر , **أثر التضخم على بيانات القوائم المالية لشركات المقاولات** , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا, جامعة النيلين, 2015م .
- عبد الناصر نمر عبد الرحمن وادي , **القياس المحاسبي للمخزون السلعي وأثره على نتيجة الأعمال في المنشأت التجارية والصناعية ,** رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا,2005م
- على محمد سلطان الوحيدى , **نموذج مقترح للقياس المحاسبي لزيادة فعالية البيانات المحاسبية في بورصة عمان للاوراق المالية** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة أمدرمان الإسلامية, 2006م.
- مامون أبوزيد على , **طرق إهلاك الأصول الثابتة وأثرها على أسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية** , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2009م
- مأمون مهدى سبيل , **تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثرها في جذب الإستثمارات الأجنبية للأسواق المالية بالدول النامية ,** رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2009م
- محمد أحمد عبد الله , **أثر التضخم على بينانات التقارير المالية لشركات المقاولات** , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2013م –
- محمد الامين الحسن الامين , **قائمة التدفقات ودورها في أتخاذ القرارات ,** رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- محمد على محمد إبراهيم , **الإستثمار في الأوراق المالية** , رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد , (كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2010م)
- محمد مبارك مصطفى الإمام , **نظم وسياسات سعر الصرف وأثرهما في التجارة الخارجية ,** رسالة دكتوراة في الدراسات المصرفية غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2013م

- محمود أحمد جبريل حماد , **دور معايير المحاسبة الدولية في ضبط الممارسات المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية ,** رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين, 2013م.
- محمود عبد الله جمعة أبو عنجة , **أساليب التحليل الأحصائي ودورها في تخفيض التكاليف في الشركات الصناعية ,** رسالة دكتوراه في التكاليف والمحاسبة الإدارية. غير منشورة , كلية الدراسات العليا, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2015م .
- مختار أدريس أبوبكر آدم, **معايير إعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح** , رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2016م.
- نجوى محمد بحر الدين , **أثر التضخم على القوائم المالية في الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية ,** رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين, 2003م.
- وعد هاشم محمد إبراهيم , **أثر تعدد بدائل القياس والتقويم المحاسبى على أرباح الشركات** , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2013م .
- ياسمين محمد عبد الله , **الأهداف الكلية للسياسات النقدية وتطبيقاتها في السودان ,** رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , 2009م)

سادساً : الإنترنت :

- www.almaany.com
- www.sst5.com/ read article.
- www.acct4arab.com
- www.mawdoo3
- .www.almaany.com
- www.Wikipedia.org
- . www.almaany.com
- .www.madoo3.com
- www.uobabylon.edu.com

- www.ar- Science.com
- www.mawdoo3.com
- www.almanny.com ,
- www.Shamela.com
- www.hrdiscussion.com.
- .www.m.ahewar . org. com
- .www.ar.m. Wikipedia . Org.com
- .www.Juhainanet.com
- www.mawdoo3.com
- www,m.facebook.com
- www.ae.linkedin.com
- WWW.almaany.com
- www. al maany . com
- www.almaany.com
- www.bouhoot-blogspot.com
- wwwalmaany.com
- www.m.bayt.com
- .www.m.facebook.com
- .www.Kenanonline com
- www.almohasen.com
- www.wikipedia.org
- www.eajaz.org
- www.ansarsunna.comوwww.Quran-m.com
- www.democraticac.de
- www.wikepedia.org
- www.acc4arab.com
- https:llfacalty.ksu.edu
- www.dorar.net
- www.almaamy.com
- www.annahar.com
- www.almaany .com
- www.almaany. com
- www.almaany.com
- www.almaany.com
- www.almaany.com

- www.cte, univ- setit. Dz.com
- www.cte.univ- setif .dz.
- www.m .bayt . com.
- WWW.m.wikipedia.org
- www.mawdoo3. com
- www.mohamad alzabe.megabb.com.
- www.wikiepedia.org/wiki/.
- www.Wikipedia. Org
- www.zawya.com
- www.ar.m .wikipedia.org.
- www.m.facebook.com//RQACC 10:26
- www.ahlahdeeth.com

سابعاً : أخري :

- محمد عبد المنعم بخيت، ماجستير المحاسبة، سمنارات أعمال السنة، الموضوعية في محاسبة الزكاة، الدفعة الثانية، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،2006 م.

المـــــــــلاحـــــق

ملحق رقم (1)

مقدمة الإستبيان

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد/..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : إستبانة

بالإشارة إلى أعلاه يقوم الباحث بجمع بيانات تتعلق بالجانب التطبيقي لرسالة الدكتوراه في المحاسبة والتمويل بعنوان :

نموذج محاسبي مقترح لترشيد قرارات الإختيار من بين السياسات المحاسبية ومصادر التمويل المختلفة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية

نرجو التكرم بالإجابة على عبارات الإستبانة ونفيدكم بأن البيانات التي تتدلون بها سوف تستخدم لإغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة وتعاونكم معنا يسهم في خدمة البحث العلمي والتنمية الإجتماعية.

وجزاكم الله خيراً

الباحث

عبد الملك القاسم أحمد

ملحق رقم (2)

الإستبيان

القسم الأول : البيانات الشخصية :

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) في مكان الخيار المناسب :

1. العمر

30 سنة فأقل ( ) 31 سنة – 40سنة ( )

41 سنة – 50 سنة ( ) 51 – 60 سنة ( )

61 سنة – فأكثر ( )

2. المؤهل العلمي :

بكالريوس ( ) دبلوم عالٍ ( )

ماجستير ( ) دكتوراه ( )

3. التخصص العلمي :

محاسبة ( ) إدارة أعمال ( ) اقتصاد ( ) دراسات مصرفية( )

نظم معلومات ( ) أخرى أذكرها.....

4. المؤهل المهني :

زمالة المحاسبين البريطانية ( ) زمالة المحاسبين الأمريكية ( )

زمالة المحاسبين العربية ( ) زمالة المحاسبين السودانية ( )

أخرى أذكرها.....

5. الوصف الوظيفي :

محاسب ( ) إداري ( ) مصرفي ( )

مراجع داخلي ( ) مراجع خارجي( ) أكاديمي ( )

محلل مالي ( ) أخرى أذكرها.....

6. سنوات الخبرة :

5سنوات فأقل ( ) 6 سنوات – 10 سنوات ( )

11سنة – 15 سنة ( ) 16سنة – 20سنة ( )

21 – 25 سنة ( ) 25 سنة فاكثر ( )

الفرضية الأولى : هناك عوامل إقتصادية تتطلب إستخدام إحدى طرق التمويل الإسلامي لتحقيق أهداف المنشأة الإستراتيجية:

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي للأسعار) فإن التمويل بالمرابحة يحقق مزايا أفضل.					
2. في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة على السلع الكمالية فإن التمويل بالمرابحة يحقق مزايا أفضل.					
3. عند الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل بالمضاربة يحقق مزايا أفضل.					
4. في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي للأسعار) يعتبر التمويل بالسلم للمنشأت الزراعية هو الافضل					
5. عند الإنكماش الإقتصادي فإن التمويل بالمشاركة يحقق مزايا أفضل .					
6. في حالة وجود الديون المتعثرة المتكررة فإن التمويل بالمشاركة للمصارف يحقق مزايا أفضل					
7. عند وجود قدرة إئتمانية للعملاء فإن التمويل بالمرابحة للمصارف يحقق مزايا أفضل					
8. في حالة وجود مضاربين مهنيين أكفاء فإن التمويل عن طريق المضاربة يحقق مزايا إقتصادية أفضل.					
9. عند وجود فائض في السيولة بالمصارف لفترات طويلة فإن التمويل بالمشاركة يحقق مزايا أفضل.					
10. في حالة إمكانية بيع السلع بعوائد عادلة فإن التمويل بالسلم يحقق مزايا أفضل.					

الفرضية الثانية : هناك عوامل بيئية وإقتصادية وسياسية تتطلب إستخدام إحدى مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية:

العبارة	أوافق	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق

	بشدة				بشدة
1. في حالة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم)فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية غير المستخدمة يحقق مزايا أفضل.					
2. في حالة الظروف السياسية غير المستقرة فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية يحقق مزايا أفضل					
3. في حالة التقدم التكنلوجي السريع فإن التمويل عن طريق بيع الأصول الرأسمالية المتقادمة يحقق أفضل مزايا					
4. في حالة الظروف السياسية غير المستقرة فإن التمويل عبر الإستئجار التشغيلي Operating leases يحقق مزايا أفضل.					
5في حالة رغبة المنشأة في الدخول في إستثمارات قصيرة الأجل فإن التمويل عن طريق مخصصات الإهلاك يحقق مزايا أفضل					
6. في حالة رغبة المنشأة التمويل بالإقتراض فإن التمويل عن طريق الإستئجار المالي Financial leases يعتبر هو الأفضل.					
7. في حالة حاجة المنشأة للتمويل بإصدار السندات فإن التمويل عن طريق المرابحة يحقق مزايا أفضل					
8. في حالة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق الأسهم العادية يحقق مزايا أفضل.					
9. في حالة الإستقرار النسبي للأسعار يعتبر التمويل عن طريق إصدار الأسهم الممتازة هو الأفضل					

الفرضية الثالثة : هناك عوامل بيئية واقتصادية وسياسية تؤثر في التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة:

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. إذا كانت الشركة في حالة الإعسار أو التصفية فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.					
2. إذا كانت الشركة في حاجة إلى السيولة liquidity position فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.					
3. إذا كانت هناك قيود متضمنة في عقود الدين يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل					
4. إذا كان معدل نمو الشركة سريعاً يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل					
5. إذاكان هناك عدم ثبات للإيرادات فإن التمويل بالأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل .					
6. إذا كانت الشركة صغيرة أو ناشئة يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.					
7. إذا كانت الشركة ترغب في التحكم والسيطرة على قرارات المنشأة فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل					
8. إذا كانت هناك معدلات ضريبية عالية على ضريبية الدخل الشخصي فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل.					
9. إذا كان هناك إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق مزايا أفضل					
10. عند وجود رغبة للشركة في الدخول في إستثمارات قصيرةالأجل فإن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة يحقق					

أفضل مزايا.					

الفرضية الرابعة : هناك عوامل وإقتصادية تتطلب إتباع إحدى الطرق والسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف المنشأة الإقتصادية:

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. عند وجود إرتفاع عام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طرق الإستهلاك المعجل (طريقة القسط المتناقص – وطريقة مجموع إرتفاع السنوات) يحقق مزايا أفضل.					
2. في حالة الإنكماش الإقتصادي (إنخفاض عام في الأسعار) فإن إتباع طريقة القسط الثابت يحقق مزايا أفضل.					
3. في حالة وجود إرتفاع عام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طريقة الوارد أخيراً صادر اولاً LIFO يحقق مزايا أفضل.					
4. في حالة الإستقرار الإقتصادي (ثبات نسبي في الأسعار) فإن إتباع طريقة متوسط متوسط التكلفة يحقق مزايا افضل.					
5. في حالة الإنكماش الإقتصادي طريقة الوارد أولاً صادر أخيراً FIFO تحقق مزايا أفضل.					
6. في حالة وجود معدلات ضريبية عالية فإن إتباع طريقة LIFO يحقق مزايا أفضل.					
7. في حالة وجود معدلات ضريبية مرتفعة فإن إتباع طرق الإستهلاك المعجل (طريقة القسط المتناقص ، وطريقة مجموع أرقام السنوات) يحقق مزايا أفضل					
8. في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة إتباع طريقة FIFO يحقق مزايا أفضل.					
9. في حالة وجود معدلات ضريبية منخفضة فإن إتباع طريقة					

القسط الثابت يحقق مزايا أفضل					
10. في حالة الإرتفاع العام في مستوى الأسعار (التضخم) فإن إتباع طريقة التمييز المحدد في إهلاك الأصول الثابتة يحقق أفضل مزايا.					

ملحق رقم (3)

أسماء المحكمين وعنوانهم

الرقم	أسم المحكم	الدرجة العلمية والعنوان
1	د. فتح الرحمن الحسن منصور الحسن	استاذ المحاسبة المشارك السعودية , جامعة أم القري , كلية إدارة الأعمال , قسم المحاسبة 0912252294 00966537992769
2	د. مصطفي طاهر شنقراي	مراجع قانوني زمالة محاسبي التكاليف التنفيذين ببريطانيا وعضو مجلس المراجعيين الداخليين بأمريكا وأستاذ مساعد – جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية 0915800334
3	د.زهير أحمد على أحمد	استاذ مساعد , رئيس قسم المحاسبة والتمويل جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 0127781716
4	د. عماد الدين عثمان حميدة	استاذ مساعد , منسق قسم الدراسات التجارية , كلية الخرطوم للعلوم والتقانة 0122756850
5	د. سادات فيصل عبد الفتاح صالح	استاذ مساعد , رئيس قسم المحاسبة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية 0122221430
6	د. المجذوب محمد حسن محمد	استاذ مساعد , كلية الخرطوم للعلوم والتقانة 0121542243
7	د. أدهم محمد متيرب جاد السيد	أستاذ مساعد , جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية 012352856
8	د. محمد النابر محمدين خوجلي	أستاذ مساعد , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

		0111337732
9	د. خالد حسن حافظ	استاذ مساعد , رئيس قسم إدارة الأعمال جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية 0922358026
10	د.مزمل على محمد الحسن	استاذ مساعد , رئيس قسم المحاسبة كلية بحرى الأهلية 0912495261